

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم الدكتوراه

إشكالية بناء الدولة-الأمة في أفريقيا:
دراسة حالة مالي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل-م-د) في العلوم السياسية
تخصص: دراسات دولية

إشراف الأستاذ الدكتور:
خلفان كريم

إعداد الطالبة:
معماش هدى

لجنة المناقشة

رئيسا؛	م.و.ع.ع.س	أ.د. عمارة ناجي	01
مشرفا ومقررا؛	م.و.ع.ع.س	أ.د. خلفان كريم	02
عضوا؛	م.و.ع.ع.س	أ.د. بشاني حسن	03
عضوا؛	جامعة الجزائر 3	أ.د. بن خليف عبد الوهاب	04
عضوا؛	جامعة الجزائر 3	أ.د. لكحل علي	05
عضوة.	م.و.ع.ع.س	أ.د. تسعديت مسيح الدين	06

السنة الجامعية: 2019-2020

إلى من أكرمني، أمي وأبي...

إلى رفيق الدرب، زوجي...

إلى قطعتي من الشمس، مجد...

شكروعرفان

خالص الشكر والعرفان إلى مشرفي، الأستاذ الدكتور خلفان كريم،
على توجيهاته وعلى التسهيلات التي قدمها وعلى طول باله. لولاه لما أمكن إنجاز
هذا العمل ولا تسنى إتمامه.

شكرا لكل الذين ساهموا من قريب أو بعيد في توجيهي وأخص بالذكر الأساتذة
لهوادف عبد الله، ناجي عمارة، حسام حمزة ورييح علي.

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرفان.....
02	الفهرس.....
06	ملخص الدراسة.....
10	قائمة الجداول.....
12	قائمة الأشكال التوضيحية.....
14	قائمة المختصرات.....
17	مقدمة.....
	الفصل الأول:
29	المضامين المفاهيمية والنظرية والعملية لبناء الدولة الأمة
31	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لبناء الدولة الأمة.....
31	المطلب الأول: جدلية الدولة والأمة والدولة الأمة.....
31	الفرع الأول: الدولة.....
39	الفرع الثاني: الأمة.....
40	الفرع الثالث: الدولة - الأمة.....
46	المطلب الثاني: مفهوم بناء الدولة الأمة في ظل السياقات التاريخية المختلفة.....
47	الفرع الأول: مفهوم بناء الدولة الأمة في الفكر الاستعماري الاستيطاني (البناء بمعنى التدمير ثم إعادة التأسيس).....
48	الفرع الثاني: مفهوم بناء الدولة الأمة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى الحرب الباردة (بناء المؤسسات).....
49	الفرع الثالث: مفهوم بناء الدولة الأمة عقب الحرب الباردة (إعادة البناء).....
53	المبحث الثاني: التأصيل النظري لبناء الدولة الأمة.....
53	المطلب الأول: المداخل النظرية المفسرة لبناء الدولة الأمة لفترة ما قبل الحرب الباردة.....
53	الفرع الأول: نظرية التحديث.....
58	الفرع الثاني: نظرية التبعية.....

62	المطلب الثاني: المداخل النظرية المفسرة لبناء الدولتة الأمة لفترة ما بعد الحرب الباردة.....
62	الفرع الأول: المقاربة النظرية للدولتة الفاشلة.....
68	الفرع الثاني: نظرية الانتقال الديمقراطي.....
75	المبحث الثالث: المسار العملي في بناء الدولتة الأمة.....
75	المطلب الأول: متطلبات بناء الدولتة الأمة.....
75	الفرع الأول: متطلبات البناء المادي للدولتة الأمة.....
79	الفرع الثاني: متطلبات البناء المعنوي للدولتة الأمة.....
82	المطلب الثاني: الفواعل المعنية ببناء الدولتة الأمة.....
82	الفرع الأول: الفواعل الداخلية.....
85	الفرع الثاني: الفواعل الخارجية.....
90	خلاصة الفصل الأول.....

الفصل الثاني:

91	تشخيص عملية بناء الدولتة الأمة في أفريقيا
93	المبحث الأول: التأصيل التاريخي للدولتة في أفريقيا.....
93	المطلب الأول: شكل الدولتة في أفريقيا قبل الفترة الاستعمارية وخلالها.....
93	الفرع الأول: شكل الدولتة في أفريقيا قبل الاستعمار.....
98	الفرع الثاني: شكل الدولتة في أفريقيا خلال الاستعمار.....
101	المطلب الثاني: خيارات بناء الدولتة الأمة في أفريقيا لما بعد الفترة الاستعمارية.....
102	الفرع الأول: المتطلبات العامة لما بعد الاستقلال.....
105	الفرع الثاني: المساعي المبذولة لبناء الدولتة الأمة عقب سنوات التسعينيات.....
110	المبحث الثاني: محددات تعثر بناء الدولتة الأمة في إفريقيا.....
110	المطلب الأول: أثر التراكمات التاريخية الاستعمارية على بناء الدولتة الأمة في إفريقيا.....
110	الفرع الأول: الميراث الاستعماري والتقسيم متعدد الأبعاد للقارة.....
121	الفرع الثاني: الميراث الاستعماري ومسألة السيادة في إفريقيا.....

123	المطلب الثاني: أثر التناقضات الداخلية والبيئة الخارجية على مسار البناء.....
124	الفرع الأول: أثر التناقضات الداخلية على مسار البناء.....
134	الفرع الثاني: إفرازات البيئة الخارجية وتأثيرها على مسار البناء.....
147	المبحث الثالث: تداعيات تعثر بناء الدولتين الأمتة في أفريقيا.....
147	المطلب الأول: التداعيات على بقاء الدولة.....
147	الفرع الأول: خطر الانهيار والفوضى.....
152	الفرع الثاني: خطر التفكك.....
155	المطلب الثاني: التداعيات على المنظومة الأمنية الإقليمية للقارة.....
155	الفرع الأول: التوسع العسكري في القارة.....
159	الفرع الثاني: تزايد التهديدات الأمنية اللاتماثلية.....
167	خلاصة الفصل الثاني.....
168	الفصل الثالث:
	مسار بناء الدولة الأمة في مالي
170	المبحث الأول: المقومات العامة والموروث التاريخي لمالي.....
170	المطلب الأول: السمات الطبيعية والبشرية لمالي.....
170	الفرع الأول: السمات الطبيعية لمالي.....
173	الفرع الثاني: السمات البشرية لمالي.....
182	المطلب الثاني: الإرث التاريخي لمالي.....
183	الفرع الأول: فترة ما قبل الاستعمار الفرنسي.....
188	الفرع الثاني: الفترة الاستعمارية.....
193	المبحث الثاني: مسار بناء الدولتين الأمتة في مالي عقب الاستقلال.....
193	المطلب الأول: مقارنة البناء المتبناة في ظل الجمهوريتين الأولى والثانية.....
193	الفرع الأول: المبادئ التأسيسية وخيارات الجمهورية الأولى.....
203	الفرع الثاني: الانقلاب العسكري وقيام الجمهورية الثانية.....
211	المطلب الثاني: الانتقال الديمقراطي في مالي.....
212	الفرع الأول: ديمقراطية المنظومة السياسية والمؤسساتية في مالي.....
219	الفرع الثاني: الانتقال من "البناء" إلى "البقاء".....

226	المبحث الثالث: تقييم واستشراف مسار بناء الدولة والأمة في مالي
226	المطلب الأول: تقييم مسار بناء الدولة والأمة في مالي
226	الفرع الأول: أسباب تعثر عملية بناء الدولة والأمة في مالي
237	الفرع الثاني: مظاهر تعثر بناء الدولة والأمة في مالي
247	المطلب الثاني: استشراف مستقبل الدولة في مالي
248	الفرع الأول: السيناريو المحتمل: الانقسام و/أو سيادة الفوضى
252	الفرع الثاني: السيناريو المفضل: تحقق بناء الدولة والأمة في مالي
255	الفرع الثالث: السيناريو الممكن: استمرار الوضع الحالي
258	خلاصة الفصل الثالث
260	الخاتمة
266	قائمة الملاحق
284	قائمة المراجع

ملخص الدراسة:

تحظى الدولة-الأمة، على اعتبارها الفاعل الأساسي في المنظومة الدولية، بمكانة هامة سواء على الصعيدين النظري أو العملي، ذلك أن معاهدة وستفاليا بتكريسها للدولة الوستفالية كرسَتْ أيضا نموذجا تتمظهر وفقه جميع الوحدات الدولية في بعديها المادي والمعنوي وبشكل يلتقي فيه هذان المركبان ليشكلا كيانا سياسيا وقانونيا، محددا جغرافيا، يحظى بالسيادة الداخلية والخارجية، بمؤسسات قادرة على القيام بوظائفها وشعب يدين له بالولاء والانتماء ويعترف فيه بتغليب الهوية الوطنية الجامعة على الهويات الفرعية.

في هذا السياق، وأمام التوجه العالمي إلى بناء الدولة-الأمة، تجد أفريقيا نفسها في قلب عمليات البناء متأثرة في ذلك بموروثها التاريخي القديم والاستعماري من جهة، وبالخيارات التي طبعت مرحلة ما بعد الاستقلال من جهة ثانية، ثم بالتحويلات التي حدثت في المنظومة الدولية أعقاب الحرب الباردة من جهة ثالثة. لكن اليوم، وبعد ما يقارب الخمسين سنة على استقلال دولها، يظهر من خلال المعطيات الداخلية لدول القارة وبالنظر إلى شكل ميزان العلاقات الذي يربطها بالخارج أن بناء الدولة-الأمة في القارة قد مني بالتعثر في الكثير من الحالات، الشأن في ذلك شأن مالي.

هذه الأخيرة التي تتضاد فيها المقومات بين ثروات باطنية وإمكانات بشرية معتبرة وبين طبيعة وعرة ومناخ صعب، فضلا عن امتدادها التاريخي الوثيق، وجدت نفسها عقب الاستقلال ببنية هشّة وقطعية مجتمعية ملحوظة، زادت من حدتها السياسات المتعاقبة والخيارات المتبعة في ظل الجمهوريتين الأولى والثانية، وهو ما دفع إلى تبني مقاربة الانتقال الديمقراطي بداية التسعينات في ظل الجمهورية الثالثة، غير أنها تعثرت أيضا جراء انفلات الوضع الأمني وانتشار مختلف أنواع التهديدات الأمنية المجتمعية واللاتماثلية، التي كان من نتائجها تحول مالي إلى فضاء مفتوح للتدخل العسكري الخارجي، بما أدى إليه ذلك من التحول من الحديث عن "البناء" إلى "البقاء" وتصنيف مالي في خانة الدول الفاشلة.

الكلمات المفتاحية: إشكالية الدولة-الأمة، بناء الدولة-الأمة، أفريقيا، مالي.

Résumé

Résumé:

L'Etat-Nation bénéficie, en tant que principal acteur du système international, d'une position importante, tant sur le plan théorique que pratique. En effet, le traité de Westphalie, en consacrant l'État westphalien, a également consacré un modèle dans lequel apparaissent toutes les unités internationales dans leurs dimensions matérielle et morale, de sorte à réunir ces deux composantes pour former une entité politique et juridique, géographiquement délimitée. Cette entité jouit d'une souveraineté intérieure et extérieure, dispose d'institutions capables de remplir leurs fonctions et d'un peuple qui lui doit loyauté et appartenance et lui reconnaît la suprématie de l'identité nationale unifiante sur les sous-identités.

Dans ce contexte, et face à la tendance mondiale vers la construction de l'État-Nation, l'Afrique se retrouve au cœur des processus d'édification. Elle est en cela influencée par son héritage historique ancien et celui colonial, d'une part, et par les choix qui ont caractérisé la phase postindépendance d'autre part. Ajoutons, par ailleurs, les mutations intervenues dans le système international au lendemain de la guerre froide. Cependant, après près de cinquante (50) ans d'indépendance de ses États, il en ressort aujourd'hui, à partir des données internes des pays du continent, et au regard de la configuration de l'équilibre des relations qui les relie à l'étranger, que l'édification de l'État-Nation dans le continent africain a été contrarié dans de nombreux cas. Tel a été celui du Mali.

Ce dernier, dont les composantes opposent paradoxalement richesses sous-sol et potentiel humain considérable à la nature accidentée et au climat difficile, additionnelement à son prolongement historique consistant, s'est retrouvé après l'indépendance avec une structure vulnérable et une rupture sociale notable. Cela fut exacerbé par les politiques successives et les choix suivis sous les Première et Deuxième Républiques, incitant à l'adoption de l'approche de transition démocratique sous la Troisième République au début des années 90. Cette approche a été, toutefois, vouée à l'échec en raison de la détérioration de la situation sécuritaire et la propagation de divers types de menaces sécuritaires, sociétales et asymétriques, dont l'aboutissement a été la transformation du Mali en un espace ouvert à l'intervention militaire étrangère. C'est ainsi que le débat porte maintenant sur "la survie" plutôt que "la construction" et que le Mali est classée dans la catégorie dite des États défaillants.

Mots clés: problématique de l'État-nation, construction d'un État-nation, Afrique, Mali.

Abstract

Abstract:

The Nation -State enjoys, as the main actor of the international system, an important position both in theory and in practice, indeed, the Treaty of Westphalia, with its recognition of the Westphalian State, also sets out a model that reflects all international units in both their material and moral dimensions, in which these two components meet the form of a political and legal entity, geographically defined, that enjoys internal and external sovereignty, with institutions capable of carrying their functions and a people who owe it loyalty and belonging and inside which national gathering identity prevails over sub-identities.

In this context, and in front of the global aspiration to build the Nation -State, Africa finds itself at the heart of the building processes, influenced in that by its ancient historical and colonial heritage on the one hand, and the choices that marked the post-independence period on the second hand, then by the changes that occurred in the international system after the cold war on the third hand, but today, after nearly fifty (50) years of the independence of her countries, it appears from the internal data of the countries of the Continent, and looking at the shape of the balance of relations that binds with foreign countries, that the building of the Nation-State on the continent presented many obstacles, like what occurred in Mali.

The latter, in which components contrast between the natural resources, considerable human potential, and difficult nature and climate. In addition to its close historical nature, it found itself following the independence of the Republic, with a fragile structure, and a noticeable community breakthrough, which was intensified by successive policies and options followed under the first and second Republics, which led to adopt the Republic's democratic transition approach in the early nineties in the third Republic era. However, it also encountered obstacles, due to the deterioration of the security situation and the spread of various types of societal and asymmetric security threats whose results were the transformation of Mali into an open space for external military intervention, and including the transformation from talking about "construction" to "survival" and classifying Mali in the category of failed States.

Keywords: Nation-State Problematic, Nation-State building, Africa, Mali.

قائمة الجداول

الصفحة	عنوانه	رقم الجدول
41	معايير التمييز بين الدولة والأمة.	01
116	قائمة النزاعات الحدودية الأفريقية المسجلة في الأمم المتحدة.	02
175	تطور الساكنة في مالي عبر السنوات (1950-2020) ودراسة استشرافية للمستقبل (2025-2095).	03
178	توزيع الساكنة في مختلف الأقاليم المالية حسب إحصائيات الثلاثي الأول لسنة 2020.	04
181	النسبة المئوية للمجموعات الإثنية في مالي وفق إحصائيات سنة 2018.	05

قائمة الأشكال التوضيحية

قائمة الأشكال التوضيحية

الصفحة	عنوانه	رقم الشكل
51	نموذج بناء الدولة الأمة.	01
97	انتشار الديانات في أفريقيا مع سنة 1882.	02
137	رسم بياني يوضح التخصيصات المالية القطاعية لقروض البنك الدولي الموجهة للدول الأفريقية لسنة 2017.	03
149	رسم بياني يوضح ترتيب الدول الأفريقية في مقياس الهشاشة في سنة 2018.	04
160	الترتيب العالمي للدول الأفريقية الثلاثة الأكثر معاناة من الإرهاب بين سنوات 1998 و 2018.	05
164	مستويات الجريمة والصمود في الفضاءات الأفريقية المختلفة.	06
166	حركة الهجرة من وإلى أفريقيا وداخلها بين سنوات 1990 و 2018.	07
174	رسم بياني يوضح تعداد السكان في مالي شهر أفريل 2020.	08
177	رسم بياني يوضح مستويات الزيادة السكانية في مالي بين سنوات 1955 و 2020.	09
179	رسم بياني يوضح التوزيع الجغرافي للسكان في مالي.	10
180	رسم بياني يوضح الفئات العمرية للسكان في مالي.	11
240	عدد المالين النازحين داخليا بين سنوات 2012 و 2020.	12
241	مقارنة بين التخصيصات المالية الخارجية العسكرية والإنسانية لمالي في سنة 2019.	13
242	تقديرات بعض مؤشرات التنمية لمالي بين سنوات 1990 و 2018.	14
244	الميزات التجارية لمالي بين جانفي 2017 و جانفي 2020.	15
245	التخصيصات المالية الخارجية لصالح مالي بين سنوات 2016 والثلاثي الأول لسنة 2020.	16
246	معدلات البطالة في مالي بين سنوات 2010 و 2019.	17
246	معدل التضخم في مالي بين شهر أفريل 2019 وأفريل 2020.	18

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

الاختصار باللغة الفرنسية	الاسم الكامل باللغة الفرنسية	الاسم الكامل باللغة العربية
ADM	Alliance pour la Démocratie au Mali	التحالف من أجل الديمقراطية في مالي
AFRICOM	Commandement des Etats-Unies pour l'Afrique	القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا
AID	Association Internationale de Développement	المؤسسة الدولية للتنمية
AI	Amnistie Internationale	منظمة العفو الدولية
BAD	Banque Africaine de Développement	البنك الأفريقي للتنمية
BARKHANE	Opération BARKHANE	عملية بارخان
BM	Banque Mondiale	البنك الدولي
CEDEAO	Communauté Economique des Etats de l'Afrique de l'Ouest	المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
CNC	Comité Nigérien des Crimes	اللجنة النيجيرية للجرائم
FCD	Front pour le Changement et la Démocratie	الجبهة من أجل التغيير والديمقراطية
FMI	Fonds Monétaire Internationale	صندوق النقد الدولي
FMPONU	Forces de Maintien de la Paix de l'Organisation des Nations Unies	قوات حفظ السلام الأممية
FMUA	Mouvements et Fronts Unifiés de l'Azwad	الحركات والجبهات الموحدة للأزواد
FNDP	Front National Démocratique et Populaire	الجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية
FPLE	Front Populaire de Libération de l'Erythrée	الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا
FRA	Forum Russie-Afrique	المنتدى الروسي الأفريقي
MINUSMA	Mission Multidimensionnelle Intégrée des Nations Unies pour la Stabilisation du Mali	بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي
MNLA	Mouvement National de Libération de l'Azwad	الحركة الوطنية لتحرير الأزواد
MUJAO	Mouvement pour l'Unité et le Jihad en l'Afrique de l'Ouest	الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا
NEPAD	Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	Organisation de Coopération et de Développement Economique	OCDE
منظمة التعاون الإسلامي	Organisation de la Coopération Islamique	OCI
المنظمة الديمقراطية للنساء	Organisation Démocratique des Femmes	ODF
منظمة الشفافية الدولية	Organisation internationale de la Transparence	OIT
منظمة الوحدة الأفريقية	Organisation de l'Unité Africaine	OUA
مبادرة عموم ساحل	Initiative de Pan-Sahel	Pan-Sahel
حزب الحكامة الوطنية والتقدم	Parti de la Gouvernance Nationale et le Progrès	PGNDP
الحزب المالي للعمل	Parti Malien du Travail	PMT
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	Programme des Nations Unies Pour le Développement	PNUD
مبادرة الشراكة عبر الصحراوية لمكافحة الإرهاب	Partenariat Transsaharien contre le Terrorisme	PTST
التجمع الديمقراطي لأجل الماليين – الحزب الأفريقي للتضامن والعدالة	Rassemblement Démocratique pour les Maliens – Parti Africain pour la Solidarité et la Justice	RDM-PASJ
تجمع القوى الوطنية	Rassemblement des Forces Nationales	RFN
التجمع من أجل مالي	Rassemblement pour le Mali	RPM
عملية سيرفال	Opération SERVAL	SERVAL
الاتحاد الأفريقي	Union Africaine	UA
الاتحاد الديمقراطي المالي	Union Démocratique Malienne	UDM
الجبهة الديمقراطية للوطنيين الماليين	Front Démocratique des Nationalistes Maliens	UDNM
الاتحاد الديمقراطي للشعب المالي	Union Démocratique du Peuple Malien	UDPM
الاتحاد الوطني للعمال في مالي	Union Nationale des Travailleurs du Mali	UNTM
الاتحاد من أجل الجمهورية والديمقراطية	Union pour la République et la Démocratie	URD

مقدمة

تتوسط الدولة الأمة قلب الدراسات الدولية فلا يكاد يطرح موضوع ما إلا وكانت هذه الأخيرة جزءاً من أجزاء تحليله ولبنته ضرورية في تفسير فرضياته، كيف لا وهي الوحدة الأساسية لمنظومة دولية لا تعترف بغير هذا الكيان كفاعل إلزامي ورئيسي تتمظهر وفقه مختلف الوحدات الدولية الأخرى. في هذا الإطار، كان لحرب الثلاثين سنة التي شهدتها أوروبا بما خلفته من آثار وخيمة متعددة الأبعاد والمستويات على الكيانات الأوروبية القائمة في القرن السابع عشر ميلادي، الأثر البالغ في تحديد أسس وركائز هذه الوحدة الدولية الجديدة المعول عليها في تكريس السلم والأمن الدوليين، لاسيما وأن التجربة الأوروبية قد أثبتت، على مر السنوات وإلى تاريخ قريب جداً، أن نجاح هذا النموذج الوستفالي قد سمح بانتقال الدول الأخذة به إلى مستوى أعلى من التكامل والاندماج أطلق عليه "ما بعد الدولة الأمة".

اكتسب هذا النموذج -متأثراً بعوامل الزمن والأحداث التي شهدتها الساحة الدولية أعقاب الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة- أبعاداً قيمية وإجرائية جديدة أضيفت إلى ثنائية البعدين المادي والمعنوي، بشكل تحول معه إلى كل متكامل تتناسق فيه الأطر القانونية مع الأبعاد السيادية في ظل إقرار مجتمعي بالانتماء والشرعية، وعليه فقد أخذت بموجبه كل من الديمقراطية وأنماط التنمية الاقتصادية الرأسمالية الحديثة معاني سامية عززت من وجوده وكرست فوقيته كنموذج يحتذى به. لكن الدولة الأمة التي هي صنيعة أوروبية بحتة تحولت بفعل التغيرات الجيوسياسية والحركية التبادلية الدولية إلى نموذج لكل دول العالم التي تدفعها الرغبة في موقعة نفسها داخليا وإقليميا ودوليا من جهة، والحاجة إلى تقوية بنيتها المادية والمعنوية من جهة ثانية، إلى تبني هذا النموذج. وهو الحذو الذي حذته الدول الأفريقية بدءاً من سنوات الستينيات، عقب نيلها للاستقلال.

في هذا السياق، تشكل القارة الأفريقية 06% من مساحة الكرة الأرضية و 20% من حجم اليابسة، مساحتها 30,2 مليون كم²، ومجموع سكان دولها الأربع والخمسين يعادل المليار

ومائتي مليون شخص حسب إحصائيات سنة 2020 وسيفوق المليارين ونصف مع سنة 2050¹ ، أي ما يعادل حاليا 14% من التعداد الإجمالي لسكان العالم وهي تحتوي على أكبر قدر من الثروات الموجودة في العالم بمقدار احتياط يفوق 12% من الاحتياط العالمي للنفط و11% من الغاز و50% من الذهب² ، فضلا عن الموارد الطبيعية الأخرى من يورانيوم والماس وبلاتين وثروة زراعية وحيوانية معتبرة، إلى جانب التعدد الإثني واللغوي بها والذي يفوق الألفين ومائة لهجة ولغة وألفين ومائتي إثنية³ . لكنها وفي مقابل هذا الثراء الطبيعي والبشري تسجل صعوبات معتبرة في بناء الدولة الأمة فيها منذ الاستقلال وحتى يومنا، ذلك أن الحلقة الرابطة بين البنى المؤسساتية ذات النجاعة الوظيفية والمردودية الفعلية، وبين الشعب الذي يدين لدولته بالولاء ولمجتمعه بالانتماء، تظل ضعيفة وغير مستقرة وخاضعة لمنطقي الأزمات السياسية والتنموية أولا وأزمات الاندماج والهوية ثانيا.

يشير هذا المعطى التساؤل عن طبيعة الاختلاف في النتائج المتأتية عن نموذج واحد أثبت نجاعته بين دول أوروبية عانت فترات طويلة من الأزمات وبين أخرى أفريقية بمعطيات متقاربة وإن كانت أكثر حدة جراء المخلفات الاستعمارية المباشرة قديما وغير المباشرة حديثا، كما يدفع بالضرورة إلى البحث في الأسباب الأخرى الكامنة وراء عدم اكتمال بناء الدولة الأمة في القارة، خاصة في وقت تتزايد فيه الكتابات الحاملة لتصنيفات متعددة حصرت غالبية الدول الأفريقية في خانة "ما قبل الدولة الأمة" بما يعنيه ذلك من فشل وانحيار وتفكك وغيرها.

من هذا المنطلق، تعتبر مالي الدولة الأفريقية الحبيسة مثالا معبرا عن مسار بناء الدولة الأمة في أفريقيا بكل تجلياته وتناقضاته وحتى ببعض نتائجه، فهذه الدولة الغنية بمواردها الطبيعية ومقوماتها البشرية وبعدها التاريخي والحضاري الممتد إلى عهد إمبراطورية مالي، باشرت في

¹ L'Union Africaine, Guide de l'Union Africaine 2020: Ouvrages de Référence pour le Personnel et les Partenaires de l'Union Africaine, Commission de l'Union Africaine, Vol.07, (Février 2020), p.30.

² Ibid, p.69.

³ Viola Krebs et Namory Diakhaté, « Langues Africaines dans un Contexte Urbain: la Situation du Continent et le Cas du Sénégal et de la Tanzanie », *Droit et Culture*, Vol.72, N.02, (2016), pp.155-171, p.157.

سنوات الستينيات وحتى التسعينيات ثلاث عمليات لبناء الدولتة الأمة بها، كان من آثارها قيام ثلاث جمهوريات والتي وإن اختلفت في مضامينها وفي الأسس التي قامت عليها إلا أنها اتفقت في الغاية منها، متمثلة في بناء دولتة أمة واحدة موحدة. غير أن النتائج المترتبة عن هذه التجارب الثلاث تضع الممارسين، كما الباحثين، أمام وضعية تحتاج تحليلا موضوعيا لما آل إليه الوضع في هذه المنطقة عقب سنة 2011 خاصة ما تعلق بالوضع الأمني، بشكل تتجلى بموجبه المفارقات النظرية وتغير أنماط التعاطي مع نموذج البناء في مالي من القول بأنها تجربة ديمقراطية صاعدة وواعدة إلى التحول نحو الوصاية عليها حماية لها من الزوال، بما قد يؤدي إليه ذلك من تداعيات على دول الجوار.

انطلاقا من الإطار العام المتعلق بأفريقيا ومرورا إلى دراسة الحالة المالية، يظهر أن بناء الدولتة الأمة في أفريقيا يشكل إشكالية على جميع المستويات، هذه الإشكالية التي تحتاج إلى دراسة وتمحيص لتفهم من جهة، ولتحدد سبل حلها من جهة ثانية، وليستشرف مستقبلها من جانب ثالث.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تلقي الضوء على موضوع من أهم المواضيع في حقل الدراسات الدولية وهو موضوع يتزاح فيه البعدان المفاهيمي النظري والواقعي الممارساتي، إلى جانب كونه موضوعا لا يتقادم بل على العكس منه يتجاوب مع الأحداث والتغيرات التي تطرأ على منظومة العلاقات الدولية، بكل ما يستلزمه ذلك من تغيير في المعطيات ومناهج المعالجة واستجابة لمقياس الزمكانية الذي يفرض رؤى وأبعادا جديدة في التحليل.

إلى جانب ذلك، تكمن أهمية موضوع إشكالية بناء الدولتة الأمة في أفريقيا في كونه يركز على نطاق جغرافي واسع جدا، عدا عن كونه فضاء تفاعليا مؤثرا على العالم الخارجي بامتياز، ليس بالنظر لحجم التبادلات والتفاعلات التي تميز علاقاته مع باقي دول العالم فقط. وإنما بالنظر إلى الإسقاطات المترتبة عن العولمة والتي حولت الكرة الأرضية إلى فضاء صغير يستحيل معه أن لا تتعدى التداعيات الحاصلة في إقليم معين إلى غيرها من الأقاليم، فيما يشابه لعبة دومينو مستمرة ومرتبطة.

إن لإشكالية بناء الدولة الأمة في أفريقيا دراسة حالة مالي- بالنسبة لبلادنا أهمية مزدوجة، أكاديمية وعملية، نظرا لكونها وحدة أفريقية بالدرجة الأولى، ودولة جوار للحالة المدروسة بالدرجة الثانية، وهي في كلتا الحالتين معنية بكل ما يعتري محيطها من تغييرات فهي تؤثر وتتأثر بشكل مباشر، إيجابا وسلبا، بالأشكال التي يأخذها مسار البناء كما بنتائج ومخلفاته، لاسيما ما تعلق بالأبعاد الأمنية لهذا الجوار.

أسباب اختيار الموضوع:

تتجاوز السببية ما ورد حول أهمية الموضوع في كونها تعبر عن الدافع الذي يختار بموجبه الباحث موضوعا دون غيره وهي في انقسامها إلى شقين ذاتي وعملي توفر للباحث حجية ومبررا يستأنس به طيلة فترة البحث والكتابة. بالنسبة لموضوع هذه الأطروحة فيمكن إجمال أسباب اختياره فيما يلي:

■ الأسباب الذاتية:

إن السبب الأول الذي اختير على أساسه الموضوع يكمن في كونه واحدا من موضوعات حقل الدراسات الدولية، هذا الأخير الذي طالما حظي بانتباهي وإعجابي، فعدا كونه حقلًا يحتاج ويستأنس في تحليله بكل العلوم الاجتماعية، فإنه يتيح دراسة الكل حتى يخيّل للباحث أنه حقل يتعامل مع الظواهر في كليتها، على غرار العولمة والدولة والتنظيمات الدولية والاندماج البيئي والإقليمي وغيرها، ثم إنه ينتقل في تحليله إلى الجزئيات حتى يبدو الأمر وكأنه علم يركز على التفاصيل والبنى الداخلية والتركيبية المتشعبة والدقيقة للمظاهرة المدروسة.

فضلا عن ذلك، فإن موضوع الدراسة في حد ذاته يبرر الرغبة الذاتية القوية في معالجته، إنه يتعلق بدراسة الأنا قبل الآخر والانتماء الجغرافي قبل الفضاءات الأخرى القريبة والبعيدة، والماضي الذي يفسر حاضر القارة الأفريقية والحالة المدروسة ويقود إلى استشراف مستقبلها، إنه بطريقة ما ودون تعميم أو جزم يقدم، بشكل أو آخر، احتمالات عن مستقبل بلادنا الجزائر أيضا. هذه الأخيرة التي لا يكاد يكتب كاتب ولا يبحث باحث إلا رغبة في إضافة شيء قد يستغل لصالحها.

■ الأسباب الموضوعية:

تتعلق بما شهدته السنوات الأخيرة من تغييرات في بنية منظومة الدول الأفريقية التي تردت أمنيا وتضاعفت بها الأزمات الداخلية المجتمعية والسياسية والاقتصادية، كما أصبحت فضاء متاحا للتدخل الأجنبي العسكري وهو الحال بالنسبة لمنطقة الساحل وعلى رأسها مالي. هذا الوضع هو ما يستلزم التجاوب مع الكم المعرفي والأحداث السريعة التي تشهدها الساحة الأفريقية. فموضوع إشكالية بناء الدولة الأمة وإن كان موضوعا قدم حوله عدد كبير من الدراسات والبحوث والكتب إلا أنه يحتاج بشكل متواصل إلى التحديث والمتابعة. يضاف إليه، أن هذه الدراسة تحاول التركيز في كل أجزائها على تحليل الترابطية القائمة بين الدولة من جهة والأمة من جهة ثانية، وهي تقدم في شقها النظري تفسيراً لاختيار مصطلح الدولة الأمة دون غيره من المصطلحات القريبة أو رائجة الاستعمال، فهو لا يكتفي باكساب الصفة القانونية للدولة أو الاعتراف الدولي بها وإنما يتجاوزه لإيلاء الأهمية للتركيبة المجتمعية فيها وعلاقة الهويات الفرعية بالهوية الجامعة وتأثيرات ذلك على استقرار الدولة الأمة من عدمه. إنه ببساطة يتيح الفرصة لتحليل مسارات بناء الدولة الأمة في القارة بكل تفاصيلها وحيثياتها.

إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية:

يتحول بناء الدولة الأمة إلى إشكالية حين تعتمد مسارات عدة للبناء تتفاعل فيها الفواعل الداخلية والخارجية وتتعدد فيها المستويات والأبعاد دون أن تحقق الغاية منها، في هذه الحالة وجب البحث في مآل هذه المسارات، نتائجها وأسبابها وهو ما يحدد مجالات هذه الدراسة التي تنطلق من السؤال المركزي التالي: بناء على المعطيات والأسس النظرية التي يقتضيها بناء الدولة الأمة، إلى أي مدى يمكن القول أن بناء هذه الأخيرة قد تعثر في أفريقيا عموماً، وفي مالي على وجه خاص؟

ستجعلنا الإشكالية بهذه الصيغة نؤطر الدراسة نظرياً لنضبط مقصودنا من بناء الدولة الأمة ونحدد أطرها، كما ستسمح لنا بموقعته بناء الدولة الأمة في أفريقيا في سلم النجاح والتعثر عارضين أسباب ذلك وتداعياته.

في ذات السياق، فإن اعتماد مصطلح تعثر دون غيره من المصطلحات في هذه الدراسة جاء بعد العديد من البحوث وعن وعي تام بما لهذا المصطلح من حياد في عرض الوقائع المرتبطة ببناء الدولة الأمة في مالي، ذلك أنه لا يحمل في طياته أية تعبئة فكرية أو أيديولوجية وإنما يصف بكل موضوعية وضعية قائمة قابلة للتغيير إيجاباً وسلباً.

وعليه، فإن إشكالية هذه الدراسة كما وردت أعلاه تدفعنا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيم يمكن إجمال الأسس المفاهيمية والنظرية والعملية التي تحدد بناء الدولة الأمة وتحقق الغاية منها؟
- ما هي أسباب وتداعيات تعثر بناء الدولة الأمة في أفريقيا؟
- فيم تتمثل النتائج المترتبة عن مسارات بناء الدولة الأمة التي اعتمدتها مالي عقب استقلالها وما تقييما من حيث الأسباب والمظاهر والمستقبل؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية عامة مفادها أن ضبط وإيضاح الشكل الذي تأخذه الدولة في أفريقيا وتحديد واقعها وتبيان مظاهرها ومخرجاتها، سيدفع إلى التأكيد على أن بناء الدولة الأمة فيها عموماً وفي مالي على وجه خاص قد تعثر بفعل العديد من المحددات الداخلية والخارجية المتفرعة.

في ذات السياق، فإن الفرضيات الفرعية لهذه الدراسة تتلخص فيما يلي:

▪ الفرضية الأولى:

إن دراسة البنى المفاهيمية والنظرية والعملية للدولة الأمة يفرض التأكيد على أنها صنيعة غربية تحولت بفعل العديد من العوامل إلى حاجة وضرورة ملحة لكل الوحدات الدولية كونها تجمع بين الأسس المادية والمعنوية في عمليات البناء.

▪ الفرضية الثانية:

يتأكد من خلال تشخيص المسار التاريخي لأفريقيا وعمليات البناء التي أعقبت فترة الاستقلال أن بناء الدولة الأمة بها قد تعثر وتحول إلى إشكال له أسبابه المتشعبة وتداعياته المتعددة.

■ الفرضية الثالثة:

إذا كان بناء الدولة الأمة في مالي في فترة ما بعد الاستقلال قد طرح العديد من الاختلافات العملية التي ارتبطت باختلاف الرؤى والاستراتيجيات في ظل الجمهوريات الثلاثة المتعاقبة، فإنه قد تحول مع سنة 2011 إلى محاولة للبقاء والاستمرار تتجلى من خلال تقييم الوضع في هذا الفضاء بأسبابه ومظاهر تعثره وآفاقه المستقبلية.

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

تحتاج الدراسات المتعلقة ببناء الدولة الأمة العودة إلى امتداداتها التاريخية ليس للإحاطة بما كان عليه شكل الدولة في أزمنة معينة فقط وإنما أكثر منه لتفسير مختلف المخلفات التي تلقي بظلالها على الحاضر وعلى عملية بناء الدولة الأمة حاليا، لهذا السبب عمدت هذه الدراسة إلى تغطية الشكل الذي أخذته الوحدات الأفريقية في فترتين تاريخيتين سابقتين لعمليات البناء الواعي المباشرة في أفريقيا سنوات الستينيات، حيث شملت الأولى المرحلة التي سبقت الفترة الاستعمارية وغطت الثانية الفترة الاستعمارية بمجرياتها وتراكماتها.

إلا أن المرحلة الأهم التي ستتناولها هذه الدراسة بالتحليل، سواء بالنسبة للقارة الأفريقية إجمالا أو الحالة المدروسة على وجه التحديد، تتعلق بفترة ما بعد الاستقلال وإلى غاية شهر جوان 2020. وتفسير ذلك يجد تبريره في مخرجات الإطار النظري، حيث أن بناء الدولة الأمة هي عملية واعية مقصودة محددة الأهداف والرؤى وبمقاييس معتمدة عالميا.

أما عن الحدود المكانية لهذه الدراسة فتتخصر في القارة الأفريقية وهو الجزء العام والشامل ومالي كدراسة حالة، غير أننا نجد أنفسنا مجبرين درءا لأي غموض - أن نوضح بأن ذكر دولة أفريقية دون غيرها في مواطن معينة إنما يرجع لمقتضيات البحث ولتوافق خصائص الدولة المذكورة والعنصر المعالج، ونحن إذ نؤكد على تشابه التجربة الأفريقية عموما فيما يخص بناء الدولة الأمة فيها، فإننا نلج في التذكير أيضا بأن التشابه وإن توافق في نقاط فهو يختلف في أخرى. وعليه فإن أمثلة الدول المذكورة جميعا إنما تستجيب لطبيعة المعلومات المقدمة.

الإطار المنهجي للدراسة:

اقتضت الدراسة الاعتماد على منهجية مركبة قائمة على مايلي:

▪ **المنهج التاريخي:** بين قائل باعتباره منهجا قائما بحد ذاته يثري العلوم السياسية والاجتماعية عموما وبين ناظر إليه على أنه لا يرقى لأن يكون منهجا مستقلا عن غيره من المناهج، على اعتباره جزءا لا يتجزأ في تحليل ودراسة أي موضوع تتضارب الآراء وتختلف، لكن الرأي المأخوذ به في هذه الدراسة يحيل إلى الأخذ به كمنهج، كيف لا وهو يركز على تقنيات علمية بحثية كالتثبت من الوقائع التاريخية والدقة والموضوعية في عرضها وعلى قول لاسكي (Lasky) " ليست السياسة في النهاية غير الجهد الذي نبذله لتقنين نتائج الخبرة التي يشهدها تاريخ الدول".

من هذا المنطلق، فقد تم الاعتماد على هذا المنهج في دراسة الكيانات الأفريقية منذ تاريخها السابق للاستعمار وحتى يومنا هذا وهو نفس المنحى الذي اتخذته دراسة عملية بناء الدولة الأمة في مالي وطبيعة التغيرات التي ارتبطت بها، حيث تم التركيز على التطورات التي طالت شكل البنى البشرية والتنظيمية وتحليل مدى تقارب ذلك أو تباعده عن نموذج الدولة الأمة.

▪ **منهج دراسة الحالة:** لهذا المنهج أهمية كبرى في العلوم السياسية والاجتماعية، حيث يسمح بإعطاء صورة شاملة دقيقة عن الوحدة أو الظاهرة المدروسة، ذلك أنه لا يكتفي بدراسة الجزء وإنما يركز على الكل المتكامل وهو يبقى رغم عدم إمكانية التعميم من خلاله من أهم المناهج التي يعتمد عليها في البحوث.

إن اعتماد منهج دراسة الحالة في هذه الدراسة ضرورة أكثر منها خيارا فهو يستجيب لما يفرضه عنوانها وإشكالياتها، وعليه فسيتم تناول الحالة المالية بكثير من التفصيل وبتغطية تامة لمختلف الجوانب التي يقتضيها الموضوع.

▪ **المنهج الإحصائي:** تمتلك الأرقام ما لا تمتلكه العبارات، فهي قادرة على إضفاء الصبغة العلمية على البحوث الاجتماعية بالنظر إلى كونها تعطي تفسيراً كمياً للوحدة المدروسة. في هذا الإطار، سيلاحظ القارئ لهذا البحث أنه قد تم الاستعانة بعدد معتبر من

الإحصائيات للتأكيد على التعثر الذي وصفت به عمليات بناء الدولة-الأمة، وهي إحصائيات رسمية وحديثة تهدف أساسا إلى توفير أرضية جامعة للإحصائيات الخاصة بأفريقيا عموما ومالي على وجه خاص، فضلا عن دورها في تأكيد فرضيات هذه الدراسة وتبرير نتائجها.

أدبيات الدراسة:

إن العلم الذي هو عملية تراكمية يفرض الاعتراف بأن لا أحد يملك المعرفة المطلقة والنهائية، فلكل بحث علمي نقطة انطلاق يستند فيها إلى ما أنتج سابقا ونقطة ختام غير كاملة تدفع الآخرين إلى البحث حولها وتتمتها. في هذا السياق، اعتمدت هذه الدراسة على أدبيات ثرية تمثلت في:

▪ كتاب مسارات الدولة في مالي «Les Trajectoires de l'Etat au Mali» للكاتبة فيرجيني بوداييس (Virginie Baudais)، الصادر سنة 2015 والذي فصلت فيه مختلف المراحل التي مرت بها الدولة في مالي والسياسات المتعددة التي اتخذت في ظلها والتفاعلات المجتمعية التي ارتبطت بها. تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها توقفت كثيرا عند التفاصيل لكن الطابع النقدي الذي طغى عليها من طرف الكاتبة يدفع إلى التساؤل حول مدى الموضوعية التي تم التحلي بها في التعاطي مع المسألة. يضاف إليه أن هذا الكتاب قد صدر في وقت كانت فيه تداعيات الأزمة المالية والتدخل الخارجي فيها في أوج مظاهرها وهو ما بنت عليه الكاتبة خاتمة مفتوحة مليئة بالاحتمالات حول مستقبل هذه الدولة.

▪ كتاب الدولة الديمقراطية وبنائها في مالي «L'Etat Démocratique et sa Construction au Mali» للكاتب عبد اللاي سيكو صاو (Abdoulaye-Sékou Sow)، الصادر سنة 2008، الذي قدم معالجة شاملة لمختلف الجوانب المادية في بناء الدولة-الأمة في مالي، لاسيما الأبنية المؤسساتية والسياسات التي تم اتخاذها في ظل الجمهوريات الثلاثة، خاصة وأن الكاتب هو رجل دولة وتقلد العديد من المناصب ما وفر للمقارئ نظرة من داخل المنظومة في حد ذاتها ومن طرف ممارس لها. يبقى أن هذا الكتاب قد عالج بناء

الدولة المالية في شقه المادي المؤسساتي خاصة دون الغوص في البناء المعنوي المجتمعي، كما أنه قدم نظرة تفاؤلية لمستقبل الانتقال الديمقراطي في هذه الدولة وهو ما فندته الأزمة التي حدثت سنة 2011.

▪ «مساهمة في التفكير حول أزمة الدولة في أفريقيا وتسييرها من طرف شعوب الفضاءات المجاورة» كتاب للكاتب توماس لوثر وايس (Tomas Lothar Weiss)، صدر سنة 1995 وهو يقدم تفسيرات لأسباب تأزم وضع الدول الأفريقية والآثار الناجمة على ذلك إقليميا، فضلا عن ردود الفعل الشعبية المتأتية على إثرها. والمهم في هذا المرجع أنه يسلط الضوء على الإثنيات الأفريقية المنقسمة بين العديد من الدول والتغيرات المصاحبة لسلوكاتها وعلاقاتها بالدولة في ظل تزايد الأزمات المجتمعية الداخلية في دول الجوار، دون إغفال ما لسياسات الدول من دور في تحفيز الانقسامات الإثنية.

▪ المقال المعنون «نموذج الدولة-الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والهوية» للباحثين رعد عبد الجليل وحسام الدين علي، الصادر في المجلة العربية للعلوم السياسية، شهر جوان 2016، الذين قاما فيه بعرض محددات نموذج الدولة-الأمة والأزمات التي ارتبطت به عند الأقليات والإثنيات داخل الدولة والتي يأتي على رأسها أزمتي الاندماج والهوية بما يحيل إليه ذلك من تأثير على الاستقرار الداخلي وحتى الإقليمي، كما أبرزنا مسار البناء الواجب اعتماده لإنجاح العملية والذي يظهر كمنحى بخطين عمودي وأفقي، يمثل أولهما البناء المادي وثانيهما البناء المعنوي، حيث أن التقاءهما في نقطة وسيطة ودون إقصاء أو تهميش لأي جزء في المنحى هو ما يكفل تحقق بناء الدولة-الأمة.

ساهمت هذه الأدبيات في إثراء هذا العمل بشكل كبير وهي إن كانت خست جانبا من جوانب بناء الدولة-الأمة، سواء في شقه النظري أو العملي، وسواء بالنسبة لأفريقيا أو مالي، فإن ما يحسب للبحث موضوع هذه الدراسة أنه قد حاول المزاوجة بين جميع العناصر سالف الذكر، بتحديث المعطيات وفق المستجدات الحالية وبحصيلة موقوفة تاريخ إنهائه، على أنه يبقى عملا قابلا للنقد والتتميم والتصحيح في دراسات لاحقة وهذا هو المغزى من تراكم العلم الذي تم إثارته بداية هذه النقطة.

تبرير بنية الخطّة:

سيتم معالجة موضوع هذه الدراسة في إطار ثلاثة فصول قسمت بشكل تستوفي معه جميع الجوانب المتعلقة بها وفق الشكل التالي:

سيتم التعرض بالدراسة والتحليل لبناء الدولة-الأمة، من حيث كونها مفهوما له نشأته ومضامينه الخاصة، لكن قبل ذلك وجب الوقوف عند جدلية الدولة والأمة، كل بشكل مستقل عن الآخر، وعرض التطورات التاريخية لكل منهما والمعاني التي اكتسبها بمرور الزمن، فضلا عن الإسهامات التي أضيفت عليهما من طرف المنظرين حسب فروع العلوم الاجتماعية المختلفة. لنصل بعدها إلى تركيبة بناء الدولة-الأمة من حيث كونها كلا متكاملا اختلفت تفسيراته باختلاف السياقات التاريخية.

عقب هذه الإيضاحات المفاهيمية التي تحتاج كل دراسة إلى تحديدها بدقة، يتم التوجه في هذا الفصل إلى تبيان الأطر النظرية التي عولج في ظلها بناء الدولة-الأمة في فترتين تاريخيتين مهمتين هما ما قبل الحرب الباردة وما بعدها، بما يعنيه ذلك من تأثيرات على الرؤى النظرية التي توافقت ونمطية العلاقات الدولية في كل فترة. كذلك، يتناول هذا الفصل المسار العملي لبناء الدولة-الأمة أو ما يجري فعليا على أرض الواقع، عارضا متطلبات البناء والفواعل المختلفة المشاركة فيه.

إن تخصيص فصل كامل للإطار المفاهيمي والنظري والعملي في بناء الدولة-الأمة جاء بوعي وعن رغبة في التفصيل في هذه المسألة، خاصة وأن هذا الأمر سيسمح بتسهيل كل عمل لاحق تكون التركيبة المجتمعية أو المادية فيه محل دراسة وتكون الدولة هي موضوع التفاعل (الفصل الأول).

كما سيتم تشخيص مسار بناء الدولة-الأمة في القارة الأفريقية، بداية باستعراض المسار التاريخي للدولة في أفريقيا في الفترة ما قبل الاستعمارية، بحيث تبرز مختلف البنى التي ميزت الكيانات الأفريقية قديما، المادية والاجتماعية منها، ثم يقدم وصف للفترة الاستعمارية التي شهدت تدميرا لما هو قائم وتقسيمًا للفضاء الجغرافي للقارة وتقسيمًا لإثنياتها. ليتم الانتقال فيما بعد إلى تبيان أهم الأسس والركائز التي قام عليها بناء الدولة-الأمة في أفريقيا عقب الاستقلال والاختلافات في الرؤى التي ميزته بين المرحلتين الاشتراكية الممركزة ومرحلة التحول نحو الانفتاح. مع التقدم في هذه النقاط وتحليلها سيتأكد جليا أن بناء الدولة-الأمة في القارة قد تعثر وحمل إشكالات كثيرة

تشرحها وتفسرها محددات تعثر عملية البناء. هذه الأخيرة التي تقود بالضرورة إلى دراسة التداعيات الناجمة عن هذا التعثر، على المستويين الداخلي والإقليمي (الفصل الثاني).

وفي الأخير، ستدرس الحالة المالية بالتفصيل بتبيان المقومات التي تحوز عليها بداية، سواء تعلق الأمر بالطبيعية منها أو البشرية، ثم موروثها التاريخي لفترة ما قبل الاستقلال وامتدادها القديم حتى الإمبراطورية المالية وذلك لما لهذه المعلومات من أهمية في تحليل عمليات بناء الدولة الأمة فيها في فترة ما بعد الاستقلال، سواء بالنظر إلى الأهمية التي تكتسيها المقومات سالف الذكر على توجيه ردود الفعل الدولية تجاه مالي أو بما أفرزته الفترة الاستعمارية من آثار صعبت من مهمة البناء.

ثم الانتقال إلى دراسة المراحل التي مر بها بناء الدولة الأمة في مالي في ظل الجمهوريات الثلاثة، بكل مقتضياتها وحيثياتها القانونية والمؤسسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى تحليل موضوعي يوضح في كل مرة مبررات تعثر عملية البناء والنتائج المترتبة على ذلك. لنخلص ختما إلى تقييم تجربة البناء المالية وفق ثلاثة محاور أساسية، أولا تفسير هذا التعثر وإبراز الأسباب الكامنة وراءه، ثم مظاهر هذا التعثر وأخيرا تقديم رؤية استشرافية علمية لمستقبل مالي (الفصل الثالث).

صعوبات البحث:

لا تخرج الصعوبات التي تم مصادفتها في هذا البحث عن نطاق الصعوبات التي لا يخلو منها أي عمل أكاديمي، ويصادفها كل باحث في وقتنا الحالي، بالنظر إلى الوتيرة المتسارعة للأحداث والتغير الدائم في المعطيات، ما يجعل الباحث في جهد مستمر لمواكبتها وتحيينها استغلالا لها في التحليل.

كما أن موضوع إشكالية بناء الدولة الأمة في حد ذاته يعتبر من المواضيع التي قدم حولها عدد لا يحصى من الكتابات والدراسات، وهو أمر بقدر ما يبدو إيجابيا بقدر ما يوقع الباحث في دوامة من تعدد المراجع والمصادر واختلاف التفسيرات المقدمة لنفس الحدث، الأمر الذي يستلزم تمحيصا وتحقيقا أدق مما هو عليه الوضع في المواضيع قليلة التداول.

الفصل الأول:

المضامين المفاهيمية والنظرية والعملية

لبناء الدولة والأمة

تفترض كل دراسة أكاديمية وجود أرضية مفاهيمية ونظرية يتم الانطلاق منها ويستند إليها في معالجة أي موضوع. ومفاد ذلك أن التدقيق في المصطلحات يجنب الوقوع في الغلط حول المتشابه والمتقارب منها، كما يوضح المبتغى من استعمال مصطلح دون آخر. لهذه الغاية تم التركيز في هذه الدراسة على تبيان أصول كل من الدولة والأمة وبناء الدولة الأمة، ثم المعاني اللغوية والروابط الإصطلاحية التي تميزها عن بعضها وأخيرا المفهوم الذي تكتسبه في ظل النظريات التفسيرية التي ارتبطت بها (المبحث الأول).

كذلك، يسمح ضبط الإطار النظري في كل بحث أكاديمي بتحديد ضوابط الدراسة والتأسيس لها، فضلا عن توفير مرجعية علمية دقيقة وموثوق فيها لتحليلها. وهو ما نحته هذه الدراسة حين توجهت لعرض مختلف النظريات التي تناولت بناء الدولة الأمة، مبرزة التغيرات التي صاحبت ظهور كل نظرية وما أحدثته من تأثير على رؤى المجموعة الدولية حول مفهوم البناء وشروطه وحتى تجلياته الواقعية (المبحث الثاني).

ولأن الهدف الأول لكل علم هو تحسين الواقع، أو تفسيره على الأقل، وجب الانتقال في مرحلة أخيرة من شرح الأطر المفاهيمية والنظرية إلى الإسقاطات الواقعية لبناء الدولة الأمة، حيث تحدد أسس وشروط البناء العملي لكل كيان يصبو إلى الانتقال من شكل ما قبل الدولة الأمة إلى النموذج الوستفالي وهو ما يستلزم تحديد أولويات البناء من جهة، والأطراف المشاركة فيه، من جهة ثانية، ثم تبيان أنماط تفاعلها جميعا ومدى تأثير ذلك على إنجاح عملية البناء من عدمها (المبحث الثالث).

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لبناء الدولتة الأمة

كغالبية الظواهر الاجتماعية الموجودة، يخضع موضوع بناء الدولتة الأمة في دراسته إلى شروط الزمكانية من جهة، وإلى المقاربات المتماشية وكل فرع من فروع العلم من جهة أخرى. ذلك أن لكل علم مقارباته الخاصة وأدواته البحثية الملائمة التي تسمح بتناول الظاهرة وفق رؤى معينة دون غيرها.

من هذا المنطلق، يبدو ظاهراً أن هناك نوعاً من الجدلية في تحديد مفهوم كل من الدولة والأمة والدولتة الأمة، وهي جدلية اصطلاحية ومفاهيمية قائمة أساساً بين أولوية كل من الدولة والأمة لكنها سرعان ما تنتفي عند الحديث عن الدولتة الأمة (المطلب الأول)، كما أنها تكتسب معاني معينة وفق كل سياق تاريخي تم علاجها فيه، لتقترن في وقتنا الحالي بعمليات بناء الدولتة الأمة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: جدلية الدولة والأمة والدولتة الأمة

تستعمل في كثير من الأحيان مفاهيم الدولة والأمة والدولتة الأمة لتعبر عن نفس المدلول، أو على الأقل عن معانٍ متقاربة جداً، لكنها تنطوي في حقيقة الأمر على العديد من الفروقات التي تميزها عن بعضها وتغير من تجلياتها الواقعية.

الفرع الأول: الدولة

أولاً: مفهوم الدولة

لغويًا، مصطلح "الدولة" هو المرادف العربي لمصطلح «Etat» باللغة الفرنسية و «State» باللغة الإنجليزية، وهذان الخياران منبثقان عن الكلمة اللاتينية «Status» التي تحيل إلى فعل «البقاء والثبات في وضع معين أي استقرار الأوضاع»¹.

¹ السعيد لوصيف، واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر بباتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009/2010)، ص. 21.

بالمقابل، فإن الدولة في اللغة العربية مشتقة من التداول أي الانتقال من حال إلى حال وهذا حسب ما ورد في لسان العرب لابن منظور¹، ما يدفع إلى القول بأن الدلالات السياسية والفكرية العربية لهذا المصطلح لا تأخذ نفس المعنى المتعارف عليه في الاستخدام الغربي. نتيجة لهذا، فقد ظل معنى الدولة في الفكر العربي مرتبطاً إلى وقت متأخر بانتقال الحكم من ملك إلى آخر ومقترباً بشخص الحاكم وحاشيته، أي بالسلطة السياسية والقائمين عليها²، دون أن يعبر فعلياً عن الدولة المتعالية عن الإرادة الفردية للأشخاص الذين يقودونها والتي تستمر بزوالهم.

فلسفياً، ينظر إلى الدولة على أنها كيان مجرد بغض النظر عن الشكل المؤسساتي أو الوظيفي الذي تتخذه، وهي بهذا المعنى تشير إلى كل "تنظيم يضمن قيمة أعلى من قيمة الحياة الدنيا كلها، حيث تتعلق القيمة بالوجدان الفردي الذي يتجه نحو الغاية المقدرة له. فإذا كانت الدولة في خدمة الفرد، لكي يحقق غايته، فهي مقبولة شرعية، مع أنها تبقى اصطلاحية ومؤقتة مثل جميع الكائنات. أما إذا تجاهلت الهدف الأسمى أو عارضته، أي إذا منعت الفرد من أن يلبي الدعوة الموجهة إلى وجدانه أو ضايقته، فهي مرفوضة، لا شرعية، سيئة، وليدة الطبيعة الحيوانية في الإنسان"³.

كما عرفها سبينوزا (Spinoza)، هيغل (Hegel) ونيتشه (Nietzsche) على التوالي بأنها:

■ المكان الأمثل الذي يمضي فيه الناس حياتهم في وئام بواسطة العقل المعبر عن القيمة الحقيقية والحياة الحقيقية للروح⁴؛

¹ رياض هادي، "مفهوم الدولة ونشوءها عند ابن خلدون"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، (1977)، ص. 78-104، ص. 78.

² عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص. 118.

³ عبد الله العروي، مفهوم الدولة (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2011)، ص. 15.

⁴ فخر الدين ميهوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار (القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص. 29.

- "جوهر أخلاقي واع بذاته (...) هي العقل في ذاته ولذاته" ¹؛
- "أكثر الوحوش لامبالاة، إنها تكذب بدون أن تكثر لأى شيء" ².

من خلال هذه التعاريف، يتضح أن المفهوم الفلسفي للدولة يتناولها كفكرة لا كواقع ملموس مركزاً على البعد المجرد لها، حيث طبيعتها (خيرة كانت أو فاسدة) تلخص في الغاية التي أوجدت من أجلها. هذا الطرح الفلسفي المجرد، سواء كان عقلانياً (العروي وسبينوزا)، أو مثالياً (هيجل) أو تشاؤمياً (نيتشه)، قوبل بالكثير من النقد والتصحيح من طرف فلاسفة آخرين على غرار ماركس (Marx) الذي ميز بين "البنية الفوقية" و "البنية التحتية" للدولة، أو ما أطلق عليه "دولة الحاجة" و "دولة السياسة" ³، حيث تضم الأولى المجتمع الإنتاجي بمختلف طبقاته العمالية أي أنها واقع ملموس يتكرس من خلال مؤسساتها ومستخدميها وقوانينها، في حين تعبر الثانية عن المظهر المجرد للدولة، أي الصورة الذهنية التي ترسمها وتشكلها لدى الأفراد.

أما من منظور علم الاجتماع، فتمثل الدولة واقعة اجتماعية ⁴ لم تتشكل على نحو عضوي وإنما على نحو اجتماعي جراء تفاعل الأفراد بعضهم ببعض. في هذا الإطار، فسر ابن خلدون (Ibn Khaldoun) مفهوم الدولة من خلال رباعية "مدنية الإنسان والعمران والعصبية والسلطة السياسية"، فمدنية الإنسان تجبره على العيش في مجموعات قبلية أو عشائرية، ليتشكل العمران. لكن الحاجة إلى تأمين الغذاء من جهة، والحفاظ على الأمن من جهة أخرى، تدفعه إلى القبول بسلطة سياسية تعلوه يدين لها بالولاء والاحترام، والتي لا تنتج إلا عن طريق العصبية.

إن التعاريف ذات الصبغة الاجتماعية ترسخ حقيقة مهمة وهي أن الأفراد أو الشعب مكون أساسي في قيام الدول، بل وفي تعريفها، لكنها في نفس الوقت تغفل الجانب البنيوي في وجود الدولة فهي تأخذ الدولة كواقعة غير مفصولة عن شخص الحاكمين والمحكومين. عدا ذلك فإن

¹ محمد الهيلالي وعزيز لزرقي، *الدولة*، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2011)، ص. 09.

² المكان نفسه.

³ عبد الله العروي، مرجع سابق، ص. 59.

⁴ Abdoulay Diarra, Conférence Intitulée: Définition, Genèse et Rôle de l'Etat au Mali, *Alliance pour Refonder la Gouvernance en Afrique*, (Mars 2012), pp.04-35, p.06.

الولاء الناتج عن العصبية وفق الطرح الخلدوني يلصق بالدولة خاصية اللااستقرار والزوال، في حين يفترض أن الانتماء للدولة يفوق الانتماءات القبلية والعشائرية.

ارتبط مفهوم الدولة في علم السياسية بالسلطة والمؤسسات، حيث يعرفها فيبر (Weber) بأنها مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي، تطالب قيادته في تطبيقها للأنظمة، باحتكار الإكراه البدني المشروع¹. أما تيلي (Tilly) فيعتبرها "كل تنظيم مؤسساتي به شعب ويشغل حيزا جغرافيا معيناً هو دولة، حيث أن هذا التنظيم المؤسساتي مستقل عن التنظيمات الأخرى الموجودة في النطاق الجغرافي المجاور"².

إن كلا من هذين التعريفين قد اقتصر على الحديث عن البعد المادي للدولة، معتمدين على المعيارين الجغرافي واحتكار المشروعات، في حين أن للدولة بعداً معنوياً يتجاوز كونها مجموعة مؤسسات فقط.

من وجهة نظر قانونية، يختلف المفهوم المقدم للدولة باختلاف فرعي القانون الدولي والدستوري، فهو يشير من منظور القانون الدستوري إلى دراسة السلطة السياسية التي تحكم مجتمعاً معيناً، والوظائف المختلفة لهذه السلطة وعلاقتها بأفراد ذلك المجتمع. في حين يتناولها القانون الدولي بالنظر إلى مدى تمتعها بالشخصية القانونية التي تميزها عن غيرها من المنظمات والهيئات الدولية.

في هذا الخصوص، عرفت منظمة الأمم المتحدة الدولة بأنها "الكيان السياسي والقانوني الذي يثبت وجود شعب يقيم على إقليم معين، يتمتع بسيادة تامة وله حكومة مستقلة"³، كما عرفتها

¹Ibid, p.05.

²Verena Fritz and Alina Rocha Menocal; *Understanding State-Building from a Political Economy Perspective* (London: Overseas Development Institute, September 2007), p.11.

³El Hadj Mbodj, *Théorie Constitutionnelle* (Bamako : Presses de l'Université Catholique de l'Afrique de l'Ouest (UCAO), 2010), p.15.

الفصل الأول: المضامين المفاهيمية والنظرية والعملية لبناء الدولة بالأمّة

محكمة العدل الدولية بأنها "الوحدات السياسية المتساوية أمام القانون، ذات الهياكل المتشابهة، والخاضعة جميعاً للقانون الدولي"¹.

إن المنظور القانوني يعرف الدولة انطلاقاً من عناصرها، فهي تستلزم وجود²:

- مجموعة بشرية (الشعب): تربط بينهم رابطة سياسية قانونية (الجنسية)؛
- قاعدة جغرافية (الإقليم): تمارس عليه الدولة سلطتها وهو شرط لاكتسابها الشخصية القانونية؛
- عنصر نظامي مؤسساتي (السلطة السياسية و/أو القوة العمومية): تتولى الحكومة وتؤكد على وحدة الشعب المعنوية، كما تعمل على تحقيق مصالحه داخلياً وخارجياً.³

بالإضافة إلى ذلك، يقدم الفقه القانوني عدة تصنيفات للدولة⁴، سواء من حيث تكوينها المادي (الدولة البسيطة والدولة المركبة)، أو من حيث الآثار التي ترتبها الشخصية القانونية الدولية (دولة الاتحاد الشخصي، دولة الاتحاد التعاهدي الكونفيدرالي، دولة الاتحاد الفعلي والاتحاد الكونفيدرالي)، وأخيراً من حيث الظروف السياسية التي تعيشها (الدولة تامة السيادة والدولة ناقصة السيادة).

¹Delphine Astier and Others, *Réinventer l'Etat: Propositions pour Repenser l'Action Publique à l'Heure de la Mondialisation* (Paris: Editions Charles Léopold Mayer, 2003), p.11.

²El Hadj Mbodj, Op.cit, p.27.

³يضيف فقهاء القانون الدولي شرطاً رابعاً واجباً لحصول الدولة على الشخصية القانونية الدولية، يتمثل في الاعتراف (منشئاً كان أو مقرر)، والذي هو إقرار المجموعة الدولية بأن دولة ما تتمتع بالسيادة الداخلية والخارجية وهي قادرة على الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية.

⁴تعترف منظمة الأمم المتحدة وعن طريقها المجموعة الدولية بوجود مائة وثلاثة وتسعين دولة سيادية، مستقلة، تمتلك العضوية الكاملة في المنظمة، في حين تعتبر كلا من الفاتيكان وجزر كوك والنيو وفلسطين دولاً مراقبة فقط.

زيادة على كون الدولة مفهوما معقدا، صعب التحديد، مجردا، غير محايد، يقاس غالبا بعناصره لا بمضمونه فإن كل التعاريف التي قدمت لها قد غطت جانبا من دلالاتها دون البقية، فبعض التعاريف جاء استجابة لسياقات تاريخية معينة، والبعض الآخر متوافقا مع موضوع علم بذاته دون غيره من العلوم. حتى المنظور القانوني الذي قدم تعريفا إجرائيا للدولة يثير الكثير من النقد، فبعض الدول التي تعترف بها الأمم المتحدة اليوم تستجيب إلى المقومات الشكلية للدولة دون العناصر المعنوية (الحروب الداخلية الإثنية، صراع المركز والمحيط، ضعف السلطة السياسية، التدخل الأجنبي اللامشروع وغيره). يضاف إليه أن هناك دولا أخرى تتوفر على العناصر الثلاثة سالفة الذكر من إقليم وشعب وسلطة غير أنها لم تنل الاعتراف الدولي بها ولا صفة الدولة (فلسطين). من هنا يبدو من الصواب القول أن مفهوم الدولة واضح في ظاهره غير أنه يبقى صعب التحديد في حقيقته.

ثانيا: نظريات نشأة الدولة

إن الدولة بمفهوم العناصر الثلاثة التي تكونها هي ظاهرة حديثة في الزمن، لكنها على الرغم من ذلك لا تنشأ بشكل عفوي وإنما هي محصلة لمسار تاريخي طويل. حول هذه الفكرة، طورت العديد من النظريات التي تناولت نشأة الدولة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

▪ النظريات التقليدية في نشأة الدولة: وتشمل أربعة نظريات أساسية:

- نظرية التطور العائلي: من روادها بودان (Bodin) الذي يرجع أصل الدولة إلى الأسرة¹، ففي ظل هذه الأخيرة يمثل الأب السلطة ويمثل باقي أفرادها الشعب، ثم تعددت الأسر وظهرت القبائل والعشائر التي بقيت في تطور مستمر إلى أن تشكلت القرى والمدن ومن بعدها الدولة. وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات، كان من أبرزها أن التاريخ أثبت قيام دول لم تنشأ بالطريقة سالفة الذكر، كحال الولايات المتحدة الأمريكية.

¹ يوسف بن بزة، الدولة والطائفة في عصر العولمة: دراسة في بنية الدولة العربية الحديثة - لبنان نموذجا، أطروحة

دكتوراه غير منشورة (جامعة الحاج لخضر بباتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2013)، ص.33.

- النظرية المثالية: مصدرها الفكر الإغريقي القديم، من أشهر روادها أفلاطون (Platon) وأرسطو (Aristote) اللذين يعتبران الدولة كيانا كافيا بذاته. تفرع عن هذه النظرية العديد من التوجهات؛ فالاتجاه العقلي قال بأن الدولة محكومة بمقاييس عليا لا ترى بالعين المجردة، أما الاتجاه الديني فقد استند إلى فكرة تفويض السلطة الإلهية لشخص الحاكم، في حين يقرن الاتجاه الوضعي ظهور الدولة بإرادة حرة للإنسان وليس جراء مثل عليا أو تفويض ديني.¹

بدورها نالت هذه النظرية نصيبها من النقد، فالواقع يثبت أن إرادة الأفراد ورغباتهم لا تتوافق دوما مع إرادة الدولة، وفي حال التعارض يطرح التساؤل عن أي الإرادتين تغلب؟ إن مجرد التعارض ينفي صفة المثالية عن الدولة.

- نظريات أصل الدولة المطلقة²: وتشمل ستة نظريات أساسية، أولها نظرية العقد الاجتماعي التي تذهب إلى القول بوجود عقد ضمني مبرم بين الأفراد وعليه فقد نشأت الدولة نتيجة التعاقد (نظرية العقد الاجتماعي لهوبز (Hobbes)، نظرية العقد الاجتماعي للوك (Locke) ونظرية العقد الاجتماعي لروسو (Rousseau)). وثانيها هي النظرية الدينية الشيوقراطية، التي ترى بأن الدولة هي صنعة الله (نظرية الأصل الإلهي ونظرية التفويض الإلهي).

وثالثها هي نظرية القوة التي تركز على منطق الغلبة وقانون الأقوى وتستجيب لمنطق الطروحات التي قدمها مكيا فيلي (Machiavel).

أما النظريتان الرابعة والخامسة فتتمثلان على التوالي في نظرية سلطة الرجل ونظرية ولاية المرأة، وكلاهما تقرر أن المجموعة البدائية لم يكن لها زعيم، فاتخذت رجلا/امراة لتولي الزعامة تربطهم بهما صلة القرى.

¹ عبد الصمد سعدون الشمري، *النظرية السياسية الحديثة* (عمان: مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012)،

² Ate Davut, *Political Legitimacy of Nation State: Shifts within the Global Context*, non Published PHD Thesis, (Middle East Technical University of Ankara: the Graduate School of Social Sciences, 2004/2005), p.78.

وهناك أخيراً، نظرية التطور التاريخي، ولعل هذه الأخيرة هي الأكثر قبولاً، كونها لا تحصر نشأة الدولة في قدسية إلهية ولا غائية إنسانية، وإنما تعتبرها بنية اجتماعية تطورت عبر الزمن لتتحول إلى كيان سياسي وفق الشكل الذي يظهر عليه حالياً.

نالت نظريات أصل الدولة نصيبها من الانتقادات، لكنها بقيت على الرغم من ذلك من أهم النظريات التقليدية التي قدمت طروحات واضحة وافتراضات مؤسسة لأصل نشأة الدولة.

■ **النظريات الحديثة في نشأة الدولة:** تعددت المدارس والنظريات التي تناولت نشأة الدولة الوضعية بمفهومها الحديث، وتعددت معها مستويات وأدوات التحليل، وهو ما يمكن إجماله فيما يلي:

- **نظرية السياسة الفردية الحديثة**¹ : تطورت من عصر التجارية إلى عصر النهضة الأوروبية ثم مرحلة التعددية الليبرالية، وتربط نشأة الدولة بإرادة الأفراد، فالدولة تنشأ طبقاً للإرادة العامة للشعب صاحب السيادة.

- **النظرية الماركسية والماركسية الجديدة:** ترجع أصل وجود الدولة إلى وجود الطبقات الاجتماعية والسياسية المختلفة، فالدولة وفق الفكر الماركسي نشأت لممارسة القسر والإكراه والحفاظ على النظام القائم لصالح الطبقة المسيطرة. إن الماركسية لم تتعمق في مسألة نشأة الدولة بقدر ما تعمقت في وظائفها، سواء الاقتصادية (الهيمنة)، أو السياسية (التسيير وأجهزة الدولة الأيديولوجية)².

- **المدرسة المؤسسية البيروقراطية:** يرى البيروقراطيون وعلى رأسهم فيبر أن الدولة قد جاءت نتيجة لتضاد البنيات الاجتماعية، وأنه لولا هذا العنف القائم بين هذه البنيات لكانت الدولة قد اختفت وانتفت الحاجة إليها.³

¹ عبد الصمد سعدون الشمري، مرجع سابق، ص. 119.

² بيار بورديو، *عن الدولة* (ترجمة نصيرة مروة)، (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، 2016)، ص. 13.

³ محمد الهيلالي وعزيز لزرقي، مرجع سابق، ص. 26.

الفرع الثاني: الأمة

أولاً: مفهوم الأمة

لغة، يرجع أصل كلمة الأمة إلى اللاتينية «Nascro» والتي تعني الميلاد، أو الشكل الذي يولد وفقه الإنسان، وقد كانت تستعمل في القرون الوسطى للإشارة إلى المجموعات ذات الأصل الواحد¹. أما في اللغة العربية فإن الأمة مأخوذة من الأم أي الوالدة المنجبة وهي بهذا المعنى تعبر عن الأشخاص الذين تربطهم صلة دم مشتركة.

والأمة كمصطلح قديمة الاستعمال، لكنها كفكرة ومفهوم حديثة التأسيس، حيث ترجع معالمها الأولى إلى عصر الأنوار الأوروبي وما صاحبه من صحوة نظرية وواقعية سمحت بشرح مفهوم الأمة وفق نموذجين أساسيين: الأمة السياسية والأمة الإثنوثقافية². في هذا الإطار، يعرفها رينان (Renan) بالقول "هي التي تبنى على الرغبة في العيش معا والرغبة في الحفاظ على الميراث الذي تم بناؤه معا (...) هي روح ومبدأ وجداني"³. أما ماسكولي (Masculi) فيرى بأن "الدولة الأمة تمتلك ميراثاً قيميا مغروسا في الذاكرة، لها نصوص كبرى، مرجعيات ثقافية مدروسة ومسلم بصحتها، والتي بدونها لا يوجد اتصال ولا مجتمع ممكن"⁴.

ثانياً: نظريات الأمة

إن التعريفات السابقة لا تعدو أن تخرج عن نطاق نظريتين أساسيتين تناولتا موضوع الأمة، وهما على التوالي:

¹Brigitte Krulic, «Peuple-Nation: un Concept Clé de la Modernité Démocratique», *Etudes Internationales*, Vol.35. N.03, (2004), pp.35-59, p.41.

²Ibid, p.42.

³Johann Kaspar Bluntschli, *The Theory of the State* (Ontario: Batoche Books, 2000), p.81.

⁴ Pierre Soldatos, James Masclet, *L'Etat-Nation au Tournant du Siècle: les Enseignements de l'Expérience Canadienne et Européenne* (Montréal: Presses de l'Université de Montréal, 1997), p.15.

- النظرية الشخصية للأمة: اعتمدها الفقه الفرنسي، ثم من بعده الفكر الأمريكي، وترى هذه النظرية بأن الأمة تصبح حقيقة عندما يقرر أفرادها العيش معا، يقودهم في ذلك الوعي بانتمائهم الحاضر لا بالتكوينات السابقة لوجودهم.
- تتبنى هذه النظرية "الحق في التراب" كمبدأ تقوم عليه الأمة، وتؤكد على أن الرغبة الذاتية في أن يصبح الفرد عضوا في نطاق جغرافي واحد ومحدد يحقق المواطنة ويسمح بقيام أمة.
- النظرية الموضوعية للأمة: تأسست في ظل الفكر الألماني، وتدافع على فكرة أن الأمة موجودة خارج ضمير الأفراد. فهي تركز على مبدأ "حق الدم" وعلى المفهوم الإثنوثقافي للأمة، حيث الانتماء لهذه الأخيرة لا يكون إلا بالاشتراك في خاصية أو مجموعة من الخواص، على غرار اللغة والأصل الواحد والعرق وغيره¹.

عموما، يشترك كلا المفهومين في كونهما يقران بأن جوهر الأمة هو الشعور الراسخ لدى الأفراد بالانتماء إلى كيان أكبر من الذات. مع ذلك، فإن هذا التصنيف لا يعدو أن يكون اجتهادات نظرية، فالواقع يثبت أن هناك دولا ليست أمة إثنو-ثقافية (الدول الفيدرالية)، ولا أن كل أمة حصلت على دولة خاصة بها (فلسطين). يضاف إليه أن هناك العديد من الدول التي بها تعدد أممي (الدولة التركية وإسبانيا).

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمة السياسية والأمة الإثنوثقافية يجد معانيه في ظل الطرح العربي في مفهومي "الوطنية" و"القومية". حيث تعني الوطنية "شعور الفرد بالانتماء إلى امتداد جغرافي معين، بكل ما يضمه من معالم جغرافية وبشر تربط بينهم منظومة من العلاقات، على أساس الملكية المشتركة لهذا الكل المسمى وطن"²، في حين تعني القومية "انتساب الفرد إلى كيان أكبر هو القوم، أي إلى مجموعة من البشر، يربط بينهم رباط محدد، قد يكون العرق،

¹ إن تطور فقه الأمة لا يعدو أن يكون محصلة للتجربة الأوروبية بهذا الشأن، لاسيما مسألة النزاع الألماني الفرنسي حول منطقتي الألزاس واللورين. حيث طالبت ألمانيا بضمها آخذاً بالاعتبارات الإثنية واللغوية والتاريخية، في حين أكدت فرنسا أن خيار الشعب هو الذي يحدد مسألة الانتماء.

² كمال غبريال، "بين الوطنية والقومية"، في الموقع: <http://www.ahtl-> (3065)، alquran.com/arabic/show_article.php?main_id=3065، 13 جوان 2016، 19 سا 25 د.

الفصل الأول: المضامين المفاهيمية والنظرية والعملية لبناء الدولة الأمة

أو الدين، أو امتلاك الوطن بالوراثة¹. انطلاقاً من هذه التعاريف، يتضح أن الوطنية تعبر عن الأمة السياسية، في حين أن القومية تعبر عن الأمة الإثنوثقافية ومن هنا يبرر اختيار مفهوم الدولة الأمة دون غيره من المفاهيم القريبة في هذه الدراسة، إذ أنه يركز على مسألة الانتماء الوجداني الواعي للدولة، دون أن يبحث في طبيعته أو أصله.

مما سبق، يمكن إجمال الفرق بين الدولة والأمة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): معايير تمييز الدولة عن الأمة

معايير التمييز	الأمة	الدولة
الجذور اللغوية	«Nacio» (الميلاد في مكان واحد)	«Status» (الثبات والاستمرار)
الحدود	هوياتية، ثقافية	قانونية، سياسية، عسكرية
تركيبة الشعب	قومية واحدة	تعدد قومي
الأصل	تاريخية تطورية	دستورية منشأة
محدد التمييز عن الغير	تمييز ذاتي انطلاقاً من عناصر الهوية	تمييز خارجي انطلاقاً من الاعتراف الدولي
محدد العضوية	الهوية، القرابة، الأرض	المواطنة
محدد التماسك	الثقافة والعادات والتقاليد	المبادئ والقوانين والقوة
حركية المجموعات	الدفاع عن القومية (الولاء للأمة الإثنوثقافية)	الدفاع عن الوطنية (الولاء للدولة)

المصدر:

George J. Demko and William Wood, *Reordering the World: Geopolitical Perspectives on the Twenty-First Century* (San Francisco: West View Press, 1998), p.07.

¹ المكان نفسه.

الفرع الثالث: الدولة والأمة

أولاً: مفهوم الدولة والأمة:

لقد تم التطرق إلى الدولة من حيث هي كيان مادي مكون من إقليم جغرافي وشعب يحمل جنسية الدولة وسلطة سياسية تحظى بالشرعية الداخلية والسيادة الخارجية، كما تم إبراز مفهوم الأمة التي تعني الوعي بالانتماء إلى دولة بعينها، سواء كان هذه الانتماء سياسياً مرده "الضمير الواعي"، أو إثنوثقافياً تحدده الهوية المشتركة. في هذا الفرع سيتم الحديث عن الدولة والأمة، من حيث كونها مزوجة وانسجما بين الدولة والأمة¹، ومن حيث أنها كل واحد تواجه به كل وحدة دولية نظيراتها من الوحدات في المنظومة الدولية.

إن الدولة والأمة هي ظاهرة ومفهوم غربي بحت، ارتبطت بدول أوروبا الغربية وشهدت ميلادها الفعلي الأول في إطار معاهدة وستفاليا في سنة 1684 التي أعقبت حرب الثلاثين سنة. انتشر هذا النموذج بداية في كل أوروبا الغربية، ثم بعده في كل أنحاء العالم بفعل عاملين اثنين² : أولهما موجة التحرر من الاستعمار التي أعقبت تهوي الإمبراطوريات الاستعمارية بعد الحربين العالميتين، أما ثانيهما فمرده تفكك الاتحادين السوفياتي واليوغسلافي في أعقاب الحرب الباردة، وعليه فقد انتشر وتوسع نموذج الدولة والأمة ليصير تقريبا الشكل الأوحده للتنظيم السياسي المعاصر.

وبصفة عامة، تعرف الدولة والأمة تعريفاً إجرائياً انطلاقاً من مجموع الخصائص التي نصت عليها معاهدة وستفاليا والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- تعرف الدولة والأمة في إطار جغرافي محدد ومُعترف به؛
- تمارس الدولة والأمة سلطتها على شعب متجانس يدين لها بالولاء؛
- تتمتع الدولة والأمة بسيادة داخلية وخارجية، فلا فاعل يساويها داخلياً ولا آخر يعلو عليها خارجياً.

¹ Walter C. Opello and Others, *The Nation-State and Global Order: a Historical Introduction to Contemporary Politics*, (USA: Lynne Reiner, 2004), p.15.

² Ibid, p.50.

في نفس الإطار، يقدم كوبر (Cooper) في كتابه "دولة ما بعد الحداثة والنظام العالمي" تصنيفا يبين فيه الفرق بين الدولة والأمة والأشكال السياسية الأخرى الموجودة، وهو ما يمكن تلخيصه كما يلي¹:

- ما قبل الدولة والأمة (دولة ما قبل الحداثة): هي دولة لم يكتمل بناؤها لتصبح دولة أمة، أو أنها كانت دولة أمة فيما سبق ولكنها تفككت وسقطت في خانة الدول الفاشلة. هذه الدولة تتميز بأن سلطتها المركزية مفككة، هي دولة لا تتحكم في إقليمها، إضافة إلى أن جهازها الاقتصادي غير فعال (من أمثلتها أفغانستان)؛
- الدولة والأمة (دولة الحداثة): خصائصها مضمنة في معاهدة وستفاليا كما سبق الإشارة إليه. فهي دولة مركزية، قوية، محترمة داخليا ومُعترف بها خارجيا، جهازها الاقتصادي فعال ويحقق الأهداف المرجوة منه؛
- ما بعد الدولة والأمة (دولة ما بعد الحداثة): مثالها الوحيد هو الاتحاد الأوروبي، وتتحقق بتوفر أربعة شروط: أولا قبول الدول الأعضاء بالتخلي عن جزء من سيادتها لصالح كيان أعلى، ثانيا قبولهم بمحو الحدود من أجل تسهيل عملية الاندماج الإقليمي، ثالثا تفويض امتيازاتها داخليا (اللامركزية الموسعة) وخارجيا (القبول بالسياسات المشتركة المقررة في الإطار الإقليمي)، رابعا وأخيرا فإن السياسة الأمنية فيما بعد الدولة والأمة لا تستند إلى مبدأ ميزان القوى وإنما إلى الشفافية والانفتاح الإقليمي، مع تفعيل "حق التدخل المتبادل" بين الدول الأعضاء المندمجة إقليميا.

اجتهاد آخر تم اعتماده بغاية تعريف الدولة والأمة، قدمه بيك (Pick) وهو يفترض توفر أربعة محددات أساسية تسمح بالقول بأن دولة ما هي دولة أمة²:

- المحدد المؤسساتي: يفترض أن الدولة والأمة بها مؤسسات تتمتع بالشرعية والسيادة، فشرعية المؤسسات السياسية والإدارية هي ما يجعل الشعب يقبل بنقل ولائه من الأمة بمعناها الإثنوثقافي إلى الأمة في معناها السياسي.

¹ Robert Cooper, *The Post-Modern State and the World Order* (New York: Desmos, 2000), pp.23-41.

² Anthony C. pick, « The Nation State: an Essay », *Penn State University Press*, (March 2011), pp.05-09, p.07.

- **محدد السلام العالمي:** فالدولة الأمة هي دولة تمتنع عن الحروب وعن غزو نظيراتها من الدول، كما أنها تحترم القانون الدولي وتساهم في نشر السلام العالمي.
- **محدد تنامي الديمقراطية الدستورية:** يفترض هذا المحدد أن الدولة الأمة في سيرورة مستمرة لتحقيق الديمقراطية الدستورية، والتي تتم عبر ثلاثة مراحل: بداية تقوم الدولة الأمة برسم حدودها الإقليمية مع تنصيب سلطة مركزية قادرة على حماية هذه الحدود، ثم تنتقل في مرحلة ثانية إلى إزاحة السلطة القائمة وتنصيب أخرى شرعية، لتنتهي أخيراً إلى صياغة قانون أعلى يتجاوز إرادة الأفراد ويتمثل في الدستور.
- **المحدد الاقتصادي والاجتماعي للدولة الأمة:** وفيه تنتقل الدولة الأمة من الاقتصاديات الحرفية البسيطة إلى العمليات الإنتاجية الضخمة، مع تفعيل البنى الاجتماعية بها وهو ما يجعلها قوية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

من خلال التصنيف الذي قدمه كوبر والمحددات الأربعة للدولة الأمة سألته الذكر، يتضح أن هذه الأخيرة هي توليفة للدولة في معناها القانوني والمؤسسي وللأمة في معناها المجرد، حيث يشترط أن يكون هناك إقليم محدد بقوات قادرة على الدفاع عنه وشعب معروف يمارس المواطنة ومؤسسات دستورية (سياسية سيادية، إدارية شرعية واقتصادية فعالة). لكن في نفس الوقت بأمة تدين بالانتماء لتلك الدولة، سواء تماشى شعور الانتماء والأمة الإثنوثقافية أو الأمة السياسية¹.

تجدر الإشارة إلى أن من المنظرين من لم يقبل بفكرة أن الدولة الأمة هي النموذج الأصلح الذي تتشكل وفقه المنظومة الدولية، حيث لقيت انتقادات شديدة من طرف كل من:

- **الفيدراليين الأوروبيين:** يعتقد هؤلاء أن الدولة الأمة آيلة إلى الزوال، حيث ينطلقون من أن الأمة في أصلها عبارة عن كيان مجرد يحتاج إلى بناء سياسي اصطناعي يجسده والذي يتمثل في الدولة. لكن هذه الأخيرة لا تعدو أن تكون وعاء مؤقتاً سيتم تجاوزه لصالح

¹ نتيجة لاختلاط الأجناس والهجرات التاريخية المختلفة أصبح من النادر إيجاد أمة إثنوثقافية نقية لها دولة خاصة بها، لهذا أصبحت الأمة السياسية هي الأكثر رواجاً كونها تركز على وعي الأفراد بولائهم للدولة التي ينتمون إليها.

اندماجات إقليمية على شاكلة الاتحاد الأوروبي، ثم يأخذ شكل حكومة عالمية لاحقاً¹.

■ الماركسيين: يرون بأن شعور الانتماء لا يوجد في قلب الأمة وإنما الإنسانية جمعاء، فماركس القائل «أنا إنسان عالمي» يفترض أن التاريخ سيجعل زوال الدول، لكن حتى ذلك الحين على الطبقة العمالية المنتشرة في العالم أن تؤكد على تضامنها.

إن كان التاريخ قد فند الطرح الماركسي على الأقل حتى الآن فإنه لم يثبت أيضاً نجاعة والنجاح التام لطرح أصحاب نظرية التكامل والاندماج، لتبقى الدولة الوستفالية هي النموذج الأكثر تمثيلاً والذي تنتشر وفقه الدولة في عصرنا الحاضر.

ثانياً: جدلية نشأة الدولة والأمة

أثارت جدلية نشأة الدولة والأمة الكثير من الاختلافات النظرية، بين من يقول بأسبقية الدولة على الأمة وبين من يقول بأسبقية الأمة على الدولة، ويمكن إيجاز محتوى النظريتين فيما يلي:

■ القول بأسبقية الأمة على الدولة: تعتبر هذه النظرية امتداداً للنظرية الألمانية الموضوعية، فالأمة - حسب هذا الاتجاه حقيقة اجتماعية واعية بذاتها قبل وعيها بالدول، وهي نتيجة محصلة تاريخية اكتملت قبل ميلاد الدولة. في حين أن هذه الأخيرة قد ظهرت فيما بعد لحصر الأمة سياسياً وإعطائها بعداً جغرافياً.

هذا الرأي مقبول من منظور القانون الدولي الذي أسس لمبدأ الوطنيات، ونص على حق كل أمة في الحصول على دولة (حق الشعوب في تقرير مصيرها)، وذلك حسب ما جاء في المواد 01 و02 و55 من ميثاق الأمم المتحدة.

■ القول بأسبقية الدولة على الأمة: تمخضت عن النظرية الفرنسية الشخصية، وتفترض أن الدولة تسبق الأمة وأن وجودها شرط أساسي في بناء هذه الأخيرة، فهي التي تغرس الشعور بالانتماء وتقويه.

¹ Janusz Ruskowski, «Supra Nationalism between the Nation-State and International Cooperation », *Journal of Public Administration and Policy Research*, Vol.01, N.01, (May 2009), pp.01-10, p.07.

يتوافق هذا الطرح مع مجريات التجربة التاريخية، فمعاهدة وستفاليا كرست بناء دولة أمة أساسها الدول القائمة لا الأمم التي تضمها، وهو ما لا يختلف كثيرا عن تجربة الولايات المتحدة الأمريكية التي أنشأت الدولة أولا بموجب دستور 1787، ثم باشرت بعدها عملية بناء الأمة.

ثم أن بإمكان الدول اتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة إلى بناء الأمة، على غرار ما فعلته فرنسا في سنة 1539 حين فرضت إجبارية استعمال اللغة الفرنسية في العقود الإدارية وإجبارية الخدمة العسكرية، مع تكريس العديد من الرموز الوطنية وغرسها في وجدان الشعب¹.

المطلب الثاني: مفهوم بناء الدولة والأمة في ظل السياقات التاريخية المختلفة

تعددت أوجه تحديد دلالات بناء الدولة والأمة، إذ يعني لغويا التركيب والتأسيس المقابل للانهايار والسقوط. أما نظريا فيرى إيستن (Easton) بأنه يعبر عن "وجود علاقات متشابكة وثابتة ومجتمعة بصورة دائمة"²، في حين استعمله هنتنغتون (Huntington) للتعبير عن تأسيس التنظيمات والإجراءات، والاستقلالية والتماسك، بعكس التكيف، والبساطة، والخضوع والتفكك³.

إن تحديد مفهوم بناء الدولة والأمة يفرض علينا العودة إلى السياقات التاريخية المختلفة التي صاحبت استعماله، لكن قبل ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الأدبيات النظرية الحديثة تميز بين بناء الدولة وبناء

¹Frédéric Barbe, « Etat Nation: le Modèle Français », *Mappe Monde*, Vol.02. (1994), pp.01-15, p.02.

²محمد أمين بن جيلالي، *مشكلة بناء الدولة: دراسة إبستمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة*، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2014)، ص.35.

³المرجع نفسه، ص.36.

الأمة¹، حيث يحيل الأول إلى الاستراتيجيات التدخلية الهادفة إلى تعزيز و/أو إعادة بناء المؤسسات، في حين يعبر بناء الأمة عن مسار هادف إلى تنمية الولاء السيكلولوجي للأفراد وخلق هوية ثقافية تربطهم بالدولة التي ينتمون إليها.

الفرع الأول: مفهوم بناء الدولة والأمة في الفكر الاستعماري الاستيطاني (البناء بمعنى التدمير ثم إعادة التأسيس)

إن مفهوم بناء الدولة والأمة ليس وليد فترة الستينيات وما صاحبها من يقظة للحركات التحررية الوطنية، ولا يعني فقط قيام الدول المصنفة في خانة ما قبل الدولة والأمة ببعث عملية بناء نفسها وفق النموذج الوستفالي، وإنما يمتد عمليا ونظريا إلى فترات تاريخية أقدم بكثير تصل إلى مرحلة انتشار الفكر الاستعماري الاستيطاني.

تماشيا مع مقولة تيلي بأن «الدولة تصنع الحرب وأن الحرب تصنع الدولة» فإن تعريف بناء الدولة للأمة من هذا المنظور يعني مجموع العمليات الجغرافية التاريخية، التي تتم على نطاق واسع، وتشمل العديد من المراحل والاستراتيجيات، حيث يمكن بفضل هذه الإستراتيجيات شرح وتفسير وتوضيح تسلسل عملية البناء نفسها². تطور هذا المفهوم في ظل «نظرية الدولة القمعية» التي تنادي بالبناء عن طريق التدمير الكلي بنفس النمط الذي تتشكل وفقه النجوم في المجرة، فالشعوب غير المتحضرة والقبلية وغير المدنية تحتاج إلى دولة أمة متحضرة تتولى عملية بنائها.

في هذا الإطار، دعت هذه النظرية الدول والأمة القائمة (الاستعمارية) إلى تبني مجموعة من الإستراتيجيات التي تستند جميعها إلى القوة والطغيان وقمع الآخر، كما أكدت على قابلية هذه الإستراتيجيات للتعديل بما يتوافق ورد الفعل الذي تبديه الشعوب المتخلفة. أما عن المراحل التي يمر بها بناء الدولة والأمة من هذا المنظور فيمكن حصرها في خمسة عشرة خطوة أساسية³، تبدأ مع

¹ Steven Van Wall and Zoe Scott, «The Political Role of Service Delivery in State Building: Exploring the Relevance of European History for Developing Countries», *Development Policy Review*, Vol.29, N.01, (2011), pp.05-21, p.03.

² George J. Demko and William Wood, *Reordering the World: Geopolitical Perspectives on the Twenty-first Century* (San Francisco: West Review Press, 1998), p.236.

³ Ibid, 235.

تمتين الحجة التي تخول لدولة وستفالية مباشرة التوسع في نطاق جغرافي وتاريخي ما قبل وستفالي، إلى بسط النفوذ الجغرافي فالثقافي، فإقصاء حضور الآخر التاريخي والهوياتي، ومع الوصول إلى الخطوة الخامسة عشر تكون الدولة الوستفالية (الاستعمارية) قد نجحت في بناء دولة جديدة حديثة ومتحضرة.

يمكن قبول فرضيات هذه النظرية بحذر شديد إذا ما استندنا إلى تجربة بعض الأقاليم التي اختارت عن طريق حق تقرير المصير البقاء في ظل الدول الاستعمارية مقرة بالانتماء لها، (اسبانيا، المغرب، فرنسا)، لكن هذه الحالات الاستثنائية، لا تنفي بأن المسألة تتعلق بفكر استعماري استنزافي، هادف إلى التدمير والاستغلال لا إلى البناء والتعمير.

الفرع الثاني: مفهوم بناء الدولتة الأمة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى الحرب الباردة (بناء المؤسسات)

سواء تعلق الأمر بالدول التي خرجت من الحرب العالمية الثانية، أو الدول التي نالت استقلالها من الاستعمار، فإن المقصود ببناء الدولتة الأمة في هذه الفترة كان على حد قول فوكوياما (Fukuyama) "عملية هادفة إلى تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيمها وتقليص قدراتها"¹. لقد ركز فوكوياما في تعريفه على بناء الدولة من حيث هي كيان مؤسساتي، مغفلا بناء الأمة من حيث هي إقرار بالانتماء، ولعل السبب في ذلك راجع إلى افتراض أن الدول التي نالت استقلالها من الاستعمار لديها ذاك الولاء المسبق للكيان الجديد الذي سيحل محل الدولة المستعمرة. من هذا المنطلق فإن غالبية الدراسات النظرية التي تمت في فترة الخمسينيات والستينيات قد اهتمت ببناء الدولة أكثر من اهتمامها ببناء الدولتة الأمة بأكملتها.

نفس ما قيل ينطبق على التعريف الذي قدمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «OCDE» الذي يفيد بأن عملية بناء الدولتة الأمة هي "عملية ذاتية هادفة لتعزيز قدرات ومؤسسات وشرعية

¹ فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين.

(ترجمة: مجباب الإمام)، المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، 2007، ص 11-34.

الدولة من خلال علاقات الدولة بالمجتمع¹، هذا التعريف وإن كان ينبه إلى ضرورة تقوية علاقة المؤسسات بالمجتمع، إلا أنه يقدم المجتمع كبنية اجتماعية محايدة، كما أنه يتغاضى عن العامل الخارجي في بناء الدولة والأمة، فصحيح أن إرادة البناء ذاتية في جوهرها، لكنها تحتاج إلى محددات خارجية مساعدة على البناء أيضا.

مما سبق، يتضح أن الحديث عن بناء الدولة والأمة في هذه الفترة قد تلخص في بعدين أساسيين منصبين على الدولة دون الأمة:

- **البعد الخارجي:** ويشترط بناء مؤسسات عسكرية قادرة على الدفاع عن الدولة ضد أي تهديد خارجي، فضلا عن بناء مؤسسات دبلوماسية سيادية تدافع عن مصالح الدولة المعنية في المنظومة الدولية.
- **البعد الداخلي:** يتلخص في بناء مؤسسات داخلية فعالة تكفل الوظائف البيروقراطية للدولة.

الفرع الثالث: مفهوم بناء الدولة والأمة عقب الحرب الباردة (إعادة البناء)

تميزت فترة ما بعد الحرب الباردة بارتفاع وتيرة النزاعات الداخلية، وتراجع مستويات الأمن في العديد من الدول، كما ظهرت ثلاثة أشكال جديدة لصنف ما قبل الدولة والأمة، تتمثل على التوالي في: الدولة الضعيفة، الدولة الفاشلة والدولة المنهارة².

استعمل مصطلح الدولة الضعيفة في سنوات الستينيات للحديث عن الدول المستقلة حديثا، ثم أصبح يشمل كل الدول الخاضعة لقيود اقتصادية تعجيزية، أو لعداوات داخلية، أو لأطماع واستبداد، أو بها توترات إثنية، دينية ولغوية قد تصل حد النزاع المسلح. كما يعجز هذا الصنف من

¹ محمد أمين بن جيلالي، مشكلة بناء الدولة: دراسة إبستمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، مرجع سابق، ص. 41.

² هناك تصنيفات أخرى للدولة لا تتعلق بمستوى بنائها وإنما بممارساتها، كالدول المارقة التي تحدث عنها باول (Powell) والتي يجمع في خانتها كل الدول التي تقوم بنشاطات إرهابية وتعددها سبعة: إيران والعراق والسودان وسوريا وليبيا وكوبا وأمريكا الشمالية.

الدول عن تزويد مواطنيه بالحاجات أو القيم السياسية والخدمات العمومية، أدأه الاقتصادي منخفض جدا، ومجتمعه ساخط على السلطة السياسية¹.

أما الدولة الفاشلة -مؤسساتها السياسية غير قادرة على توزيع السلع والقيم السياسية للمواطنين، وغير قادرة على تحقيق الشرعية ولا على ضمان استمرار الدولة في حد ذاتها، ليس بها جهاز أمني فعال، ولا سلطة قضائية قادرة على فك النزاعات، بها عجز في البنى الاتصالية والاقتصادية، عجز عن توفير الرعاية الاجتماعية وغياب كلي لفرص المشاركة في المسار السياسي للمواطنين².

في حين أن الدولة المنهارة هي مجرد فضاء جغرافي فارغ من السلطة، تحاول فيه الحكومة الحفاظ على النظام السابق بالقوة. أما الأمن فهو وسيلة في يد أصحاب النفوذ والقيم السياسية تكتسب عن طريق الوسائل الخاصة، كذلك يسيطر الفاعلون غير الحكوميون على أجزاء من الدولة بشكل غير معترف به وبطريقة غير منظمة³.

إن ظهور هذه الأصناف من الدول بخصائصها المذكورة سابقا، حول الرؤية من بناء الدولة الأمة إلى إعادة بنائها، ولأن غالبية هذه الدول تعاني من صراعات داخلية هوياتية فإن عملية البناء تشمل المؤسسات كما تشمل مرتكزات الأمة. كذلك، فهي تجعل من عملية إعادة البناء مسارا مزدوجا، تشارك فيه فواعل خارجية إلى جانب الفواعل الداخلية.

تتم عملية بناء الدولة الأمة عن طريق عمليتين رئيسيتين ومتكاملتان (انظر الشكل رقم 01)، الأولى يمثلها المنحى الأفقي (أ) وتهدف إلى بناء الدولة في شكل مؤسسات وهياكل شرعية قادرة على القيام بوظائفها متعددة الأبعاد (الأمنية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية الخدماتية). في

¹ عبد الوهاب عمروش، *التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا -دراسة حالة الصومال (1992-2005)*، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة بن يوسف بن خدة بالجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006/2007)، ص.45.

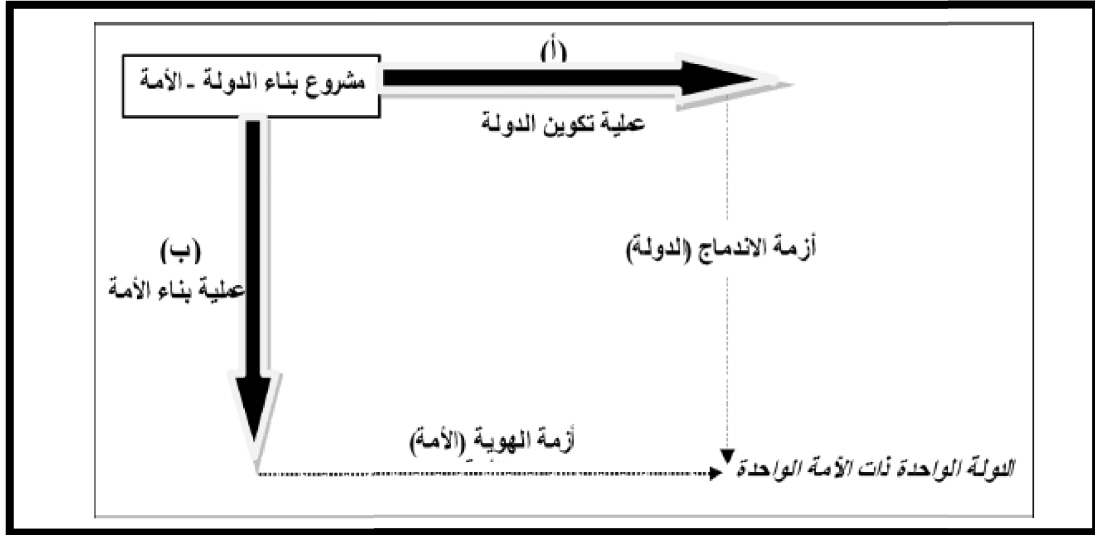
² Armin Von Bogdandy and Others, « State-Building, Nation-Building and Constitutional Politics in Post-Conflict Situations: Conceptual Clarifications and an Appraisal of Different Approaches », *Max Planck Yearbook of United Nations Law*, Vol.09, 2005, pp.579-613, p.581.

³ Ibid, p.612.

الفصل الأول: المضامين المفاهيمية والنظرية والعملية لبناء الدولة الأمة

حين يركز المنحى العمودي (ب) في الشكل المشار إليه أعلاه إلى بناء الأمة، أي على خلق شعور الانتماء بين الفرد والدولة، بحيث يتم تدريجيا التنازل عن الهويات والانتماءات الفرعية لصالح هوية وطنية جامعة. على هذا النحو ستتطابق عملية بناء الدولة وعملية بناء الأمة في نقطة معينة، وستتحقق الدولة الأمة في بعدين اثنين: مؤسسات قادرة على ضمان الأمن الداخلي والخارجي للمواطنين بكل مستوياته، وشعب يقر بشرعية هذه المؤسسات ويولاه للدولة.

الشكل رقم (01): نموذج بناء الدولة الأمة.



المصدر:

رعد عبد الجليل وحسام الدين علي، نموذج الدولة الأمة التقليدي في مواجهة أزمي الاندماج والهوية، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، ع. 33، جوان 2016، ص. 121-143، ص. 125.

لكن هناك مشكلتان أساسيتان تعترضان بناء الدولة والأمة على حد سواء، فبالنسبة لبناء الدولة هناك أزمة الاندماج السياسي أي الخوف من فقدان الثقة بين النخبة السياسية وعموم المواطنين، وبهذا الخصوص يقترح العمل على وضع الآليات الكفيلة ببناء هذه الثقة، على غرار ضمان نزاهة الانتخابات، الشفافية، ترقية قيم المواطنة والديمقراطية مع اعتبار المجتمع المدني كشريك في عملية بناء الدولة. في حين يتم مواجهة أزمة الهوية عن طريق القيام بصياغة استراتيجيات هادفة إلى تقوية الهوية الوطنية الجماعية، حيث تتم الاستعانة في ذلك بمختلف الوسائل التوعوية والتعليمية والتحفيزية مع ضرورة تجنب الأساليب القسرية القائمة على إقصاء الآخر.

انطلاقاً من كل ما سبق، يمكن تعريف بناء الدولة الأمة إجرائياً على أنه عملية هادفة لتطوير قدرات الدولة ومؤسساتها وشرعيتها حيث تشمل هذه العملية مجموع المفاوضات المتبادلة بين الدولة والبنى الاجتماعية المختلفة والهادفة لإقرار الشرعية المؤسساتية والهوياتية وحتى التاريخية (...) قد

تكون هذه العملية نتيجة لعمل داخلي، كما يمكن أن تكون مدعومة بمساعدة خارجية مرنة وموجهة.¹

بالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من الخصائص التي تميز عملية بناء الدولة الأمة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- عملية بناء الدولة الأمة تختلف عن عملية بناء السلم الذي يعقب نهاية النزاعات المسلحة، حيث أن هذا الأخير هو "مجموع الإجراءات التي تتخذها فواعل داخلية أو خارجية لاستتباب الأمن"²، في حين أن بناء الدولة الأمة يأتي في مرحلة لاحقة عندما يتحقق السلام الدائم و يستقر المجتمع أمنياً؛
- بناء الدولة الأمة لا يعني بناء الدولة لوحدها ولا بناء الأمة لوحدها، وإنما هناك تلازمية بين الاثنين، لهذا يلاحظ غالباً فشل مشاريع إعادة بناء الدولة ما لم تقترن بمشروع أو سياسات موازية لبناء الأمة، فهذه الأخيرة تعد شرطاً ضرورياً لشرعنة³ الهياكل والأبنية الجديدة للدولة؛
- بناء الدولة الأمة هو عملية تطويرية؛ أي أنها تمر بالعديد من المراحل لتحقيق وهي أيضاً عملية دينامية؛ بمعنى أنها في استمرارية وحركية دائمة لكي تستجيب لجميع التغييرات والمستجدات التي تمس الدولة. كما أنها تصلح لجميع النطاقات الجغرافية. وهي عملية نسبية؛ أي قابلة للتكيف مع مختلف الأطر التاريخية والحضارية والثقافية التي توضع فيها وأخيراً هي عملية عالمية⁴؛ إذ أنها تحدث في كل المجتمعات في فترة معينة وإن لم تكن بنفس الوتيرة.

¹Organisation for Economic Co-Operation and Development (OECD), Discussion Paper About « Concepts and Dilemmas of State Building in Fragile Situations: from Fragility to Resilience », (2008), p.15.

²Ibid, p.65.

³محمد فايز فرحات، الاحتلال وإعادة بناء الدولة: دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص.44.

⁴محمد أمين بن جيلالي، مشكلة بناء الدولة: دراسة إبستمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، مرجع سابق، ص.46.

المبحث الثاني: التأصيل النظري لبناء الدولتة الأمة

تكمن أهمية النظريات في كونها تقدم محاولات مفصلة نسبياً لفهم الطريقة التي يعمل بها العالم الخارجي، حيث أن التعبير عنها بطريقة مجردة يسمح بتكييف الظاهرة المدروسة وتنظيمها وفق شكل منهجي. من هذا المنطلق، فقد تعددت النظريات التي تناولت بناء الدولتة الأمة بتعدد السياقات التاريخية المختلفة، حيث عني بناء الدولتة الأمة عمليات التحديث والتنمية في ظل الطرحين التحديثي والتبعي (المطلب الأول)، ثم ومع ظهور أشكال جديدة للدولة ما قبل الأمة، على غرار الدولة الفاشلة وغير الديمقراطية، أصبحت عملية البناء مرتكزة على ما قدمته كل من المقاربات النظرية للدولة الفاشلة والانتقال الديمقراطي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المداخل النظرية المفسرة لبناء الدولتة الأمة لفترة ما قبل الحرب الباردة

الفرع الأول: نظرية التحديث

ظهرت هذه النظرية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، في سنوات الخمسينيات، وقد تطورت واستمرت في ظل سياق دولي متسم ببروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة دولية ومباشرة عملية إعادة إعمار أوروبا، فضلاً عن بدء العمل بالترتيبات السياسية والاقتصادية الجديدة من خلال منظمة الأمم المتحدة ومؤسسات بروتون وودز.

ظلت نظرية التحديث لفترة طويلة في قلب التحليلات الغربية المتعلقة بمسألة تأخر بناء الدولتة الأمة في العالم الثالث، وقد حاولت إعطاء صبغة تفسيرية غربية لخصوصيات دولية متباينة (جنوب أمريكية وأفريقية)¹، منطلقة من مسلمة أساسية مفادها أن لا شيء جديد في مجتمعات ما قبل الحداثة وأن ما تمر به هذه الأخيرة من عجز في بنائها السياسي والاقتصادي والاجتماعي هو مرحلة طبيعية قد مرت بها المجتمعات الغربية سابقاً، لاسيما الأوروبية منها.

¹ Dominique Caouette, Conférence Intitulée « Au Delà du Développement: Quand la Coopération Internationale Rencontre l'Alter-Mondialisme », l'Association Francophone pour le savoir, *Université de Montréal*, Montréal, Canada, (10 Mai 2010).

بالإضافة إلى ذلك، يعتقد أصحاب نظرية التحديث بأن ما يحدث داخل دول ما قبل الحداثة هو نتاج منطقي لاختلالات داخلية تعاني منها الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية كونها لازالت تقليدية ولم تستجب لمعايير الحداثة بعد. من هذا المنطلق، يعقد التحديثيون المقارنة بين الدولة الأمة وما قبل الدولة الأمة انطلاقاً من مقابلة الأضداد، حيث تظهر¹ :

- **الحداثة في مواجهة التقليدية:** والتقليدية وفق الطرح التحديثي تشمل جميع الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية الذهنية؛
- **العقلانية في مواجهة العاطفية:** فالعلاقات الاجتماعية عقلانية واعية في الدول الغربية في حين أنها تركز على العاطفة والعصبية في دول ما قبل الحداثة؛
- **الدقة والتخطيط في مواجهة العشوائية:** حيث العلاقات الوظيفية المحددة بدقة في المنظومة الغربية يقابلها تقسيم وظيفي عشوائي في دول ما قبل الحداثة؛
- **التوجه الجماعي في مواجهة الفردانية:** فالنزعة الفردية تميز سلوكيات الأفراد في دول ما قبل الحداثة، في حين أن هناك توجهاً جماعياً واعياً في الدول الغربية، يؤكد الإقبال على الحياة السياسية، والمشاركة في العملية الانتخابية والسعي إلى تسيير الشؤون العامة.
- **هوية الدولة والأمة في مواجهة الهوية الشخصية والمجموعاتية:** فالدول الغربية تركز على هوية الدولة ومنه على المصلحة العليا لهذه الأخيرة ومجموع الإنجازات التي يمكن تحقيقها. في حين أن الولاء في باقي الدول هو للهوية الشخصية وهوية المجموعة، دون أن يكون هناك وعي بفوقية الهوية الوطنية على الهويات الأخرى الجزئية.

انطلاقاً من هذا التشخيص ومن الوضع الذي تعانيه دول ما قبل الحداثة، استنتج التحديثيون بأن على الدول سالف الذكر الالتزام بالحداثة، من حيث هي "مسار مرغوب فيه من طرف جميع الدول، إجباري لا خيار معه، يتم على مراحل ويتطلب وقتاً، كما ينتج عنه التقارب بين جميع الوحدات الدولية وتجانس المنظومة الدولية".²

¹ Philippe Marchesin, *Science Politique et Développement : un Lent Mais Fécond Murissement* (Paris : Royale Presse, 2005), p.100.

² Robert Rollinat, « Analyses du Développement et Théories de la Dépendance en Amérique Latine », *Cadernos Prolam*, Vol.01, (2005), pp.97-118, p.106.

أما الفرضية الرئيسية للنظرية فملخصها أنه في حال ما إذا أرادت هذه الدول أن تخرج من حالة العجز التي تعيشها وتحقق بناء الدولة الأمة بها، فإن عليها أن تسير على نفس خط التطور الذي سارت عليه المجتمعات الغربية المتقدمة. وهو ما يتحقق عن طريق وضع نموذج مثالي يحاكي نظيره الغربي¹ ويكون مشبعا بالقيم الثقافية الغربية² في أبعادها المختلفة:

- **البعد الاقتصادي:** يقترح روستو (Rostow) في كتابه "مراحل التنمية" نموذجا لتحقيق التنمية في دول ما قبل الحداثة عبر خمسة مراحل أساسية³؛ أولا مرحلة المجتمع التقليدي. ثانيا، مرحلة تحديد الشروط القبلية للانطلاق ويتم فيها تجهيز البنية الثقافية السائدة وتوعيتها بأهمية التغيير. ثالثا، مرحلة الانطلاق التي تبث فيها التنمية في كل المجالات ويستعان فيها بخبرة ومساعدة الدول الغربية. رابعا، مرحلة الاقتراب من الحداثة حيث تظهر بوادر الابتعاد عن التقليدية وتتوطد معالم التشابه مع الدول الحديثة. وأخيرا، عصر الاستهلاك الشامل وفيه تتجانس جميع الدول وفق نموذج الدولة الأمة.
- **البعد السياسي:** يعتبره هنتنغتون أهم الأبعاد على الإطلاق، حيث يؤكد بأن أهمية تحديث المؤسسات السياسية يكمن في قدرة هذه الأخيرة على الحفاظ على النظام⁴. في هذا الإطار، يضع ثلاثة شروط لتحقيق الحداثة السياسية تشمل: ترشيد السلطة التي يجب تحويلها من تقليدية إلى حديثة؛ التمايز الهيكلي الذي يعني الفصل بين السلطات وتوزيع الوظائف. ثم توسيع المشاركة السياسية القائمة على مبدأ المساواة⁵.

¹ أحمد زايد، *الدولة بين نظريات التحديث والتبعية* (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016)، ص.11.

² Gwenaëlle Otando, « le Renouveau des Théories du Développement : Institutions et Bonne Gouvernance » *Recherches Internationales*, N.90, (avril-juin 2011), pp.09-30, p.10.

³ Dominique Caouette, Op.cit.

⁴ Philippe Marchesin, Op.cit, p.100.

⁵ محمد أمين بن جيلالي، "بناء الدولة: المفاهيم والنظرية وأسئلة الراهن"، *المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية*، (أكتوبر 2016)، ص.ص.01-20، ص.08.

في ذات السياق، اقترح كل من كوليمان (Coleman)، وألموند (Almond) وليبسيت (Lipset) نموذجاً آخر للتحديث في المجال السياسي، حيث ركز كوليمان على عملية تحديث الذهنيات، وأكد على أن بناء الدولة مؤسساتياً وديمقراطيةً أجهزتها، بل وحتى بعث التنمية فيها، لا يمكن له أن يتحقق دون أن يكون هناك تغيير في الذهنيات التقليدية التي تطبع المجتمعات ما قبل الحديثة.

في حين ركز ليبسيت في بحثه على العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، وتوصل إلى أن التنمية هي شرط أولي لإرساء الديمقراطية¹، فرفع المستوى المعيشي للفقراء مثلاً يؤدي إلى التقليل من التطرف، كما أن الطبقة الوسطى تشكل مؤسسة في حد ذاتها بإمكانها التأثير إيجاباً أو سلباً على سلطة الدولة، وهو ما يوجب إيلاء أهمية خاصة لها حسب.

وتماشياً مع أفكار مدرسة التحديث، قدم المفكر دوبينز (Dobbins) وزملاء آخرون له، أربعة دراسات أساسية موضوعها بناء الدولة في مجتمعات ما قبل الحديثة والدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في ذلك، كان أبرزها تلك المنشورة في سنة 2003². والتي ربطت فشل عملية بناء الدولة في العراق، هايتي، الصومال، البوسنة وكوسوفو مع نجاحها في ألمانيا واليابان باختلاف مستوى التطور السياسي والاقتصادي والتجانس الثقافي والاجتماعي الذي كان سائداً في هذه الدول قبل انهيارها من جهة، وبحجم وطبيعة المساعدة التي قدمتها المجموعة الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، من جهة ثانية، حيث أن اضطراب هذه الأخيرة إلى تقاسم أعباء ومسؤوليات البناء مع دول أخرى (العراق) أثر سلباً على مسار عملية البناء.

من جانب آخر، ركز هذا الطرح على أن العجز صناعة داخلية في دول ما قبل الحديثة، وأن نجاح عملية البناء ينحصر في القدرة على الاقتداء بالنموذج الغربي مع التأكيد على الدور المحوري للدول الكبرى عموماً والولايات المتحدة الأمريكية تحديداً في تسهيل عملية البناء. في حين أنها أهملت العوامل الخارجية المعيقة لعملية البناء، كما أنها تنظر إلى التدخل الخارجي الأمريكي

¹Dominique Caouette, Op.cit.

²James Dobbins and Others, « America's Role in Nation Building: From Germany to Iraq », *Strategic Insights*, Vol.03, N.02, February 2004, pp.01-05, p.03.

خصوصاً على أنه عامل مساعد في عملية البناء، وهي فكرة يقابلها رأي آخر يرى في السلوك الأمريكي احتلالاً مقنعاً.

وجهت العديد من الانتقادات لنظرية التحديث، حيث عيب عليها أن لها:

- **رؤية اختزالية:** قدمت النظرية معالجة ضيقة للتعارض الحاصل بين القيم التقليدية والحديثة، فالتقليد والحداثة جزء من كل مجتمع وليست خاصية لدول ما قبل الحداثة فقط، ثم أن القيم التقليدية لا تتعارض بالضرورة مع التنمية؛
- **مثالية النموذج الغربي:** تم الترويج له على أنه النموذج الأمثل لكل الدول بدون استثناء دون مراعاة الخصوصيات الداخلية للدول، بل ذهبت النظرية أبعد من ذلك حين دعت إلى ضرورة التخلي عن كل ما هو مرتبط بالخصوصية الثقافية المحلية واعتناق القيم السياسية والحضارية الغربية؛
- **إهمال العامل الزمكاني:** لم تراعى النظرية الفروقات الزمنية والسياقات التاريخية المتباينة فعملية بناء الدولة والأمة في المجتمعات الغربية قد تمت عبر عملية تطورية تدريجية كان الطابع الاقتصادي الليبرالي فيها سابقاً تاريخياً على تأسيس النظم السياسية الديمقراطية¹، في حين أن الدول المعنية بعملية البناء و/أو إعادة البناء تجد نفسها مضطرة إلى تأسيس النظام السياسي الديمقراطي والاقتصادي الليبرالي دفعة واحدة بكل ما يفرضه ذلك من تعقيدات؛
- **مثالية السياق الخارجي:** افترضت النظرية أن العوامل الخارجية إيجابية دائماً مهمة بذلك علاقات القوة القائمة في البيئة الدولية.

الفرع الثاني: نظرية التبعية

جاءت النظرية كرد على طروحات نظرية التحديث، حيث ظهرت المعالم الأولى لها في سنوات الستينيات، في إطار جدول أعمال اللجنة المركزية لأمريكا التابعة للأمم المتحدة التي ترأسها بريبيش (Prebish)، وقد حفز على تبلورها الوعي بمدى تشوه الهياكل الاقتصادية لدول العالم

¹ محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص. 58.

الثالث، والتأثر بالفكر النيوماركسي، والإدراك بخطورة استمرار نمط التنمية القائم، فضلا عن التبعية متعددة المجالات والمستويات تجاه الدول الأوروبية الغربية والدولة الأمريكية.

في هذا الإطار، انتقد رواد نظرية التبعية بشدة النظريات الكلاسيكية للتنمية من منطلق أن هذه الأخيرة لم تستطع أن تعطي تفسيراً واقعياً لأسباب التفاوت الكبير بين الدول، فحسب جندر فرانك (Gunder-Frank) «شوهت نظرية الحداثة الحقيقة حول دوافع اهتمام الدول المتقدمة بمستعمراتها السابقة»¹، ذلك أنه لا يمكن الحديث عن عجز دول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية عن بناء الدولة الأمّة فيها دون الرجوع إلى الاعتبارات السوسيوثقافية، سواء تعلق الأمر بالفترات الاستعمارية الطويلة التي عانت منها الأخيرة، أو باستمرار عمليات الاستغلال الاقتصادي، والبشري والتهميش الثقافي حتى بعد نيلها للاستقلال.

في السياق ذاته، يحيل مفهوم التبعية حسب سانتوس (Santos) إلى «الوضع التي تكون فيها اقتصاديات بعض الدول في حالة ارتباط شرطي بمستوى تطور دول أخرى، حيث تستند العلاقة بين الطرفين إلى وجود جهة مهيمنة وأخرى مهيمّن عليها»²، أما نموذجها النظري فيقوم على مجموعة من الفرضيات الأساسية، التي يمكن إجمالها فيما يلي³:

- المنطلق: اعتبار التبعية كموضوع أساسي في التحليل والنظام الدولي كوحدة أساسية له؛
- نقد الثنائية: ترفض نظرية التبعية فكرة أن العامل السوسيوثقافي الداخلي يشكل العقبة الوحيدة أمام التنمية، فهناك تداخل كبير بين العاملين الداخلي والخارجي، بل إن هذا الأخير هو الأكثر تأثيراً. يضاف إليه أن الحداثة والتقليدية، التنمية والتخلف هي

¹James Matunhu, « A Critique of Modernization and Dependency Theories in Africa: Critical Assessment », *African Journal of History and Culture*, Vol.03, N.05, (June 2011), pp.65-72, p.18.

²Vincent Ferraro, « Dependency Theory: an Introduction », *Mount Holyoke College Press*, (July 1996), pp.01-25, p.17.

³Young Namkoong, « Dependency Theory: Concepts, Classifications, and Criticisms », *Center for International Area Studies*, Vol.02, N.01, (1999), pp.121-150, p.131.

أوجه لعملية واحدة، ذلك أن التنمية التي حدثت في المركز قد تمت على حساب دول المحيط، فالأولى لم تكمل بناءها المؤسساتي والاقتصادي إلا بفضل السيطرة الرأسمالية؛

- **هيكلية المركز والمحيط:** تنطلق التبعية من رحم الطرح الماركسي حين تعترف بأن المنظومة الدولية منقسمة إلى مركز ومحيط (هامش)، غير أن التقسيم ليس إلى شرق وغرب، وإنما إلى شمال وجنوب. كما أنها تؤكد كما هو شأن الماركسية على وجود عنف هيكلية مشروع تمارسه الدول المتقدمة بواسطة المنظمات والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية؛

- **التبادل اللامتكافئ:** هي دراسات اقتصادية احتلت مكانة مهمة في إطار ما يعرف بـحوار "الشمال/جنوب"، طرحها كل من أرغيري (Arghiri) وأمين (Amin)، ففي حين ربط الأول انهيار معدلات التبادل في التجارة الدولية باختلاف الأجور بين الدول المتقدمة والمتخلفة، ركز الثاني على دور الظروف التاريخية في تعميق الهوة بين هذه الدول، كما شرح النماذج التي يتبعها المركز للسيطرة على رأس المال العالمي¹؛

- **التبعية وليس الاعتماد:** خلافا لفكرة الليبرالية القائلة بأهمية الاعتماد المتبادل بين الدول، فإن رواد النظرية يرون بأن الشكل الذي تتمظهر وفقه العلاقات بين المركز والمحيط هو تبعية وليس اعتمادا متبادلا. كما أن كل المحاولات التي تتبناها الدول المتقدمة لمساعدة الدول الأخرى على بناء نفسها هي محاولات فاشلة، مفرغة وتزيد من التبعية والتخلف، لكونها تهدف بالدرجة الأولى إلى الاستجابة للأهداف الإستراتيجية والحاجات الاقتصادية للدول المتقدمة؛

- **المحدد التاريخي:** مفاده أن عجز دول المحيط عن تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والمجتمعية الثقافية هو نتيجة حتمية لسيرورة تاريخية معينة يعاد إنتاجها.

انطلاقا من هذه الفرضيات المفسرة لواقع تخلف الدولة في العالم الثالث، والتي تعتمد على معطيات اقتصادية لترجمة وضعيتها سياسية واجتماعية تتمظهر وفقها الدولة التابعة، يظهر حجم الارتباط بين شكل الدولة في هذه المجتمعات وبين البناء الاجتماعي بها². فعلى عكس الدولة

¹ Ajayiamo Skenny, «Dependency Theory and The Third World», *Obafemi Awolowo University Press*, (2015), pp.01-27, p.09.

² أحمد زايد، مرجع سابق، ص.47.

الوستفالية الغربية التي تأسست عن طريق البرجوازية الوطنية، فإن الدولة التابعة قد تأسست عن طريق البرجوازية الاستعمارية التي تخدم في غالب الأحيان الأغراض الخارجية¹، ذلك أن التبعية الذهنية والثقافية للنخبة الوطنية قد أدت إلى التأثير على المصالح الوطنية والزيادة من توطيد علاقات الهيمنة الخارجية تجاه الداخل. من هنا، تنتفي السيادة نتيجة تحول السياسة الخارجية لدول المحيط إلى حالة تبعية دائمة لدول المركز، إما نتيجة التبعية الثقافية للنخبة كما سبق ذكره، وإما نتيجة الخوف من العقوبات والعزلة الدولية.

كما أن تحقيق التنمية² في ظل الطرح التبعية يستلزم وجود ثلاثة أطراف أساسية بدل اثنين، حيث أنه بالإضافة إلى محدد الدولة والبناء الاجتماعي الداخلي، هناك البناء الاجتماعي الخارجي للنظام الرأسمالي العالمي³، الذي تلعب فيه الفواعل الدولية الخارجية، المنظمات الدولية والمؤسسات الاقتصادية العالمية والشركات متعددة الجنسيات واللوبيات وأصحاب المال دورا هاما في التأثير سلبا على مسار بناء الدولة الأمّة في العالم الثالث. فعلى عكس الرأي القائل بأن هذه الفواعل الدولية هي طرف أساسي ومهم يعتمد عليه لمساعدة دول ما قبل الحداثة على بناء نفسها، فإن التبعية لا ترى في هذه الأخيرة إلا معرقلا لعمليات البناء، بل تذهب أبعد من ذلك بالقول بأنها تسعى إلى تكريس أسس استعمار جديد في ظل الامبريالية القائمة.

كنتيجة لما سبق، تقدم التبعية مقترحاتها للنهوض بدول المحيط حيث تؤكد على ضرورة قطع الصلة مع دول المركز على حد قول هيريرا (Herrera)⁴، وهو ما يعني إخضاع العلاقات الخارجية لمنطق التطور الداخلي وتوجيه الجهود إلى بناء عالم متعدد المراكز حتى يفقد المركز الإمبريالي من قدراته وقيمه. فضلا عن الاعتماد على الذات وبعث الاقتصاد المتخصص ومراجعة التقسيم الدولي للعمل وأخيرا، دعم التعاون الثنائي والإقليمي بين دول المحيط.

¹ علي مدوني، "قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها"، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة محمد خيضر ببسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2014)، ص. 118.

² كانت التنمية بمختلف مستوياتها في قلب التحليل التبعية وهي تشير في العديد من معانيها إلى بناء دولة قوية منافسة للدول الغربية.

³ زايد، مرجع سابق، ص. 48.

⁴ Pierre Beaudet, « Les Théories de la Dépendance », *Development Studies*, (Septembre 2013), pp.01-05, p.04.

كما كان الحال بالنسبة لنظرية التحديث، فقد وجهت العديد من الانتقادات لنظرية التبعية، يأتي على رأسها:

- **الطابع الإيديولوجي للنظرية:** بالغت هذه النظرية في تفسير العجز القائم في العالم الثالث بالعودة إلى عوامل خارجية، مغفلة بذلك العامل الداخلي في جميع مستوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدور الذي يلعبه هذه الأخير في بناء الدولة الأمة¹؛
- **إهمال الديناميات الداخلية:** حيث لم تركز النظرية على إرادة الفاعل الاجتماعي وقدرته في تغيير وضعيته². فحتى لو تم الجزم بأن التبعية هي موروث استعماري قابل لإنتاج نفسه، إلا أن تحييد مكانة عامل الإرادة لدى الدول سيدفع حتما إلى الاعتقاد بأن التخلف واقع لا مناص منه. في حين يلاحظ أن الكثير من الدول قد استطاعت في ظل نفس النظام الدولي القائم النهوض بنفسها (دول شرق آسيا)؛
- **الشمولية والتعميم:** كثيرا ما كانت مقترحات النظرية السياسية شاملة وعمومية، فتركيزها على تحليل العلاقات الاقتصادية القائمة بين الشمال والجنوب أدى إلى إهمالها بعض الشيء للبنى السياسية والإيديولوجية للدولة³؛
- **قصور النتائج:** لم تستطع النظرية أن تحقق انجازات كبيرة، فعلى صعيد العلاقات الدولية لا زالت علاقات القوة على حالها، كما أن غالبية دول العالم الثالث لا زالت تشهد مشاكل داخلية ولم تصل بعد إلى مرحلة التحرر من التبعية كما لم تنجح في استكمال بناء الدولة الأمة فيها.

¹Edward A. Tiryakian, « Les Contresens de la Modernisation » *Durham Review*, (2006), pp.131-136, p.131.

²Ibid, p.133.

³Robbert Rollinat, Op.cit, p.118.

المطلب الثاني: المداخل النظرية المفسرة لبناء الدولة والأمة لفترة ما بعد الحرب الباردة

غيرت الحرب الباردة الكثير من الأطر النظرية التي كانت سائدة قبلها، فقد ساهمت مخرجاتها في تطوير مقاربات نظرية جديدة عالجت موضوع بناء الدولة من منظور مختلف عن سابقه، على غرار المقاربة النظرية للدولة الفاشلة ونظريات الانتقال الديمقراطي.

الفرع الأول: المقاربة النظرية للدولة الفاشلة

ظهرت البوادر الأولى لمفهوم فشل الدولة في نهاية الثمانينيات، ثم لاقت كمقاربة نظرية رواجاً كبيراً في سنوات التسعينيات وما تلاها إلى يومنا هذا. وعلى الرغم من تعدد التعاريف ومعايير التصنيف ومستويات فشل الدولة لدى المنظرين، إلا أنها تشير في عمومها إلى "الحالة التي تكون فيها أجهزة الدولة عاجزة عن أداء وظائفها الأساسية، لاسيما ما تعلق بالحفاظ على أمن شعبها، وهو ما يشكل تهديداً على السلم والأمن الدوليين"¹. هذا التعريف المختصر يوضح إلى حد كبير الأسس التي قامت عليها النظرية، حيث لا يتعلق الأمر بمفهوم معياري لتحديد الدول التي تعاني من حالات الفشل، وإنما يتعداه إلى محاولة وضع استراتيجيات تدخلية دولية متعددة الفواعل هادفة لمعالجة تلك الحالات. ذلك أن خطر الدولة الفاشلة لا يقتصر في تداعياته عليها لوحدها وإنما يتعداه إلى دول الجوار والديمقراطيات الغربية أيضاً.

قدم كل من هلمان (Helman) وراتنر (Ratner) دراسة نشرت في مجلة السياسة الأمريكية في سنة 1993، وضحا فيه أن الدولة الفاشلة هي دولة "لا تستطيع أن تلعب دورها ككيان مستقل"²، وصنفا كلا من هايتي ويوغسلافيا والاتحاد السوفياتي والسودان وليبيريا وكمبوديا على أنها دول فاشلة. هذه التعاريف وإن اختلفت في جزئياتها إلا أنها تتفق جميعاً في ربطها ارتفاع معدلات الفشل بمدى قدرة الدولة على القيام بوظائفها متعددة الأبعاد والمستويات.

¹Nay Olivier, «Fragile and Failed States: Critical Perspectives on Conceptual Hybrids», *Literature Review Essay*, (July 2012), pp.01-20, p.05.

²____، "الدولة الفاشلة"، موسوعة الدراسات الإستراتيجية، في الموقع: <http://www.politics-dz.com/threads/aldul-alfashl.5108>، (20 نوفمبر 2016، 21 ساد).
(62)

في هذا الإطار، تستند الأدبيات النظرية للدولة الفاشلة إلى خمسة مسلمات أساسية، يمكن إجمالها فيما يلي¹:

- **أولاً؛ المتطلبات الأولية للتنمية:** وتفترض أن الاقتصاد الليبرالي والسوق الحرة والشفافية وانعدام البيروقراطية هي شروط أولية يجب توفرها لتحقيق اقتصاد قوي ومنه الابتعاد عن خانة الدول الفاشلة. حيث أن سيادة نمط الاقتصاد المغلق وانتشار الفساد وغياب الشفافية والاحتكار والمحسوبية وغياب المعلومة في دولة ما قبل الحداثة سيقود بالضرورة، في مرحلة زمنية معينة، إلى ردود فعل عنيفة من طرف الفواعل الرسمية وغير الرسمية داخل الدولة²؛
- **ثانياً؛ تبني النظرة الليبرالية للحرب والعنف:** والتي تعتقد بأن الاقتصاد الليبرالي والديمقراطية يساهمان في تحقيق السلم والأمن الدوليين، ذلك أن الديمقراطية لا تتحارب فيما بينها. من هذا المنطلق، فإن الدول الفاشلة هي دول لا تستجيب لمعايير الديمقراطية وهي دول ذات اقتصاديات بدائية، غير صالحة لمباشرة عمليات التكامل والاندماج مع نظيراتها من الدول، كونها تعيش حالة من الفوضى الهيكلية والمؤسسية؛
- **ثالثاً؛ مسألة العمالة والسلطة الموروثة:** تفترض أن الدول الفاشلة جميعها بدون استثناء تحتوى على نخب سياسية لا تهتم بغير مصلحتها، وتهدف إلى البقاء في السلطة لأطول فترة ممكنة. من هنا، يذهب رواد هذه المقاربة إلى القول بأن سبب فشل الدول حديثة الاستقلال راجع إلى طريقة تعاطيها مع المورثات الاستعمارية، حيث وبدل الاستغناء عنها قامت السلطة المركزية بتبنيها بل وإعادة إنتاجها بهدف مواصلة السيطرة على المجتمع؛
- **رابعاً؛ دور الحروب الجديدة في تحديد فشل الدولة:** لم تعد الحرب تقليدية فقط كما كانت عليه في السابق وإنما أخذت أشكالاً جديدة مختلفة تستجيب للنزاعات العرقية التي سادت العالم، وللتطور التكنولوجي الحاصل وللعولمة و ما حملته من اختصار للمسافات والحدود. من هذا المنظور، ترى هذه النظرية بأن الدول التي تشهد زيادة في

¹ Jonathan Di John, «Conceptualising the Causes and Consequences of Failed States», *Critical Review of the Literature*, N.25, (2014), pp.01-52, p.07.

² Robert I. Rotberg, «Failed States, Collapsed States, Weak States: Causes and Indicators », *Washington Quarterly*, Vol.85, N.96, (2002), pp.01-24, p.20.

الحروب الأهلية وباقي أشكال التهديدات الأمنية الجديدة هي الأكثر عرضة لأن تصبح
دولا فاشلة؛

■ خامسا؛ استعادة الموارد: ساد الاعتقاد لفترة زمنية طويلة بأن التحرر من التبعية المطلقة
تجاه الموارد الطبيعية وخاصة المحروقات هو عامل إيجابي للدولة، إذ يحفزها على بناء
اقتصاد قوي غير ريعي، إلا أن هذه المقاربة النظرية قدمت أفكارا مخالفة لتلك الموجودة
سالفا. حول هذه النقطة، يتم التأكيد أن توقف الدولة عن استغلال مواردها له من
السلبيات أكثر مما له من الإيجابيات¹، إذ يؤدي إيقاف سياسات الدعم الاجتماعي
والسياسات الريعية إلى اندلاع مزيد من الحروب الداخلية والاستقرار السياسي.

تتعدد الأسباب التي تؤدي بالدول إلى الفشل بين هيكليّة (العوامل الأمنية، العسكرية
والسياسية)، تاريخية (مخلفات الاستعمار والحروب بالوكالة إبان الحرب الباردة²، اقتصادية
سياسات اللاتكافؤ ومنطق القوة الذي يحكم النظام الدولي)، يضاف إليها العامل الهوياتي
(الإثني) الذي يعتبر أبرز العوامل على الإطلاق، حيث أن أغلب حالات الفشل التي تعانيها الدول كان
مردّها الأساسي هو الصراعات الإثنية وما انجر عنها من عدم استقرار في جميع القطاعات الحيوية
للدولة وصل في حالات معينة حد انقسامها.

أما بالنسبة لمؤشرات فشل الدولة، فقد جاء في دراسة قام بها آل (Alle) و ايستي (Esty)، حلا فيها
معطيات الدول الفاشلة على مدار أربعين سنة، من 1955 إلى غاية 1994³، أن لفشل الدول
ثلاثة مؤشرات أساسية⁴:

■ أولا؛ عندما تفضل الدولة تبني نظام اقتصادي منغلق على نفسه، بدائي في مظاهره، ما
يعني بأن هناك ارتفاعا في معدلات الفساد والاستغلال وتراجعا لمؤشرات التنمية
الاقتصادية ومستويات المعيشة وانتشارا فادحا للفقر؛

¹Loc.cit.

²عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق، ص.63.

³Robert I. Rotberg, *When States Fail Causes: and Consequences*, (the Unites Kingdom: Princeton University Press, 2004), p.21.

⁴Loc.cit.

- ثانياً؛ عندما تنغلق الدولة على نفسها سياسياً رافضة الانفتاح على المنظومة الدولية، ما يعني بأنها خائفة من عدم قدرتها على حماية حدودها وبأنها تشهد غياباً للديمقراطية وتهميشاً للمجتمع المدني وانتهاكاً لحقوق الإنسان؛
- ثالثاً؛ عند ارتفاع معدلات الوفيات بهذه الدولة، والتي يكون سببها عجز الدولة عن تقديم الخدمات العمومية الضرورية وتلبية الحاجيات الأساسية للسكان أو أنها تعيش عنفاً ونزاعات داخلية.

تبلورت، بدءاً من سنة 2005، مقارنة كمية رقمية قائمة على قياس مستويات الفشل بالدول، حيث بدأ صندوق السلام بالاشتراك مع مجلة "السياسة الخارجية" في إصدار تقارير سنوية تحتوي ترتيباً للدول وفق مؤشر فشل الدولة¹. وهو نفس ما تقوم به العديد من المنظمات غير الحكومية التي تصدر تقارير مشابهة، وذلك بالاستناد إلى المؤشرات التالية:

- قياس مدى سيطرة الدولة على أراضيها أو جزء منها، أو فقدان احتكار الاستخدام المشروع للقوة والسلطة داخل أراضيها؛
- تآكل السلطة الشرعية لدرجة العجز عن اتخاذ قرارات موحدة؛
- عدم القدرة على توفير الخدمات العامة؛
- عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو كامل العضوية في المجتمع الدولي.

يكمن الطرح الذي تقدمه النظرية لمواجهة فشل الدول في طريقتين اثنتين تكمل إحداها الأخرى: أولاً الوقاية والإنذار المبكر، وثانياً التدخل. في هذا الإطار، ومن وجهة نظر تنظيرية بحثية، تعتبر الوقاية أحسن الحلول وأقلها تكلفة، فهي تسمح بتقديم التوجيه والعون للدول الفاشلة دون استعمال أي شكل من أشكال العنف، كما أنها تستلزم إمكانيات بسيطة مقارنة بالتدخل.

¹ يتم ترتيب الدول بالاستناد إلى اثني عشر مؤشراً: الضغط الديمغرافي، اللاجئين والنازحين، انتشار الظلم، حق السفر والتنقل، الناتج الاقتصادي المتفاوت، الانحدار الاقتصادي، شرعية الحكم، الخدمات العامة، جهاز الأمن، الفصائل والطوائف المختلفة وأخيراً التدخل الخارجي.

لكن الواقع مخالف لهذا، فكل الاستراتيجيات الدولية التي وضعت للوقاية لم تحقق المطلوب منها¹.

يضاف إليه أنه يفترض في الوقاية أن تكون سابقة لسقوط الدولة في الفشل، لكن ما يجري فعليا يثبت أن العدد المرتفع للدول الفاشلة يدفع إلى إيلاء الأهمية لها دون غيرها، هذا من جهة. ثم من جهة ثانية، فحتى لو جزمنا بإمكانية التركيز على الدول المهددة التي تبدي ميلا حديا نحو الفشل، فإن بعث آليات الوقاية صعب جدا في هذه الحالة أيضا، ذلك أنه عادة ما تكون مظاهر الفشل في الدول مترابطة في شكل حلقات يجر بعضها بعضا بشكل يصعب معه تحسينها جميعا معا في وقت واحد.

فيما يخص التدخل، فالأصل فيه أنه ينتهك سيادة الدول و يتعارض مع القانون الدولي، لكن المجتمع الدولي من دول ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية، سواء بدافع المصلحة، أو الخوف من تهديد الأمن الدولي، أو بحجة حماية حقوق الإنسان في الدول الفاشلة، قد أعطى في هذه الحالات الأولوية للمسؤولية الدولية على حساب مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

تنص المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة بخصوص هذه النقطة على أنه يندرج في اختصاصات مجلس الأمن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين²، يضاف إليه أن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحماية الشعوب والقانون الدولي الإنساني، كما العديد من التشريعات الداخلية قد توجهت إلى شرعنة التدخل الدولي في حالات تهديد السلم والأمن الدوليين والتعدي على حقوق الإنسان.

¹ يمكن ذكر أجندة السلام لبطرس بطرس غالي (Botros Botros Ghali) في سنة 1992 وتقرير إيفانس سحنون (Evans Sahnoun) حول مسؤولية الحماية في سنة 2001، حيث قدم كلاهما مجموعة من التوصيات والاقتراحات لمساعدة الدول على الخروج من حالات الفشل عن طريق العمل على رفع مستوى التجانس الوطني، وإصلاح علاقة الحكام بالمحكومين، وتحسين قدرة الدولة المؤسساتية، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق التعددية ونزاهة الانتخابات، وغيرها من الاقتراحات التي ظلت مجرد توصيات.

²Carine Babilotte, «États Défaillants et Reconstruction des États: Défis pour la Sécurité Internationale et Européenne», *Institut des Hautes Etudes de Défense Nationale*, (juin 2005), pp.49-80, p.71.

يندرج تحت مسؤولية الحماية مسؤوليتان فرعيتان تقعان على عاتق الدول المتدخلة والمجموعة الدولية، بداية هناك "مسؤولية الرد" التي تفرض أن يتم التدخل في الدول الفاشلة باستعمال كل الوسائل الملائمة، حتى العسكرية منها، لإنهاء التجاوزات الموجودة. ثم هناك "مسؤولية إعادة البناء" أين تقوم المجموعة الدولية بموجبها بتوفير كل الوسائل والدعم اللازم لبناء الدولة والأمة، في كل مستوياتها، وعلى مدار جميع المراحل حتى تستعيد الدولة قوتها وتصبح قادرة على ممارسة وظائفها.

مما سبق، يتضح أن بناء الدولة والأمة في ظل طرح الدولة الفاشلة يشمل بعدين أساسيين هما البناء و/أو إعادة البناء، وهذا بحسب طبيعة الدولة الفاشلة في حد ذاتها. أما الركيزة الثانية للنظرية فتنبص حول أهمية الفواعل الخارجية في بناء أو إعادة بناء الدولة والأمة، فلا يمكن للدولة الفاشلة بناء نفسها بمعزل عن المساعدات الخارجية للدول الكبرى والمنظمات الدولية، وإنما يتم ذلك في إطار برامج دولية مسطرة مسبقاً، وفي ظل إشراف دولي.

لم تسلم هذه المقاربة بدورها من الانتقادات، فعلى الصعيد النظري، وصلت أفكار المدرسة حد التطرف حين قالت بأن الدول الفاشلة تمتلك سيادة في غير محلها، بل بالغت في ذلك حين دعت إلى تعليق سيادة هذه الأخيرة. تماشياً مع هذا الطرح، يؤكد كل من كلافارم (Clapharm) وهيربست (Hebrest) بأن على المنظومة الدولية العمل على نزع السيادة الوستفالية عن بعض الفضاءات في العالم¹، على اعتبار أن هذه الأخيرة غير قادرة على التمثيل كدولة أمة.

واقعيًا، سمح عدم تقديم تعريف محدد ولا ضبط معايير قانونية واضحة للدولة الفاشلة للدول القوية بتكليف مسؤولية الحماية بحسب مصالحها وهو ما بلغ في الكثير من الحالات إلى حد استهداف دول معينة وإفشالها²، فالعراق مثلاً هو دولة أفشلت ولم تكن فاشلة، حيث وعلى الرغم من القول بعدم ديمقراطية النظام القائم قبل التدخل الأمريكي، إلا أن الدولة كانت قادرة على القيام بوظائفها وإشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها، كما كان المركز قادراً على بسط نفوذه على كامل الإقليم.

¹Robert I. Rotberg, *When States Fail Causes: and Consequences*, Op.cit, p.21.

²Seth Kaplan .«Rethinking State-building in a Failed State », *the Washington Quarterly*, (January 2010), pp.81-97, p.93.

إن جميع الدول التي تمت فيها عمليات تدخل لم تستطع -إلى حد اليوم- مباشرة بناء الدولة والأمة داخلها، بل زادت فيها الأوضاع سوءاً وخطورة. على غرار الصومال (1992) وأفغانستان (2001)، العراق (2003) وغيرها. يضاف إليه أن الفشل ليس صفة قطعية توجد بكليتها وتنتفي بكليتها، فحتى الدول الكبرى بها معدلات معينة من الفشل الاقتصادي الذي يتحول في بعض الأحيان إلى فشل اجتماعي. أبعد منه فإن الولايات المتحدة الأمريكية التي يصنفها صندوق السلام على أنها من الدول تحت الرقابة¹ تقدم في تصنيف تشومسكي (Tchomsky) على أنها دولة فاشلة²، على اعتبار أنها تمارس نفس السياسات التي تندد بها، وتمثل خطراً على السلام والأمن الدوليين، كما تجر الدول الأخرى إلى الفشل ولا تطبق المساواة والديمقراطية تطبيقاً حقيقياً في الداخل.

الفرع الثاني: نظرية الانتقال الديمقراطي

تعود الجذور الأولى لهذه النظريات إلى سنوات الخمسينيات حين قدم لبسيت في سنة 1959 نظريته التحديثية، التي ضمنها في كتاب «النموذج السوسيواقتصادي للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية». لتتطور بعد ذلك كثيراً مع روستو الذي أصدر في سنة 1970 كتابه «الانتقال الديمقراطي: نحو نموذج ديناميكي». في هذا الإطار، يشير الانتقال الديمقراطي³ إلى التغييرات التي تمس النظام السياسي أثناء انتقاله من نظام غير ديمقراطي (شمولي أو تسلطي) إلى النظام الديمقراطي.

ظلت مسألة الانتقال الديمقراطي في قلب أدبيات الدراسات المتعلقة بالدولة والأمة، وهي وإن شهدت بعض التراجع في استعمالاتها خلال فترات معينة من الزمن تاركة المجال لنظريات أخرى حسب

¹ Loc.cit.

² للمزيد أنظر:

نعوم تشومسكي، *الدول الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية*، (ترجمة: سامي الكعكي)، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007).

³ يتم التمييز بين التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي من حيث أن الانتقال هو المرحلة الثانية في عملية التحول الديمقراطي، تسبقها مرحلة ما قبل الانتقال وتسبقها مرحلة الترسخ الديمقراطي.

كاروثورس (Carothors)¹، إلا أنها عادت مجددا لتكون في قلب الاهتمام على إثر الحركية التي شهدتها العالم العربي بدء من نهاية العام 2010 على إثر موجة الانتقال الديمقراطي الرابعة²، وذلك بفضل تعدد مقارباتها التي يمكن إجمالها فيما يلي³:

- **المقاربة السوسيولوجية (نظريتي البنوية والنخبة):** فسرت إخفاق بعض الدول في تحقيق الانتقال الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة بها بعدم وجود قيادة سياسية مؤمنة بالقيم الديمقراطية وراغبة في إقامة دولة ديمقراطية.
- **المقاربة السيكلوجية (نظرية الإحباط ونظرية سيكلوجية الجمهور):** ملخصهما على التوالي أن الانتقال الديمقراطي لن يحصل في بعض الدول ما لم تصل درجات الاحتقان الشعبي إلى أقصاها، أو ربما لن يحصل مطلقا لأن الخصائص السيكلوجية لشعب معين تجعله في وضع يرفض أو لا يهتم معه بإعادة بناء الدولة الأمة وفق أسس ديمقراطية؛
- **المقاربة الإيكولوجية الجيوبوليتيكية:** مفادها أن الانتقال الديمقراطي قلما يحصل في الدول التي يعاني محيطها الجغرافي من توترات ونزاعات، ذلك أن أنظمتها الاستبدادية القائمة تميل إلى صرف اهتمام الناس إلى ما تعتبره تهديدات خارجية جديدة ومحاولة خلق نمط من الالتفاف الشعبي حول السلطة القائمة. يضاف إليه أن المجتمعات التي تعودت على السلطة الأبوية والقبلية هي الأقل تقبلا للتحول الديمقراطي لتعودها على نوع من

¹ Larry Diamond and Others, « Reconsidering the Transition Paradigm », *Journal of Democracy*, Vol.25, N.01, (January 2014), pp.65-95, p.88.

² في هذا الإطار، شهد العالم أربعة موجات أساسية للتحوّل الديمقراطي، كانت أولاها بالتخلي عن النموذج التقليدي للدولة واعتماد الدولة الأمة في سنوات 1776-1861، وثانيها بتحقيق السلام في أوروبا وتصفية الاستعمار بين سنوات 1945 و 1962، أما ثالثها فقد بدأت في منتصف السبعينيات في جنوب أوروبا، ثم امتدت مع سنوات الثمانينيات والتسعينيات لتشمل أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. في حين أن الموجة الرابعة والأخيرة كانت مع سنة في 2010 وقد مست العالم العربي.

³ Ellen Lust, David Waldner, « Theories of Democratic Change », *Research and Innovation Series*, (May 2015), pp.04-125, p.55.

الخضوع لا ترى معه في استبداد النظام القائم إلا شكلا طبيعيا للعلاقة بين الحاكم والمحكوم.

■ **المقاربة الاقتصادية:** مفادها أن الرأسماليات الثرية هي الأقدر على ترسيخ الديمقراطية¹، في حين أن استقرار أو تذبذب مداخل الدولة الريعية يعتبر عاملا محددا للتحويل للديمقراطي من عدمه، فكلما كان هناك توزيع منتظم للريع على الأفراد كلما ابتعد هؤلاء عن بلورة المطالب الديمقراطية.

■ **المدخل الانتقالي في تفسير الانتقال الديمقراطي:** طوره روستو ويدعو من خلاله إلى استعمال مقارنة مقارنة متعددة الأبعاد لفهم عدم إقبال بعض الدول على مباشرة مسار الانتقال الديمقراطي؛

■ **نظرية السلام الديمقراطي:** روج لها كل من دويل (Doyle) وراست (Ressuet)، ملخصها أن حالات اللااستقرار والنزاعات التي تعيشها دولة ما قبل الحداثة ترجع إلى كونها ليست دولة ديمقراطية، ذلك أن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها².

تنطلق نظريات الانتقال الديمقراطي من مسلمة أساسية مفادها أن جميع الدول الأمة هي دول ديمقراطية³، فتحقق شرط الديمقراطية بأبعاده المختلفة ضروري لاستكمال عملية بناء الدولة الأمة، لكنها تؤكد في نفس الوقت على أن المنظومة الدولية تشهد تراجعا كبيرا للديمقراطيات، يعبر عنها الانتشار الهائل للأنظمة الاستبدادية المغلقة، والأزمات واللااستقرار السياسي، والعنف، وضعف الممارسة الحزبية والانتخابية، وانتشار الفساد، وغياب النزاهة، وتغييب دور المجتمع المدني والتراجع الكبير في مستويات النمو الاقتصادي بكل ما يخلفه ذلك من تداعيات اجتماعية وبيئية.

إن لعملية الانتقال الديمقراطي مجموعة من السمات التي تميزها عن الإصلاحات القطاعية الداخلية، حيث أنها:

¹ Nudia Guia, « L'influence Extérieure et le Changement Démocratique », *Journal of Democracy*, Vol.25, (Octobre 2014), pp.139-150, p.141.

² Ibid, p.149.

³ Jeff Haynes: *Democracy and Political Change in the Third World* (London: Routledge, 2001), p.86.

- عملية معقدة: لأنها تمس قطاعات ومستويات كثيرة وتستوجب عمليات متعددة الأبعاد تتداخل فيها الأبنية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للدولة؛
- مرحلية: حيث تتم على مراحل طويلة وليس دفعة واحدة؛
- غير يقينية: فلا شيء يضمن استكمال عملية الانتقال الديمقراطي، لاسيما في الحالات التي تكون فيها مقاومة داخلية هادفة إلى تقويض عملية الانتقال؛
- متعددة الفواعل: حيث تشارك فيها الفواعل الداخلية والخارجية على حد سواء؛
- قد تكون اختيارية و/أو اجبارية: حيث بإمكان النظام القائم أن يقرر بنفسه مباشرة عملية الانتقال الديمقراطي (الهند)، كما قد يكون القرار مفروضا نتيجة الضغوطات الخارجية التي تمارسها الدول الكبرى والمنظمات الدولية والمؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية (اليابان عقب الحرب العالمية الثانية).

أما عن المحددات التي يمكن أن تدفع الدول تجاه الانتقال الديمقراطي فهي عديدة، منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي:

- المحددات الداخلية: تشمل خمسة نقاط أساسية¹: أولاً؛ طبيعة القيادة السياسية القائمة والدور الذي تلعبه في تحفيز عملية الانتقال الديمقراطي، حيث يشترط أن تتمتع هذه الأخيرة بإرادة الانتقال (الرغبة) وبالقدرة (توفر الإمكانيات). ذلك أن الإرادة تدفع إلى تجنيد كل الوسائل الضرورية لإنجاح الانتقال، في حين تسمح القدرة بمواجهة المعارضين المتشددين وإجهاض المحاولات الهادفة إلى إفشال العملية. ومن أمثلتها الناجحة ما حدث في البرازيل (1973) وتايوان (1986) والمجر (1989) وإسبانيا (1976).

بمقابل هذا الطرح التفاؤلي، يثبت الواقع بأن القيادة السياسية في النظم الاستبدادية كثيراً ما تقف في وجه الانتقال الديمقراطي، مثال ذلك ردود الفعل العنيفة التي أبدتها بعض القيادات العربية تجاه المطالب الديمقراطية في المنطقة. ذلك أن القيادات السياسية الاستبدادية لا تقبل بالعملية الانتقالية إلا حين تتأكد بأن نظامها قد فقد شرعيته

¹ إيمان أحمد، "قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي"، المعهد المصري للدراسات الإستراتيجية، (مارس 2016)، ص ص. 01. 14. ص. 02.

بالكامل، أو بأنها مهددة في بقائها، أو رغبة منها في تحقيق أغراض خارجية كالحصول على المساعدات والاعتراف الدولي بشرعيتها.

ثاني المحددات مرتبط بالمحدد السابق، ويتحقق عندما تنهار شرعية النظام التسلسلي فيلجأ المجتمع المدني إلى المطالبة بنظام جديد يستجيب للمعايير الديمقراطية.

ثالث المحددات يتعلق بالوضع الاقتصادي للدولة، حيث يرتبط هذا الأخير طردياً بمستوى الديمقراطية، فكلما تحسنت مؤشرات التنمية الاقتصادية زادت عمليات الانفتاح والإصلاح الاجتماعي. مع هذا، فإن تدهور الوضع الاقتصادي أيضاً يمكن أن يكون حافزاً لمباشرة الانتقال، لاسيما في الحالات التي تلجأ فيها الدولة إلى طلب مساعدة المؤسسات المالية الدولية، حيث تقترن هذه الأخيرة بدعمها بمشروطة متعددة الأبعاد كالتيكف أو التصحيح الهيكلي والإصلاح السياسي¹.

رابع وخامس محددين مترابطين بعضهما ببعض، ويتعلقان بقوة المجتمع المدني ومدى انتشار ثقافة سياسية ديمقراطية به، فالأكيد أنه كلما زاد مستوى الوعي السياسي للمجتمع المدني، وزاد إدراك الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والإعلام والأفراد بأهمية تبني الأسس الديمقراطية، فإن ذلك يزيد من المطالب الداخلية لمباشرة العملية الانتقالية ويشكل ضغطاً على القيادة السياسية القائمة.

■ **المحددات الخارجية:** وهي ثلاثة: أولها، الدور الذي تلعبه القوى الخارجية في تحقيق الانتقال الديمقراطي (ضغط المجموعة الدولية). وثانيها، انتشار موجة الديمقراطية في العالم تزيد من وتيرة الديمقراطية (نتيجة العولمة والاعتماد المتبادل) وثالثها، الانتقال بالعدوى (نظرية الدومينو) حيث تتأثر دول الجوار ببعضها البعض².

¹Brain Smith, «Democratization in the Third World », *Macmillan Press*, (2003), pp.250-274, p.267.

²Neil Robinson, « State Building in International Politics: the Emergence of a New Problem and Agenda », in: *State Building Theory and Practice*, Edited by: Aidan Hehir and Neil Robinson (London: Routledge, 2007), p.72.

تتداخل متطلبات بناء الدولة والأمة وترسيخ الديمقراطية في كثير من النقاط، فإن كانت العملية الأولى أوسع من حيث النطاق والمعنى، إلا أنها في شقها المادي وحتى المعنوي تحيل إلى ضرورة وجود مؤسسات شرعية ديمقراطية، كما إلى وجود أمة ومن خلالها مجتمع مدني متوافق، على قدر كبير من الانسجام والوعي السياسي. يضاف إليه أن بناء الدولة والأمة الوستفالية يفترض وجود نفس المبادئ التي تنادي بها الديمقراطية من تحرير للاقتصاديات والتحول نحو التعددية السياسية، والتداول على السلطة، وتكريس دورية ونزاهة الانتخابات، والتعددية الحزبية، والفصل بين السلطات، وتفعيل المجتمع المدني، وضمان حرية الإعلام والصحافة، والحرية الدينية وتفعيل مبدأ ترجيح الأكثرية على الأقلية.

في إجابتها عن أسبقية توفير الحدود الدنيا من مقومات الدولة والأمة أو بعث مسارات الانتقال الديمقراطي، تجيب النظرية بصراحة على لسان لينز (Linz) وألفريد (Alfred) بأنه "حيث لا توجد دولة، لا توجد ديمقراطية"¹، يوافقهما في ذلك هنتغتون حين يضيف "بالتأكيد يمكن للمرء أن يعيش في ظل نظام بدون حرية، لكن يستحيل عليه أن يمتلك الحرية في ظل غياب النظام"². وعليه تتضح تلك الجدلية التي تغطي على النظرية، فهي تشترط وجود حد أدنى من مقومات الدولة (حد أدنى من المؤسسات ذات سلطة وحد معين من التوافق الاجتماعي) ليتحقق الانتقال الديمقراطي، لكنها تقر في ذات الوقت بأن الديمقراطية تساعد على بناء الدولة والأمة من خلال ثلاث آليات³:

- أولاً؛ من شأن الشرعية والشفافية وكل الممارسات الديمقراطية أن تخفض من حدة المقاومة التي يبديها الأفراد والمجموعات تجاه كيان الدولة وقراراتها؛
- ثانياً؛ تسمح الديمقراطية التنافسية والتعددية الحزبية والانتخابات النزيهة بوصول قيادة شرعية للسلطة يكون هدفها هو بناء اقتصاد قوي بدل الاستمرار في السياسات الريعانية ما قبل الحداثية؛

¹ Giovanni Carbone, « Democratisation as a State-Building Mechanism: A Preliminary Discussion of an Understudied Relationship », *Political Studies Review*, (2013), pp.06-45, p.39.

² Loc.cit.

³ Robinson, Op.cit, p.75.

■ ثالثاً؛ تزيد ممارسة الديمقراطية الانتخابية من قدرة المركز على بسط نفوذه على جميع الأقاليم التابعة له.

أما فيما يتعلق ببعث مسارات الانتقال الديمقراطي في فضاءات على شاكلة الدول الإفريقية، فيرى أصحاب النظرية بأن ذلك صعب جداً إن لم يكن مستحيلاً، فغياب الحد الأدنى من المؤسسات، يضاف إليه فساد القيادة السياسية في هذه البلدان ينفي احتمال تحقيق الديمقراطية من الأعلى إلى الأسفل. كما أنه لا يمكن مباشرة العملية من الأسفل إلى الأعلى بسبب ضعف المجتمع المدني وانقسامه وقلة وعيه. كل هذه العراقيل، يضاف إليها أن عدم وجود طريقة واحدة للانتقال إلى الديمقراطية واختلاف ظروفها، ومساراتها، ومخرجاتها وسمات النظام الديمقراطي الوليد من فضاء إلى آخر، تعتبر كلها عوامل تصعب عملية الانتقال في القارة¹.

¹ حسين إبراهيم، "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، في الموقع:

(<http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438>

html)، (30 جانفي 2016، 16 ساد).

المبحث الثالث: المسار العملي في بناء الدولتين الأمتين

يقتضي الحديث عن بناء الدولتين الأمتين من الناحية العملية الإجابة عن سؤالين أساسيين؛ بداية ما الذي يجب توفره للمقيام بهذه العملية؟ أي ما هي متطلباتها؟ والجواب عن هذا السؤال يسمح بتحديد الشروط الأولية السابقة والمرافقة لعملية البناء والتي تتراوح بين مادية تتعلق أساسا ببناء الدولة ومعنوية تسمح ببناء الأمة (المطلب الأول).

أما السؤال الثاني فيتعلق بماهية الفواعل التي تشرف على عملية بناء الدولة الأمتين؟ وكيف تتفاعل فيما بينها؟ وما مدى قدرتها على تحقيق بناء الدولتين الأمتين في ظل اختلاف الرؤى والأهداف بين الداخل والخارج؟ (المطلب الثاني).

المطلب الأول: متطلبات بناء الدولتين الأمتين

تتراوح متطلبات بناء الدولتين الأمتين بين متطلبات مادية هادفة لبناء الدولة بمؤسساتها وهيكلها وإنجاح أدائها لوظائفها وبين متطلبات معنوية تهدف لتكريس الأمة.

الفرع الأول: متطلبات البناء المادي للدولتين الأمتين

أولا: بناء المركز

تكمن أهمية بناء المركز في قدرته على مقاومة حالات تشدي السلطة¹، بحيث يشكل النقطة المرجعية التي تربط مختلف جهات الدولتين الأمتين وتضمن التنسيق فيما بينها وبما أن مصدر السلطة هو الشرعية على حد وصف فيبر، فإنه يجب عند التفكير في بناء السلطة المركزية مراعاة شرطين اثنين: أولا التأكد من شرعية عملية البناء بمعنى قانونية الإجراءات التي وصلت بها تلك السلطة إلى الحكم ما يحقق القبول الداخلي. وثانيا، شرعية الممارسة أي قانونية كل نشاطات ذلك المركز وهو ما يرفع من مستوى الأداء.

تتجاوز هذه الأهمية ما تم ذكره إلى كون بناء المركز شرطا أساسيا مسبقا لبناء المتطلبات الأخرى، حيث يتولى المركز في غالب الأحيان تحديد الآليات الضرورية لاستغلال المقدرات الوطنية

¹ إيمان أحمد، مرجع سابق، ص. 13.

الطبيعية وبناء القدرات العسكرية والسياسية والاقتصادية. كذلك فهو يحدد شكل التنظيم الداخلي وتوزيع المؤسسات وآليات الضبط الرئيسية للتسيير السياسي والإداري، كما يقر الإصلاحات والسياسات المنتهجة ويقدم صورة عاكسة معبرة عن مستوى بناء الدولة والأمة.

من أجل هذه الأسباب ينصب الاهتمام في بداية كل عمليات بناء الدولة والأمة على اختيار سلطة مركزية تستجيب لمقاييس الشفافية والنزاهة وتكون قادرة على احتواء البنى الاجتماعية داخلها. ومن أجل نفس الأسباب تعتبر هذه العملية صعبة ومعقدة جدا، فالأطراف الخارجية تعتمد غالبا إلى الترويج لمركز يخدم مصالحها قبل أن يخدم الدولة والأمة المراد بناؤها، والفواعل الداخلية مشتتة بالقدر الكافي لكي تستطيع تحقيق إجماع حول مركز واحد.

ثانيا: بناء القدرات

يشير مفهوم القدرات إلى "مدى نجاح الدولة في تحويل اختياراتها وأهدافها إلى واقع وهو يتخذ أربعة أبعاد أساسية"¹:

- **القدرة العسكرية:** تقاس بمدى قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الموجودة أو محتملة الحدود والتي تطال ركائزها الأساسية من إقليم وشعب وسلطة؛
- **القدرة الاقتصادية (الاستخراج والتوجيه):** ترتبط بمدى توفر الدولة على الموارد الطبيعية ويمدى قدرتها على التحكم في الموارد الاقتصادية والمالية وتوجيه التنمية الاقتصادية والاستجابة لتعقيدات التنظيم الاقتصادي الحديث؛
- **القدرة الشرعية:** وهي قدرة الدولة على توظيف الرموز السياسية الموجودة لخلق توافق داخلي؛
- **القدرة القسرية:** هي القدرة على استخدام وسائل العنف الشرعي لمواجهة التهديدات والحفاظ على البقاء.

تشكل هذه الأبعاد الأربعة لبنة أساسية في بناء قدرات الدولة والأمة، فعلى المستوى الداخلي تسمح للمركز بالتحكم في موارده وتوظيفها واستغلال عوائدها بكل حرية دون أن يكون عرضة

¹James Moran, « State Capacity», *Chines Economic Studies*, Vol.28. N.03, (2010), pp. 27-43, p.28.

لأية ضغوطات خارجية كونه يستمد شرعيته من الشعب. أما خارجيا، فتكمن أهميتها في أنها تمثل العامل الرئيسي في تحديد وزن الدولة ضمن هيكل القوة العالمي.

تجدر الإشارة إلى أن بناء القدرة يختلف عن بناء المؤسسات، حيث أن القدرة تقاس كميا بمدى إمكانية تحقيق الأهداف المسطرة والوصول إلى المؤشرات الكفيلة بضمان بناء الدولة والأمة، في حين أن المؤسسات هي الهياكل التنفيذية التي تتولى مهمة رفع هذه القدرات. من هذا الباب فإن قياس القدرة لا يتعلق بكم المؤسسات التي يتم تنصيبها في المراحل الأولى لعملية البناء وإنما بنتائج تجميع القوى المختلفة للدولة (سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية وجيوسياسية)، بكل سماتها وخصائصها، وبقوتها وضعفها، بحيث تحسم المعدلات الضعيفة من نظيرتها المرتفعة لينتج معدل يعبر عن مدى قدرة الدولة والأمة على تحقيق مصالحها في المجتمع الدولي والتأثير على غيرها.

واقعيًا، يصطدم بناء القدرة بعوائق جمة، بدايةً لأن الدولة والأمة في طور البناء تفتقر إلى المؤهلات الضرورية التي تسمح لها بالرفع من قدراتها، ثم لكون الفواعل الخارجية المشاركة في العملية هي فواعل عقلانية محكومة بمنطق المصلحة، وعليه فإنها ستظل تحتكر المنافذ الأولى للقوة، لاسيما العسكرية منها والاقتصادية التكنولوجية.

ثالثاً: بناء المؤسسات

كثيراً ما تعطى الأسبقية في بناء الدولة والأمة إلى بناء المؤسسات، سواء تعلق الأمر بضمان استمرارية تلك الموجودة مسبقاً، أو بتعويض غير الفعالة منها بأخرى عالية الكفاءة أو حتى ببناء مؤسسات جديدة لم تكن موجودة أصلاً¹. والسبب في ذلك راجع على حد قول كيوهان (Keohane) إلى "أن المؤسسات تمتلك القدرة على تسطير القواعد الثابتة المنظمة للوظائف السلوكية للدولة والأمة وتقرير حدودها ورسم توقعاتها"².

¹Christoph Grams, «State Building as a Challenge of Development and Security Policy», *Political Studies Review*, (2012), pp.97-105, p.100.

²Nail Kalu, «La Construction des Institutions et non de la Nation: Un Modèle Structuro-Fonctionnel», *Revue Internationale des Sciences Administratives*, Vol.77, (2011), pp.121-139, p.124.

تكمن أهمية المؤسسات في كونها تشكل العصب الأساسي الذي تنبني حوله الدولة والأمة في معناها المادي، فهي تسمح بتحقيق التسوية السياسية وضمان وظائف البقاء والاستمرار وضمان الوظائف المتوقعة¹. فيما يخص التسوية السياسية فإن بناء مؤسسات ذات نجاعة وفعالية يحقق التوازن بين الفواعل الداخلية المختلفة، ويضمن الحقوق والحريات ويحافظ على هيبة وسيادة الدولة والأمة داخليا وخارجيا. كما تساهم المؤسسات من جهة أخرى في بناء الدولة والأمة عن طريق ضمانها لوظائف البقاء والاستمرار والتي ترتبط بتحقيق الأمن (احتكار العنف المشروع)، وتوفير الإيرادات (الضرائب) وأخيرا بتطبيق القانون. أما آخر بعد تساهم فيه المؤسسات في بناء الدولة والأمة فيرتبط بتحقيق الوظائف المتوقعة، لاسيما ما تعلق منها بتحسين الأداء في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

في هذا الإطار، يطرح توظيف المؤسسات كآلية لبناء الدولة والأمة مشكلتين اثنتين: فإذا افترضنا بداية أن هذه المؤسسات موجودة سلفا فإننا سنصطدم بما يطلق عليه قابلية المؤسسات للمقاومة ومواجهة التغيير، فمن غير السهل التخلص من المنطق المؤسساتي بكل مخلفاته من فساد وبيروقراطية وقلة كفاءة. من جانب آخر، وعلى افتراض أنه يجب بناء مؤسسات جديدة فإن الإمكانيات الضعيفة للدولة تجعلها عاجزة عن القيام بهذه العملية في ظرف قياسي.

رابعا: بناء المرافق العمومية

المرافق العمومية هي ما يمنح للدولة والأمة حضورا ماديا لدى المواطنين، فبعد أن كانت الفكرة السائدة في الطرح التقليدي تربط المرفق العمومي بالخدمة العسكرية ودفع الضرائب، فإن التغييرات التي مست الإدارة العمومية الأوروبية في القرن التاسع عشر غيرت من هذا المفهوم وقدمت صورة جديدة للمرافق العمومية، بحيث تشمل كل الخدمات التي يتحصل عليها المواطنون مجانا أو بأسعار رمزية. يضاف إليه أن إنشاء هذا القطاع زاد من عدد الوظائف التي توفرها الدولة للأفراد وجعل المؤسسات العمومية قريبة من المواطن، الشيء الذي خلق شعورا بالولاء والانتماء لدى هؤلاء².

¹ محمد أمين بن جيلالي، مشكلة بناء الدولة: دراسة إبستمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، مرجع سابق، ص. 132.

² Steven Van Wall and Zoe Scott, Op.cit, p.07.

كما تساهم المرافق العمومية في نشر قيم الأمة المراد بناؤها، فمجانبة التعليم وإجباريته مثلا تسمحان بغرس وتثبيت معتقدات معينة لدى الأطفال الذي سيكونون هم المكون الأساسي للأمة غدا. كما أنها تساعد بطريقة غير مباشرة في حماية حدود الدولة عن طريق ملأ الفضاءات الشاغرة، فالمعروف أن المجموعات البشرية تميل إلى الاستقرار في المناطق الآهلة حيث تتوفر المستلزمات الأساسية للحياة والتي تكون قريبة عادة من المركز، في حين أن تبني سياسة تحفيزية قائمة على نشر المرافق العمومية في الأطراف سيدفع بالأفراد إلى الاستقرار في تلك المناطق، وبالتالي يتكرس حضور الدولة هناك ويقل احتمال التعرض لعدوان خارجي على الحدود.

يحدد روكان (Rokkan) وتيلي ثلاثة مستويات لتوظيف المرافق العمومية في عملية بناء الدولة الأمة وهي على التوالي: الاختراق والتطبيع ثم التوطين¹. يتم الاختراق بتوزيع المرافق العمومية على كامل الإقليم الجغرافي للدولة، وهو ما يسمح بالتحكم فيه من جهة، ويجعل الدولة قريبة من المواطنين ومطلعة على توجهاتهم، من جهة ثانية.

أما التطبيع فيعني توثيق علاقة المواطنين بتلك المرافق العمومية حتى يصبح هناك نوع من الحاجة إليها وعدم الاستغناء عنها، وذلك عن طريق تسهيل الولوج إليها وجعلها فعالة وضمان أن يتم استغلالها بمساواة من طرف جميع المواطنين. أما المستوى الثالث، المتمثل في التوطين، فيعني استغلال المرافق العمومية للرفع من درجة وعي الأفراد بأهمية الانتماء للدولة والأمة.

الفرع الثاني: متطلبات البناء المعنوي للدولة والأمة

يؤكد فرنيفال (Furnivall) بأن أهم مشكل يعترض بناء الدولة والأمة لا يتعلق بالجانب المادي وإنما بالجانب المرتبط بكيفية بناء "الإرادة الجماعية المشتركة" أو ما يطلق عليه "الشعور بالانتماء الوطني"²، لاسيما في الدول حديثة الاستقلال. فزيادة على المشاكل الموروثة عن الاستعمار، هناك هشاشة البنى الاجتماعية وعدم قدرة المركز على احتواء الاختلافات الاثنية والعرقية المتنامية. كل هذه العوامل أثرت سلبا على عملية بناء الدولة والأمة في شقها المعنوي بل وأدت في كثير من الأحيان إلى تراجع القدرة المؤسسية في مستواها المادي أيضا.

¹Ibid, p.05.

²Jens Stilhoff Sørensen, «The Failure of State Building—Changing Biopolitics and the Splintering of Societies », *Development Dialogue*, Vol.51, (April 2012), pp.01-18, p.03.

نقطة أخرى يجب إثارتها عند الحديث عن بناء الأمة والمتمثلة في كونها عملية داخلية بحتة، فعلى عكس المستوى المادي الذي قد تعمل فيه أطراف خارجية على تسهيل عملية البناء، وإمداد المؤسسات الداخلية بالدعم التمويلي واللوجيستيكي اللازم، تقف هذه الأطراف عاجزة أمام بناء الأمة. ذلك أن ربط الأفراد بتاريخ وثقافة مشتركين يتجاوز قدرة أية قوة خارجية بسبب محدودية الوسائل (مسألة التأثير على مشاعر الأفراد) من جهة، واختلاف بنية كل أمة مرغوب في بنائها عن نظيراتها من الأمم لعدم وجود نموذج موحد قابل للتطبيق في كل الفضاءات الجغرافية، من جهة ثانية.

لا يطرح الإشكال على هذا المستوى فقط، فحتى داخلها قد تعتمد بعض الجهات إلى إفشال عملية بناء الأمة لأنها ترى فيها خلقاً لهوية جديدة مصطنعة على حساب تصفية هوية الأقليات الموجودة، بل قد تتعداه إلى المطالبة بتقرير المصير والانفصال، مع كل ما قد يجره ذلك من صراعات داخلية.

أمام كل هذه التناقضات، تم اقتراح العديد من الآليات التي من شأنها المساهمة في تسهيل بناء الأمة، فذهب فوكوياما إلى اقتراح اعتماد ما أسماه "بالسياسات الحيوية" أو "سياسات الحياة"¹، والتي يدعو من خلالها إلى التركيز على ترقية حياة المجموعات بدل الأفراد، في كل مستوياتها الأمنية، والسياسية والاقتصادية والثقافية. وفق هذا الطرح، فإن تنامي شعور المجموعات بأنها غير مهمشة وبأن حقوقها مكفولة من طرف المركز يجعلها أكثر ولاء لفكرة الدولة والأمة، بل ويسمح لها بالانتقال من تعريف ذاتها في سياق المجتمع الإثني الذي تنتمي إليه إلى تعريف ذاتها كشعب مرتبط عضوياً بالدولة.

أما هيرماس (Hebermas) فقد ركز على دور المؤسسة الدستورية في بناء الأمة (البناء الدستوري للأمة)، والذي يعرف على أنه "مشاركة القيم السياسية لمجتمع معين في وثيقة دستورية تحدد فيها أسس الأمة، ثم بمجرد أن يتم الإجماع على تلك الوثيقة تصبح هذه الأخيرة هي المرجعية الأساسية لكل المبادرات الفعلية لبناء الأمة"². في هذا الإطار، تم ربط نجاح عملية البناء

¹ Loc.cit.

² Armin Von Bogdandy and Others, «State-Building, Nation-Building, and Constitutional Politics in Post-Conflict Situations: Conceptual Clarifications and an Appraisal of Different Approaches », *Max Planck Year book*, Vol.09, (2005), pp.579-613, p.604.

الدستوري للأمة بتوفر ثلاثة شروط ضرورية: أولاً؛ الشكل والإجراءات التي تتبع لوضع الدستور في حد ذاته، ثانياً؛ طبيعة الترتيبات المؤسساتية المنصوص عليها في الدستور وثالثها؛ يتعلق بالقيم التي تم إقرارها في الوثيقة الدستورية.

يعطي أصحاب هذا الرأي للدستور وظيفة شبيهة بالعقد الاجتماعي من حيث أنه قد يحقق في ظرف قياسي توافقاً اجتماعياً حول مسألتَي الانتماء والولاء، خاصة وأن الشروط سألقة الذكر تؤكد على ضرورة أن يتم تحرير الوثيقة الدستورية بشفافية وبمشاركة كافة الأطراف الاجتماعية، السياسية منها والمدنية، لتخضع بعد ذلك للتصويت عبر انتخابات نزيهة وشفافة. مع ضرورة أن تتضمن الوثيقة الدستورية كل القواعد التي تحكم الأمة في علاقتها بالدولة ككيان مادي، والمجموعات الهوياتية المختلفة في علاقتها فيما بينها وأخيراً كل القيم والرموز والمعتقدات التي تميز تلك الأمة عن غيرها من الأمم. لكن نجاح هذه العملية غير مضمون دائماً، فهي ترتبط من جهة بقدرة المؤسسات الموجودة على ضمان الحياد والنزاهة وبمدى وعي ورغبة النخبة ومختلف الفئات الاجتماعية بقبول الوثيقة الدستورية والمشاركة في تحريرها.

ثالث الآليات المقترحة لبناء الأمة تم تحديدها من خلال أربعة مسارات اندماجية رئيسية¹:

- **الاندماج الوطني:** يهدف هذا المسار إلى تكريس هوية الدولة الجامعة لكل الهويات الفرعية، بحيث تعرف الدولة نفسها بمجموع الهويات التي تتكون منها دون أن تقصي أية واحدة، كما تعمل على توفير الحماية اللازمة لهذه الهويات لكي تمارس خصوصياتها بكل حرية من جهة، ولكي تتعايش فيما بينها، من جهة ثانية؛
- **الاندماج الإقليمي:** يكون بإنشاء سلطة مركزية وطنية تعامل جميع الأقاليم التابعة لها بمساواة من حيث ظروف التنمية والتعبير والممارسة السياسية والمدنية وعليه يتناقص شعور الأفراد والمجموعات بالتهميش وتزيد درجة الاستقرار والولاء للمركز؛
- **الاندماج بين النخبة والعوام:** عن طريق وضع التدابير اللازمة لزيادة معدلات الثقة بين الحكام والمحكومين، بحيث تقتنع هذه الفئة الأخيرة بأن الحكام يمثلونها ويعبرون عن طموحاتها وبأنهم لا يعملون على ممارسة أي نوع من أنواع التمييز والاضطهاد المبني على أسس إثنية أو مصلحة ضدها؛

¹ رعد عبد الجليل وحسام الدين علي، مرجع سابق، ص. 132.

▪ الاندماج القيمي: يهدف إلى توفير الحد الأدنى من الإجماع على القيم المشتركة بين كافة الأفراد والمجموعات، سواء كانت تلك القيم عامة تفرض بالقانون كقيم العدالة والمساواة، أو كانت ضمنية كالاعتقاد بأهمية العيش المشترك والاستمرار معا.

تبدو هذه المسارات متناسقة مكملة لبعضها البعض، فهي تعمل على عدة مستويات؛ مؤسساتية هادفة لتوثيق علاقة المركز بالأطراف، مجتمعية تركز على علاقة المجموعات فيما بينها من جهة، وعلاقتها بالسلطة الحاكمة من جهة أخرى، وقيمية تعمل على تعزيز المشتركات لدى الأفراد لتصبح مبعثا للولاء في المستقبل. لكن المشكلة تكمن في تطبيقاتها، ففي دول حديثة الاستقلال أو كثيرة النزاعات الإثنية قلما تستطيع السلطة المركزية والمؤسسات الموجودة القيام بدورها في تحقيق الاندماج وقلما تتوفر الإمكانيات التنموية والسياسية المساعدة على ذلك.

المطلب الثاني: الفواعل المعنية ببناء الدولتة الأمة

على الرغم من أن عملية بناء الدولتة الأمة عملية داخلية تخص الدول المعنية في حد ذاتها، إلا أن الأطراف التي تشارك فيها كثيرة ومتعددة، تتراوح بين داخلية رسمية وغير رسمية وبين خارجية جماعية وثنائية وحتى أحادية.

الفرع الأول: الفواعل الداخلية

عند الحديث عن الفواعل الداخلية التي ترجع لها مهمة بناء الدولتة الأمة فإننا نجد أنفسنا أمام صنفين متباينين من حيث طبيعتهما ومن حيث شكلهما والأهداف التي يصبو كل صنف إلى تحقيقها. لهذا فكثيرا ما تؤدي التفاعلات التي يغيب عنها التوافق إلى تعطيل مسار بناء الدولتة الأمة.

أولا: الفواعل الرسمية

لا تقتصر هذه الفواعل على المؤسسات الرسمية فقط وإنما تتعدها لتشمل كل التنظيمات الداخلية الرسمية المعترف بها قانونيا. فإلى جانب المؤسسة الدستورية والعسكرية والبيروقراطية هناك منظمات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، الجمعيات، النخبة، وسائل الإعلام المحلية، القطاع الخاص، والمؤسسة الدينية وغيرها.

يطلق على المؤسسات الرسمية تسمية "قواعد اللعبة" وعلى التنظيمات الرسمية "اسم اللاعبين"¹، وكما الحال بالنسبة للاعبين الذي لا يمكنهم اللعب بدون وجود قواعد لعبة وللعبة التي لا يمكن مباشرتها دون لاعبين، فإن كلا من المؤسسات والتنظيمات الرسمية ضرورية في عملية بناء الدولة والأمة. تسمى هذه المقاربة بمقاربة "الشركاء الداخليين المتعددين"، فالمؤسسات الرسمية وزيادة على وظائفها القاعدية فإنها تحدد وتضمن الإطار العام الذي تمارس فيه الحقوق الفردية والحريات الجماعية والعقائدية، لكن المنظمات الرسمية أيضا تشارك في إعطاء معنى لتلك الوظائف وتجعل من الفضاء الداخلي فضاء تفاعليا.

تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الرسمية قد تختلف عن التنظيمات من حيث طبيعتها ووظيفتها، إلا أنها تشترك جميعا في خاصيتي الشرعية والفوقية²؛ بداية لأن مصدرها الأول هو الدستور، ما يجعلها ركيزة أساسية في دولة القانون، ثم لأنها تستند إلى اعتراف ضمني بعلوها عن الفواعل الأخرى غير الرسمية، فتمثيل الدولة والأمة خارجيا يكون عن طريق مؤسساتها الرسمية المركزية أما صيغ ذلك التمثيل بمزيد من الشرعية فتكفله التنظيمات الرسمية.

تخضع الفواعل الرسمية جميعا في سلوكياتها إلى منطق ثلاثي الأبعاد: أولا؛ منطق المعرفة، ثانيا؛ منطق الممارسة وثالثا؛ منطق المقاومة³، وكل منها يؤثر بطريقة معينة في مسار بناء الدولة الأمة. فمثلا ارتفاع القدرة المعرفية للفواعل الرسمية يسمح بتعجيل عملية وضع الإستراتيجية البنائية وما يرافقها من خطط بديلة. نفس الشيء بالنسبة لمنطق الممارسة، فكلما تميزت الفواعل الرسمية بالنجاعة والليونة وزادت قدرتها على اتخاذ ردود أفعال سريعة تستجيب للحالات الاستعجالية والتغيرات ممكنة الحدوث، كلما سهل ذلك عملية بناء الدولة والأمة وقلل من تكاليفها.

¹المرجع نفسه، ص.135.

²Maria Louise Clausen, *State Building in Fragile States: Strategies of Embedment*, non Published PHD Thesis (University of Denmark: Department of Political Science, 2015/2016), p.75.

³Irene Costantini, *State Building Versus State Formation: the Political Economy of Transition in Iraq and Libya*, non Published PHD Thesis (University of Italy: Department of International Studies Philosophy, 2014/2015), p.53.

أما منطق المقاومة فيأخذ مفهوما آخر، حيث قد تبدي بعض الفواعل الرسمية مقاومة لمسيرة البناء، أو قد تحاول فرض توجهات معينة على الأقل، فالمؤسسة العسكرية مثلا تتمتع في بعض الدول بسلطة تفوق اختصاصاتها وغالبا ما لا تستجيب بسهولة إلى عمليات البناء المستندة إلى الديمقراطية وتوزيع الاختصاصات والشرعية. نفس الشيء بالنسبة للتنظيمات الرسمية على غرار النخبة وفواعل المجتمع المدني التي قد تؤدي مقاومتها إلى تعقيد عملية بناء الدولة الأمة.

ثانيا: الفواعل غير الرسمية

يطلق عليها البعض تسمية المؤسسات غير الرسمية أيضا، وتشمل كل الفواعل المؤثرة في بناء الدولة الأمة من غير تلك الرسمية، بدءا بالنظم الاجتماعية السائدة على غرار القبيلة والعشيرة والسلطة الدينية ووصولاً إلى المعايير القيمية والمعتقدات وأنماط التفكير التي تحكم المجموعات الإثنية والأقليات وحتى الأفراد (الشيخ مثلا)، والتي تنشط بشكل مواز للمركز.

تخضع الفواعل غير الرسمية إلى منطقتين اثنتين؛ السلطوية والاستقلالية، فالسلطوية تعطي لهذه الفواعل وعيا بأهميتها وبقدرتها على إخضاع المجموعات داخل الدولة ما يجعلها ذات نفوذ وقدر على التأثير السلبي أو الإيجابي. أما الاستقلالية فهي مرتبط فهم العلاقة القائمة بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية، إذ تعرف هذه الأخيرة نفسها على أنها كيانات قائمة بذاتها، مستقلة عن المركز، ترفض فكرة التخلي عن أنماطها المعيشية التقليدية كما ترفض الرضوخ للمنطق القانوني والمؤسسي للدولة الأمة.

إلى جانب هذين المركبين الذاتيين، هناك عامل خارجي يؤثر على نمطية ومستوى تجاوب الفواعل غير الرسمية مع تلك الرسمية، والذي يرتبط بالمعنى الذي تعطيه هذه الفواعل لنموذج الدولة الأمة، إذ يسود الاعتقاد في مجتمعات ما قبل الحداثة بأن في تبني الدولة الأمة تهديدا للمؤسسات الاجتماعية التقليدية وللهويات الفرعية، لذا يدفعها الخوف من الإقصاء تارة ومن فقدان الهيمنة تارة أخرى إلى معارضة التنظيم الرسمي في مختلف مستوياته المركزية واللامركزية، معارضة قد تصل حد توظيف متغيرات الهوية للمطالبة بالانفصال أو تشكيل تنظيمات مسلحة مناوئة للمركز، الحال في ذلك شبيه بما يحدث في العديد من الدول الأفريقية.

لقد ركز كل من شرابي (Sharabi) والعروي (Laroui)¹ في العديد من الدراسات التي قدمها على الدور الذي تلعبه القبيلة والزاوية وشبهاتها من المؤسسات الاجتماعية التقليدية في تعطيل عملية بناء دولة الحداثة في المنطقة العربية وشمال الأفريقية، لأنها على حد تعبيرهما تتداخل بشكل عصبي وتحشدي وغير منضبط فكريا مع متطلبات بناء الدولة والأمة.

أما عن طبيعة العلاقة التي تربط الفواعل الرسمية وغير الرسمية أثناء عملية بناء الدولة والأمة فيلخصها سكوت (Scott) بقوله "إنه غاية من المفاهيم المتضاربة والافتراضات الأساسية المتباينة والأصوات المتناقضة"²، وكلامه صحيح تماما فالتضاد هو نقطة الالتقاء الأولى بين فواعل خاضعة لمنطق قانوني، ولعايير إدارية وقواعد عمل متفق عليها صراحة أو ضمنا، وبين أخرى تقليدية في بنيتها، وسلطوية في منطقتها وقيمية في معتقداتها. يضاف إليه أن أحد الأهداف الرئيسية للدولة والأمة هو تقوية المؤسسات الرسمية بشكل تصبح معه قادرة على الإبقاء على الأخرى في مرحلة أولية على الأقل. دون أن تشكل مصدرا للتهديد أو خطرا على عملية البناء.

برغم كل ما قيل فإن الفواعل غير الرسمية تبقى جزءا لا يتجزأ من التركيبة الداخلية للدولة الأمة المراد بناؤها، وإقصاؤها لا يعدو كونه إجراء يزيد من فجوة الاختلاف الداخلي ومن تعسير عملية بناء الدولة والأمة. في هذه الحالة، على الفضاء الداخلي أن يتحول إلى فضاء مفاوضات وحوار مشترك وعلى الفواعل الرسمية أن تسعى إلى مأسسة³ نظيرتها غير الرسمية تدريجيا، عن طريق إشراكها في الانتخابات والرفع من نسبة تمثيلها على المستويين المحلي والمركزي، ما يجعلها تكتسب مع الوقت قيم الدولة والأمة وتتغاضى إلى حد بعيد عن القواعد التقليدية التي تحكمها.

تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الدراسات تذهب إلى إضافة فواعل أخرى إلى قائمة الفواعل غير الرسمية على غرار المجموعات الإجرامية والقائمين على السوق الموازية والفساد كظاهرة شمولية

¹ للمزيد أنظر:

عبد الله حمودي، الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، (ترجمة: عبد المجيد جحفة)، (الدار البيضاء: دار طوبقال للنشر، ط. 04، 2010)، ص ص. 21-18.

² Maria Louise Clausen, Op.cit, p.76

³ Raphaëlle Chevrillon-Guibert, «Sud-Soudan: les Acteurs de la Construction et de la Formation de l'État », *Afrique contemporaine*, Vol.02 N.246, (2013), pp.01-79, p.17.

تمس مختلف الفواعل، على اعتبار أنها تؤثر على عملية بناء الدولة والأمة ولو سلباً، لكننا في إطار هذه الدراسة نميل أكثر إلى النظر إليها كتهديدات يجب مواجهتها والقضاء عليها نهائياً.

الفرع الثاني: الفواعل الخارجية

يعود تاريخ الدعم الخارجي لعمليات البناء الداخلي إلى فترة نهاية الحرب العالمية الثانية في ظل تجرّبي ألمانيا واليابان، ثم بعد ذلك مع الحرب الباردة وصراع القطبين الشرقي والغربي، حيث سعى كل قطب إلى مساعدة الدول القائمة أو حديثة الاستقلال على إعادة بناء نفسها وفق النموذج الذي يروج له كل طرف، اشتراكياً كان أو رأسمالياً. بعدها تطور هذا الدور وتعددت أوجهه إلى أممي ودولي وإقليمي لتنتفي بذلك قاعدة شيسترمان (Cheserman) حين قال أنه "لا يمكن للدولة الأمة أن تصنع من الخارج"¹.

أولاً: الفواعل الخارجية متعددة الأطراف

إن الفواعل المؤسسية متعددة الأطراف (منظمة الأمم المتحدة، البنك الدولي، المنظمات الإقليمية) هي الأكثر مشاركة في مسار بناء الدولة والأمة والأكثر قدرة على توفير المستلزمات الضرورية لنجاحه أيضاً، وذلك بالنظر إلى خصائصها المتمثلة في²:

- الانتشار: فهي ذات بعد عالمي ولها صلاحيات واسعة وخبرة طويلة فيما يخص بناء الدول، يساعدونها في ذلك القدرات المالية والبشرية والتقنية التي تتوفر عليها. وهذا على العكس من الفواعل الخارجية الثنائية والأحادية التي لا تستطيع التحرك إلا في محيط ضيق جداً بسبب نقص الإمكانيات (تستثنى بعض الدول القوية من هذا) وبسبب ضعف الخبرة أيضاً؛
- الشرعية: على العكس من الفواعل الخارجية ثنائية وأحادية الطرف التي تطرح حولها الكثير من الانتقادات المتعلقة بشرعية الأداء، فإن الفواعل متعددة الأطراف بعيدة بعض الشيء عن هذا، يساعدونها في ذلك الكم الهائل من الموظفين متعددي الثقافات والجنسيات الذين ينحدرون من دول ذات خصائص شبيهة بتلك المراد بناؤها؛

¹Maria Louise Clausen, Op.cit, p.87.

²Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), Discussion Paper About « Concepts and Dilemmas of State Building in Fragile Situations », 2010, p.50.

▪ **مستوى التأثير:** فالفواعل متعددة الأطراف تمتلك القدرة على جمع العديد من المانحين الثنائيين والأحاديين في ظل إستراتيجية واحدة يمكن أن يتولى تنفيذها مانح أساسي (دور استراليا في تيمور والجهات الفاعلة في بناء اليابان).

على الرغم من هذه الميزات، إلا أن ما شهدته السنوات الأخيرة من ارتفاع كبير لمعدل اللا استقرار العالمي وزيادة عدد الدول المصنفة "فاشلة" و"منهارة" و"في طريق الانهيار" وشبهاتها قد صعب من مهمة الفواعل الخارجية متعددة الأطراف، لاسيما منظمة الأمم المتحدة. أما بالنسبة للبنك الدولي فإن الإشكال يطرح بالنسبة إليه من وجهة نظر أخرى، فالإصلاحات التي يفرضها على الدول المتلقية وما يصاحبها من مشروطة تكاد تكون تعجيزية تضيف إلى ضعف هذه الدول ضعفاً من نوع آخر.

ثانياً: الفواعل الخارجية ثنائية وأحادية الطرف

يندرج في هذه الخانة دول الجوار والدول الكبرى وكل الفواعل التي تعمل في شكل ثنائي أو لوحدها، حيث تدخل هذه الدول في مسار تنافسي فيما بينها على حد تعبير بليسمان¹ (Bliesmann)، الهدف منه توجيه الفواعل الداخلية نحو تبني سياسات إصلاحية بعينها أو تمرير مشاريع سياسية أو اقتصادية وحتى اجتماعية تخدم في غالب الأحيان الدول المانحة. والواقع أن الدول الكبرى تبقى الأكثر تأثيراً وقدرة على المنح، فعادة ما تكون دول الجوار مشغولة بمشاكلها الداخلية والمشاكل القادمة إليها من الحدود، أو تكون المساعدات التي تقدمها قليلة مقارنة بالدول الكبرى.

أما بالنسبة إلى الدول الكبرى فقد يبدو للوهلة الأولى بالنظر إلى كونها دولاً أمة أنها الأقدر على المساهمة في عمليات البناء، إلا أن هذا الطرح قد انتقد للأسباب التالية:

▪ **أسبقية المصلحة:** ذلك أن أجنداتها تستجيب لمصالح الدول المانحة أكثر من استجابتها لحاجات الدول المتلقية؛

¹ Rebecca Young Greven, *An Analysis of State Building: The Relationship between Pashtun 'Para-State' Institutions and Political Instability in Afghanistan*, non Published PHD Thesis (University of South Florida: Department of Government and International Affairs, 2014/2015), p.132.

- حشد الموارد: فمهما كانت الدولة كبيرة أو كان التعاون في إطار ثنائي إلا أن عملية بناء الدولة الأمة قد تتطلب تمويلا على مدى سنوات يفوق قدرة هذه الفواعل؛
- القبول: كثيرا ما لا تستجيب الاستراتيجيات المقترحة لتوقعات الفواعل الداخلية المختلفة، ما يعيد الوضع لنقطة الصفر ويفقد المركز شرعيته، فقد يقبل الداخل الاقتراحات المتعلقة ببناء الكيان المادي للدولة، لكنه سيرفض غالبا الاستراتيجيات الهادفة لبناء الأمة واستبدال قيمها الذاتية بأخرى مستوردة¹.

تعتمد الفواعل الخارجية على العديد من الاستراتيجيات لبناء الدولة الأمة والتأثير على صنع السياسات الداخلية فيها، والتي تختلف باختلاف مرحلة البناء التي تمر بها الدولة المعنية وحاجتها، كما تختلف من حيث مستواها. في هذا الإطار، يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال أساسية للمساهمة الخارجية:

- المساعدة: وتكون باقتراح الاستراتيجيات وتقديم التمويل المالي والتسهيلات التقنية، لكن يرجع للدولة المتلقية وحدها تنفيذ البرامج ومباشرة عملية البناء في مختلف مستوياتها، وتخص الدول التي تعاني عجزا نسبيا دون أن يكون ذلك العجز شاملا؛
- المشاركة: تقدم فيها الفواعل الخارجية التسهيلات سائلة الذكر مضافا إليها المساعدات البشرية والإشرافية، وتكون في حالة عجز السلطة المركزية عن مباشرة عملية بناء الدولة الأمة بنفسها أو عدم رغبتها في ذلك؛
- التدخل: يأخذ طابعا عسكريا ويشمل الحالات المتعلقة بالنزاعات الداخلية والحروب، كما أنه يشترط عمليتين اثنتين؛ أولا بناء السلام، ثم من بعده بناء الدولة الأمة.

أيا ما كانت الصيغة التي تساهم وفقها الفواعل الخارجية في عملية بناء الدولة الأمة، فإنها تشترط جميعا على الفواعل الداخلية أن تؤكد صراحة على قبولها الكلي والتزامها التام بمحتوى الأجندة المخصصة لها. فضلا عن التزامها بتخصيص كل الموارد المتوفرة أو بحسن استغلال تلك الممنوحة لها بغاية تحقيق أهداف إستراتيجية البناء²، بل قد تخضع هذه الأخيرة إلى رقابة بعدية تقرر وفقا لنتائج الأطراف الخارجية مواصلة مد يد العون للدولة المعنية من عدمه.

¹Bog Dandy and Others, Op.cit, p.594.

²Maria Louise Clausen, Op.cit, p.92.

إلى هذا الحد تبدو الأمور منطقية، فقرار المساهمة في عملية بناء الدولة والأمة من طرف المنظمات الدولية (الأمم المتحدة والمؤسسات الاقتصادية والمالية وعبرها الدول) يتم عادة في إطار من الشرعية الدولية -الشكلية على الأقل، لكن المشكلة تبدأ فعلياً عندما تنتقل من المساعدة والمشاركة أو التدخل في شكلها المجرد إلى الاستراتيجيات والبرامج، ومن الأفكار إلى الممارسة، هنا كما يقول بليسمان "تنشأ الصراعات بين الأهداف والمبادئ المتناقضة".¹

حول هذه النقطة، يؤكد فوكوياما بأن بناء الدولة والأمة ذاتياً أحسن من البديلين الوحيدين اللذين توفرهما الفواعل الخارجية والمتمثلين في التدخل العسكري المباشر أو الاشتراط الخارجي، لكنه مع ذلك يأمل أن تكون هناك مساعدة إيجابية، حيث يقول "لا أحسن من منح القروض والهبات مباشرة إلى الحكومة دون وضع شروط حول كيفية استخدامها، أو إخضاعها لمعايير الإدارة الجزئية، طالما حققت أنماط نتائج مقبولة وقابلة للقياس".²

في المقابل، تطرح العديد من الأسئلة التي لا تجد إجابات واضحة؛ ففي حالة الضرورة القصوى هل من حق الفواعل الخارجية تجاوز صلاحياتها والتأثير لاختيار سلطة مركزية بعينها وإكسابها الشرعية كما حدث في العراق بعد سنة 2003؟ وما الحل عندما تعمل هذه الفواعل على تقوية الحكم الذاتي للأفراد بدل الحكم الديمقراطي؟ ثم على فرضية أن الفواعل الخارجية ستقدم المساعدة دون أن تتدخل سلبياً، من الذي يضمن أن القيم العالمية المقترحة من طرف هذه الفواعل سينظر إليها في الداخل على أنها شرعية ومناسبة؟ وهل من مثال حديث صالح لدول جرى بها تدخل خارجي مباشر أو مشروط واستطاعت أن تخرج من العجز وتكمل بناء الدولة والأمة فيها؟

يبدو أن هذه النقاط والتي سبقتها لا تجد إجابة واضحة عند المنظرين الذين يكتفي أغلبهم على غرار باريس (Paris) وسيكس (Six) بالتأكيد على أن كل الانتقادات الموجهة لدور الفواعل الخارجية، لا تنقص بأي حال من الأحوال من أهميتها، وأن على المجتمع الدولي أن يواصل لعب دوره في بناء الدولة والأمة لأن الفواعل الداخلية ستقف عاجزة لا محالة أمام العضلات التي تعيشها الدول.³

¹Rebecca Young Greven, Op.cit, p.155.

²فوكوياما، مرجع سابق، ص.20.

³Megan Burke, «State Building: Can the International Community Get it Right», *Global Policy Institute*, (2008), pp.01-10, p.03.

خلاصة الفصل الأول:

تأثر كل من مفهوم الدولة والأمة بالسياقات التاريخية المختلفة وبرؤى المنظرين تجاه كل من الموضوعين واختلفوا في تحديد أسس كل منهما بحسب طبيعة العلم الذي عولجا في ظله، إلى أن جاءت معاهدة وستفاليا وقدمت للعالم منظورا مفاهيميا جديدا قائما على اعتماد الدولة والأمة كوحدة دولية جديدة قائمة بذاتها، متماسكة في ركائزها ومتبناة كنموذج موحد تتشكل وفقه باقي الوحدات الدولية المشابهة الراغبة في الحصول على الشرعية الدولية. هذا النموذج الذي وإن جاء استجابة لحاجة أوروبية هدفها القضاء على الانقسام والقطيعة التي شهدتها الدول الأوروبية في فترة تاريخية معينة، إلا أنه أصبح اليوم بخصائصه أكثر منه بتسميته المقياس الذي يحدد نجاح الدولة من فشلها.

ولأن الدولة والأمة حاجة أكثر منها غاية فقد تعددت النظريات التي عالجت سبل تحقيقها على أرض الواقع أو ما أطلق عليه "بناء الدولة والأمة"، هذه الأخيرة التي وإن اختلفت في فرضياتها وفي تحديد طرق وأنماط البناء إلا أنها اتفقت جميعا في أن بناء الدولة والأمة يتم على مستويين: أولهما؛ مادي يعنى بالشكل الخارجي لها ويحدودها ومؤسساتها واقتصادها وبكل ما تحتاجه للقيام بوظائفها وثانيهما؛ معنوي يرتبط بخلق مشاعر الولاء والانتماء بين الفرد والدولة بشكل تتحقق معه الهوية الوطنية.

يستند بناء الدولة والأمة على المستوى الواقعي إلى وجود متطلبات وفواعل، حيث تقتضي المتطلبات المادية بناء مركز شرعي وبناء المقدرات وبناء المؤسسات والمرافق العمومية، في حين يستند البناء المعنوي إلى بناء الاندماج الداخلي والإقليمي واندماج النخبة والاندماج القيمي، حيث تتم هذه العمليات جميعا عن طريق فواعل داخلية وأخرى خارجية تساهم جميعا في إنجاح عملية البناء من عدمها.

الفصل الثاني:

تشخيص عملية بناء الدولة والأمة في أفريقيا

لا يستقيم فهم البناء النظري المتناول في الفصل الأول إلا بدراسة الإسقاطات الواقعية. في هذا الإطار طالما شكلت القارة الأفريقية موضوعا شائكا وذا جاذبية في نفس الوقت لمنظري العلاقات الدولية، سواء حين يتعلق الأمر بدراستها كوحدة دولية متكاملة أو بدراسة كيانها منفصلة، ذلك أنها بقدر ما تنطوي على مقومات جغرافية وطبيعية وبشرية بالغة الأهمية، فإنها تعاني بالمقابل من مشاكل وتهديدات تجعلها دائما في قلب الجدل حول مدى اكتمال عمليات بنائها.

يستلزم تشخيص واقع الدولة في أفريقيا الوقوف حول مختلف المسارات التاريخية التي مرت عليها، حيث يسمح عرض الأشكال التي اتخذتها عبر الزمن بتحديد مدى اكتمال بنائها من عدمه، فأفريقيا القديمة تختلف كثيرا عنها في الفترة الاستعمارية، سواء من حيث البنى المادية السائدة فيها أو حتى من حيث طبيعة العلاقات الاجتماعية التي ميزتها. هذه الاختلافات هي المعيار الذي يتم اعتماده في التشخيص (المبحث الأول).

أما أفريقيا في فترة ما بعد الاستقلال فتمثل لب التحليل الذي تنبني عليه النتائج ويستند إليه في إثبات حالة التعثر، حيث تفرض هذه المرحلة التساؤل عن طبيعة القرارات التي اتخذت من أجل بناء الدولة الأمة على مستوى دول القارة وأنماط سلوك مختلف الفواعل الداخلية والخارجية المشاركة؟ والتي ستعرض جميعا بشكل يفسر حقيقة وأسباب تعثر عمليات البناء سالف الذكر (المبحث الثاني).

إن أهم مؤشر لتعثر عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا يشبه الواقع الذي تعيشه وتزيد من حدته التداعيات المستقبلية المتوقعة وهي تداعيات لن تكتفي هذه الدراسة بإسقاطها على دول بعينها فقط وإنما على المنظومة الأفريقية في جميع أبعادها، لاسيما الأمنية منها (المبحث الثالث).

المبحث الأول: التأصيل التاريخي للدولة في أفريقيا

إن الكثير من الأسئلة التي يطرحها موضوع الدولة الأمة في أفريقيا، طبيعتها ومستويات بنائها يجد إجابته عند توضيح جذور هذه الأخيرة والطريقة التي نشأت بها، ذلك أن كثيرا من الباحثين يذهب إلى القول أن مسار البناء برمته لا يتعدى كونه محاولة لأفرقة الدولة الكولونيالية¹. صحة هذا الرأي من عدمه ستتضح من خلال مطلبي هذا المبحث، حيث سيقدم وصف كرونولوجي للكيانات الأفريقية في فترتي ما قبل وخلال الاستعمار (المطلب الأول)، ثم سيتم التطرق إلى خيارات ما بعد الاستقلال (المطلب الثاني)، بما يقتضيه كل هذا من تحليل واستخلاص نتائج.

المطلب الأول: شكل الدولة في أفريقيا قبل الفترة الاستعمارية وخلالها

بقدر ما يثير النقاش حول موضوع أفريقيا ما بعد الاستقلال من اختلاف وتباين في وجهات النظر، فإنه يطرح نفس النقاط الجدلية والاختلافات عند تناول فترتي ما قبل وأثناء الاستعمار الغربي للقارة، فبين قائل بأن الدولة في أفريقيا ما هي إلا نتاج استعماري بحت وأن كل محاولات بنائها لا تتعدى كونها أفرقة للتركة الاستعمارية، وبين باحثين آخرين على غرار الباحث النيجيري أولوو (Olowo) يدافعون بشدة عن الدولة الأفريقية ما قبل الاستعمار إلى حد القول بأنها كانت أكثر تنظيما وهيكلية وتجانسا بين مركبيها الجغرافي والبشري² مما هي عليه الآن، يبقى هامش الصحة والخطأ متساويا بين كلا الطرفين والذي لا يمكن أن يفصل فيه بغير تناول مميزات هذه الكيانات في الفترتين سالفتي الذكر.

الفرع الأول: شكل الدولة في أفريقيا قبل الاستعمار

تختلف التصنيفات التي يأخذها شكل المنظومة الأفريقية في فترة ما قبل الاستعمار الغربي بحسب طبيعة الموضوع في حد ذاته والعلم الذي نتناولها في ظله، وإذ يقسمها عديد من الباحثين إلى ثلاثة مستويات أساسية تتمثل في القبيلة، الممالك والإمبراطوريات، أو إلى صنفين أساسيين

¹ Jean -François Médard, « l'Etat Patrimonialisé », *Politique Africaine*, N.39, (1990), pp.25-36, p.29.

² Dele Olowu, Conference Subtitled: The Nature and Character of the African State, AAPAM 15th Round Table, Banjul, Gambia, (24-29 January 1994), pp.01-17, p.04.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

يشملان الزعامات والدول، فإننا سنعمد إلى تناولها من حيث الخصائص العامة التي تميزها وذلك خدمة لأغراض هذه الدراسة التي تميز الدولة الأمة عن غيرها من أشكال الدول بالنظر إلى مدى اكتمال وتجانس بعديها المادي والمعنوي.

أولاً: البنى الأفريقية الفوضوية

تميزت هذه المجتمعات بطابعها الأبوي البحت، حيث تشكل العائلة الممتدة أهم لبنة في تركيبها. لا تملك هذه القبائل قائداً أو زعيماً بالضرورة وتعيش بشكل أفقي تحكمها ثلاثة مبادئ أساسية هي: الحرية والمساواة والأخوة¹، لكنها مع ذلك مجتمعات يحظى الأكبر سناً فيها بمكانة سامية وسلطة شبه مطلقة حتى في مواجهة الزعيم إن وجد والحد من سلطته. كذلك فهي مجتمعات صغيرة نسبياً بمعدل نمو ديموغرافي منخفض وهذا بسبب الارتفاع المتزايد في نسب الوفيات جراء الأمراض والأوبئة المنتشرة، كما يعيش سكانها على نشاطات بدائية يمكن حصرها في الزراعة اليدوية والصيد، في حين لا تشكل التجارة إلا جزءاً بسيطاً من نشاط الساكنة تنحصر قيمته في تلبية الحاجات الأساسية عن طريق مبادلة سلعة بأخرى.

يجب القول أن هذه التجمعات السكانية كانت محكومة بمتغيري القرابة واللغة²، إذ يعتبران أهم عاملين مؤثرين في أفريقيا لفترة ما قبل الاستعمار، فضلاً عن الأعراف التي كانت تميز كل قبيلة عن نظيرتها. ومن أمثلة ذلك أن العرف السائد في قبيلتي الدوغون والإيبو³ كان يقضي بمنح الزعامة للأكبر سناً، في حين أن الثراء هو ما كان يضمن نيلها قبائل أخرى.

¹Théopie Obenga, Conférence Intitulée: de l'Etat dans l'Afrique Précoloniale: le Cas du Royaume de Kouch dans la Nubie Ancienne, Colloque Sur: la Problématique de l'Etat en Afrique Noire, *Organisation des Nations Unies pour l'Education, la Science et la Culture (UNUESC)*, Dakar, Sénégal, (30 novembre-06 décembre 1981), pp.01-24, p.05.

²Olivier Bain, «Les Systèmes Politiques en Afrique Noire Précoloniale», *MEROE Press*, Vol.12, (2003), pp.12-35, p.12.

³تعتبر قبيلة الدوغون واحدة من أقدم القبائل في أفريقيا، تتمركز في مالي جنوب نهر النيجر لكنها تتواجد في دول أخرى على غرار بوركينافاسو والسنغال وغينيا وهم يعتنقون الإسلام كدين لهم. كذلك يعتبر الإيبو من أكبر الإثنيات المتواجدة في أفريقيا ويتمركزون بالدرجة الأولى في نيجيريا ويعتقن غالبيتهم المسيحية، تعززت مطالبهم الهوياتية والانفصالية في سنة 1999 ولازالوا لحد اليوم يطالبون بدولة إيبو مستقلة.

ثانيا: البنى الأفريقية المنظمة

قد تكون عبارة عن إمبراطوريات عظمى أو حتى ممالك صغيرة نسبيا، تتميز بشساعة المساحة والانتشار الواسع، حيث تضم هذه الأخيرة تحت لوائها العديد من القبائل ويتميز فيها المركز عن المحيط. عمرانيا، انتظمت هذه البنى في شكل تجمعات يتوسطها سوق آخذة شكل ما يعرف بالمدن التجارية. أما من حيث الكثافة السكانية فقد كانت تتناقص كلما ابتعدنا عن المركز لتتناقص معها سلطة الملك الذي يحظى بالشرعية السياسية والدينية.

بمقابل المركز يتخذ المحيط شكلا قريبا يخضع لرئيس القبيلة أو الشيخ. والعلاقة بين المركز والمحيط قائمة ودائمة لكن دون أن تكون متينة، وذلك لسببين رئيسيين¹ : يجد أولهما تفسيره في الجغرافيا التي صعبت من مسألة التبعية التامة وخلقت هامش حرية كبير لدى قبائل المحيط، أما ثانيهما فيتمثل في الشرعية التي امتلكها شيوخ القبائل الذين يدين لهم السكان بولاء يفوق في كثير من الأحيان ولاعهم للملك والمركز.

يشابه البعض بين هذه الإمبراطوريات والممالك وبين "المدينة الدولة" الإغريقية² ويطلق عليها آخرون لفظ الدول وذلك بالنظر إلى مدى التنظيم الذي تميزت به سواء على الصعيد السياسي، الاقتصادي، العسكري وحتى الدبلوماسي، حيث حظيت بالعديد من التمثيليات الدبلوماسية في الخارج باعتبارها وحدات دولية سيادية ومن أهم هذه الإمبراطوريات يمكن ذكر إمبراطورية مالي، غانا، مملكة البنين، مملكة أوبوماي، مملكة موسي، مملكة أشانتس، زمبابوي، كونغو، المالينكي، الموندي، يوروبا، الكونغو، ممالك شمال النيجر (صوكوتو وكانو ونوب) وغيرها.

تجدر الإشارة إلى أن أهم إمبراطوريات أفريقيا الغربية القائمة آنذاك (مالي، غانا، سونغاي و بورنو) (انظر الملحق رقم 01) كانت تستند إلى شخصنة قوة الإمبراطورية وارتباطها ارتباطا شديدا بذات الملك. كما أنها لم تعرف التعاملات الاقتصادية في شكلها الحديث، حيث لم يكن هناك تداول للعملة النقدية إلا فيما تعلق بالمبادلات التجارية خارج الفضاء الإفريقي (انظر الملحق رقم 02) وفي

¹Codjo Huenu, «La Question de l'Etat et de la Nation en Afrique », *Présence Africaine*, Vol.03, N°.127-128, (1983), pp.329-347, p.334.

²J-F Médard, Op.cit, p.02.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

بعض المناطق الداخلية فقط¹، في حين أن السائد كان مقتصرًا على مبادلة سلعة بسلعة أخرى، كما أن تجارة الرقيق كانت من أهم التجارات الرائجة في هذه الإمبراطوريات ولأجلها تم تطوير الطرق مع الخارج (انظر الملحق رقم 03).

من جانب آخر، كان للحدود معنى مزدوج في هذه الإمبراطوريات، مادي جامد ومعنوي مرن، ذلك أنها كانت تعبر من جهة على سيادة الإمبراطورية وبالتالي فهي محمية من كل محاولة للاعتداء عليها، لكنها بالمقابل تضعف أمام التنقلات البشرية إذ كانت هناك حرية تامة للأفراد في التنقل من مكان لآخر دون أية قيود، خاصة في فترات الحروب وانتشار الأوبئة.

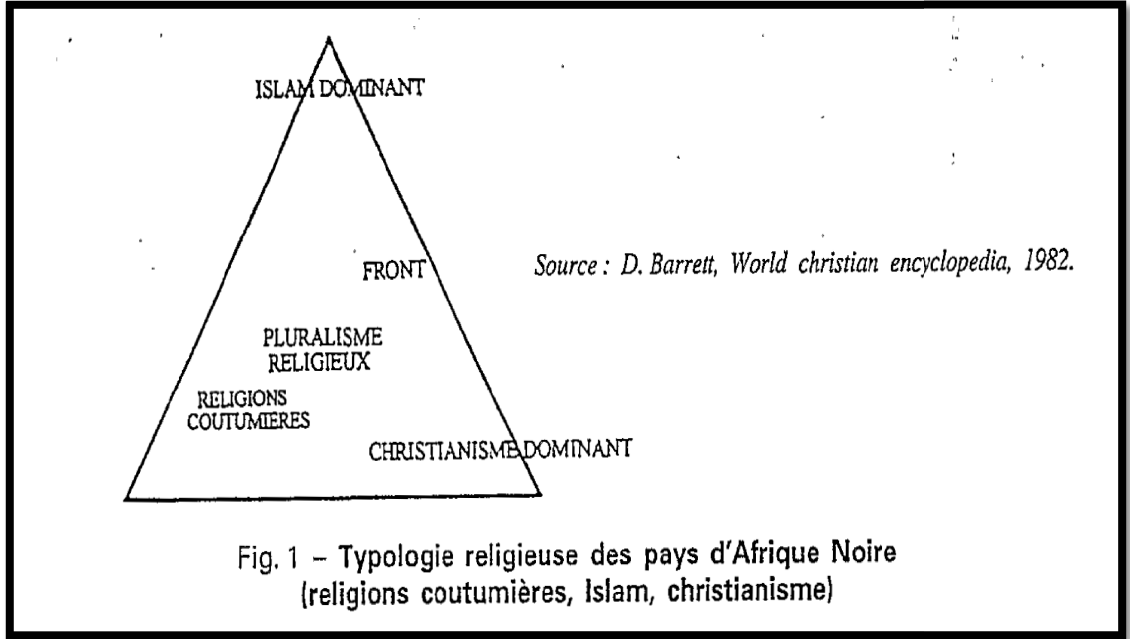
وسواء تعلق الأمر بالقبائل، الممالك أو الإمبراطوريات فإن البعد الديني كان ذا تأثير كبير في وجودها وتحديد خياراتها، فقد كانت الديانات الوضعية هي ما يدين به السكان المحليون الذين يؤمنون بقوة الموتى وعودة أرواحهم إلى الأرض بعد وفاتهم، وبقدرة هذه الأخيرة على إلحاق اللعنات بالأفراد والقبائل وإحداث الكوارث الطبيعية في حالة الخروج عن إرادتها أو إرادة المجموعة. من هنا تجد غالبية قرارات المصلحة العامة لهذه المجتمعات تفسيراتها، فهي تتخذ على أساس إشارات يرسل بها الأموات إلى الأحياء.

أما عن الإسلام والمسيحية فقد انتشرا في أفريقيا في مرحلة لاحقة نتيجة الفتح الإسلامي وحملات التبشير المسيحي التي حصلت خلال القرن الخامس عشر ميلادي أو إبان الحقبة الاستعمارية. عموماً، فمع سنة 1882 كانت أفريقيا منقسمة دينياً إلى أربعة مناطق أساسية²: حيث يسيطر الإسلام في شمال القارة والمسيحية في الجنوب الشرقي والديانات البدائية والوضعية في الجنوب الغربي، وأخيراً نجد بوسط أفريقيا تعددية دينية (انظر الشكل رقم 02).

¹ Beluce Bellucci, «The State in Africa », *The Perspective of the world Review*, Vol.02, N.03, (2010), pp.11-42, p.14.

² Armand Colin, «Les Forces Religieuses en Afrique Noire», *ANN Géo*, Vol.105, N.588, (1996), pp. 200-210, p.203.

الشكل رقم 02: انتشار الديانات في أفريقيا مع سنة 1882



المصدر:

Armand Colin, «Les Forces Religieuses en Afrique Noire», *ANN Géo*, Vol.105, N.588, (1996), pp.200-210, p.203.

فيما يخص تداول السلطة في المجتمعات الأفريقية لفترة ما قبل الاستعمار الغربي، فقد أخذت العديد من الأشكال ما دفع إلى ظهور اختلافات كثيرة حول طبيعتها، ففي وقت دافع فيه أولو على فرضية وجود نظام تداول سلطة ملكي في أفريقيا القديمة¹، ذهب غيره إلى اعتباره ديمقراطيا نسبيا على أساس أن النسل لا يحدد بالضرورة مراكز الزعامة، فإن هو فعل وجب الحصول على مباركة العائلات الأخرى ذات الشأن محليا. كلا المنظورين يوافق الواقع، غير أن الأصح يقضي بالقول بأن آليات الحكم في أفريقيا ما قبل الاستعمار قد اختلفت وتعددت، تظهر أحيانا ديمقراطية وأحيانا أخرى ملكية، وقد ترتقي لتصير مزيجا بين الاثنين أو ربما تتراجع ليصبح تولي الزعامة استجابة لرغبات يرسل بها الأموات إلى الأحياء.

¹ Amadou Mahtar, «L'Afrique sous Domination Coloniale 1880-1935 », dans: Histoire Général de l'Afrique, Edité sous la Direction de Ade Ajaya, (Paris: UNESCO, 1996), pp.184-322, p.221.

الفرع الثاني: شكل الدولة في أفريقيا خلال الاستعمار

بغض النظر عن تركيبتها ومقوماتها فإن الدولة الاستعمارية هي دولة مصطنعة، فرضها منطق القوة والعنف اللامشروع وأسست لها معاهدة برلين¹ الموقعة بين القوى الاستعمارية بين سنتي 1884 و1885، فقبل هذا التاريخ وبالبضبط في سنة 1880 كان ما يزيد عن 80% من الأراضي الأفريقية مستقلة² (انظر الملحق رقم 04) وحتى إلى الأربعين سنة التي تلت ظل التواجد الاستعماري منحصرا في شمال أفريقيا (الجزائر)، أفريقيا الغربية (حدود السنغال وسيراليون)، المناطق الجنوبية (غانا)، سواحل أيجان (ساحل العاج)، داهومي (البنين)، جزر لاغوس (نيجيريا)، لكن مع سنة 1914، أصبحت أفريقيا كلها باستثناء إثيوبيا وليبيريا. تحت وطأة القوى الاستعمارية.

وقد تقاسمت ستة دول أوروبية أفريقيا، غير أن أكثر قوتين استعماريتين حضورا تمثلتا في فرنسا وبريطانيا، حيث مع نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت فرنسا قد سيطرت على القارة بنسبة 37%، مقابل 34% لبريطانيا، 08% لبلجيكا و 07% لكل من إيطاليا والبرتغال³.

اقتترنت الحركة الاستعمارية الأوروبية بمرور نظريات كثيرة على غرار النظرية الاقتصادية والسيكولوجية والدبلوماسية والحضارية، حاولت جميعها تقديم تفسيرات للاستعمار وحشد الحجج اللازمة لتبريره، وقد اعتمدت هذه النظريات في بنائها على أربعة محددات أساسية:

■ **المحدد الحضاري:** يعتبر أكثرها طرحا وفق المنظور الاستعماري الغربي، والذي مفاده أن أفريقيا السوداء الهمجية والمتوحشة بحاجة إلى الرجل الأبيض لتدخل المدنية والحضارة؛

¹ شاركت فيه أربعة عشر دولة هي ألمانيا، النمسا المجرية، بلجيكا، الدانمارك، الإمبراطورية العثمانية، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، المملكة المتحدة، إيطاليا، هولندا، البرتغال، روسيا والسويد. وتم فيه إقرار تقاسم القارة بين كل من فرنسا، بريطانيا، إسبانيا، البرتغال، إيطاليا وبلجيكا وإن كان حضور الدول الأربعة الأخيرة قليلا نسبيا مقارنة بكل من فرنسا وبريطانيا.

² Amadou Mahtar, Op.cit, p.225.

³ Vincent Khapoya, *Colonialism and the African Experience* (New York: Routledge, 2012), p.101.

- المحدد الاقتصادي: فأوروبا عصر الأنوار والثورة الصناعية بحاجة إلى تصريف فائض الإنتاج وإيجاد أسواق خارجية خاضعة لمنطق السوق الأوروبي، ليضاف إليه فيما بعد الرغبة في الحصول على المواد الأولية والسيطرة على الثروات الطبيعية للقارة؛
- المحدد الديموغرافي: لعب هذا الأخير دورا هاما وكبيرا في تزايد وتيرة الحركات الاستعمارية وتوجه الأنظار نحو أفريقيا شاسعة المساحة قليلة السكان، وقد كان هذا المحدد بالذات في قلب طروحات المفكر الاقتصادي بوليو (Beaulieu) في كتابه الصادر سنة 1874، المعنون بـ "حول الاستعمار في المجتمعات المتحضرة"، جاء فيه التالي: "إنه من غير الطبيعي ولا العادل أن يكتظ ويختنق المتمدنون الغربيون في مساحات ضيقة تاركين نصف العالم لمجموعات صغيرة من البشر الجهال العاجزين كأطفال أغبياء" ¹؛
- المحدد الدبلوماسي السياسي ²: يعتبر واحدا من أهم المحددات على الإطلاق، فمنطق الدولة محكوم بالقوة والرغبة في التوسع وبسط النفوذ، لاسيما في وقت كانت فيه الدولة الوستفالية الفاعل الأساسي في منظومة العلاقات الدولية.
- المحدد الديني: كانت الإيديولوجية الاستعمارية مشحونة بالرغبة في تحويل أفريقيا إلى المسيحية، مستعينة في ذلك برجال الكنيسة الذين تطوعوا للقيام ببعثات تبشيرية وإلى تاريخ اليوم تعتبر أفريقيا أكبر مستقطب لحملات التبشير الديني ³.

ولأن الدافع الاقتصادي كان من أهم دوافع الاستعمار كما سبق ذكره فقد ارتكزت سياسات القوى الاستعمارية على استغلال كل ما هو متوفر فوق السطح واستنزاف كل الثروات الطبيعية والجوفية. نتيجة لذلك فإن الاقتصاد الأفريقي الذي كان بدائيا، قائما على الزراعة وتربية المواشي قبل الفترة الاستعمارية ولا تتجاوز الغاية منه تحقيق "الاكتفاء الذاتي" ⁴، أصبح في الفترة الاستعمارية موجهة للاستجابة لاحتياجات السوق الأوروبية من الموارد الطبيعية على غرار الذهب

¹ Métar Fabrice, «La Colonisation Européenne et le Système Colonial (1850-1960)», *Europe Presse*, Vol.01, (2013), N.06, pp.01-23, p.14.

² Amadou Mahtar, Op.cit, p.37.

³ Vincent Khapoya, Op.cit, p.104.

⁴ Mathieu Petithomme, «Regards Croisés sur le Colonialisme et le Post-Colonialisme en Afrique Subsaharienne », *EUROSTUDIA Revue*, Vol.03, N.02, (2007), pp.01-20, p.04.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

والمطاط والخطب أو زراعية كالخمور والحبوب وزيت النخيل. في هذا الإطار، كسبت السوق الفرنسية لوحدها ما يفوق الستة عشر مليون أورو في سنة 1912 بفضل ما استنزفته من بعض مستعمراتها مقابل ثمانمائة ألف أورو مسجلة في سنة 1896.¹

لم يكن استحداث المنشآت القاعدية من موانئ وسكك حديدية في كل من دكار ولومي وكوطونو ولواندا وغيرها من المستعمرات إلا خدمة للمصالح الاستعمارية، حيث تركّز المستوطنون على طول الأشرطة الساحلية واستغلّوها للتصدير أو للمتاجرة بالعبيد، كما استولوا على غالبية الأراضي الصالحة للزراعة ووظفوها بما يخدم مصالحهم. دفعت هذه السياسة الاقتصادية الاستعمارية غير العادلة جغرافيا والمعتمدة -إلى جانب استغلال ما هو متوفر- على تحصيل الضرائب من السكان المحليين إلى رفع مستويات الهجرة من المناطق النائية إلى المدن، الشيء الذي سيكون له آثاره الوخيمة على اقتصاديات أفريقيا المستقلة قادمة.

اختلفت الاستراتيجيات الاستعمارية حول الدول الأفريقية في امتدادها الجغرافي والبشري، فبالنظر إلى المركب الجغرافي كان هناك مستعمرات استيطانية كالجزائر، جنوب أفريقيا، روديسيا (زمبابوي حاليا) وأنغولا ومستعمرات إستراتيجية كجيبوتي ومصر وأخرى بغرض الاستغلال أو شكليا فقط كالكونغو والمغرب ومدغشقر وكينيا. فضلا عن ذلك، لم تكتف السياسات الاستعمارية بالتغييرات المحدثّة على الفضاء الجيوبوليتيكي فقط وإنما طالت أنماط التسيير المحلية للمنطقة أيضا، وهي وإن اختلفت من حيث طبيعتها إلا أنها قد حملت دلالات وأهدافا واحدة، حيث انصبت جميعها على تفكيك وتقسيم المجتمعات الأفريقية إلى وحدات صغيرة متناحرة فيما بينها وموالية قدر الإمكان للقوى الاستعمارية.

في هذا السياق، اعتمدت بريطانيا على سياسة " فرق وسد " ² ، حيث كان يتم استغلال رؤساء القبائل لفرض الهيمنة على السكان المحليين، وبالمقابل تكفل القوة الاستعمارية البريطانية لهؤلاء الزعماء نصيبا من الضرائب والأتاوات المحصلة مع مساندتهم عسكريا

¹Loc.cit.

²Marima Ali, «Colonial Legacy, State-building and the Salience of Ethnicity in Sub-Saharan Africa », *Michelsen Institute*, N.08, (2015), pp.01-44, p.08.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

ولوجيستيكية في حال قيام ثورات شعبية ضدهم¹. أبعد من ذلك، تم تنصيب زعماء جدد في المناطق شاغرة الزعامة وملأ الفراغات الجغرافية بخلق قبائل جديدة بزعماء مستحدثين، كما حصل في تانجانيقا أو حتى تسليط قبيلة على أخرى كالنوبيين على الأكوهولي في أوغندا.

بالمقابل، قامت السياسة الاستعمارية الفرنسية على فكرتي "الإلغاء والتعويض"²، حيث تم السعي بدءاً إلى تجريد الزعماء المحليين من سلطتهم مع تعويض البنى التقليدية الاجتماعية بأخرى حديثة عن طريق فرض منشآت إدارية مركزية في جميع الفضاءات المأهولة بالسكان المحليين، مع تبني سياسات استيطانية موسعة وهادفة إلى ملأ الفراغات الجغرافية المستعمرة لصالح المستوطنين وعلى حساب السكان المحليين.

اختلفت كذلك السياسات المتبعة من طرف الدول المستعمرة تجاه السكان المحليين، ففي وقت اعتقدت فيه بريطانيا بإمكانية الترخيص للأفريقيين بالحفاظ على بعض عاداتهم وتقاليدهم مع ضرورة اكتسابهم للثقافة الغربية، اتبعت فرنسا سياسة التطبيع التام عن طريق محو كل خاصية أفريقية وتعويضها بمكتسبات وثقافة فرنسية. والفرق بين السياستين يرجع بالأساس إلى نظرة كل دولة لنفسها، فالسمو البريطاني قضي بعدم إمكانية منح الصفة البريطانية لشعوب هي أقل شأنًا، أما فكرة أن "فرنسا هي محور العالم" فقد قادت إلى القبول بوجود أفرقة فرنسيين أدنى منزلة.

المطلب الثاني: خيارات بناء الدولة الأمة في أفريقيا لما بعد الفترة الاستعمارية

تعتبر الحرب العالمية الثانية النقطة الفاصلة في مسيرة الشعوب الأفريقية، فبعد تأكيد هذه الأخيرة من أن وعود المستعمر بمنح الاستقلال بمجرد انتهاء الحرب ما كان غير نوع من التسويف

¹ تم تطبيق هذه السياسة بداية في شمال نيجيريا، حيث عمل اللورد لوغارد (Lugard) على كسب ولاء زعماء الممالك الإسلامية الذين كان لهم دور كبير في تثبيت الوجود البريطاني فيها، في حين شاهد الجنوب الغربي للنيجر استحداث زعيم واحد لتسيير قبائل الإيبو التي لم تكن منظمة سياسياً سلفاً.

² Tomas Lothar Weiss, *Contribution à une Réflexion sur la Crise de l'Etat en Afrique et sa Gestion par les Populations des Espaces Périphériques* (Paris: Points Politique, 1995), p.02.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

والتنويم الهادف إلى استغلال الطاقات الأفريقية البشرية والاقتصادية في الحرب، تم التحول من المطالب التصحيحية والتنموية التي كانت سلمية في غالبيتها إلى تبني الحركات التحريرية المسلحة -لاسيما بعد عودة المقاتلين الأفارقة المشاركين في الحرب التي واجهت المستعمر واستطاعت أن تمنح الاستقلال للمقارة الأفريقية.

ساهم مؤتمر باندونغ المنعقد في سنة 1955 والذي جمع كثيرا من الدول الأفريقية والآسيوية في التأكيد على حق الشعوب الأفريقية في تقرير مصيرها، حالها حال باقي شعوب العالم. حيث اعتبر هذا المؤتمر بمثابة النظير المناقض لمؤتمر برلين¹.

كانت غالبية الدول الأفريقية في سنوات الستينيات قد نالت استقلالها سواء بفضل الثورات التحريرية بالنسبة للدول التي خضعت للاستعمار الاستيطاني كحال الجزائر، ناميبيا، كينيا، جنوب أفريقيا وزمبابوي أو حتى فيما تعلق بالمستعمرات البرتغالية، كما بالنسبة لتلك التي كان استقلالها ممنوحا شأن غالبية الدول الأفريقية.

الفرع الأول: المتطلبات العامة لما بعد الاستقلال

لم تكن خيارات الدول الأفريقية للفترة التي تلت الاستقلال إلا نتيجة لتراكماتها الثورية، ذلك أن تأثير وإيمان شعوبها المستقلة حديثا بمقدرات الحركات الوطنية التحريرية وفكرة "القائد البطل" دفعها إلى المواصلة في نفس المسار برفض التعددية السياسية وانتهاج سياسة الحزب الواحد.

في هذا الخصوص، يذهب العديد من المختصين في الشأن الإفريقي إلى القول بأن الحديث عن توفر خيارات متاحة للدول الأفريقية غير دقيق تماما، فأفريقيا التي قرنت في معتقداتها الاستعمار بالإمبريالية، ما كان بإمكانها النحو في منحى المستعمر واعتماد التعددية السياسية والحرية الاقتصادية. هذا القول وإن بدا اليوم غير صائب بحكم أن هذه الدول قد توجهت في النهاية نحو تبني النموذج الغربي، إلا أنه كان ذا معنى عميق عقب الاستقلال، إذ وجد مبرراته في تخوف دول فتية من التعرض إلى استعمار من نوع جديد.

¹Delphine Astier et autres, Op.cit, p.44.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

إذن فقد كان هناك اتفاق نخبوي -حتى لا نقول شعبي- على ضرورة بناء الدولة الأمة الأفريقية ليس بمفهومها الوستفالي الحرفي وإنما ببعديها المادي والمعنوي، والذي فرضت المتطلبات الظرفية للمرحلة أن يكون قائما على الأركان التالية:

▪ النظام السياسي والاقتصادي ومبدأ "وحدوية الرؤية وحدوية الحزب": وجب على الدول الأفريقية حديثة الميلاد اختيار نظام سياسي يكون هو الواجهة الخارجية لها باعتبارها وحدات دولية سيادية، ويمثل نمطها الداخلي في تنظيم السلطات الثلاثة من تنفيذية وتشريعية وقضائية. ولأن الخيارات كانت غربية بحتة ومحدودة فقد لجأت نخبة ما بعد الاستقلال إلى استيراد¹ أحد النماذج الثلاثة المتعارف عليها في حقل العلوم الدستورية من رئاسي أو برلماني أو شبه رئاسي.

لم تعتمد الدول الأفريقية نظاما سياسيا موحدًا وإنما اختارت كل واحدة ما يناسبها، فبالنسبة لجنوب أفريقيا كان الحل هو تبني نظام تمتزج فيه العديد من الصفات الغربية، في حين اختارت كل من السنغال ومالي والنيجرون تشاد شكل النظام السياسي الفرنسي المتمخض عن الجمهورية الخامسة. أما ساحل العاج وغينيا والكونغو فقد اعتمدت النظام الرئاسي².

وسواء اختلفت الأنظمة السياسية لأفريقيا المستقلة أو تشابهت فإن خصائصها العامة قد بقيت نفسها³، فمبدأ الحزب الواحد، السلطوية، شخصنة الحكم، المركزية التامة، تقييد حرية التعبير، التضيق على الحقوق الفردية والجماعية وغلق الكثير من دور النشر والصحف تكاد تكون مظاهر مشتركة لم تخل منها أي من هذه الدول حديثة الاستقلال.

¹Ismaila Madior Fall, «La Construction des Régimes Politiques en Afrique: Insuccès et succès », *Pouvoirs*, N.123, (2014), pp.01-37, p.04.

²Ibid, p.35.

³ ستة دول فقط من مجموع سبعة وأربعين دولة أفريقية كانت تقام بها انتخابات تنافسية مع حلول سنة 1989 وتمثل في غامبيا والسنغال وبتسوانا وموريشيوس ومصر والجزائر.

شكل الحكم هذا زادت حدته بوصول قيادات عسكرية إلى السلطة إثر الانقلابات¹ التي حصلت في أواسط الخمسينيات وإلى البدايات الأولى للسبعينيات، والتي سمحت بتسجيل ما يزيد عن ثلاث وعشرين حالة حكم عسكري في الفترة الممتدة بين سنتي 1983 و 1989². وما انطبق على نظام الحكم انطبق على الاقتصاد أيضا، فقد تم تبني نظام اقتصادي قائم على التخطيط المركزي وأولوية القطاع العام وسياسات الدعم الاجتماعي التي لا زال العمل بها مستمرا إلى يومنا هذا.

■ **أفرقة الموروث الاستعماري:** في كتابه "الدولة الموروثة" يربط ميدار (Medar) الفشل الذي لحق ببناء الدولة الأمة في أفريقيا بسياسة التوجه نحو الحفاظ على الموروث الاستعماري، حيث لا يرى في الدولة الأفريقية غير "خيال معكوس لدولة موروثة"، بل يذهب أبعد من ذلك حين يصرح أن "الدولة الأفريقية وزيادة على الاستعمار الخارجي فقد أصبحت مستعمرة اليوم من طرف رجالها أيضا"³.

لكن الدول الأفريقية التي قررت عقب الاستقلال الحفاظ على المرافق الاستعمارية ومواصلة العمل بالقوانين الموروثة عنه ما عدا ما تعارض منها مع السيادة الوطنية أو انطوى على تهديد للوحدة الوطنية، لم تتخذ مثل هذه القرارات رغبة في نسخ الأنظمة الاستعمارية بقدر ما رغبت في الحفاظ على الاستقرار المؤقت وإيلاء الأهمية للقضايا الأكثر حساسية، فالأولوية كانت آنذاك الحفاظ على البقاء مع تعاظم التهديدات المحيطة بها من مشاكل موروثة عن الاستعمار من جهة، وتعدد إثنوقبلي وعرقي، من جهة أخرى.

¹ في مصر عام 1952، السودان 1958، زائير و أفريقيا الوسطى 1965، نيجيريا وغانا 1966، الطوغو 1967، موريتانيا 1978 وغيرها. للمزيد انظر:

بهاء الدين مكاوي، "التحول الديمقراطي في أفريقيا: التحديات وآفاق المستقبل" مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، م. 13، ع. 06، (2007)، ص.ص. 01-25، ص. 02.

² Tachabouré Aimé Gogue, «Gouvernance en Afrique: Etat des lieux», *Etudes et Recherches Economiques*, N.67, (2001), pp.01-52, p.08.

³ J-F Médard, Op.cit, p.29.

عقب ذلك، توجهت الدول الأفريقية إلى أفركة كل الموروثات الاستعمارية، فعلى الصعيد الاقتصادي عملت العديد من الدول على تأمين مواردها الطبيعية وإلغاء العقود التجارية التي تربطها بالمستعمر، أما ثقافيا فقد تم البدء في مراجعة البرامج التعليمية والثقافية الموروثة وتعويضها بأخرى تتلاءم والأيدولوجيات الوطنية للدول الأفريقية، لاسيما مسألة اللغة.

تم بعث العديد من المحاولات الهادفة إلى استيعاب الاختلافات الإثنية والعرقية التي تسبب فيها أو استثمار فيها الاستعمار إما نتيجة لاصطناع الحدود أو اصطناع قوميات مستجدة. طبعاً، لم يكن الأمر بالسهل ولا الناجح بالضرورة، ففي بلد كالسودان مثلاً أين توجد ستة وخمسون جماعة عرقية تنقسم بدورها إلى ستمائة جماعة فرعية ويتحدث سكانها حوالي مائة لهجة محلية¹ ما كانت محاولة إقناعهم بفوقية الدولة الأمة على انتماءاتهم الجماعية لتنجح بسهولة.

الفرع الثاني: المساعي المبذولة لبناء الدولة الأمة عقب سنوات التسعينيات

توجهت غالبية الدول الأفريقية مع سنوات التسعينيات إلى تبني سياسات انفتاحية سواء على الصعيدين السياسي والاقتصادي أو حتى الأصعدة الاجتماعية والبيئية والإنسانية، متخليّة بذلك عن نموذج الدولة التنموية. هذا التغير فرضته العديد من العوامل المستجدة، لعل أهمها تغير القيادات السياسية الأفريقية بوصول قيادات جديدة بخطابات ورؤى أقل عدائية نحو الدول الاستعمارية، امتلكت قابلية أكثر لتجاوز الماضي وبناء الحاضر والمستقبل على أسس تعاونية، هذا من جهة. يضاف إليه من جانب آخر التطورات التي لحقت بالمنظومة الدولية من أحادية قطبية وعولمة وتنامي لدور المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي جعلت من الديمقراطية والتنمية والحكم الراشد وتحسين الظروف المعيشية للشعوب شأنًا دوليًا عاماً لا وطنياً خاصاً.

عززت من هذه المحددات الخارجية الأوضاع الداخلية للدول الأفريقية والتي لم تتمكن رغم مرور ما يزيد على ثلاثين سنة على استقلالها من تحقيق الوحدة الوطنية وبناء جهاز اقتصادي فعال. أبعد من ذلك، فقد صارت أفريقيا مرجعية للأزمات على اختلاف أشكالها من حروب مدنية وإثنية وارتفاع عدد اللاجئين السياسيين وتهميش أعداد كبيرة من الشعب وتبعية العديد من القيادات

¹ بهاء الدين مكاوي، مرجع سابق، ص. 11.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

السياسية للقوى الاستعمارية السابقة، ما جعل نظريات التنمية تنصرف قليلا عن فكرة إلقاء اللائمة على الاستعمار وتركز في طروحاتها على طبيعة الخصائص الذاتية للدول¹.

لهذه الأسباب جميعا تم اللجوء إلى تبني:

▪ التعددية والانفتاح متعدد المستويات: أمام الضغوطات الخارجية المتزايدة والوعي الداخلي المتنامي بفضل النخبة الأفريقية المرتفع عددها، تحولت الأيديولوجية الأفريقية من فكرة دولة واحدة بأمة واحدة وحزب سلطوي واحد إلى أيديولوجية الدولة الأمة وفق معناها الوستفالي الجامع لكل المتغيرات الداخلية، المجتمعية منها والسياسية.

بهذا الخصوص، فقد جاء في دراسة قدمها تشابوري (Tchabouri) في سنة 2001 أن ما يزيد عن مائتين وثلاثين حزبا سياسيا تم اعتماده في الزاير لوحدها في السنوات الأولى للتسعينيات، مقابل اثنين وأربعين في الكاميرون، أربعة وثلاثون في البنين وغيرها كثير. هذه الطفرة الحزبية كما يصفها الباحث قادت إلى انتخابات تعددية في نفس الفترة الزمنية، حيث ما بين سنوات 1990 و1999 نظمت ما يزيد عن ثمانية وثلاثين دولة أفريقية انتخابات برلمانية تنافسية مقابل تسعة دول فقط في السنوات الخمس التي سبقت. في نفس السياق، يؤكد الباحث أنه ومن مجموع ثمانية وثلاثين عملية انتخابية يمكن القول أن ثمانية وعشرين منها كانت نزيهة².

إن الحركة السياسية في أفريقيا لازالت إلى اليوم تعكس الموروث التاريخي والخصائص القبلية لكل منطقة فيها، فهي تظهر وفق أشكال مختلفة تبتعد في كثير من الأحيان عن نموذج الأحزاب السياسية وتقترب أكثر من شكل الجماعات الضاغطة والحركات الوطنية، كما هو الحال في شرق أفريقيا وأفريقيا الوسطى، أو تختلط بالتقسيم القبلي كما هو الحال في الكونغو³. لكن القول بهذا لا يعني بالضرورة أنه شأن كل الدول الأفريقية، ففي دول أخرى

¹Tachabouré Aimé Gogue, Op.cit, p.07.

²Ibid, p.12.

³عبد القادر رزيق المخادمي، *التحول الإقليمي في القارة الأفريقية* (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)،

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

على غرار دول الشمال الأفريقي تعتبر الأحزاب السياسية الإطار العام والرسمي الذي تمارس وفقه ومن خلاله السلطة.

نفس هذا الانفتاح الذي طال الحياة السياسية كان له أثر في المجتمع المدني، فمع سنوات التسعينيات توسعت القاعدة الشعبية وزادت نشاطاتها النقابية، الإعلامية والجمعوية بعد أن كانت محتشمة جدا قبل هذا. هذا الارتفاع الكمي صاحبه تطور كيمي أيضا، ففي دولة كالكاميرون صار لزاما على السلطة أن تقدم حصيلتها أمام الجمعيات الكاميرونية المحلية التي تتمتع باستقلالية كبيرة وبسلطة المساءلة¹. أيضا، حصلت السلطة الكنائسية في كل من الزنير والكونغو وحتى جنوب أفريقيا على حق تنظيم الملتقيات الوطنية الهادفة إلى نشر ثقافة الانفتاح بعد أن كانت نشاطاتها محصورة في المجال الديني فقط.

■ **الانتقال الديمقراطي:** بعد أن كان يرى في الديمقراطية في سنوات الستينيات والسبعينيات والثمانينات تهديدا للوحدة الوطنية ولبناء الأمة الواحدة، فإنها أصبحت مع سنوات التسعينيات في قلب الخطابات السياسية للقادة الأفارقة. فضلا عن حركات النخبة التي زادت مطالبتها بضرورة إتمام عملية بناء الدولة الأمة القائمة على المؤسسات الشرعية الفعالة والتجانس المجتمعي، خاصة وأن فترة السبعينيات قد تميزت بارتفاع وتيرة الحروب التي تعدت الثلاثين حربا² غالبيتها حروب داخل الدولة الواحدة، فرواندا مثلا ظلت مسرحا للإبادة الجماعية لما يزيد عن نصف قرن، أما ليبيريا فقد تجاوزت صراعاتها حدود إقليمها لتؤثر على دول الجوار والمنطقة عموما.

بدأت النتائج الأولى التي حققها هذا المسار الانتقالي واعدة جدا، ففي سنة 2001 أصدر البنك الإفريقي للتنمية «BAD» وثيقة يصنف فيها الدول الأفريقية من حيث نجاح الخطى الأولى للدمقرطة إلى خمسة أصناف أساسية³:

¹Marc Eric Cruénais et Jean Schmitz, « L'Afrique des Pouvoirs et la Démocratie », *Cahiers d'Etudes Africaines*, N.137, (2010), pp.07-17, p.13.

²Muna Ndulo, «The Democratization Process and Structural Adjustment in Africa », *Indiana Journal of Global Legal Studies*, (winter 2003), pp.315-368, p.317.

³Tachabouré Aimé Gogue, Op.cit, p.03.

- الدول الديمقراطية: مثل بوتسوانا وجزر موريس؛
 - الدول في طريق الديمقراطية: حيث تبدو نوايا تجسيد المبادئ الديمقراطية صادقة وقابلة للتحقق على غرار البنين وغانا ومالي؛
 - الدول التي تعاني من عدم استقرار سياسي: والتي تبدو الديمقراطية فيها خفيفة الأثر كحال ساحل العاج وبوركينا فاسو؛
 - الدول التي تعاني من انسداد ديمقراطي تام: جراء الحروب أو الديكتاتوريات التي تخضع لها كما هو شأن أنغولا والكونغو؛
 - الدول التي بها سلطات ثلاث مع تأرجح الكفة لصالح السلطة التنفيذية: والتي سجلت انتهاكات كثيرة لحقوق الإنسان، فهي دول وجب ديمقراطتها، ومثالها ليبيا والطوغو وزيمبابوي.
- **الحكم الرشيد:** الحكم الرشيد أو الرشيد أو الحوكمة كلها مصطلحات تحيل إلى نفس المعنى والذي يعكس الرغبة في الانتقال من أنماط تسيير مركزية ومركزة ويهتم بمؤسسات الدولة وبقواعد المساواة العامة، بغض النظر عن معايير الشرعية والتوافق بين هذه المؤسسات والمجتمعات التي تتواجد فيها، مع العمل على إقامة نمط تسييري آخر ديناميكي ومدمج لكل فواعل المجتمع.
- تجدر الإشارة إلى أن الحكم الرشيد لم يكن آلية أفريقية لتسيير الشؤون العامة ولا وليد إرادة داخلية بقدر ما كان إجراء ظرفيا مفروضا من الخارج¹، فمؤسسات بروتن وودز المالية وحتى المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ربطت مساعدتها المالية واللوجيستية لدول المنطقة بتبني هذه الأخيرة لسلسلة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية وبإجراءات هادفة إلى محاربة الفساد وإشاعة الشفافية في تسيير الشؤون العامة. وبغض النظر مما قد يكتنفه الأمر من تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية، فإن التأسيس للحكم الرشيد في أفريقيا قد حقق العديد من التحسينات. فقد استطاعت ثلاثون دولة أفريقية² أن تنجو من الأزمة الاقتصادية التي أصابت

¹Jonas Zadi, *La Question de la Bonne Gouvernance et des Réalités Sociopolitiques en Afrique : le Cas de Cote d'Ivoire*, Thèse de Doctorat non Publiée, (Université de Paris-Est: faculté de Droit, 2013), p.30.

²عبد القادر رزيق المخدومي، مرجع سابق، ص.226.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

القارة في أواخر الثمانينيات. كذلك فقد ساهمت هذه السياسات في الرفع من معدل نصيب الفرد من الدخل القومي وفي التخفيف من سياسات الدعم التي أثقلت ميزانيات الدول وفي التوجه نحو الخصوصية واقتصاد السوق، كما ساهمت في التخفيض بنسبة 70% من الانقلابات العسكرية والأنظمة التسلطية¹.

■ **تنمية التعاون الإقليمي:** بدا واضحا في هذه الفترة أن الاندماج الإقليمي يمكن أن يشكل فرصة سانحة للدول الأفريقية لتجاوز مشكلاتها وبناء الدولة الأمة بها، لذا فقد بودر إلى إنشاء العديد من المنظمات الجهوية والإقليمية. فبين سنوات 1960 و 1980، كان هناك ما يزيد عن مائتي مبادرة ما بين الحكومات لتحقيق التكامل الاقتصادي متعدد المجالات في أفريقيا، وما يقارب مائة وعشرين مبادرة تنمية قطاعية²، وكانت من نتيجتها أن تعددت المنظمات الأفريقية وصارت كل دولة أفريقية تنتمي إلى منظمتين على الأقل.

تعتبر منظمة الوحدة الأفريقية «OUA»، المنشأة في سنة 1963، المنظمة القارية الوحيدة، وقد كان لها دور بالغ في استكمال مسيرة تحرر الدول الأفريقية وتصفية الاستعمار من القارة، غير أنها سجلت تراجعا كبيرا في حضورها حين تعلق الأمر بالمسائل التنموية لدول القارة وتحقيق الاندماج الاقتصادي والاستقرار الأمني، ما يرتبط أساسا بالإرادة السياسية لأعضائها تارة، وتضايف الظروف الإقليمية والدولية تارة أخرى.

أما المنظمات الجهوية، فقد تعددت من حيث طبيعتها واختصاصها، فهناك المنظمات التي هدفت إلى تسيير الأنهار المشتركة بين الدول (هيئة حوض نهر النيجر، اللجنة المشتركة لتنمية حوض السنغال، تجمع دول حوض النيل، لجنة حوض بحيرة تشاد،... إلخ)، وهناك المنظمات ذات الاختصاص السياسي والأمني (اتحاد المغرب العربي، الهيئة الحكومية للتنمية،... إلخ)، والمنظمات

¹L'Union Africaine, Institut Africain de la Gouvernance, Repenser la Gouvernance en Afrique, (Novembre 2009), p.58.

²Ochozias Gbaguidi, «Cinquante ans d'Intégration Régionale en Afrique: un Bilan Global », *Techniques Financières et Développement*, Vol.02, N.111, (2013), pp.47-62, p.49.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

الاقتصادية والنقدية والمالية (المنظمة المشتركة لأفريقيا وموريشيوس، الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، السوق المشتركة لشرق أفريقيا و جنوبها، الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية، المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، (...))، إلخ.

مع سنة 2001، تم بعث مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا «NEPAD» في القارة بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكان من أهم ما بادرت به هو بعث المفاوضات بين دول القارة لإنشاء منطقة تجارية حرة تشمل ستة وعشرين دولة، انطلقت المفاوضات في سنة 2015 ويعتزم أن تنشأ هذه المنطقة فعليا مع سنة 2037.

المبحث الثاني: محددات تعثر بناء الدولة الأمة في إفريقيا

يمكن حصر ثلاثية سببية لتفسير الواقع الأفريقي اليوم؛ الماضي الاستعماري بما أحدثه من دمار وتداعيات وبما يبقى عليه من تبعية تستمر آثارها وتأثيرها حتى اليوم (المطلب الأول)، الحاضر المطبوع بالعديد من الإشكالات التي تمس جميع الميادين وتؤثر على عملية بناء الدولة الأمة في القارة (المطلب الثاني)، ثم هناك المحدد الخارجي الذي تلعب فيه العولمة والدول الكبرى الدور الكبير في الإبقاء على القارة ضعيفة، مهمشة وقابلة للاستنزاف (المطلب الثالث).

المطلب الأول: أثر التراكمات التاريخية الاستعمارية على بناء الدولة الأمة في إفريقيا

للتاريخ أهمية كبيرة في تفسير الوضع الحالي للدول الأفريقية فالموروث الاستعماري خلف نتائج وخيمة على هذه الدول بشكل جعلها تبقى أسيرة لمخلفاته حتى بعد مرور سنوات طويلة على استقلالها، سواء تعلق الأمر بالوجود المادي للدول أو بما أحدثه من تغييرات في البنية الاجتماعية على مستوى هذه الأخيرة.

الفرع الأول: الميراث الاستعماري والتقسيم متعدد الأبعاد للقارة

ليس غريبا أن تتفوق إفريقيا على غيرها من القارات فيما تعلق بعدد الدول التي تحتوي عليها، فهي لم تنشأ بفعل الطبيعة ولا الإرادة السياسية والذاتية لشعوبها، وإنما كانت نتيجة لتقسيم "المسطرة" الذي أقره مؤتمر برلين كما سبق ذكره وباركته الدول الاستعمارية. هذه الأخيرة التي لم تكلف نفسها -إما عن تجاهل أو عدم رغبة- عناء احترام العوامل السوسيو-سياسية للقارة وإنما اكتفت بتسطير خطوط مستقيمة على خريطة ورقية كما جاء في مذكرات اللورد سليسبوري (Salisbury) الذي قال "لقد باشرنا في تقسيم المناطق التي لم يضع فيها الرجل الأبيض رجله من قبل، تقاسمنا جبالا وأنهارا وبحيرات ولم يكن هناك أي إزعاج لنا في الأمر غير كوننا لم نكن نعرف تحديدا أين تقع هذه الجبال والأنهار والبحيرات".¹

¹Ladji Ouattara, «Frontières Africaines 1964-2014: le Défi de l'Intangibilité », *la Revue Géopolitique*, (2015), pp.01-16, p. 2.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

نتيجة لهذه العشوائية والاصطناع في التقسيم، فقد وجد ما يزيد عن مائة وسبعة وسبعين شعبا ومجموعة إثنية¹ أنفسهم منقسمين على دول لا يشعر العديد منهم بأي انتماء اتجاه هذه الدول ولا يحملون لها أي ولاء، ومن مظاهر ذلك أيضا عدم التوازن بين مساحات هذه الدول وعدد سكانها، فدول كمالي والنيجر وتشاد وموريتانيا وليبيا وموزمبيق وأنغولا والسودان، على شساعتها، لم يكن بها غير عدد قليل نسبيا من السكان، مقارنة مع دول أخرى تكاد تكون مجهرية على غرار غامبيا، رواندا، برواندي، غينيا الاستوائية وجزر الرأس الأخضر.

لم يطرح الإشكال على مستوى الشعوب فقط وإنما شمل الرغبات السياسية لبعض الدول الأفريقية حديثة الاستقلال، هذه الأخيرة التي طالبت بضرورة إعادة مراجعة وهيكلية الحدود الموروثة عن الاستعمار ونادت بضرورة إعادة تقسيم أفريقيا، إما بالعودة إلى ما كانت عليه الحدود قبلا وإما باحترام الاختلافات الإثنية والهوياتية الموجودة حتى يمكن تفادي أية سيناريوهات مستقبلية لنزاعات ممكنة النشأة.

في مقابل هذه المجموعة التي أطلق عليها مجموعة "الدار البيضاء" نسبة إلى الاجتماع الذي جمعهم في المغرب في سنة 1963، كانت هناك فئة ثانية من الدول الأفريقية عرفت بمجموعة "منروfia" أكدت على ضرورة الحفاظ على الحدود وفق شكلها الحالي، حجتها في ذلك أن أية محاولة لإعادة التقسيم ستأذن بتفجير القارة وأن الأولوية يجب أن تعطى لعملية البناء وتعزيز الاستقلال والتعاون بين الدول، بدل الدخول في متاهات التقسيم والخلاف. في حين اختارت مجموعة ثالثة على غرار بوركينافاسو تبني موقف مزدوج، حيث أقرت رسميا قدسية الحدود غير أنها عملت على فرض وجودها في بعض الأجزاء من حدودها مع غانا.

الاحتكام حول هذه المسألة كان على مستوى منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك والتي أقرت إثر اجتماعها في القاهرة في سنة 1964 العمل بمبدأ الحيازة الجارية «Ulti Possidetis Juris»²، الذي يؤكد قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار ليتم على إثره الحفاظ على الدول وفق الشكل

¹ Loc.cit.

² ظهر لأول مرة في أمريكا اللاتينية، ثم طبق على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية في سنة 1964، ومن بعدها تم إقراره نهائيا من طرف محكمة العدل الدولية سنة 1968. ينص هذا المبدأ على أن الحدود التي وضعت من طرف إمبراطورية أو قوة عظمى سابقة يجب أن تحترم من طرف الدول الجديدة والناشئة.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

الذي هي عليه حاليا وهو الشكل الذي لا يختلف كثيرا عما أقره مؤتمر برلين¹ ، على الأقل فيما تعلق بأفريقيا الغربية والوسطى والشرقية.

على العكس مما كان متوقعا، فإن هذا القرار لم يكن ليؤدي إلى استقرار تام في القارة وإنما إلى ارتفاع وتيرة الحروب بين الدول وداخل الدول في حد ذاتها، ما دفع بالعديد من الباحثين والسياسيين إلى اعتبار أن قرار المنظمة هو السبب الرئيس في تأجيج النزاعات في أفريقيا ما بعد الاستعمار، بل ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك حين طالبوا في سنة 1999، على إثر الملتقى المنعقد في باماكو حول «الحدود الأفريقية من القرن الثاني عشر إلى القرن العشرين»، بمراجعة هذه الحدود لتتلاءم وحركية تطور الشعوب الأفريقية وهي نفس الرؤى التي تقاسمها المشاركون في مؤتمر باريس حول «الحدود في أفريقيا المستقلة»، المنعقد في ماي 2010².

وإن يكن لهؤلاء حججهم التي تبدو قوية وفق طرحهم، إلا أنها تبحث من وجهة نظر ثنائية في النتيجة دون السبب ولا تنظر بعين الموضوعية إلى الواقع، فلو فتح باب التفاوض على الحدود لما تم التوصل إلى أي اتفاق ولما أمكن بعث المبادرات التعاونية الإقليمية على احتشامها. ولساد القارة حروب تتعدد بتعدد الأطراف والرغبات والتأثيرات الداخلية منها والخارجية. على كل، فإن قلة فقط من الدول قد أنهت التوقيع على الاتفاقيات الحدودية مع دول الجوار، في حين أن ما يزيد عن أربعين 40% من هذه الحدود لم يتم تعليمها والتوقيع عليها رسميا إلى يومنا هذا.³

عموما، فقد أفرز الاستعمار ثلاثة أشكال مباشرة من التداعيات على القارة الأفريقية والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

¹ ما يزيد عن 70 % من الحدود تتطابق والموروث الاستعماري.

² Séverine Awenengo Dalberto, Conférence Intitulée: Frontières et Indépendances en Afrique Subsaharienne, *INHA*, Paris, France, (21 et 22 mai 2010), pp.73-83, p.74.

³ Christian Bouquet, «L'Artificialité des Frontières en Afrique Subsaharienne », *Frontières du Sud*, N.222, (2003), pp.181-201, p.198.

أولاً: النزاعات الحدودية:

لم ينحصر مجال التداعيات التي سببتها البلقنة الاستعمارية للقارة على النزاعات الحدودية الدبلوماسية وإنما امتدت لتتحول إلى مواجهات مباشرة وحروب بين مختلف الدول الأفريقية والتي يمكن أن نذكر على رأسها:

- **الجزائر والمغرب:** دخلتا فيما عرف بحرب الرمال سنة 1963 بسبب مطالبة المغرب ببعض المناطق الجنوبية الغربية للجزائر (تندوف وبشار)؛
- **تشاد وليبيا:** منشأ الخلاف هو خط الحدود في منطقة أوازو، فعلى الرغم من توقيع ليبيا سنة 1955 على اتفاقية ترسخ بموجبها حدودها وفق الموروث الاستعماري، إلا أن ذلك لم يمنع من قيامها باعتداء عسكري على المنطقة والسيطرة عليها في سنة 1973.
- وفي سنة 1976 طالب الرئيس القذافي بما مساحته 96,200 كم من تشاد و19,500 من النيجر، ومثلها من الجزائر؛
- **غانا وبوركينا فاسو:** بدأ النزاع بين الطرفين بسبب قيام غانا ببناء مدرسة في حدودها مع بوركينا فاسو (جمهورية فولتا العليا سابقاً) ووصل إلى حد المناوشات العسكرية التي استمرت بين سنتي 1963 و1964؛
- **مالي وبوركينا فاسو:** اندلع النزاع الحدودي في سنة 1963، وتحول إلى نزاع عسكري بين سنتي 1974 و1975، ثم نشبت "حرب رأس السنة" بين سنتي 1985 و1986. انصب النزاع حول منطقتي "القرى الأربعة" وقطاع بيلي، وهذا بسبب عدم وجود نص قانوني يحدد خط الحدود بدقة بين الدولتين؛
- **السنغال وغينيا بيساو:** على إثر نزاع أقلية كاسامونسي، الذين اتخذتهم السنغال كذريعة للدخول إلى التراب الغاني وتبعهم؛

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

▪ حرب البحيرات العظمى: شاركت فيها سبعة دول تمثلت في أنغولا وزيمبابوي والكونغو وأوغندا ورواندا وناميبيا والسودان؛

▪ الحرب الإثيوبية الإريتيرية: بداية كانت هناك حرب الاستقلال الإريتيرية (1961-1991)، وانتهت باستقلال إريتريا عن إثيوبيا، ثم اندلعت حرب ثانية بين الدولتين (1998-2000)، سببها الخلاف حول منطقة بادمة وبعض المناطق الحدودية الأخرى. حكمت لجنة الحدود الإريتيرية الإثيوبية المنصبة من قبل الأمم المتحدة بضم الإقليم محل النزاع إلى إريتريا، اعتباراً من سنة 2015، لكن إثيوبيا لا تزال تحتل المنطقة. وفي الثامن والتاسع من شهر ماي 2018 وقع زعيما الدولتين على بيان مشترك يقضي بإنهاء الخلافات الحدودية بين الدولتين وإعادة بعث العلاقات الدولية بينهما مع فتح الحدود.

بعض النزاعات الحدودية بين الدول الأفريقية تم التمكن من احتوائها وحلها إما في إطار ثنائي أو حتى إقليمي، بفضل جهود الوساطة أو تدخل المنظمات الإقليمية، على غرار النزاع الجزائري التونسي الذي تم تسويته على مرحلتين في سنتي 1968 و 1970، عن طريق ربط تونس بالنقطتين الحدوديتين 220 و 233 (بئر الرمان) على مسافة 20 كم.

كذلك الأمر بالنسبة للنزاع المالي الموريتاني الذي استمر من سنة 1961 وإلى غاية 1964 وانتهى بالتوقيع على اتفاق ثنائي قضى بتصحيح وإعادة رسم خط الحدود محل النزاع بين الطرفين، وغانا وساحل العاج حيث استمر من 1961 وإلى 1963، وغانا والطوغو الذي بدأ في 1961 وتمت تسويته مع سنة 1990. وإلى يومنا هذا ما زال ملف النزاعات الحدودية يترأس جدول أعمال الاتحاد الأفريقي «UA» وحتى الهيئات الأممية وهو ما يبرزه الجدول التالي:

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

جدول رقم 02: قائمة النزاعات الحدودية الأفريقية المسجلة في الأمم المتحدة¹.

الإقليم	الدولتين المعنيتين	إقليم النزاع
شرق أفريقيا	جنوب السودان وكينيا	مثلث إليمي، خاضع لكينيا وتطالب به كل من جنوب السودان وحتى إثيوبيا.
	كينيا وجنوب السودان	حدود النادابال
	الصومال واليمن	أرخييل سقطري
	الصومال وإثيوبيا	منطقة أوغاندن التي تقع تحت سيطرة إثيوبيا منذ 1881.
	تنزانيا ومالاوي	بحيرة مالاوي
	كينيا وأوغندا	أرض المينجينو والتي هي جزء من بحيرات فيكتوريا ويطلب بها الطرفان.
	الكونغو الديمقراطية وأوغندا	جزيرة روكوانزي، نهر سملكي وبحيرة أبار
	الكونغو الديمقراطية وأنغولا	منطقة كاهيمبا الخاضعة لسيطرة أنغولا منذ 2007 والتي تطالب بها الكونغو الديمقراطية.
	إريتريا وإثيوبيا	إقليم بادمي وبسببه اندلعت الحرب الإثيوبية الإريترية في سنة 1998. لازالت إثيوبيا تطالب به حتى اليوم. أقاليم بوروتسورونا وزالامبيسا تحت سيطرة إثيوبيا وتطالب بهما إريتريا.
	إريتريا وجيبوتي	جبل دوميرة وجزيرة دوميرة الخاضعين لإريتريا وتطالب بها جيبوتي.
	السودان وجنوب السودان	إقليم أببي، حيث كل من السودان وجنوب السودان يطالب به وهو خاضع حاليا لسيطرة السودان منذ ماي 2012. إقليم هجليج، جزاء، كافيا كنجي، كاك.
	جنوب السودان والكونغو الديمقراطية	كيمبا، يرتكز الخلاف على قرية ظغيتوري الخاضع لجنوب السودان وتطالب به الكونغو الديمقراطية
	غانا وساحل العاج	المناطق الحدودية البحرية للدولتين المستغلة من طرف غانا.
	الغابون وغينيا الاستوائية.	منطقة مبانيي تحت سيطرة الغابون وتطالب بها غينيا الاستوائية إلى جانب الجزر المجاورة من كونغا وكوكوتي ومنطقة كوريسكو (منجي) تحت سيطرة غينيا الاستوائية وتطالب به الغابون.

¹ حصيلة موثقة بتاريخ ديسمبر 2017.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

غينيا وسيراليون	قرية يونغا الخاضعة لغينيا وتطالب بها سيراليون التي تعترف لها المجموعة الدولية بسيادتها عليها.
بوركينافاسو والبنين	قرية كوالا وضواحيها، خاضعة للبنين وتطالب بها بوركينافاسو.
البنين والنيجر	مجموعة من الجزر، على رأسها جزيرة ليتي، وقد فصلت محكمة العدل الدولية في النزاع بتقسيم الجزر المعنية بين الدولتين.
الجزائر وليبيا	جنوب شرق الجزائر وبالضبط في واد لحجر، ويتعلق الأمر بتقسيم الحدود بين الطرفين.
المغرب والصحراء الغربية	لا يتعلق الأمر فعليا بنزاع حدودي وإنما بمسألة تصفية الاستعمار.
مصر والسودان	الحلايب (كانت مسبقا تخضع لإدارة مشتركة إلا أنها تخضع الآن لسيطرة مصر بشكل كامل، لكن النزاع عاد إلى الواجهة مع سنة 2017). بير الطويل (غير خاضعة لسيطرة أي طرف) ووادي حلفا.
ناميبيا وجنوب أفريقيا	النهر البرتقالي (من أقدم النزاعات الحدودية في العالم).
مملكة اسواتيني وجنوب أفريقيا	كانجوان.
الكونغو وأنغولا	إقليم كاهينبا.
الكونغو وأوغندا	جزيرة روكوانزي ونهر سمليكي.
بوتسوانا وناميبيا	جزيرة كاسيكسلي / سيدودو.
زيمبابوي وزامبيا	جزيرة سيندا بيزي.
مدغشقر، جزر القمر وفرنسا	بانك دو جيسير، جزر غلوريوسو.
فرنسا ومدغشقر	جزر يوروبا، غلوريوز وخوان دي نوبا.
مع دول خارجية	سبتة، تسيطر عليه اسبانيا ويتمتع بالحكم الذاتي. جزر ألبرن وإشفارن، حيث تشمل هذه الأخيرة جزيرات المؤتمر، إيزابيل الثانية والملك، تسيطر عليها اسبانيا وتطالب بها المغرب. جزيرة ليلي غير المؤهلة، يطالب بها الطرفان وكانت سببا في الأزمة التي قامت بين الطرفين في 2002.

المصدر:

Gbenga Oduntan, «Africa's Border Disputes are Set to Rise – but There are Ways to Stop Them», the Conversation, from the web site: (<http://theconversation.com/africas-border-disputes-are-set-to-rise-but-there-are-ways-to-stop-them-44264>), (August 18th 2019, 21H45).

في سنة 2007 تبنى الاتحاد الأفريقي برنامجا خاصا بالحدود هدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على التفاوض بغرض ترسيم حدودها وإنهاء النزاعات القائمة بينها بهذا الخصوص، وتم تأكيد ذلك ودعوة الدول الأعضاء إلى التقدم أمام اللجنة المكلفة بملف الحدود على إثر اجتماع رؤساء الدول والحكومات المنعقد في سنة 2012¹، لكن دون أن يفضي ذلك إلى أية نتيجة ملموسة لتبقى الحدود الأفريقية بذلك حصيلة استعمارية تزيد من صعوبة بناء الدولة الأمة في القارة.

ثانيا: النزاعات الإثنية والدينية

زيادة على الأزمات والحروب بين الدول، كان للبلقنة الاستعمارية تداعيات على صعيد أهم وأكثر حساسية ألا وهو المستوى الداخلي، حيث تصاعدت المشاعر الإثنية على حساب الولاءات للدول وتصاعدت معها المطالب الانفصالية التي تزايدت وتيرتها منذ البدايات الأولى للاستقلال وحتى أعقاب الحرب الباردة، في كينيا مثلا كان من السهل ترسيم الحدود الخارجية، لكن الوضع داخليا شهد العديد من المفاوضات حول الإدارة وتسيير الأملاك وترسيم الحدود الداخلية للإثنيات الموجودة. وفي نيجيريا أيضا تصاعدت مطالب الأقليات المنتمية إلى الهوسا، الإيغبو واليوروبا التي طالبت جميعها بالانفصال وبإقامة دول خاصة بها، واندلعت حرب البيافرا التي استمرت من سنة 1967 إلى غاية 1970، حيث تمخض عنها إعلان قيام دولة بيافرا المستقلة عن نيجيريا من طرف العقيد أوجيكو (Odjuku)، لكنها لم تدم طويلا وانتهت بمجرد القضاء عليه².

حالة الطوارق في كل من مالي والنيجر لا تختلف كثيرا عن الحالات السابقة، فطبيعة الرجل الترقى القائمة على التنقل والترحال قوبلت بسياسات استعمارية تقسيمية جعلت الطوارق موزعين بين العديد من الدول الأفريقية وأجبرتهم على الخضوع لمنطق الدولة والحدود، يضاف إليه أن السياسات الفاشلة التي تبنتها الدولتين سالفتي الذكر تجاه هؤلاء قد دفعت بهم إلى تأسيس حركات انفصالية داخلية عديدة.

¹ L'Union Africaine, Commission de l'Union Africaine de Paix et de Sécurité, Délimitation et Démarcation des Frontières en Afrique, (Mai 2013), p.11.

² Antoine Denis et N'dimina Mouagala, «Les Conflits Frontières au XXE Siècle », *Guerres Mondiales et Conflits Contemporains*, N.225, (Mai 2007), pp.121-131, p.125.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة-الأمة في أفريقيا

كذلك، تعتبر حرب البحيرات العظمى من أهم النماذج التي يمكن الاستعانة بها لفهم مدى قدرة الاختلاف الإثني على إشاعة حالة من عدم الاستقرار وإشعال حرب متعددة الأطراف الداخلية والإقليمية وعرقلة مسار بناء الدولة-الأمة، فالقضية وإن كان لها جانب حدودي إلا أنها ضمنيا تلخص الاختلاف الإثني بين التوسني والهوتو، حيث أدت زيادة مشاعر الاحتقان بين الطرفين -لاسيما الهوتو الذين اضطروا إلى اللجوء إلى منطقة كيفو في الكونغو الديمقراطية سنة 1994- إلى تأزم الأوضاع في المنطقة. ثم أن السياسات الجائرة لرئيس الكونغو زادت من تدهور الأمور بين جماعات الهوتو والتوسني ودفعت إلى تنحيته بمساعدة من دول الجوار¹. لكن الوضع لم يتحسن مع ذلك وزادت الأعمال الإرهابية تجاه معسكرات اللاجئين في الكونغو، كما طالت كلا من رواندا وأوغندا والبوروندي ما دفع إلى تدخل دول مجموعة تنمية أفريقيا الجنوبية «CDA» الذي حاول استتباب الأمن في المنطقة، الشيء الذي لا يمكن الجزم بتحقيقه حتى اليوم.

بدورها أدت الحرب الإثيوبية التي استمرت من 1961 إلى 1991 مع الحركات الانفصالية داخلها إلى قيام إريتريا مستقلة عن إثيوبيا وقد ساهم في ذلك إقرار الدستور الأثيوبي لمبدأ الاستقلال. وهناك أيضا مثال جماعات الكاسامونسي في السنغال والأنجوان في الكاميرون، هذه الأخيرة التي طالبت في سنة 1997 بالاستقلال عن الكاميرون والارتباط بفرنسا وهو ما أدخل البلاد في مواجهات عسكرية دامية². أيضا المثال السوداني الذي انفصل فيه جنوب السودان عن شماله على إثر استفتاء تم تنظيمه سنة 2011 بعد سنوات من الصراع الدامي لخير دليل على ذلك، لاسيما وأن من أسبابه الرئيسية التعددية الإثنية في هذا البلد. هذا ويبقى مثال نظام الفصل العنصري (الأبارتايد) في جنوب إفريقيا من خلال اضطهاد الأقلية البيضاء المنحدرة من أصول أوروبية للأغلبية السوداء، من أكثر الأمثلة المعروضة في هذا المجال أيضا.

¹ _____، «نزاعات إقليم البحيرات الكبرى في أفريقيا» *آفاق مستقبلية*، ع. 17، (مارس 2013)، ص ص. 40.

46، ص. 42.

² Antoine Denis et N'dimina Mouagala, Op.cit, p.129.

رابعاً: الانسلاخ الهوياتي والثقافي

أبعد مما سبق، فقد تولدت قطيعة داخلية في المجتمع الأفريقي، يغذيها في كثير من الأحيان العامل الثقافي، بين "التقدميين" و"غير التقدميين"¹، أو بين فئة ترى نفسها متحضرة وتمدنة لالتزامها بالأنماط الغربية وأخرى متشبثة بالمووروث الأفريقي وغير قادرة أو غير راغبة في تحصيل المكتسبات اللغوية والثقافية الغربية. وبين الاثنين تنشأ صراعات كثيرة بغاية توجيه السياسات اللغوية والتعليمية ويكبر شرخ التضامن المجتمعي الذي يظل أحد أهم لبنات بناء الدولة الأمة. أوبادينا (Obadina) واحد من الذين يربطون تعثر بناء الدولة الأمة في أفريقيا بهذه المسألة ويرى أن غياب التجانس بين أفراد المجتمع الواحد عرقل من مسارات البناء ودفع إلى التركيز على مسائل غير ذات أولوية².

هذه الوضعية جعلت من مسألة الهوية المفقودة أو المرفوضة والتهميش الثقافي في قلب النقاش المتعلق بمعوقات بناء الدولة الأمة في أفريقيا وبمآل القيم الثقافية للمقارة التي تتراجع بوتيرة سريعة لصالح الهوية الغربية، إذ يتأثر الشباب الأفارقة اليوم أكثر فأكثر بمخلفات المستعمر، بعاداته، بذهنياته، بقناعاته، بطريقة كلامه، وهي الحركية التي تسارعت وتيرتها بشدة مع التطور الهائل لوسائل الإعلام والاتصال. هذا الواقع أحدث تأثيراً كبيراً على العلاقات والبنى الاجتماعية، فالأسرة المجموعة التي ميزت أفريقيا تركت مكانها للأسرة الذرية المصغرة³ وهوية الأجداد صارت عند شباب اليوم مجرد أرشيف والأبطال الوطنيون من ثوار أفارقة قليلاً ما يجدون مكانهم في قلوب الأجيال الجديدة، على عكس المغنين والرياضيين والفنانين المنحدرين من الدول المستعمرة السابقة.

¹Denis Pryen et François Manga, *l'Impact de la Culture Occidentale sur les Cultures Africaines* (Paris: l'Harmattan, 2009), p.15.

²Ibrahim Farah, Sylvia Kiamba and Kesegofand Se Mazongo, Conference Subtitled: Major Challenges Facing Africa in the 21st Century: A few Provocative Remarks, *Humboldt University*, Berlin, Germany, (14th-17th July, 2011), p.14.

³Denis Pryen et François Manga, Op.cit, p.14.

الفرع الثاني: الميراث الاستعماري ومسألة السيادة في أفريقيا

عكس الاعتقاد الذي كان يقول به الوطنيون الأفارقة حول كون استقلال أفريقيا سيجمل القطيعة التامة مع كل ما هو استعماري، فإن الواقع قد أثبت خلاف ذلك، فالذي حدث هو أن الفترة الاستعمارية قد ألقت بظلالها على أفريقيا المستقلة وكان لها أثر بالغ فيما وصلت إليه اليوم. البداية كانت بالحصول على السيادة والاتفاق على الإبقاء على الموروثات الاستعمارية والإدارية والهيكلية منها كما سبق توضيحه آنفا، لكن البشرية منها أيضا، فغالبية النخبة الأفريقية التي تولت الحكم عقب الاستقلال كانت خريجة مدارس استعمارية وملتزمة بالثقافة والأنماط المعيشية الاستعمارية، وبالتالي فقد كانت "نخبة أليفة" ¹، على حد قول أونجلوبار (Englebert)، كثيرا ما عملت على الحفاظ على الروابط الاستعمارية اللغوية والثقافية وحتى نمط التبعية في العلاقات بين الطرفين.

يضاف إليه، أن أفريقيا ما قبل الاستعمار لم تعرف الطبقة السوسيواقتصادية ولا الصراعات السياسية المرتبطة بها، لكن هذا الأخير عمل على التأسيس الفعلي لظهورها واستمرارها لما بعده، فقد تميزت الفترة الاستعمارية بوجود أربعة طبقات أساسية: أولا البرجوازية الغربية يمثلها المستوطنون، والبرجوازية الصغيرة تمثلها حطوة من الأفارقة، وطبقة العمال ومن بعدهم الفلاحون ². ويمثل البرجوازيون الصغار حلقة الربط بين ما هو خارجي وبين ما هو داخلي، فهم من سمح بالحفاظ على شكل معين من العلاقات التي تربط أفريقيا بمستعمرها السابقين مبقية بذلك على الأنماط السلوكية التي يمارسها هؤلاء تجاه طبقتي العمال والفلاحين لتبقى هذه الأخيرة مهمشة وضعيفة.

في نفس السياق يدافع مبامبي (Mbémbe) وسعيد (Said) عن فكرتي التغريب السياسي والثقافي الذي تعانيه أفريقيا دولا ومجتمعات، فالدول في علاقة متينة مع المستعمر السابق سواء تعلق الأمر بتأثير هذه الأخيرة على صياغة السياسات الداخلية وتحديد المواقف الخارجية أو بتنصيب القواعد العسكرية وتوسيع مناطق النفوذ، وبدورها فقدت المجتمعات الأفريقية

¹Mathieu Petithomme, Op.cit, p.13.

²Stephen Ocheni, « Analysis of Colonialism and its Impact in Africa », *Cross Cultural Communication*, Vol.08, N.03, (2007), pp.46 –54, p.52.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

الكثير من أنماطها المعيشية المتداولة في الفترة ما قبل الاستعمارية وتجنست بثقافة المستعمر السابق. ففي جميع المستعمرات الأفريقية الفرنسية السابقة لازالت اللغة الفرنسية لغة رسمية تنافس اللغات واللهجات المحلية، شأنها في ذلك شأن اللغة الإنجليزية في المستعمرات البريطانية السابقة واللوزفونية في المستعمرات البرتغالية.

في هذا الإطار، يشرح بادي (Badie) باستفاضة في كتابه «الدولة المستوردة» نمطية العلاقة بين الدول الاستعمارية وبين الدول الأفريقية المستقلة القائمة أساسا على التبعية المطلقة وفق قاعدة «الدولة القائد» و «الدولة الزبون»¹، حيث نمط العلاقة لا يختلف عن ذلك الذي يحكم نشاط المؤسسات، فالدولة الرئيس توفر للدولة الزبون مجموع ما تحتاجه لضمان استمرارها سواء من المعونات المالية والاقتصادية أو المساندة الدولية، بمقابل أن تجعل الثانية من إقليمها وشعبها ومواردها في خدمة الأولى. بهذا الخصوص، يعطي بادي مثالا عن الدول الأفريقية التي تتنازل في كثير من الأحيان عن حقوقها الدولية لصالح القوة الاستعمارية السابقة فرنسا. ففي سنتي 1986 و1987 مثلا، رفضت بعض هذه الدول المصادقة على القرارات الأممية التي تدين السياسة الفرنسية في كاليدونيا الجديدة².

هذا الحاضر المرتبط لحد الساعة بالماضي الاستعماري يقود بالضرورة إلى الحديث عن مسألة اكتمال السيادة في القارة الأفريقية، ففي ظل الحديث عن «الدولة المصطنعة» بسبب مسألة الحدود كما سبق ذكره، و«الدولة المستوردة» بفعل تبني النموذج الغربي بحذافيره و«الدولة التابعة» جراء الارتباط الوثيق بكل ما هو استعماري، أصبحت فكرة السيادة تأخذ بعدا قيما أكثر منه فعليا، شكليا غير موضوعي، ورسميا مستندا إلى الاعتراف الدولي بالدولة وبالتمثيل الدبلوماسي الدولي وبالمؤشرات الدالة لكن دون أن يعزز بالسيادة الداخلية والسيادة في اتخاذ القرارات والسيادة تجاه ومع المجتمعات.

نفس ما قيل ينطبق على السيادة الاقتصادية، فمع مطلع استقلال الدول الأفريقية كانت القوى الاستعمارية قد نجحت تماما في هدم مستقبل الاقتصاديات الأفريقية، هذه الأخيرة التي ظلت

¹Bertrand Badie, *L'Etat importé : l'Occidentalisation de l'Ordre Politique* (Paris: Fayard, 1992), p.37.

²Ibid, p.38.

لفترات طويلة حبيسة سياسات استعمارية قائمة على التحكم التام من جهة، والتوجيه لخدمة صالح المستعمر من جهة ثانية. ذلك أن القاعدة كانت تقضي بأن تنتج أفريقيا "كميات كبيرة من المنتجات التي لا تحتاجها كثيرا وتنتج بالمقابل كميات قليلة من المنتجات التي تحتاج لكميات كبيرة منها"¹، فالقطاع الزراعي في أفريقيا المستعمرة والذي يستند إلى الإنتاج المتخصص وغير المنوع وفقا لما تقتضيهما المتطلبات الغربية على غرار زيوت النخيل (نيجيريا) وعنب الخمر (شمال أفريقيا) والكافور (غرب أفريقيا)، سيجد نفسه في فترة ما بعد الاستقلال بين عدم قدرة أو عدم رغبة في تبني نفس السياسات الزراعية كحال كل من النيجر، بوركينا فاسو ومالي الذين لم يستطيعوا عكس ساحل العاج جعل سوق الكافور سوقا مربحة لهم²، وإما مجبرا على المواصلة في نفس الأنماط الإنتاجية وبنفس القواعد التسويقية غير العادلة. كما ستظل أفريقيا المستقلة مصدرا للمواد الأولية زهيدة الثمن مقابل استيرادها للمنتجات المصنعة بأسعار باهضة.

إن حصر أفريقيا المستقلة في خانة الشريك الاقتصادي الأقل مستوى والمقتصر دوره على تصدير السلع الأولية والموارد الطبيعية جعل اقتصادياتها ريعية وحساسة وضعيفة جدا³، فتجارتها الخارجية مرتبطة دوما بارتفاع أو انخفاض الطلب الخارجي وبحركات السلع الصناعية التي لا سلطة لها عليها. كذلك، فضعف التجارة البينية بين الدول الأفريقية اليوم يجد بعضا من تفسيراته في السياسات الاستعمارية التي فرضت على الدول الأفريقية في فجر الاستقلال التوقيع على عقود شراكة تصديرية طويلة الأمد لصالحها، ما جعلها مرتبطة أكثر بأوروبا والغرب بدل أن تكون حرة في اختيار الأسواق الخارجية التي تخدم مصالحها.

المطلب الثاني: أثر التناقضات الداخلية والبيئة الخارجية على مسار

البناء

تتزاوج العوامل الداخلية والخارجية وتتفاعل فيما بينها لتحديد نمط بناء الدولة الأمة في أفريقيا ونتائجه، فسواء تعلق الأمر بالخيارات الذاتية التي تبدو متناقضة وغير جدية في غالبية مستوياتها،

¹Ibrahim Farah, Sylvia Kiamba and Kesegofet Se Mazongo, Op.cit, p.03.

²Joshua Dwayne Settles, «The Impact of Colonialism on African Economic Development, *Tennessee Research and Creative Vengeance*, (Mai 2005), pp.01-13, p.07.

³Ibid, p.12.

أو بأشكال التدخل الدولي ومخرجات البيئة الدولية، فإنها جميعا تقود إلى نفس النتيجة حول واقع دول القارة الأفريقية.

الفرع الأول: أثر التناقضات الداخلية على مسار البناء

أولا: الأنظمة المتسلطة والنزاع حول السلطة:

يغلب على الأنظمة الأفريقية الطابع التسلطي الذي تحكمه الأبوية الجديدة من جهة، وغياب الشرعية من جهة ثانية. فالشائع في هذه الدول أن الحكام يصلون إلى السلطة فينفردون بها ولا يغادرونها إلا بالقوة جراء الانتفاضات الشعبية أو عن طريق الانقلابات والاعتقال والعزل وغيرها. فمن مجموع مائة وثمانين حالة تغيير في رأس السلطة الرئاسية في أفريقيا بين سنتي 1960 و1999، وحدها ثلاثة عشر حالة كانت نتيجة إجراء انتخابات، في حين أن مائة وحالة واحدة أخرى كانت نتيجة انقلابات وحروب أهلية وستة حالات كانت بسبب الاغتيالات السياسية¹. هذه الظاهرة التي دفع تناميها الجمعية العامة للاتحاد الإفريقي إلى تبني قرار يقضي بعدم الاعتراف بالحكومات التي تأتي بطرق غير دستورية (الانقلابات العسكرية) ومقاطعتها خلال قماتها الخامسة والثلاثين التي عقدت بالجزائر سنة 1999، وهو القرار الذي تم التأكيد عليه كذلك في القمة السادسة والثلاثين المنعقدة بلوم (الطوغو).

في ذات السياق، كثيرا ما يصاحب إجراء الانتخابات الرئاسية وحتى التشريعية ممارسات عنيفة وتهديدا للأطراف المشاركة فيها وتجاوزا للقوانين المعمول بها، بحيث ترتفع في أفريقيا نسبة التمويل غير المشروع وتزوير النتائج ومطالب إلغاء المسار الانتخابي (نيجيريا 2007 والسنغال 2012)، لكن الأسوأ هو انتشار العنف السياسي والانتخابي الذي يؤدي كما حصل في حالة ساحل العاج بين 2010 و2012، إلى العديد من الخسائر البشرية والمادية.

¹ MamoudouGazibo, *Introduction à la Politique Africaine* (Montréal: Presses de l'Université de Montréal, 2010), p.125.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

يزيد من حدة الأوضاع أن النزاع حول السلطة يتحول إلى نزاع بين الأحزاب السياسية التي تغفل عن الأدوار المنوطة بها في بناء الدولة الأمة وإشاعة مبادئ التداول السلمي على السلطة ونشر أسس الديمقراطية، لتصير جزءا من الفوضى السياسية حول السلطة، بحيث تساهم في توظيف جماعات ضد غيرها وشراء الولاءات والتحكم في خيارات الأفراد الانتخابية. يضاف إليه أن طموحاتها تنحصر في الوصول إلى السلطة وتحقيق المكاسب الحزبية والقبلية المحدودة بدل الارتقاء والمساهمة في عمليات البناء المجتمعي والسياسي.

ثانيا: عدم الفعالية الدستورية والمؤسساتية

المطلع على الدساتير الأفريقية اليوم يلاحظ أنها تطابق في مصطلحاتها كما في محتوياتها مقاييس الدولة الأمة، لكن هذا الأمر وإن بدا إيجابيا في ظاهره إلا أنه ينطوي على تحديين اثنين: يرتبط أولهما بتبني رؤى وربما خيارات لا تتفق في كثير من الأحيان مع الواقع الأفريقي كأن تعزز السلطة التنفيذية في أقاليم هي أصلا ذات أنظمة سلطوية، ويتعلق ثانيهما بمشكلة تباين النص عن الممارسة، فالإرادة القانونية والسياسية سمحت بتكريس الحقوق والحريات نظريا دون أن تعزز ذلك باليات فعلية واقعية، فإن وجدت فميزتها الأولى عدم التطبيق الفعلي في أرض الواقع.

إن عدم الفعالية الدستورية في أفريقيا يجد شروحاته في ثلاثة نقاط أساسية: بداية ارتباط الدساتير الأفريقية بعدم الفعالية القانونية، كأن يكون النص موجودا ولكن العرف غالب (حرية ومصير النساء بيد الأهل)، أو كأن تضعف السلطة التشريعية لصالح السلطة التنفيذية فتتحكم هذه الأخيرة في المبادرة وتمير القوانين ومن بعدها في تفسيرها بما يخدمها وتنفيذها (منع المظاهرات العمومية بحجة الحفاظ على النظام العام). ثم عدم فعالية الرقابة الدستورية، فسواء تولى هذه المهمة المجلس الدستوري (الكاميرون وموريتانيا والسنغال وساحل العاج) أو المحكمة الدستورية (جمهورية جنوب أفريقيا)، إلا أنها تبقى خاضعة إلى قائد السلطة التنفيذية الذي يتولى التعيين، كما يتولى في غالب الأحيان تحريك الرقابة الدستورية. أما آخر الأسباب فيتمثل في

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

ضعف الرقابة القضائية بسبب تبعية الجهاز القضائي لنظيره التنفيذي من الناحية العضوية والوظيفية¹.

إلى ما سبق، تضاف عدم الفعالية المؤسساتية التي تشكل عاملا آخر مساهما في تعثر بناء الدولة الأمة في أفريقيا، وسواء تعلق الأمر بانعدام التوازن بين السلطات الثلاثة أو بهشاشة مؤسسات الدولة، فإن البيروقراطية والقابلية للتأثر وتراجع أنماط الحكامة تشكل الصفة الجامعة لهذه المؤسسات.

بدورها، تعتبر المؤسسة العسكرية في أفريقيا بمثابة عبء إضافي على بناء الدولة الأمة في القارة، فاضطلاع هذه الأخيرة بمهام تتجاوز تلك المخولة لها دستوريا وتدخلها في نظام الحكم واختيار الحكام والشكل الذي تسير وفقه السلطات الثلاثة تحت مبرر حماية الدولة وتحقيق المصلحة الوطنية، كل هذا يطرح تساؤلات جدية حول مسألة الشرعية في أفريقيا ومدى احترام الحدود الفاصلة بين الحكم المدني والعسكري وبين التعددية والأحادية. ضف إلى ذلك أن تمتع هذه المؤسسة بالسلطة والنفوذ والمال وشبه حصانة ضمنية يجعلها قادرة على إشاعة العنف وتحقيق مآربها دون أن تجابه بأية عقوبات رادعة، ففي نيجيريا مثلا تكاد قاعدة دفع العسكريين للأموال حتى يتم انتخابهم مدنيا تصبح قاعدة عامة تحكم اختيار رؤساء الدولة، وفي أوغندا يتم توظيف المؤسسة العسكرية في الخلافات الإثنية بشكل يزيد من مستوى النزاعات القائمة. وعلى العموم فإطلاق وصف "قراصنة السلطة"² من قبل دافيصون (Davison) على جنرالات أفريقيا لم يأت من العدم، يوافقه في ذلك أك (Ake) الذي يضيف أن هدف المؤسسة العسكرية في أفريقيا هو التحكم في قوة الدولة وفي خياراتها بغض النظر عما قد يؤدي له ذلك من عنف ونزاعات³.

¹ كايس شريف، «تطور وتكريس حقوق الإنسان في الأنظمة الدستورية الأفريقية»، مجلة المجلس الدستوري،

ع. 04، (نوفمبر 2014)، الجزائر، ص ص. 63-79، ص. 69-77.

² Emmy Irobi, «Ethnicity and Nation Building in Contemporary Africa: a Perspective for Non-killing », *Global Revue*, N.09, (2013), pp.01-39, p.25.

³ Loc.cit.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

يزيد من عدم الفعالية المؤسساتية انتشار ظاهرة الفساد التي تساهم بشكل كبير في تعثر عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا، فهي تنتشر في جميع الميادين والمستويات، من القاعدة وحتى قمة الهرم السلطوي، على مستوى السلطة التشريعية مسببة بذلك ضعفا في المساءلة والآليات التشريعية والتنظيمية والتصويت على قوانين لا تخدم الصالح العام بقدر ما تخدم أصحاب المال والجماعات الضاغطة، كما على مستوى السلطة القضائية حيث تسود الرشوة وتنتهك الحقوق الفردية والجماعية. وأخيرا على مستوى السلطة التنفيذية والإدارات العمومية ما يؤدي إلى توزيع غير عادل للخدمات واستفراد جماعات دون غيرها باستعمال واستغلال المرافق التي يفترض فيها أنها عمومية.

كل هذا وفق مبدأ "ادفع تحصل على ما تريد"، ففي أفريقيا الغربية مثلا ينتشر الفساد لحد أن هناك ثقافة لغوية خاصة به، وفي غانا هناك من يطلق عليهم بـ"أسماء الشبح" والذين يتقاضون سنويا ما يزيد عن عشرين مليون دولار كرشوة لما يوفره من خدمات، أما في بوركينا فاسو والسنغال فقطاع الشرطة يبقى أكثر مؤسسة عمومية يطالها الفساد¹.

لا تتوقف امتدادات الفساد على ما تم ذكره وإنما تطال المناصب السياسية أيضا، ففي كثير من قضايا الفساد السياسي يتهم كبار المسؤولين الأفارقة بالضلوع في عقد اتفاقيات غير متكافئة والترخيص بإقامة مشاريع وشراكات وحتى عقود تجارة خارجية لا تخدم المصلحة الوطنية، مقابل أن يكون لهم نصيب من المال والامتيازات التي يحصلون عليها في الخارج، ذلك أن المناصب في أفريقيا تستغل لبناء الثروة لا لتسيير المؤسسات. بهذا الخصوص، حكمت لجنة الجرائم النيجيرية على خمسة عشر مسؤولا في سنة 2006 من مجموع ستة وثلاثين موجودين في السلطة باضطلاعهم في قضايا فساد ورشوة وبتدويرهم للمال العام واستغلالهم للخزينة العمومية².

في التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية «OIT» في فيفري 2018 والذي يقدم حصيلة عن الفساد في القارة لسنة 2017، جاء أنه وبالرغم من بعض الجهود المعتبرة التي اتخذتها بعض

¹ Samual Mondays Atoubi, «Corruption and State Instability in West Africa: an Examination of Policy Options», *Kaipitc Occasional paper*, N.05, (December 2007), pp.02-24, p.09.

² Ibid, p.09.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

الدول الأفريقية للحد من الفساد على غرار رواندا وساحل العاج والسنغال، إلا أن الدول الأفريقية تبقى في هرم الدول الأكثر فسادا ورشوة في العالم بمعدلات مرتفعة تحوز عليها جنوب السودان (12 نقطة من مجموع 100) والصومال (09 نقاط من مجموع 100)، مع تراجع سلمي لكل من ليبيريا ومالاوي وغينيا بيساو عن السنة الفارطة¹.

يضاف إلى عدم الفعالية المؤسسية والدستورية محدد داخلي آخر يلعب على وتر بناء الدولة الأمة في أفريقيا ويتمثل في فشل تصميم وتنفيذ السياسات الوطنية، الاقتصادية منها خصوصا. فعلي العكس من دول آسيا وأمريكا اللاتينية ذات التاريخ المتقارب إلى حد بعيد مع أفريقيا والتي اختارت تبني سياسات اقتصادية تنموية مبنية على خيارات داخلية تشارك فيها الأحزاب السياسية إلى جانب النخب الوطنية، اختارت الدول الأفريقية أن تعتمد في وضع سياساتها على دعم الخبراء الأجانب المنحدرين من دول مستعمرها السابقين في غالب الأحيان. في هذا الشأن يقول الاقتصادي الكاميروني إيب (Ebe): "إن صياغة السياسات والاستراتيجيات التنموية في بلداننا تبقى خاضعا للمشاركة والدعم التقني الخارجي الممارس في إطار علاقات التعاون الثنائية والدولية²". نتيجة لهذا، فإننا نلاحظ أن هذه السياسات جميعها تأخذ صبغة مشاريع إنقاذ أو إنعاش اقتصادي خارجي، بما يعنيه ذلك من زيادة لرأس المال الأجنبي وديون وبرامج تنموية في قطاعات قد لا تشكل أولوية للبلدان الأفريقية.

وفي دراسة قدمها بازيكا (Bazika) يقارن فيها بين السياسات التنموية لكل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ذكر استنادا إلى العديد من المعطيات الإحصائية مجموع العوامل التي أبقت على أفريقيا في خانة التخلف بمعناه الاقتصادي وسمحت بتحقيق قفزات تنموية في دول قارتي

¹International Transparency, «L'Indice de Perception de la Corruption 2017 », Février 2018, sur le site:

(https://www.transparency.org/news/pressrelease/lindice_de_perception_de_la_corruption_2017_met_en_avant_lamplueur_du_fardea), (08 Avril 2020, 13H23).

² Jean-Christophe et Bongou Bazika, «Le Rôle de l'Etat dans le Développement Economique: une Comparaison Afrique-Asie-Amérique », dans: *Repenser les Economies Africaines pour le Développement*, sous la Direction de Jean-Christophe, Bongou Bazika et Abdelali Bensaghir Naciri, (Dakar: Conseil pour le Développement de la Recherche en Sciences Sociales en Afrique, 2010), pp.17-32, p.19.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

آسيا وأمريكا اللاتينية، لعل من أبرزها فشل السياسات الجبائية المنتهجة في الدول الأفريقية. ففي وقت حافظت فيه الدول الآسيوية على معدلات جبائية منتظمة وثابتة في سنوات التسعينيات، ظلت الدول الأفريقية تزيد من هذه المعدلات ما أثر على قابلية الأفراد للتوجه نحو الاستثمار (عجز المؤسسات الخاصة في ساحل العاج المنتجة للكاكاو على تحقيق أرباح في ظل ارتفاع الجبائية المحلية). وفي وقت فرضت فيه السياسات الاقتصادية الأمريكية ولائحة على الأجانب المستثمرين نقل معدل معين من التكنولوجيا إلى بلد الاستثمار وتكوين الموارد البشرية المحلية (البرازيل مثلاً)، فقد حاورت الدول الأفريقية الشريك الخارجي من موقع ضعف ولم تتمكن من تطوير رأس المال التكنولوجي أو البشري من الشريك الأجنبي.

ثالثاً: فشل سياسات الاندماج الوطني

لم تنجح الدول الأفريقية بشكل تام في تحقيق الاندماج الوطني وتقديم مفاهيم المواطنة والهوية الوطنية على كونها المفاهيم التي تحكم بناء الدولة الأمة بها، بل على العكس من ذلك فقد عظم تصارع الهويات وتراجعت المواطنة لصالح القبلية السياسية والاجتماعية. لقد زادت حدة الانقسام الإثني والهوياتي الموروث عن الفترة الاستعمارية في فترة ما بعد الاستقلال، كرد فعل عفوي على السياسات الاقصائية والتمييزية الممارسة تجاه المجموعات الإثنية الموجودة والتي يمكن اختزالها فيما يلي¹:

- **تغيير أسماء الدول:** اختارت بعض الحكومات الأفريقية تغيير أسماء دولها لكون هذه الأخيرة تحمل أسماء المجموعات الإثنية الأصلية التي عاشت في المنطقة، وتم تبرير ذلك بالقول بأن في ذلك تقسيماً للمجتمع الذي يفترض أن يدين بهوية الدولة فقط لا بهوية المجموعات. ومن أمثلتها البنين التي كان اسمها قبل 1975 داهومي نسبة إلى السكان الأصليين للمملكة التي حكمت المنطقة فيما قبل الاستعمار.
- **تغيير العواصم:** كما حدث في تنزانيا، حيث نقلت العاصمة من دار السلام الساحلية إلى دادوما في 1971، بحجة إعادة موقعة العاصمة والابتعاد عن المناطق المأهولة بالإثنيات

¹ Sanghamitra Bandyopadhyay and Elliott Green, « Nation Building and Conflict in Modern Africa », *Suntrory International Centres for Economics and Related Disciplines*, N.26, (2008), pp.01-27, p.03-08.

المتعددة، وهو نفس ما حدث في نيجيريا التي نقلت عاصمتها إلى أبوجا سنة 1976

ومالاوي التي حولت عاصمتها من زومبا إلى ليلونغوي سنة 1965.

■ **إجبارية الخدمة الوطنية:** والتي اختلفت طبيعتها وشكلها بين عسكرية (ساحل العاج، السودان واريتريا التي جعلت الإلزامية للجنسين، وجاء في دستورهما أن الغاية من ذلك تكمن في تقوية مشاعر الوحدة الوطنية والقضاء على الانتماءات ما تحت الوطنية)، ومدنية (إثيوبيا عن طريق المشاركة في تطوير وبناء المناطق النائية).

■ **إجبارية التجانس اللغوي والديني:** ساد الاقتناع بأن تحقيق الاندماج الوطني والرفع من روح المواطنة لن يتم بغير توحيد اللغة والدين، بما عناه ذلك من إقصاء للغات والأديان الأخرى الموجودة في الدولة. وأحسن مثال يمكن تقديمه في هذا السياق هو المثال الإثيوبي، حيث فرض التعليم باللغة الأمهارية طيلة المرحلة الابتدائية ومنع تعليم الآداب بغير هذه اللغة في كل المراحل التعليمية، كما تم اعتبار الكنيسة على أنها المؤسسة الدينية الوحيدة في الدولة، والأعياد المسيحية هي الأعياد الوحيدة المعترف بها ومنع غير المسيحيين من العمل في الإدارة. الأمر الذي دفع إلى تحول غالبية المسلمين إلى الدين المسيحي وتحويل أسمائهم إلى اللغة الأمهارية.

■ **منع التعددية الإثنية:** تماشيا مع الفكرة القائلة بأنه لا يمكن أن تبني الأمة من دون أن تفنى القبيلة. ففي نهايات الستينيات، قامت كل من غانا ومالاوي وتنزانيا بمنع جمع أية معلومات حول الإثنيات الموجودة مع ضرورة تجاهل خصوصياتها في صياغة وتنفيذ السياسات العمومية، كما منع استعمال كلمة القبيلة في الخطاب الرسمي للعديد من الدول الأفريقية.

لم تكن هذه السياسات اندماجية بقدر ما كانت عنصرية ولم تساهم في بناء الأمة الواحدة بقدر ما زادت من مشاعر الاحتقان لدى الإثنيات الموجودة، التي أصبحت ترى في الدولة القائمة تهديدا لوجودها، وكرد فعل عكسي نمت عندها الحس الهوياتي بشكل ملاحظ والذي ترجم في ثلاثة أنواع من المطالب: أولاها المطالب الثقافية، فالمطالب الاقتصادية وأخيرا المطالب السياسية الداعية إلى الانفصال أو الحكم الذاتي على أقل تقدير.

رابعا: ضعف المجتمع المدني

تقريبا لم يكن للمجتمع المدني في أفريقيا ذكر في سنوات السبعينيات والثمانينيات، غير أنه ومع البدايات الأولى للتسعينيات أضحت من أكثر المصطلحات شيوعا، ذلك أن عودته إلى الواجهة اقترنت بمشروطة المؤسسات المالية الدولية من جهة، ثم لاعتباره إحدى اللبنة التي لا غنى عنها في بناء الدولة الأمة وتكريس الحكامة المحلية والديمقراطية في المجتمع، من جهة ثانية.

لكن القفزة الرقمية لعدد منظمات وجمعيات المجتمع المدني الأفريقية لم تصاحبها قفزة نوعية في غالب الأحيان¹، فبإسقاط المعايير الأربع لهنتنغتون من قدرة على التكيف (الزمني، الجيلي والوظيفي) وما يقابله من جمود، استقلال (من حيث النشأة والاستقلال المالي والإداري والتنظيمي) وما يقابله من تبعية، تعقد (انتشار جغرافي وتراتبية وظيفية) وما يقابله من ضعف تنظيمي وأخيرا مدى التجانس وما يقابله من انقسام²، يمكن استخلاص خصائص وسمات المجتمع المدني الأفريقي المتميز بتبعيته للدولة من حيث التمويل والتسيير ومحدودية انتشاره الجغرافي، فضلا عن انتشار الصراعات بتنظيماته حول القيادة واتخاذ القرارات وغلبة سياسة الولاءات وغيرها.

¹ باستثناء الحالات التي استطاع فيها المجتمع المدني إحداث تغييرات سياسية هيكلية على غرار حركة زامبيا من أجل الديمقراطية والتعدد الحزبي في عام 1990 ونجاحها في تولي السلطة عام 1991، الاتحاد الوطني لعمال سوازيلاند الذي تحالف مع منظمات المجتمع المدني الأخرى للمطالبة بتحقيق الديمقراطية عام 1997، سقوط نظام الحزب الواحد في ملاوي على أيدي الجماعات المدنية في استفتاء شعبي أدى إلى وضع دستور جديد ينص على تعدد الأحزاب، فضلا عن الإطاحة بنحو ثلاث عشر رئيس دولة أفريقية خلال الفترة ما بين 1990 و 1994 خلال انتخابات حزبية وتعددية.

للمزيد انظر:

حمدي عبد الرحمان حسن، عزة خليل وآخرون، *المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي* (القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، 2004)، ص. 41.

² خير الدين عبادي، *المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال أفريقيا (1990-2010)*، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الأفريقية، 2013)، ص. 61-64.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

ضف إلى ذلك، أن مختلف فواعل المجتمع المدني في أفريقيا من تنظيمات عمالية ونقابية وحركات طلابية ودور عبادة ونخب ورجال أعمال، تحركها دوافع اقتصادية أو مهنية ضيقة حيث تحولت بفعل حالة السخط وعدم الرضا العام إلى تسييس مطالبها.

في كتاب جماعي حول "المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي"، الصادر عن مركز البحوث العربية والأفريقية سنة 2004، لخص حمدي (Hamdi) مسببات ضعف المجتمع المدني الأفريقي وعجزه عن المساهمة في بناء الدولة الأمة في أفريقيا في خمسة نقاط أساسية: أولاها؛ شخصية نظام الحكم بحيث يرتبط بشخص الحاكم دون قبول وجود أطراف أخرى تشارك في القيادة، وعليه فغالبية تنظيمات المجتمع المدني تتعرض للإقصاء بشكل أو بآخر. ثانياها؛ عسكرة السياسة وتوظيفها لكبت كل مطالب المجتمع المدني المنصبة حول التغيير. ثالثها؛ القيود البيروقراطية التي تبدأ في مرحلة التأسيس للجمعية أو النقابة أو حتى الحزب السياسي وتستمر معه طيلة فترة نشاطه والتي تهدف إلى احتوائه وتطويعه حتى لا يشكل أي تهديد على شرعيتها ووجودها. ثم رابعا؛ المعوقات الاقتصادية المؤثرة مباشرة على الاستقلالية وأخيرا؛ التأثيرات التي تحدثها حركات الإسلام السياسي المؤدلجة والرافضة لشرعية الدولة¹.

تتكامل كل هذه المعوقات فيما بينها لتزيد من هوة انفصال المجتمع المدني في القارة الأفريقية عن مساعي بناء الدولة الأمة من جهة، وبناء التكامل الإقليمي والقاري من جهة ثانية. فمنظمات المجتمع المدني الفاعلة تمثل في أغلبها منظمات "صديقة للحكومات أو مدعومة من قبلها"² وهو ما يوجب إعادة النظر في تحديد ماهية المجتمع المدني في أفريقيا وتغيير الاستراتيجيات المنتهجة اتجاهه، لاسيما ما تعلق منه بتوحيد استراتيجيات النضال السياسية والاجتماعية وإشراك الفاعل المدني فعليا في مشروع البناء.

إن الحديث عن فاعلية المجتمع المدني في أفريقيا يقود بالضرورة إلى الحديث عن الدور الذي بإمكان النخبة لعبه لبناء الدولة الأمة والنهوض بأفريقيا، لكن الواقع خلاف ذلك فالنخبة الأفريقية إما مهمشة بفعل السياسات الداخلية القائمة على تفضيل الشبكات العشائرية والقبلية والزبائنية، وإما مهجرة بفضل عوامل الجذب الخارجي، وهي في الحالتين قوى معطلة

¹ حمدي عبد الرحمان، عزة خليل وآخرون، مرجع سابق، ص. 51.

² المرجع نفسه، ص. 83.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

عاجزة عن المساهمة في العملية التنموية. ومن مظاهر إقصاء النخبة في أفريقيا أن ما يزيد عن مائة ألف خبير وعامل أجنبي يتم الاستعانة بهم سنويا للعمل في أفريقيا ويدفع لهم ما يفوق الأربعة بليون دولار سنويا، في حين أن ما يزيد عن مائتين وخمسين ألفا من الأدمغة الأفريقية المهاجرة تطالب بالعودة وبأن يتم توفير العمل لها، دون أن تلقى استجابة من الحكومات¹.

خامسا: تراجع قيم المواطنة

إن الدولة الأمة في معناها الأكثر تداولاً اليوم تذهب إلى الترويج لمجتمع ديمقراطي يوضع فيه الأفراد "المواطنون" في مقدمة غايات وجودها، بحيث توفر لهم الحقوق التي تجعل منهم مستقلين عن بعضهم البعض وبالطبع عن الوحدة السياسية المسماة أمة²، وهي تزرع فيهم بالمقابل ثقافة الالتزام بواجبات المواطنة. إلى هنا يبدو الأمر منطقياً جداً، فهذه الدولة الأمة التي تعطيك كياناً وانتماءً وملحقات مادية عديدة من حقها أن تطلب منك الالتزام بمبادئها، أي أن تكون "مواطناً صالحاً". هذا هو الشأن في المجتمعات الغربية أين ظهرت هذه القيم أول ما ظهرت، لكن الشأن في أفريقيا مختلف عن هذا.

تشهد المواطنة في أفريقيا استغناء صارخاً إذا نظرنا إليها كحق، وخرقاً أكبر منه إذا تناولناها كواجب، ذلك أن المواطنة التي تنصب كل فرد ليكون مسؤولاً عن الشؤون العامة كافلة بذلك للجميع المشاركة الدائمة والمستمرة في الأنشطة السياسية لا تظهر بهذا الشكل في أفريقيا، فعلى الرغم من التأسيس الدستوري لها إلا أن هذا الإقرار القانوني لم يتمكن من تحويلها إلى قيمة راسخة موجهة للإرادة التامة للأفراد.

من هنا، تعالت النداءات في القارة بضرورة التربية والتثقيف على المواطنة، وبذلت لذلك العديد من الآليات التي لم تكلل بنجاح كبير، إذ يكفي النظر إلى عزوف الشباب عن الشأن العام لبلدانهم أو عن استماتتهم في الهجرة منها لنفهم ضعف الرابطة القيمية بين المواطن الأفريقي ووطنه.

¹ Frimpong Boating, « Factors Hindering Africa's Development », from the web site: <https://www.ghanaweb.com/GhanaHomePage/features/Factors-Hindering-Africa-s-Development-229892>, (September 30th2018, 20AM00).

² Octave Nicoué Broohm, « Etats Nations et Citoyenneté: Enjeux Africains dans le Contexte Actuel de la Mondialisation », *CAMES Série*, Vol.06, N.02, (2004), pp.15-25, p.23.

الفرع الثاني: إفرزات البيئة الخارجية وتأثيرها على مسار البناء

تؤثر العديد من العوامل والفواعل الخارجية في مسار بناء الدولة-الأمة في أفريقيا، تأثيره تفرضه الطبيعة الشعبية والتشابكية لمنظومة العلاقات الدولية وتكمن ميزته الأساسية في التداعيات السلبية التي تساهم بشكل ملحوظ في تعثر أفريقيا. يتناول هذا الفرع تأثير كل من العولمة كظاهرة والقوى الكبرى كفواعل على بناء الدولة-الأمة في القارة الأفريقية وما ألفت به من تداعيات في هذا الشأن.

أولاً: الانعكاس السلي للعولمة على القارة

على الرغم من عدم إمكانية اعتبار ظاهرة العولمة ظاهرة سلبية في مجملها¹، باعتبار أنها قد فتحت الدول على بعضها والشعوب فيما بينها وسهلت التجارة ووطورت الإمكانيات التواصلية والاتصالية للأفراد، إلا أن تأثيرها على أفريقيا عموماً وعلى عملية بناء الدولة-الأمة فيها كان ذا تداعيات وخيمة، ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب وإنما يتعداه إلى أصعدة أخرى أكثر حساسية، فقد اكتسبت الممارسات والآراء السياسية صفة العابرة للحدود، وأجبرت الدول بشكل أو بآخر على توحيد أنماطها التسييرية والإدارية كما صار للعديد من الأطراف الخارجية شرعية في التدخل في شؤون الدول باسم الإصلاح الهيكلي والديمقراطية وحقوق الإنسان.

لقد قلصت العولمة من قوة الدولة ومن مركزها في منظومة العلاقات الدولية، لكن تأثيرها كان أعقد على الدول الأفريقية التي وجدت نفسها خاضعة لمنطق "الأمر الواقع" سواء تعلق الأمر بقدرتها على اتخاذ بعض القرارات والسياسات أو بمقدرة المنظمات الدولية، العسكرية والاقتصادية منها خصوصاً، على فرض توجهات معينة على هذه الدول وهو ما طرح وي طرح إشكالات كبيرة فيما يخص مسألة السيادة في أفريقيا، حيث وجدت هذه الدول نفسها خاضعة لإملاءات خارجية دون أن تكون لها كامل السيادة في تحديد توجهاتها وخطط عملها ودون أن تقوى على مواجهة الخروقات التي طالت مبدأي وحدة الإقليم والسيادة الوطنية.

¹ United Nations Generally Assembly, Second Committee about Discussion on Globalization and the State, the Effects of Globalization On and the State in Africa: Harnessing the Benefits and Minimizing the Costs, (November 2^{sd} 2001), pp.01-08, p.03.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

إن تراجع سيادة الدول الأفريقية جراء العولمة لم يقتصر على بعدها الخارجي فقط وإنما تعداه إلى البعد الداخلي، فإذا كان الأول يقضي بعدم وجود سلطة تعلو على الدولة في منظومة العلاقات الدولية، فإن الثاني يرمز داخليا إلى عدم وجود سلطة تكافئها وهو ما لا يمكن الجزم به عند التطرق للشأن الأفريقي، فقد تراجعت سلطة الدولة في بعض دول أفريقيا في مواجهة منظمات المجتمع المدني التي انفردت ببعض وظائف الدولة، لاسيما في المجالات الاجتماعية والثقافية، مدعومة طبعاً من طرف منظمات مثيلة في الخارج تتولى تمويلها وتنظيم أنشطتها¹. كما تراجعت لصالح القطاع الخاص الذي وبدل أن يكون قطاعاً فعالاً ومسانداً لعملية بناء الدولة الأمة فإنه تحول إلى قطاع مضارب، ما دفع إلى انخفاض رصيد المسؤولية الاجتماعية للدولة² ومعاونة هذه الأخيرة من المديونية الاجتماعية بشكل قضى على آخر درجات الولاء بين الدولة والمواطن. طبعاً، دون غض الطرف عن الجماعات الإرهابية والإجرامية التي أصبحت تتمتع بسلطة تعادل وقد تفوق في بعض الأحيان سلطة الحكومات نفسها.

في نفس السياق، أدت عولمة النزاعات إلى تحول الشأن الداخلي للدول الأفريقية إلى شأن دولي، تفصل فيه الدول الكبرى بنفسها دون العودة إلى الأطراف المعنية في العديد من الأحيان، ذلك أن مبدأ "التدخل الإنساني" شرع للمنظمات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن فرض قواتها في الدول التي تشهد نزاعات بشكل تصنف فيه أفريقيا على أنها القارة التي شهدت أكبر عمليات تدخل للحفاظ على السلام منذ سنة 1948 و إلى 2018³، كما أجبرت الدول الأفريقية على خفض الإنفاق العسكري لاعتبارات الرشادة الاقتصادية والارتكان لآليات التكيف الهيكلي بحجة أن المجتمع الدولي كفيل بمعاينة المعتدي، وهو ما يتم وفق مصالح القوى المسيطرة على النظام العالمي.

¹ إبراهيم أحمد نصر الدين، إشكالية بناء الدولة في أفريقيا، ملتقى الجامعات الأفريقية: التداخل والتواصل في أفريقيا، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان، (2006)، ص. 78.

² أحمد غالب محيي، «مستقبل السيادة الوطنية في إفريقيا: نماذج مختارة»، مجلة تحولات، ع. 02، (جوان 2018)، ص ص. 80-113، ص. 102.

³ United Nations, List of Peacekeeping Operations 1948-2018, (2018), pp.05-15.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

ولم تحرك العولمة الاقتصادية عجلة نمو الدول الأفريقية ولا ساهمت مناطق التبادل الحر وسياسات خفض الرسوم الجمركية ولا حتى أجندات الإصلاح الهيكلي في إخراج هذه الدول من دائرة التخلف ومساعدتها في استكمال بناء الدولة الأمة، بل على العكس منه زادت المديونية الخارجية وتراجعت الاقتصاديات الداخلية. في سنة 2017 قدر إجمالي الديون الخارجية لدول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بما يفوق خمسمائة وأربعة وعشرين مليار دولار مقابل أربعمائة وخمسة وخمسين مليار دولار في سنة 2016 و مائتين وثمانية وثمانين مليار دولار في سنة 2010¹، أما فيما يخص دول شمال أفريقيا مضافا إليها الشرق الأوسط، فقد بلغت مديونيتها الخارجية سنة 2017 مائتين وأربعة وتسعين مليار دولار، مقابل مائتين وثلاثة وستين مليار دولار سنة 2016، في حين كانت تقدر بمائة وتسعين مليار دولار في سنة 2010.

أما في سنة 2018، فقد فاقت القروض التي حصلت عليها القارة الأفريقية من طرف البنك العالمي للإنشاء والتعمير سبعمائة وأربعة وثلاثون مليون دولار في سنة 2018، مقابل أربعمائة وسبعة وعشرين مليون دولار في السنة التي سبقتها وقاربت تلك المحصل عليها من طرف المؤسسة الدولية للتنمية «AID» ثمانية آلاف ومائتين وستة مليون دولار مقارنة بسنة 2017 التي قدرت بستة آلاف وستمائة وثلاثة وعشرين مليون دولار²، يفترض فيها جميعا أن توجه لتطوير القطاعات الحيوية والتنمية. لكن الملاحظ أن هذه المؤسسات الدولية قد حددت للدول الأفريقية نسب التخصيصات المالية للقطاعات المختلفة (انظر الشكل رقم 03)، بحيث لا تتجاوز نسبة الغلاف المالي المخصص لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات 01% من إجمالي القرض، 04% لقطاع النقل في حين 19% للطاقة والصناعات الاستخراجية و 24% للإدارة العامة و 01% فقط لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات³. تظهر هذه المعطيات بشكل واضح كيف تجبر الدول الأفريقية على توجيه القروض المحصل عليها نحو قطاعات تسييرية أكثر منها استثمارية، وهو ما يبقّيها غارقة في حلقة دفع سعر الفائدة دون أن تقوى على إيفاء أصل الدين.

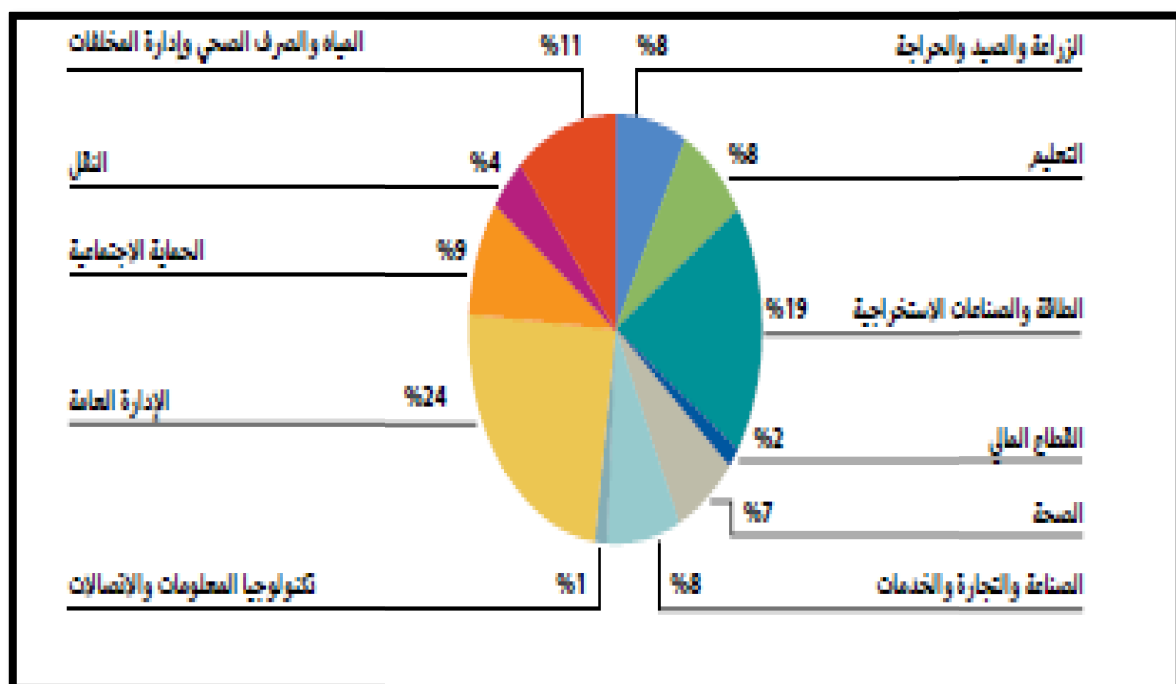
¹World Bank, International Debt Statistics Region Tables: Sub-Saharan Africa (Excluding High Income), (2019), p. 32.

²البنك الدولي، التقرير السنوي حول الاستثمار في القرض، (2018)، ص. 46.

³المرجع نفسه، ص. 47.

الشكل رقم 03: رسم بياني يوضح التخصيصات المالية القطاعية لقروض البنك الدولي

المحددة للدول الأفريقية لسنة 2017



المصدر:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الدولية للتنمية، التقرير السنوي لعام 2018.

ارتفاع التكلفة البيئية للعمولة على القارة نقطة أخرى على قدر كبير من الخطورة، فالقارة التي تعتبر الأقل استفادة من النشاط الصناعي العالمي تظهر على أنها الأكثر عرضة للتدهور البيئي الذي صار من أهم المحددات المفسرة للهجرة من القارة اتجاه غيرها. ففي دراسة قدمت في هذا الشأن يتوقع أن يصل عدد المهاجرين البيئيين إلى ثلاثمائة مليون شخص مع سنة 2050¹، غالبيتهم من القارة الأفريقية.

كذلك، ووفقا لبرنامج البيئة التابع للأمم المتحدة فإن التدهور البيئي في أفريقيا يتصاعد بمعدل مضاعف للمعدل العالمي، ففي مجال الغابات الذي يعد مجالا خصبا للاستثمارات الخارجية يسجل أن نسبة 22% من الغابات الرطبة فقط قد نجت في أفريقيا، فنيجيريا لوحدها قد فقدت ما يفوق

¹ بوحنية قوي، "البيئة في أفريقيا: تهديدات جديدة ومسارات حرجة"، مركز الجزيرة للدراسات، في الموقع:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/07/160727091550483.html>

(21 ماي 2019، 13 سا 15د).

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

81% من الغابات في الخمسة عشر سنة الأخيرة والكاميرون وغينيا الاستوائية ما نسبته 50 % والغابون بنسبة 70 % و 80 % في ليبيريا (بسبب الحرب ضد سيراليون)¹. أما تقرير الأمم المتحدة المتعلق بتنمية المياه في العالم لعام 2019 فقد أكد على أن أزمة مياه كبيرة تشهدها القارة الأفريقية.

وحتى على صعيد التصحيح البيئي، فإن وعود الدول الكبرى بضخ أكثر من مائة مليار دولار لدعم الاقتصاد الأفريقي ومعالجة الآثار المناخية حسب ما جاء في قمة المناخ المنعقدة في باريس في سنة 2015 لم يتم الوفاء به حتى الآن².

أما العولمة الاجتماعية فقد تسببت في استنزاف القدرات البشرية للدول الأفريقية وزيادة الاختراق الثقافي الذي تعيشه هذه الأخيرة. فانفتاح الحدود على بعضها رفع من حركات العمال المحررة نسبيا وفاقم من مشاكل هجرة الأدمغة من الجنوب نحو الشمال. يضاف إليه مظاهر التسبب والتفكك المجتمعي التي سببتها العولمة الاتصالية وانعكاسات ذلك على الشباب من انتشار للفردانية وتعلق بكل ما هو افتراضي وتقليد القيم الغربية وتثمين كل ما هو خارجي وازدراء ما هو محلي، إلى جانب شيوع الجريمة المنظمة والعنف المجتمعي والانفصام الهوياتي والإقبال المتزايد على المخدرات.

إلى جانب كونها سببا، كشفت العولمة عن الضعف المؤسساتي الذي تعيشه الدول الأفريقية، ففي ظل الأزمة الصحية التي يعرفها العالم حاليا جراء انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) يتزايد التخوف العالمي من عدم القدرة على السيطرة عليه في أفريقيا وهذا على الرغم من أن معدلاته الأكبر قد سجلت في دول الاتحاد الأوروبي بمجموع مائة وخمسين ألف وفاة مقابل ألفين وفاة في أفريقيا حسب إحصائيات المنظمة العالمية للصحة «OMS»، إلا أن هذه الأخيرة صرحت أنه وفي ظل رفع إجراءات الحجر الصحي في القارة فإن الأرقام سترتفع بشكل كبير وقد تصل إلى أربعة

¹Onu-Environment, Annual Report 2018: Putting the Environment at the Heart of People's Lives, 2019, sur le site: https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/27689/AR2018_EN.pdf?sequence=1&isAllowed=yà, (25 July 2019, 16AM02).

²بوحنية قوي، مرجع سابق.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

وأربعين مليون إصابة و مائة وتسعين ألف وفاة، موعزة ذلك إلى ضعف البنية المؤسساتية الصحية لغالبية دول القارة، لاسيما وأن عدد الأسرة في العناية المركزة لا يتجاوز خمسة لكل مليون شخص¹. تجدر الإشارة هنا إلى أن القارة تعاني سلفا من انتشار وباء إيبولا الذي حصد حتى بداية سنة 2020 ما يفوق ألفين ومائتين وعشرين شخص من مجموع ثلاثة آلاف وثلاثمائة شخص مصاب².

ثانيا: السياسات التنافسية الدولية لاستغلال القارة

أفريقيا التي كانت في قلب الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي خلال فترة الحرب الباردة بقيت على حالها بعد نهاية هذه الحرب وتكريس القطبية الأحادية، فقد استمرت القوى الدولية الكبرى متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان والصين أو الأقطاب الإقليمية الصاعدة، على غرار تركيا وإيران وإسرائيل، في التنافس على الخزانات الطاقوية والطبيعية للقارة أو في البحث عن الأسواق الخارجية واليد العاملة أو حتى لاكتساب مناطق نفوذ وإبقاء السيطرة على القارة.

■ التنافس الاقتصادي:

بين فرنسا المؤمنة بأحقيتها التاريخية على المنطقة وبامتلاكها سلفا لأكبر مناطق النفوذ فيها والولايات المتحدة الأمريكية التي حولت وجهتها عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 نحو أفريقيا تلتقي وتختلف مصالح هاتين القوتين بشكل لا يخدم بتاتا دول القارة التي تظهر كأداة يتم التداول عليها بين الطرفين. في سنة 1992 مثلا وأمام رفض الشركة البترولية الفرنسية "ألف" مطالب الكونغو بتغطية العجز المسجل في ميزانيتها، قامت الشركة الأمريكية بقبول ضخ ما يفوق عن مائة وخمسين مليون دولار مقابل تنازل الكونغو عن بعض الحقول النفطية، وهو ما وتر

¹Marco Wolter, L'OMS Redoute Jusqu'à 190.000 Mort du Covid-19 en Afrique, sur le site : (<https://www.dw.com/fr/loms-redoute-jusqu-a-190000-morts-du-covid-19-en-afrique/a-5337421>), (13 Mai 2020, 15H21).

² Mourad Belhaj, L'Afrique Face à des Défis majeurs en 2020, sur le site: (<https://www.aa.com.tr/fr/afrique/lafrigue-face-a-des-d%C3%A0-des-d%C3%A9fis-majeurs-en-2020/1687597>), (15 Février 2020, 12H45).

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

العلاقات بين كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن تم إلغاء الاتفاق والإبقاء على الامتيازات النفطية لفرنسا¹.

هذه الحالة ليست الوحيدة من نوعها، فقد تكررت عدة مرات في الجابون وتشاد وأنجولا وغيرها من الدول الأفريقية، كما أنها تجاوزت في بعض الأحيان التنافس على المكتسبات الاقتصادية إلى الحفاظ على النفوذ اللغوي، كالحال في نزاع جزيرة باكاشي بين الكاميرون ونيجيريا سنة 1994، أين وقفت فرنسا إلى جانب ياوندي في مواجهة أبوجا الأنجلوفونية². مع هذا فالملاحظ أن السلوك الفرنسي قد تحول منذ التدخل العسكري في ليبيا إلى أن يصير أكثر عدائية في الدفاع عن مصالحه في القارة، لاسيما وأن اقتصاديات أوروبا تركز حيويًا على موارد القارة، فموريتانيا تموله بالحديد الخاص بصناعة الصلب والنيجر تغطي نسبة معتبرة من اليورانيوم الذي يحتاجه الاتحاد الأوروبي.

كذلك فروسيا وإن تخلفت عن نظيراتها من الدول الكبرى إلا أنها تشهد مساعي حثيثة للعودة إلى أفريقيا، ما يزيد من الضغوط التي تتعرض لها دول القارة. فبعد أن كانت تحتل المرتبة التاسعة من عشرة مناطق ذات الأهمية بالنسبة لروسيا حسب وثيقة السياسة الخارجية الروسية لسنة 2006، فإن وثيقة السياسة الخارجية للاتحاد الروسي التي وقعها بوتين في 2016 نصت على ضرورة توسيع العلاقات الأفريقية الروسية في شتى المجالات. وقد كللت عودة روسيا إلى القارة بتأسيس المنتدى الروسي الأفريقي «FRA» في سنة 2015، وعملها على تعزيز حضورها الاقتصادي في المنطقة باستغلال طريق الحرير الأفريقي ومضاعفة الاتفاقيات الثنائية في مجال المعادن، واتفاقيات انجاز محطات الطاقة النووية لتوليد الكهرباء مع كينيا وإثيوبيا والسودان والتي كان آخرها مع أوغندا في 2017.

يعد الجانب العسكري بدوره أحد أهم مجالات النفوذ الروسي في أفريقيا، والذي يترجم من خلال اتفاقيات التعاون العسكري التي تربطها بما يزيد عن عشرين دولة أفريقية. فضلا عن صفقات

¹ وحدة الدراسات السياسية، "سياسات الهيمنة للقوى الكبرى في أفريقيا: الدلالات والمآلات"، مركز سميت للدراسات،

ع.47، (يناير 2018)، ص.ص.10-01، ص.06.

² المكان نفسه.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

بيع الأسلحة والصفقات التجارية في قطاع المعادن والمساعدات الإنسانية، حيث ألغت في سنة 2012 ديونا بقيمة عشرين مليار دولار¹ لدول عديدة على غرار زيمبابوي وغينيا وأنغولا. كما تولي روسيا أهمية كبيرة للنفوذ الثقافي سواء بإنجازها للمراكز الثقافية أو بتقديم المنح الدراسية، حيث يقدر عدد الأفارقة الذين يدرسون في روسيا بخمسة عشر ألف شخص منهم أربعة آلاف يدرسون في إطار منح ممولة².

ما يزيد من سوء الوضع الأفريقي هو توجه القادة الأفارقة لاتخاذ قرارات لصالح القوى الكبرى بشكل لا يخدم أبدا مصالح الدول الأفريقية، فقد هذا الرئيس النيجري يوسفو (Yossvo) حذو رئيس إفريقيا الوسطى وطلب في يوليو 2018 من روسيا التدخل لحماية دولته من الإرهاب³، متغاضيا عما قد يثيره ذلك من فوضى في المنطقة خاصة وأن نيامي تحتضن أكبر قاعدة عسكرية أمريكية للطائرات بدون طيار في القارة بأكملها، إلى جانب قاعدة عسكرية ألمانية وقوات إيطالية عديدة.

أما الصين التي حظيت بصوت غالبية دول أفريقيا لتعود إلى هيئة الأمم المتحدة في عام 1971، فقد شهدت غيابا عن الساحة الأفريقية في سنوات الثمانينيات، مهتمة في ذلك الوقت بتحقيق الانفتاح نحو الغرب، لكنها سرعان ما عادت إلى الاهتمام بالقارة مع سنوات التسعينيات بفضل الإعانات المالية التي فاقت الثلاثين مليار دولار في النصف الثاني من سنوات الألفين والقروض الشرائية التفضيلية لسنتي 2007-2009، فضلا عن الاستثمارات في البنى القاعدية التي فاقت السبعة مليارات دولار في نفس الفترة⁴. كذلك، تعتمد الصين على أفريقيا في تلبية حاجاتها

¹ أحمد عسكر، "التوجه الروسي نحو أفريقيا: الدوافع والتحديات"، قراءات أفريقية، نوفمبر 2018، في الموقع: <http://www.qiraatafrican.com>، (15 مارس 2020، 19 سا45د).

² المرجع نفسه.

³ ليسلي فارين، "إفريقيا والسعي الروسي للعودة إلى جنوب الصحراء الكبرى"، (ترجمة سيدي م. ويراوغو)، قراءات إفريقية، 17 سبتمبر 2018، في الموقع: <https://www.qiraatafrican.com>، (05/12/2018، 22 سا51د).

⁴ حكومات العبد الرحمان، "استراتيجيات التواجد الصيني في أفريقيا"، سياسات عربية، ع.22، (سبتمبر 2016)، ص 72-86، ص.72.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

الطاقوية وتوفير الأسواق الخارجية وإمداد دول القارة باليد العاملة المؤهلة زهيدة الأجر. والإيجابي بالنسبة للصين يكمن في كونها قد حيدت التوجه الإيديولوجي والرغبة في التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول القارة، مركزة بذلك على المصالح التجارية، وهو ما يجعل منها ثالث شريك تجاري للقارة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وأكبر سوق خارجي لها بزعامة كل جنوب أفريقيا ونيجيريا والسودان¹. في ذات السياق، فإن منتدى التعاون الصيني الأفريقي «FCSA» الذي يضم أكثر من تسعة وأربعين دولة أفريقية إلى جانب القطاع الخاص وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية يجعلها من أهم الفواعل الخارجية في المنطقة.

غير أن سياسة الصين تجاه أفريقيا نابعة أساسا من محددات داخلية وأخرى دولية، دون أن يأخذ فيها محدد الاهتمام بالشأن الأفريقي دورا كبيرا، فمع الضغوط التي تعانيتها حول قضية تايوان وضرورة الإبقاء على الدعم الأفريقي الأممي لمواجهة الضغوط العالمية والرغبة في تحويل النظام الدولي القائم لصالحها، لا تجد الصين غير احترام الضوابط التجارية في تسيير علاقاتها مع دول القارة.

من جهتها، اهتمت إيران بالقارة الأفريقية بمستويات متفاوتة ارتبطت أساسا بطبيعة السلطة السياسية التي مرت بها الدولة، لكنه أخذ مع سنة 2005 أهمية كبيرة وحضي بمجهودات عديدة ترجمت بإنشاء منظمة تطوير التجارة مع الدول العربية والأفريقية، إلى جانب عقد ندوة التعاون أفريقيا-إيران، وإرساء العديد من مشاريع التعاون في مجال النقل الجوي والاتصالات وإقامة البنوك والمصارف، فضلا عن الاهتمام بالبعد الدبلوماسي والإيديولوجي في العلاقات بين الطرفين. وعلى الرغم من أن إيران تولي أهمية كبيرة لشرق أفريقيا ودول القرن الأفريقي، فإنه لم يتم إهمال غرب أفريقيا وشمالها من الإستراتيجية الإيرانية خاصة في نيجيريا ومالي والنيجر والسنغال وموريتانيا التي تمثل ساحة فعلية للنفوذ الإيراني. وعلى العموم، يتركز النفوذ الإيراني في أفريقيا على نقطتين أساسيتين: أولاها؛ العلاقات الاقتصادية نتيجة حاجة أفريقيا إلى المواد الخام من ذهب وقطن. وثانيهما؛ تحقيق تمدد المذهب الشيعي الذي أصبح يضم سبعة ملايين أفريقي، يتركز 70% منهم في نيجيريا².

¹ المرجع نفسه، ص. 77.

² علي عاطف حسان، "النفوذ الإيراني العسكري والمذهبي في أفريقيا"، المركز العربي للبحوث والدراسات،

02 ماي 2018، في الموقع: (<http://www.acrseg.org/40722>)، (03 ماي 2019، 10 سا 80د).

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

وإذا كان البعد الاقتصادي للتوغل الإيراني معروف الآثار، فإن البعد الإيديولوجي والجهود المرافقة له قد زاد من الانقسام الموجود في دول القارة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالدول ذات الأغلبية السنية، كما وسع من دائرة الاختلاف بين قوى الضغط الداخلية بشكل يتوقع معه أن تصبح هناك موالاة شعبية لإيران قد تصل إلى حد تعديل السياسة الخارجية للدول المعنية بما يفضي إليه ذلك من زيادة تنافس على المنطقة ومواردها، فضلا عن المشاكل المجتمعية التي ستنشأ بين الشيعة والسنة والتي تهدد الاستقرار الداخلي للدول.

طرف آخر ذو حضور تاريخي في المنطقة يتمثل في تركيا التي عادت مع سنة 1998 لتتبني سياسة انفتاح خارجي مع هذه القارة ترجمت في وثيقة "السياسة الأفريقية" الناصتة على ضرورة تطوير الحضور الدبلوماسي والاقتصادي التركي في أفريقيا، لكن التحول الفعلي للعلاقات التركية الأفريقية كان مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2005 والذي أعقبته زيارات متبادلة بين الطرفين وفتح سفارات في ما يفوق خمسة عشر دولة أفريقية. فضلا عن حصول تركيا على صفة مراقب على مستوى الاتحاد الأفريقي سنة 2005، ثم منحها صفة "الحليف الاستراتيجي" سنة 2008 والعضو غير الإقليمي في بنك التنمية الأفريقي «BAD» في نفس السنة¹.

اقتصاديا، يقارب حجم المبادلات التجارية بين القارة الأفريقية وتركيا سقف العشرين مليار دولار² حسب ما صرح به وزير الاقتصاد التركي في شهر جوان 2020 على إثر التوقيع على اتفاق الدعم والحماية المتبادلة للاستثمارات مع البوروندي، كما ازدادت الاستثمارات التركية المباشرة في أفريقيا بمقدار عشرة أضعاف في السنوات العشر الأخيرة شاملة ما يفوق ألفا ومائة وخمسين

¹ محمد سليمان الزواوي، «أبعاد الدور التركي في أفريقيا وآفاقه»، قراءات أفريقية، 31 مارس 2016، في الموقع: (<https://www.qiraatafrican.com>)، (03 جويلية 2019، 13 سا40د).

² —، «Turquie/Afrique: Un Volume d'Echanges Commerciaux de l'Ordre de 20 Milliards de Dollars»، sur le site : (<https://www.trt.net.tr/francais/afrique-asie/2017/06/15/turquie-afrique-un-volume-d-echanges-commerciaux-de-l-ordre-de-20-milliards-de-dollars-753126>), (21 Juin 2020, 18H21).

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

مشروعا¹ في مجالات البناء وإنتاج السلع المنزلية والصناعات الخفيفة وغيرها، كما تعتبر قطبا سياحيا ومعبرا مهما للشعوب الأفريقية نحو الدول الأخرى.

وطبعا فتركيا الحاملة باستعادة مجدها العثماني تتجاوز في علاقاتها مع أفريقيا حدود التعاون الاقتصادي والمساعدات الإنسانية وتلعب على وتر النزاعات السياسية بدعم أطراف دون أخرى على حساب ما تقتضيه مصالحها، كما كان الشأن في الصومال بدعمها للحكومة الفيدرالية الانتقالية. كذلك، فقد دعمت سابقا الرئيس السوداني عمر حسن البشير واستقبلته رافضة بذلك الامتثال للمقرارات الدولية.

وبين هذه الفواعل الخارجية جميعا تحاول إسرائيل أيضا الحفاظ على نفوذها الأفريقي محاولة بذلك عدم إغفال غالبية المناطق الأفريقية، على غرار منطقة شرق أفريقيا وحوض النيل، ومنطقة الحزام الإسلامي في غرب أفريقيا، ودول جنوب أفريقيا وحتى مصر وبعض دول شمال أفريقيا، وذلك سعيا منها للإبقاء على الحلفاء الإقليميين الداعمين لها في صراعها الشرق أوسط وفي مواجهة الدول التي ترفض التطبيع معها. في هذا الإطار، شهدت سنة 2017 لوحدها تخصيص مبلغ واحد مليار دولار لتطوير البنى الهيكلية للطاقة الشمسية لبلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا «CEDEAO»²، كما تم عقد العديد من الاتفاقيات في الميدان الزراعي والصحي والاتصالات، وقد بلغت الواردات الإسرائيلية من السلع الأفريقية أربعمئة وثلاثة عشر مليون دولار في سنة 2017³.

هذا التغلغل الإسرائيلي يزيد من مشاكل القارة، سواء في تأثيره على علاقات الدول فيما بينها، خاصة تلك الواقعة في حوض النيل أو في علاقات أفريقيا مع منطقة الشرق الأوسط ومع كل من تركيا وإيران، بحيث يصبح التنافس بين هذه الدول جميعا مبعثا للنزاع في القارة ومحفزا على تقسيمها.

¹ محمد صلاح، «الدور التركي في أفريقيا: اقتصاد يحرك السياسة»، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، ع.31، (أفريل 2018)، ص.54-98، ص.82.

² Alhadji Bouba Nouhou, «Offensive Diplomatique d'Israël en Afrique », *Fondation pour la Recherche Stratégique*, (décembre 2018), pp.01-13, p.06.

³ Ibid, p.08.

■ التنافس العسكري:

تمثل أفريقيا إحدى الشواغل الأوروبية والفرنسية الأمنية، لاسيما حين يتعلق الأمر بمنطقة الساحل الأفريقي، فأوروبا عموما وفرنسا على وجه الخصوص تعتبر هذا الأخير منطقة عبور استراتيجي، خاصة مع وجود مشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء من نيجيريا نحو أوروبا، مروراً بالأراضي النيجيرية والجزائرية والذي يعتبر مصدراً حيوياً لتموينها الطاقوي، الشيء الذي يدفعها إلى اعتبار نفسها طرفاً رئيساً في الحفاظ على الأمن الداخلي لدول المنطقة بشكل لا تجد معه هذه الأخيرة قدرة كبيرة على التحرك أو اختيار تحالفاتها. من جهة أخرى، يتم التذرع بالتهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة لبسط القواعد العسكرية، ففرنسا الفاعل الأساسي في المحور الأوروبي تترجم توجهاتها في ثلاثية: "قواعد عسكرية دائمة، تعاون عسكري وتدخل عسكري"¹، ولعل سرعة القرار الفرنسي بالتدخل عسكرياً في مالي خير دليل على أهمية المقاربة الأمنية في التعامل مع القارة الأفريقية.

بدورها، تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية، منظورا جيواستراتيجيا للمنطقة أكثر منه اقتصاديا، ولعل مبادرة عموم ساحل « Initiative de Pan-Sahel » لسنة 2002، الهادفة لإنشاء تعاون أمني في منطقة الساحل لمواجهة الخطر الإرهابي، والشراكة عبر الصحراوية لمكافحة الإرهاب « PTCT » في سنة 2005 والقيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا « AFRICOM » في 2007 التي كشفت من الوجود الأمريكي في أفريقيا لخير دليل على أهمية البعد الأمني لأفريقيا من المنظور الأمريكي. حول هذه النقطة تجدر الإشارة إلى أن الطابع التنافسي الذي يطبع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في جانبها الاقتصادي يتحول إلى تعاوني حين يتعلق الأمر بالمسائل العسكرية، على اعتبار أن التدخل العسكري وإن كان يتم في إطار أمني إلا أنه يستلزم تجنيد كل ما توفر من إمكانيات لمواجهة المخاطر المحتملة.

أما بالنسبة للقوى الأخرى، فتظل خاضعة في غالبيتها لمنطق القوة الناعمة بدل أن يكون لها تحركات عسكرية بارزة ما عدا ما جاء منها في إطار أمني في المنطقة، باستثناء إسرائيل التي

¹ جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، ع.19، (2014)،

تسجل نشاطا استخباراتيا كبيرا وصفقات بيع أسلحة قدرت في سنة 2016 بستة ملايين دولار ونصف بعد أن كانت لا تفوق ثمانمائة مليون دولار في 2015¹، وإيران الداعمة للميليشيات المسلحة في بعض المناطق الأفريقية والحريصة على عقد التحالفات العسكرية وإقامة قواعد في جزر الرأس الأخضر. هذا التوغل الاقتصادي والعسكري للقوى الدولية الكبرى وللأقطاب الإقليمية يزيد من استنزاف القارة الإفريقية التي تجد نفسها في علاقات تبادلية غير متكافئة وخاضعة لضغوطات وإملاءات دولية لا تخدم مصالحها ولا تساهم في تنميتها وبنائها.

¹Alhadji Bouba Nouhou, Op.cit, p.10.

المبحث الثالث: تداعيات تعثر بناء الدولة الأمة في أفريقيا

لم يكتمل ويتحقق بناء الدولة الأمة في أفريقيا كما تم إيضاحه تدريجيا من خلال العناصر المعالجة سابقا، وكنتيجة لذلك فقد تأثرت دول القارة في جميع الميادين والمستويات، غير أن هذا الواقع إن لم يتم تداركه فسيؤدي بتداعيات خطيرة على استمرار الدولة في حد ذاتها، كأن تنهار وتسودها الفوضى أو تنقسم إلى دويلات صغيرة (المطلب الأول)، هذا من جهة أولى.

من جهة ثانية، يلقي تعثر بناء الدولة الأمة بتداعياته على المنظومة الأفريقية ككل وفي كل جوانبها، لاسيما الأمنية منها، سواء تعلق الأمر بالتنافس العسكري عليها من قبل الدول القوية أو بتزايد التهديدات الأمنية اللاتماثلية من إرهاب وجريمة منظمة وغيرها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التداعيات على بقاء الدولة

في ظل استمرار الأوضاع على حالها وتفاقم الأزمات الداخلية والإقليمية تتعرض الدول الأفريقية إلى العديد من المخاطر التي تهدد استمرارها، سواء عنى ذلك فشل هذه الدول وعجزها عن استكمال مسارات بناء الدولة الأمة فيها أو بلغ الأمر إلى درجة التفكك والتموقع في شكل وحدات جديدة.

الفرع الأول: خطر الانهيار والفوضى

إن الدولة في أفريقيا ضعيفة، لكنها قد تصبح هشة أو حتى فاشلة في بعض الحالات، يختلف التصنيف باختلاف معايير التقييم والجهة المصنفة والهدف من التصنيف، ففي كثير من الأحيان وحين يتعلق الأمر بالقيام بتدخلات عسكرية في مناطق أفريقية معينة يتوجه الخطاب السياسي إلى اعتبار الفشل هو خاصية هذه الدول. وبطبيعة الحال فحين نتحدث عن التعاون الاقتصادي الموجه غالبا لخدمة أغراض خارجية كما سبق توضيحه فستحول الدولة في أفريقيا إلى دولة ضعيفة بحاجة إلى الدعم التنموي والتقني لإعادة بناء نفسها.

هذه التصنيفات السياسية والأكاديمية الموجودة على الساحة الدولية وإن كانت مؤدجلة في أجزاء كبيرة منها إلا أنها تعطي صورة غير مستبعدة عن مستقبل الدولة في أفريقيا في ظل استمرار الأوضاع الراهنة، حيث وبدل أن تنجح القارة الأفريقية في بناء دولتها تتكامل فيها المقدرات المادية والمعنوية فإنها تسير نحو فقد ما هو قائم حاليا وسيادة الفوضى، ففي آخر تقرير

لصندوق السلام لسنة 2019¹ (انظر الملحق رقم 05) حافظت الدول الأفريقية على تصنيفها في قائمة الدول ذات الوضعية المقلقة، حيث صنفت غانا في المرتبة 114 من مجموع 178 دولة وبمجموع نقاط قدر بـ 65.9 لتكون بذلك أفضل دولة أفريقية في مقياس الهشاشة، متبوعة بناميبيا في المرتبة 107 وبمجموع نقاط مقدّر بـ 66.4 والرأس الأخضر في المرتبة 106 بما يعادل 66.6 نقطة.

أما باقي الدول الأفريقية فقد شملتها قائمة الدول في "وضع مقلق بشكل عال" على غرار الغابون (المرتبة 92، 70.5 نقطة) وجنوب أفريقيا (المرتبة 88، بـ 71.1 نقطة) مرفوقة بدول شمال أفريقيا. في حين صنفت كل من غينيا الاستوائية (المرتبة 53، 82.6)، وغامبيا (المرتبة 47، 83.9)، وبوركينا فاسو (المرتبة 47، 83.9)، وزمبيا (المرتبة 40، 85.7)، وسيراليون (المرتبة 39، 86.8) متبوعة بكل من الطوغو ومصر وموزنبيق في خانة الدول الهشة ذات الوضع المقلق جدا.

في نفس الإطار، فقد شملت قائمة الدول في وضع يدعو "للإنذار" كلا من موريتانيا، ليبيريا، ساحل العاج، ليبيا، الكونغو، كينيا، إثيوبيا، مالي، أوغندا، غينيا بيساو، النيجر، إريتريا، الكاميرون، بوروندي وزمبابوي بمراتب تراوحت بين 31 و 10 من مجموع 178 دولة، كما نالت كل من السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى المراتب الدنيا في القائمة المخصصة للدول ذات الوضع المنذر بشكل عال.

في حين حظيت الكونغو بالمرتبة الخامسة في آخر قائمة من إعداد الصندوق والمخصصة للدول في وضع "منذر بشكل عال جدا"، وجاءت جنوب السودان في المرتبة الثالثة والصومال في المرتبة الثانية بـ 122.3 نقطة، حيث بقيت هذه الأخيرة مصنفة لمدة 13 سنة كاملة على أنها من بين الدول الثلاثة الأكثر فشلا².

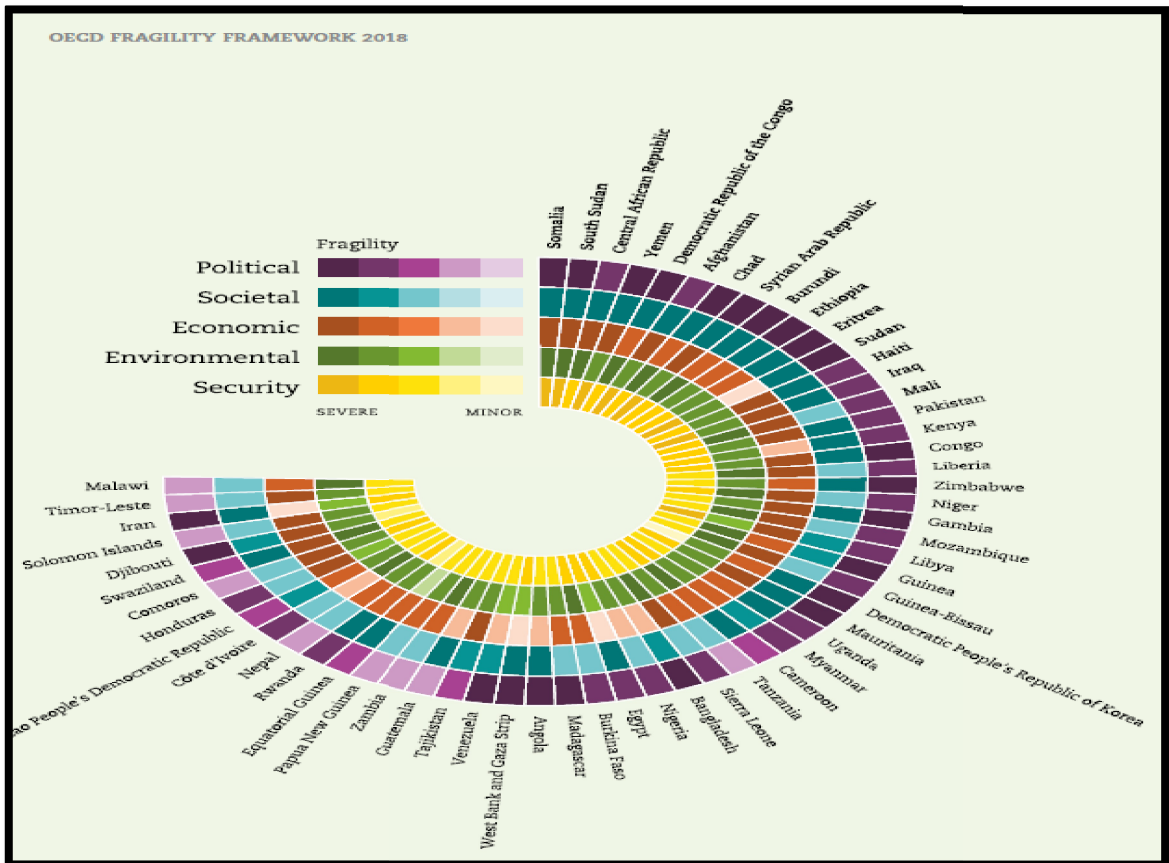
¹The Fund for Peace, Fragile State Index 2019, (2019), p.08.

²Ibid, p.22.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة والأمة في أفريقيا

بدوره، صنف التقرير الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لسنة 2018 غالبية الدول الأفريقية بين دول هشة ودولة هشة جدا (انظر الملحق رقم 06)، كما أوضح أن ما يزيد عن 24% من شعوب العالم تعيش في دول هشة، وهو العدد الذي يتوقع أن يفوق اثنين بليون شخص مع سنة 2030¹. وقد تم إعداد التقرير بناء على العديد من المعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والأمنية وخلص إلى اعتبار كل من الصومال، والكونغو الديمقراطية والسودان وجنوب السودان وتشاد مضافا إليها اليمن من أكثر الدول هشاشة في العالم (انظر الشكل رقم 04)، في حين صنفت نيجيريا على أنها من أكثر الدول التي تعاني من الإرهاب وأفريقيا الوسطى ومالي والصومال وجنوب السودان وجمهورية كونغو الديمقراطية على أنها من بين التسعة دول التي شهدت أكبر عدد من النزاعات المسلحة في سنة 2016.

الشكل رقم 04: رسم بياني يوضح ترتيب الدول الأفريقية في مقياس الهشاشة في سنة 2018



المصدر:

OECD, States of Fragility, (2018), p.10.

¹OECD, States of Fragility, (2018), p.07.

بدوره أضاف تقرير الأمم المتحدة الإنمائي حول مؤشر النمو البشري لسنة 2018 مقاييس جديدة في ترتيب الدول فضلا عن تلك المرتبطة بمدى قدرتها على توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها. تمثلت في مؤشرات الفقر متعدد المستويات والنمو البشري المواجه للمساواة والنمو البشري المرتبط بالنوع ومؤشر اللامساواة بين النوع في الدولة. وقد وضع هذا التقرير الدول الأفريقية في خانة الدول الأضعف من حيث الاهتمام بالعامل البشري وتوفير الظروف المواتية للعيش في أمان وفي ظل المساواة، حيث احتوت قائمة الخمس دول الأضعف على الإطلاق كلا من البوروندي (0.417 نقطة)، وتشاد (0.404 نقطة)، وجنوب السودان (0.388 نقطة)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (0.367 نقطة) وأخيرا النيجر (0.354 نقطة).¹ كما جاءت دول أفريقيا جنوب الصحراء في أسفل القائمة من حيث معدلات النمو المرتبطة بتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين بـ 0.557 نقطة.²

في مجال التعليم أيضا، أوضح التقرير أن كل أستاذ في الدول الخمسة سألقة الذكر يعلم ثلاثة أضعاف الطلبة الذين يدرسون في الدول الأخرى، كما تم التأكيد على حدوث تغيرات كبيرة في النظم البيئية للقارة، النباتية منها والحيوانية، قدرت بنسبة 14.5 % بين سنوات 1990 و2015³، فقد دفع الجفاف إلى هجرة ما يزيد عن مليون فرد من الصومال لوحدها في سنة 2017، توجه مائتين وخمسة وثمانين ألف منهم نحو كينيا⁴ التي ترفض استقبال المزيد.

وفي مجال الصحة، جاء في تقرير منظمة الصحة العالمية لسنة 2018 أن ما يزيد عن واحد فاصل خمسة إلى اثنين فاصل سبعة مليون شخص سنويا يموتون في القارة جراء الملاريا، أكثرهم من الأطفال تحت سن الخامسة⁵. أما أفريقيا جنوب الصحراء فهي معرضة أكثر من غيرها من دول العالم لخطر الإيدز، بمعدل يفوق التسعة ملايين حالة مسجلة سنويا وبمعدل وفاة يفوق مليوني

¹PNEUD, Indice de Développement, (2018), p.20.

²Ibid, p.45.

³Ibid, p.46.

⁴Amnesty International, Rapport Annuel sur les Droits d'Homme 2017-2018, (2018), p.23.

⁵Organisation Mondiale de la Santé, Rapport Mondial sur le Malaria 2018, (2019), p.43.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

شخص سنويا. كذلك، وحسب نفس المنظمة، ستشهد سنة 2020 ظهور أكثر من مليوني حالة سرطان أغلبها في الصحراء الأفريقية¹.

يضاف إلى عجز الدول الأفريقية عن تأدية وظائفها الخدماتية الأساسية عجز آخر يشهده الجهاز الاقتصادي الريعي بالدرجة الأولى، والذي فشل في تحقيق أبسط غاياته التنموية خصوصا بعد انخفاض أسعار البترول، ما دفع بالدول الأفريقية إلى تبني - منذ سنة 2017 - سياسات رفع الرسوم والضرائب، كالضريبة على القيمة المضافة التي ارتفعت من 2% إلى 19% في كل من بوتسوانا، البوروندي، جزر موريس، الموزمبيق، ناميبيا والطوغو بما يعنيه ذلك من تضخم وضعف القدرة الشرائية للسكان وزيادة في سياسات التقشف وبالتالي في معدلات الفقر. في هذا الإطار، جاء في تقرير البنك الدولي « Banque Mondiale » المعنون بـ «الفقر والرخاء» أن خط الفقر العالمي قد تحول من آسيا إلى أفريقيا وأن الدولة التي بها أكبر عدد من الفقراء لم تعد متمثلة في الهند وإنما في نيجيريا، بحيث يتوقع أن تبلغ نسبة الفقراء الذين يعيشون في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء 87% مع سنة 2030².

إن القول بأن من التداعيات التي قد يحملها المستقبل القريب هو عودة الدول الأفريقية إلى نموذج ما قبل الدولة الأمة، وسيادة حالات الانهيار التام والفوضى التي إن مست دولة بعينها فإنها ستمتد بالضرورة إلى الدول الأخرى القريبة والمحيطة مهددة بحدوث حالة عدوى عامة في القارة، لا يقتصر في تبريره على المعطيات التي تم ذكرها فقط، والمرتبطة بجهاز الدولة وقدرته على أداء وظائفه الحيوية وبسط نفوذه الوظيفي إقليميا بالمعنى الإيجابي، وإنما يتعداه إلى التأثيرات السلبية الناجمة عن سلوكيات السلطة في اعتقادها أن الهيمنة تعني كبت الحريات الشخصية والجماعية، ما يضعف روابط الفرد بدولته ويفشل من عملية الاندماج وبناء الأمة ويدخل الدول في حالة لا أمن مجتمعي غير متحكم فيها.

¹ Loc.cit.

² مجموعة البنك العالمي، الفقر والرخاء المشترك 2018: حل معضلة الفقر عرض عام، واشنطن، (2018)، ص. 46.

حول هذا الموضوع، جاء في تقرير منظمة العفو الدولية « Amnistie Internationale » لسنة 2017-2018 أن ما يزيد عن عشرين دولة أفريقية¹ قد لجأت في السنتين سالفتي الذكر إلى القيام باعتقالات قسرية للمتظاهرين والصحفيين وللمعارضة، على غرار أنغولا، الكونغو الديمقراطية، السودان، زمبيا، زمبابوي، أوغندا، تشاد والطوغو وغيرها. ففي إثيوبيا لوحدها، تم اعتقال ما يزيد عن ستة وعشرين ألف مواطن سنة 2016، أطلق سراح عشرة آلاف واحد منهم في نهاية 2017، مع رفع البلاد لحالة الطوارئ².

في ذات السياق، فقد جاء في نفس التقرير أن أكثر من ثلاثين دولة أفريقية³ قد اتخذت إجراءات رقابية وأصدرت قوانين تحد من حرية وسائل الإعلام من بينها بوتسوانا والكاميرون وأوغندا، كما تميزت الفترات الانتخابية في الدول الأفريقية لهذه السنة بالكثير من العنف والقتلى، كـشأن كينيا ورواندا. كذلك، تم إلغاء المسارات الانتخابية في العديد من الدول الأفريقية. هذا الواقع فتح باب النقد واسعاً حول شرعية السلطة السياسية في أفريقيا، وهو يزيد من احتمالية تحول الدول الأفريقية إلى دول منهاره كلياً تسودها الفوضى والعنف.

الفرع الثاني: خطر التفكك

يتزايد التخوف من تفكك الدول الأفريقية وانقسامها إلى وحدات دولية جديدة ومجهرية في وقت يشهد فيه العالم إعادة رسم الخرائط الجيوبوليتيكية وتزايد الترتيبات الدولية المستجيبة للتجاذبات الإقليمية والداخلية للدول، خاصة مع ارتفاع الأصوات المنادية بضرورة الاستجابة لمطالب المجموعات الاثنية والمكونات الأقلية. فبعد أن كانت منظومة العلاقات الدولية محكومة بقدسية استمرارية الدولة الأمة وبالتشريع للاندماج والتكامل تحت شرط رضى هذه الأخيرة وقبولها بالتنازل عن جزء من سيادتها لقاء تحقيق أرباح أكثر وأكبر على المدى الطويل، فرض الواقع جراء ضغط المجموعات الهوياتية تغييراً في المنظور المتبنى من وجهة النظر الأكاديمية والواقعية.

¹ Amnesty International, Op.cit, p.17.

² Ibid, p.18.

³ Ibid, p.24.

في أوروبا، شهدت سنة 2017 تصويت كاتالونيا بالانفصال عن إسبانيا. وبالرغم من أن الانفصال لم يتحقق على أرض الواقع، إلا أن مطالب الأقليات الباسكية والكتالونية لا تكاد تختفي حتى تعود إلى الواجهة، وفي المملكة المتحدة تزداد يوما بعد يوم المطالب الاسكتلندية بالانفصال وعلى شاكلته يعيش الشرق الأوسط حالات ترقب عديدة لدول تحت تهديد التفكك على غرار اليمن وسوريا. هذه الحالات جميعا تعزز من تبلور فكرة الانقسام وتفتح المجال واسعا أمام فرضيات قيام كيانات جديدة تحل محل الدول القائمة.

أما في أفريقيا، فقد تحقق الأمر فعليا في حالة السودان سنة 2011 بانقسام السودان إلى جنوب السودان وشمال السودان إثر استفتاء كانت نتيجته 99% لصالح الانفصال، وقبلها كان انفصال إثيوبيا وإريتريا سنة 1993، فعلى الرغم من الاختلاف الكبير في تصنيف النزاع الإريتري الإثيوبي بين معتبر إياه انفصالا وبين قائل بأنه مسار تحرري من الاستعمار، تباينت وجهات النظر¹ ليظل الواقع واحدا وهو تغير الخريطة الجيوسياسية لمنطقة القرن الأفريقي. هاتين الحالتين اللتين تمت فيهما عملية التقسيم وأو الانقسام بنجاح تطرحان التساؤل وبشدة عن مستقبل الدول الأخرى التي تشهد مطالب مماثلة.

إن ما يزيد من خطر تفكك أفريقيا هو تعالي الأصوات الخارجية المطالبة بتقسيم أجزاء معينة من القارة، فقد كتب هريست (Herbest) وميلز (Mills) قائلين «إن جمهورية الكونغو الديمقراطية مجرد خيال، ليست دولة ولا يمكن لها أن تكون، لقد حان وقت المجموعة الدولية لتقرر واقعا موجودا سلفا، إن عليها التأكيد على أن لا وجود لجمهورية الكونغو الديمقراطية»². هذا الرأي يتعزز واقعا بتوجه قوى خارجية معينة لدعم الأطراف الداخلية المتناحرة والمطالبة بالانفصال، بما يفضي إليه ذلك من زيادة العنف والانشقاق. لكن هذا الرأي لا يمكن إلا أن يكون خاطئا، فالقول بأنه وللمجرد أن فضاء معين يحتوى على ما يفوق السبعين مليون نسمة، بحدود مع ما يزيد

¹OMAR Ba, « Redécouper la Carte de l'Afrique, une Critique de l'Argument d'un Déficit Sécessionniste de l'Afrique », *ASPJ Afrique et Francophonie*, (3^{ème} trimestre 2013), pp.79-88, p.81.

²Jeffrey Herbest and Mills Greg, « There is no Congo: Why the Only Way to Help Congo is to Stop Pretending it Exists », *Foreign Policy*, (Mars 2009), pp. 110-152, p.139.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

عن تسعة دول وبما يفوق مائتي اثنية بها تناحرات يجب تفكيكه بقرار دولي وإعادة تشكيل دوله، لا يمكن إلا أن يشكل اعتداء آخر على سيادة الدول والشعوب. ثم لو كان حل التفكيك كفيلا بتحقيق الأمن الإقليمي للقارة لما تواصلت الصراعات في جنوب وشمال السودان ولاستتب الأمن في المناطق المجاورة لها ولم تتحول اريتريا إلى واحدة من أكبر الأنظمة التسلطية في القارة المتسببة في اللااستقرار في الصومال وإثيوبيا وجيبوتي والسودان.

لكن الملاحظ على هذه المطالب في أفريقيا، وما يجعلها تختلف عن المطالب الانفصالية في باقي الدول هما أمران: يتمثل الأول في كونها تتغذى بالظروف أكثر منه بالمشاعر الوطنية، فبالعودة إلى المثال السوداني يمكن أن نقر أن السياسات الجائرة والتقسيم غير العادل للثروات كان من أهم الدوافع للمطالبة بالانفصال وعلى شاكلته لا يمكن أن ننفي أن ما يحدث في مالي وفي أماكن عديدة من القارة إنما هو نتاج السياسات الحكومية غير العادلة. أما ثانيهما فيرتبط بكون هذه المطالب لا تقف عند سقف السياسة وإنما تترجم في الواقع بأعمال مسلحة ولا تقودها النخبة الوطنية بالضرورة، حيث كثيرا ما يسيطر عليها ذوو النفوذ الذين يحصلون على أرباح خيالية من خلال عمليات النهب والسلب المنتظمة للموارد الطبيعية التي تتمتع بها الدول المعنية، كما يحصل في الكونغو الديمقراطية التي يرتفع بها سعر الماس بارتفاع وتيرة الصراع بين القوات الحكومية والأطراف الأخرى.

تشهد القارة حاليا ارتفاعا كبيرا في وتيرة هذا النوع من المطالب التي تتمركز أساسا في جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون والكونغو الديمقراطية وأنغولا وإثيوبيا وناميبيا والنيجر ونيجيريا والسنغال والصومال وزامبيا وغينيا الاستوائية وليبيريا ومالي، غالبيتها عسكرية بنتائج وخيمة من قتل وتهجير واستغلال للأطفال في الحروب. ففي أفريقيا الوسطى غادر مئات الآلاف من السكان بلادهم إلى الدول المجاورة، كما أن ما يتجاوز مليون ونصف المليون شخص هاجروا من نيجيريا. في ذات الإطار، فإن ما يزيد عن أربعمئة ألف لاجئ من نيجيريا وأفريقيا الوسطى والسودان والكونغو يعيشون في مراكز للجوء في تشاد ومليوني سوداني هاجروا إلى أوغندا¹.

¹Amnesty International, Op.cit, p.43.

المطلب الثاني: التداعيات على المنظومة الأمنية الإقليمية للقارة

تتجاوز التداعيات الناجمة عن تعثر عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا سقف الدولة الواحدة لتلقي بتداعياتها على المنظومة الأمنية الإقليمية في أفريقيا جميعا، سواء جراء ما أفرزه ذلك من تدخل عسكري في القارة تحت ذريعة "التدخل الإنساني" أو نتيجة انتشار التهديدات الأمنية اللاتماثلية.

الفرع الأول: التوسع العسكري في القارة

مع نهاية الحرب الباردة وانتشار التهديدات الأمنية الداخلية والنزاعات الإثنية والعرقية توجهت المجموعة الدولية إلى اعتماد مبدأ "التدخل الإنساني" كآلية دولية حمائية للأفراد والأقليات في مختلف دول العالم لكن التطبيق الفعلي لهذا المبدأ تأثر بالأجندة السياسية للدول الكبرى وأصبح يستخدم في أحيان كثيرة كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول والتأثير على سياساتها خدمة لمصالح الدول المتدخلة. الحال في ذلك يتطابق وما يحصل في كل من الشرق الأوسط وأفريقيا.

بداية، كان للأحداث المتوالية التي شهدتها القرن الأفريقي في سنوات الثمانينات الدور الكبير في مفهومة مبدأ "التدخل الإنساني" ووضعه حيز التطبيق في القارة، فقد دفعت الأزمات الإنسانية التي عانى منها الأفراد في إثيوبيا واريتريا سنة 1985 وما أعقبها إلى فتح باب النقاش العالمي حول المسؤولية المعنوية للدول الكبرى تجاه الشعوب المستضعفة والتعديات الكثيرة على حقوق الإنسان، لتباشر بعدها المجموعة الدولية على إثر النزاع السوداني سنة 1988 إلى تبني العملية الأممية المسماة "خط الحياة السوداني" والتي مفادها إقامة "أروقة إنسانية" ¹ لحماية المواطنين من الحرب المدنية القائمة والمجاعة. نفس هذه المهمة تم تبنيها في سنة 1990 في إثيوبيا خلال المحادثات المتعلقة بفتح ميناء ماساوا الذي وقع في أيدي الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا «FFPLE».

هدفت الأروقة الإنسانية إلى توفير مساحات برية وجوية آمنة لإبعاد الأفراد عن الحرب والانتهاكات المرتبطة بها وهي وإن شهدت مشاركة أممية إلا أن أول عملية تدخل إنساني دولي موسعة ترجع

¹François Piquet, «Ingérence Utile et Manipulée », dans: Dérives Humanitaires, édité par: Marie Dominique Perrot (Paris: Cahiers de l'IUED, 2016), pp.77-95, p.84.

إلى التدخل في العراق على إثر النزاع العراقي الكردستاني، حيث انصبت على نجدة المهاجرين الذين دخلوا الحدود التركية وإعادتهم، ثم بعدها في سنة 1991 شهدت الصومال مستوى آخر جديدا من التدخل استند إلى المشاركة في عمليات عسكرية فعلية هدفت لتحرير سكان العاصمة من قبضة المتمردين. في هذه العملية الأخيرة، كلف التدخل الدولي ما يفوق المليار والنصف دولار لتغطية العمليات العسكرية في حين لم تتجاوز قيمة المساعدات الإنسانية وإعادة التهيئة والإعمار المائة وستون مليون دولار¹، وهنا يطرح التساؤل حول هذا التفاوت الكبير بين ما يجب تخصيصه للتدخل وما يجب تخصيصه لعمليات البناء في هذه الدولة الأفريقية التي تعاني المجاعة كأول أشكال الضعف فيها وكسبب رئيسي لتردي الأوضاع؟.

إن من أهم التداعيات التي أفرزها تعثر بناء الدولة الأمة في أفريقيا أن اختل الشرط الأول المرتبط بقيام هذه الأخيرة والمتمثل في السيادة الإقليمية، فقد وجدت معظم الدول الكبرى مكانا لها لنشر قواتها وإقامة قواعد عسكرية في المنطقة، والأمر وإن كان يبدو في ظاهره برضى من الدول المضيفة إلا أن رفضها سيزيد من تردي الأوضاع الأمنية نتيجة عجزها عن نشر السلام في أراضيها، فضلا عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها. كمحصلة لذلك، أصبحت أفريقيا اليوم مساحة جغرافية مفتوحة للخارج، ففي سنة 2018، عملت روسيا على نشر الآلاف من جنودها في أفريقيا الوسطى وإرسال ما يزيد عن مائتي² مدرب عسكري إلى هناك بعدما كانت هذه الأخيرة في حيازة الدول الغربية وعلى رأسها فرنسا. وبدورها، أنشأت الصين قاعدة عسكرية لها في جيبوتي في سنة 2017، أما الهند فقد أقامت مركز مراقبة في مدغشقر، كما أدرجت اسمها في لائحة الدول الأجنبية ذات الانتشار العسكري في جيبوتي وعلى شاكلتهم تتمركز القوات الإيطالية والألمانية، تحت شعار مكافحة التطرف والهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الأفريقي، في حين تكتفي كندا بالمشاركة في البعثات الأمنية في كل من مالي وبوركينا فاسو لحماية لشركات التنقيب عن الذهب التابعة لها والمنتشرة في البلدين.

¹ Ibid, p.91.

² Fanny Pigeaud, «En Afrique, de Plus en Plus d'Armées Etrangères Avancent Leurs Pions, MediaPart, sur le site : (<https://www.mediapart.fr/journal/international/270618/en-afrique-de-plus-en-plus-d-armees-etrangees-avancent-leurs-pions?onglet=full>), (14 Juin 2019, 19H32).

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

بمقابل ذلك، تبقى الولايات المتحدة وفرنسا صاحبتى التدخلات العسكرية الأكثر في القارة بقواعدهما العسكرية الدائمة والمؤقتة والمشاركة في عمليات تكوين وتدريب الجيوش المحلية والإشراف على العمليات المخبرائية والمساهمة في الميدان في كل من بوركينا فاسو وساحل العاج وجيبوتي والغابون وأفريقيا الوسطى وباقي المناطق التي تشهد نزاعات أو تعاني من الإرهاب. كما باشرت الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2018 إلى إقامة قاعدتين جويتين جديدتين في الصحراء النيجرية تضافان إلى أفريكوم وتخصان الطائرات بدون طيار، حيث تستهدفان الاستطلاع والبحث عن مخابى الإرهاب، وقد خصصت لذلك ميزانية أولية قدرت بخمسين مليون دولار، على أن تصل الميزانية النهائية إلى مائتين وثمانين مليون دولار مع سنة 2024¹.

من جانب آخر، أدت الوضعية التي تعيشها بعض الدول الأفريقية إلى انتشار قوات حفظ السلام الأممية «Force de Maintien de la Paix de l'Organisation des Nations Unies» في القارة. هذه الأخيرة التي يعتبر تواجدها الأفريقي قديما يعود إلى سنة 1960 في الكونغو، واستمرت حتى اليوم بل أصبحت القارة الأفريقية هي الأولى عالميا من حيث تواجد هذه القوات وهو ما صرحت به رئيسة ديوان الأمين العام لمجلس الأمن ماريا لويزا روبيروفيوتي (Maria Luiza Ribeiro Viotti)، في اجتماع مجلس الأمن الذي حمل عنوان "حالة السلام والأمن في أفريقيا: شراكات من أجل تعزيز السلام والأمن الإقليميين"، المنعقد شهر سبتمبر 2019، قائلة "أن ثمانين ألف من قوات حفظ السلام منتشرة في أفريقيا وأن هذه الأخيرة تسجل العدد الأكبر من المجموع الإجمالي لعمليات حفظ السلام فمن بين أربعة عشر بعثة أممية تحظى أفريقيا بسبعة² وتنتشر قوات حفظ السلام في كل من مالي وحوض بحيرة تشاد والكونغو الديمقراطية وأفريقيا الوسطى وجنوب السودان وغيرها من الدول الأفريقية.

¹دانيال إيرياتيري، "في قلب إفريقيا: أمريكا تبني أكبر قاعدة جوية في تاريخها بالنيجر"، نون بوست، في الموقع: (<https://www.noonpost.com/content/24795>)، (20 سبتمبر 2018، 18 سا23د).

²Frédéric Burnand, Maintien de la Paix : l'Avenir Compliqué des Casques Bleus, Journal Genève internationale, sur le site: (https://www.swissinfo.ch/fre/maintien-de-la-paix_l-avenir-compliqu%C3%A9-des-casques-bleus-/45028534), (15 Juin 2020, 13H54).

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

هذه الوضعية دفعت إلى دعم المنطقة بقوات حفظ السلام الأممية، فمن مجموع خمسة عشر عملية تدخل لهذه القوات، تحظى أفريقيا بثمانية عمليات (انظر الملحق رقم 07)¹.

إضافة إلى ما يثيره موضوع انتشار قوات حفظ السلام في البلدان الأفريقية من نقاش حول الآثار المترتبة عن هذا التدخل والخسائر البشرية الناجمة عنه، أصبح يطرح مؤخرا موضوع آخر متعلق بالتكلفة البشرية والاقتصادية التي أصبحت تتحملها الدول الأفريقية والاتحاد الأفريقي لاستقبال والإنفاق على هذه القوات، ففي وقت خفضت فيه الأمم المتحدة من ميزانيتها المخصصة لقوات حفظ السلام بنسبة 1,47 % وبادرت الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2019 إلى اتخاذ قرار فردي يقضي بتخفيض تمويلها من 28 % إلى 25 %² وجدت الدول الأفريقية نفسها مجبرة على الرفع من الدعم الذي تقدمه، سواء المادي أو البشري. هذا في وقت تعاني فيه هذه الأخيرة من ضعف مواردها وحاجتها الكبيرة إلى مصادر تمويل للسيطرة على بؤر النزاع وتحقيق التنمية الوطنية والإقليمية.

إشكال آخر يطرح نفسه وبشدة فيما يخص التدخل العسكري الخارجي في القارة الأفريقية والذي يتمثل في سحب الحق من بعض الدول في قبولهم للتدخل من دونه، ففي الحالة الليبية مثلا نادى كل من الاتحاد الأفريقي وبعض الدول الأفريقية على غرار الجزائر وتشاد³ بضرورة التركيز على الحلول السلمية وعدم التدخل العسكري فيها لما سيؤدي إليه ذلك من تفجير لأفريقيا الغربية، لكن لم تنجح كل الجهود المبذولة على مستوى القارة في منع ذلك، وكانت النتيجة دخول ليبيا في حالة من الفوضى العارمة وانتشار العنف وتجارة الأسلحة وغيرها. كما لم يستقر الوضع أو يتحسن بوجود هذه القوات في أفريقيا الوسطى وفي مناطق أخرى من القارة على اعتبار أن الأولوية لا تتعلق بحماية أفريقيا وإنما بالمصالح الإستراتيجية والاقتصادية والامتداد الجيوسياسي.

¹Fanny Pigeaud, Op.cit.

²Loc.cit.

³Ka Mana, «L'Ingérence Etrangère et les Interventions Militaires des Grandes Puissances en Afrique: Dimensions du Problème et Enjeux de Fond», *Pole Institute Goma*, République Démocratique de Congo, (1^{er} au 04 juillet 2014), pp.21-39, p.26.

الفرع الثاني: تزايد التهديدات الأمنية اللاتماثلية

أدى تعثر عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا إلى انتشار أنماط جديدة من التهديدات الأمنية لم تطل الدول الأفريقية المعنية بالأزمات فقط وإنما تجاوزتها إلى دور الجوار والدول القريبة من قوس الأزمات كما يطلق عليه أيضا، لهذا أصبح من الملاحظ أن كل الدول الأفريقية بدون استثناء تظهر على أنها مجالات لتهديدات لاتماثلية حاصلة أو قابلة للاستيراد (انظر الخريطة رقم 09). هذه التهديدات التي تتزايد بوتيرة معتبرة من حيث النوع ومستوى الانتشار تعتبر سببا ونتيجة في نفس الوقت، فهي من جهة نتيجة لتعثر مسار بناء الدولة الأمة في أفريقيا كما أنها سبب يزيد من سوء الأوضاع ومن الأزمات المسجلة في القارة.

أولا: الإرهاب

تتزايد وتيرة الجماعات الإرهابية والحركات المتطرفة في القارة الأفريقية سنة بعد سنة (انظر الملحق رقم 08)، فمقارنة بسنة 2017 التي سجل فيها تراجع العمليات الإرهابية في العالم بنسبة 27 % مع ارتفاع عدد المجموعات الإرهابية والحركات المتطرفة بمجموع أربعين¹ منظمة وحركة جديدة في الوقت الذي تراجع فيه نشاط داعش في هذه السنة بنسبة 69 % فإن بوكو حرام تبقى المنظمة الإرهابية الأكثر نشاطا على مستوى القارة.

في نفس الإطار، سجلت سنة 2019 عودة معدل العمليات الإرهابية إلى الارتفاع من جديد. والدول الأفريقية وإن لم تحظى بالصدارة من حيث انتشار الإرهاب فيها، إلا أن دولها تشكل الفئة الأكبر في القائمة الخاصة بأكثر الدول التي تعاني من الإرهاب، حيث تأتي نيجيريا في المرتبة الثالثة عالميا والأولى أفريقيا في قائمة الدول العشرة الأكثر معاناة من الإرهاب بين سنوات 1998 و 2018، بعد كل من أفغانستان والعراق، متبوعة بالصومال في المرتبة السادسة عالميا و الثانية أفريقيا ومن

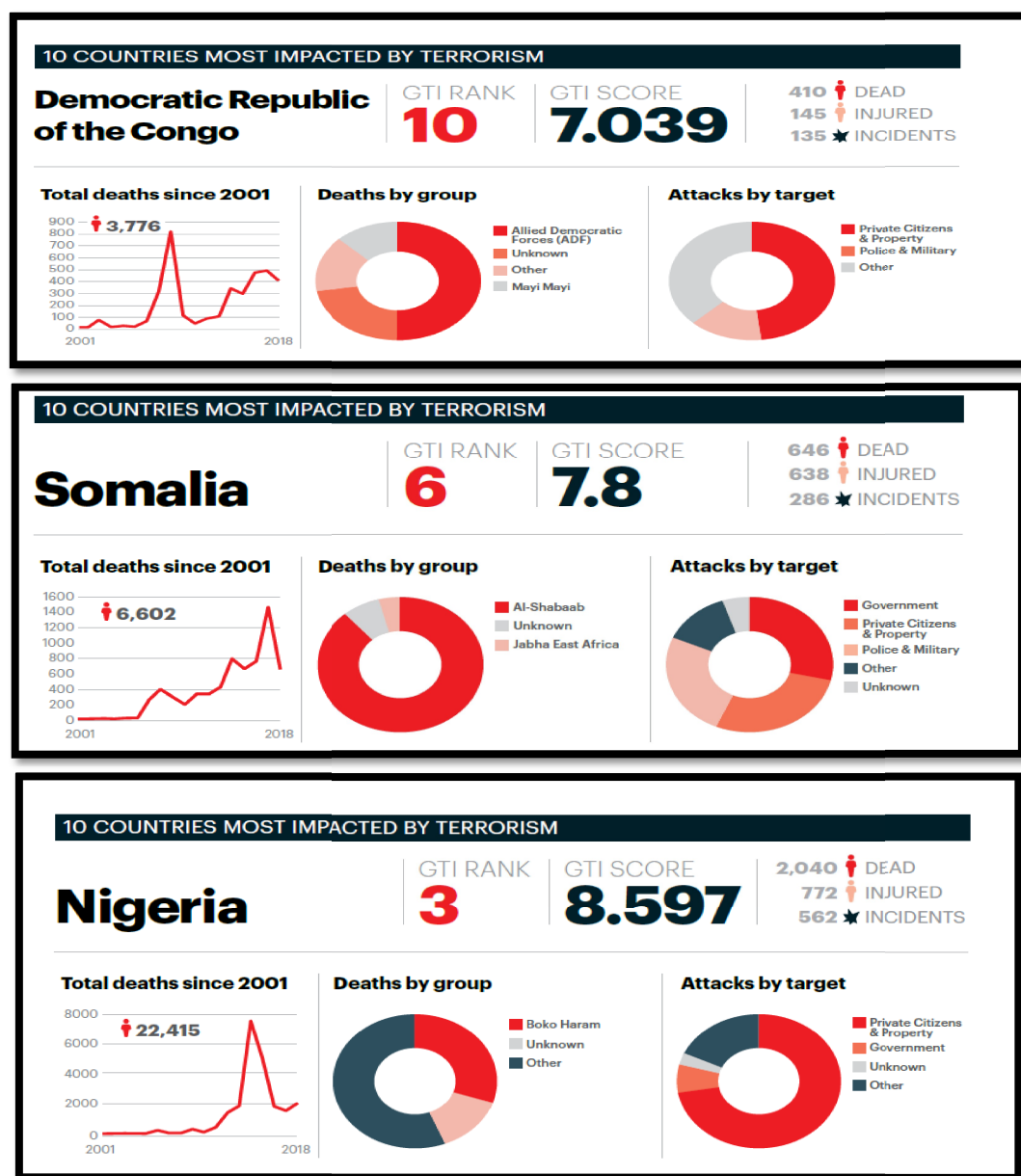
¹ Jihâd Gillon, Indice 2018 du Terrorisme Mondial : Moins de Victimes Mais une Fragmentation des Groupes, Journal Jeune Afrique, sur le site : (<https://www.jeuneafrique.com/678025/politique/index-du-terrorisme-global-moins-de-victimes-mais-une-fragmentation-des-groupes/>), (05 Janvier 2020, 11H35).

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

بعدها جمهورية الكونغو الديمقراطية في المرتبة العاشرة عالميا والثالثة أفريقيا (انظر الشكل رقم 05). وتأتي مباشرة بعدها في الترتيب العالمي كل من مصر، ليبيا، مالي، وسط أفريقيا، الكاميرون وجنوب السودان¹.

الشكل رقم 05: الترتيب العالمي للدول الأفريقية الثلاثة الأكثر معاناة من الإرهاب بين

سنوات 1998 و 2018



المصدر:

Institute of Economics and Peace, Global Terrorism Index 2019: Measuring the Impact of Terrorism, (December 2019), pp.10-13.

¹Institute of Economics and Peace, Global Terrorism Index: Measuring the Impact of Terrorism, (December 2019), p.09.

في نفس السياق، توضح منظمة الأمم المتحدة أن عدد ضحايا الإرهاب في أفريقيا قد تضاعف خمس مرات في سنة 2019 مقارنة بسنة 2016، حيث صرح ابن شمباس (Ibn Chambas)، رئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والساحل، في عرضه أمام مجلس الأمن شهر جانفي 2020، أن العدد الإجمالي لضحايا العمليات الإرهابية والحركات المتطرفة قد فاق الأربعة آلاف شخص في سنة 2019 مقابل سبعمائة وسبعين شخصا في سنة 2016¹، وأن كلا من مالي والنيجر وبوركينا فاسو تأتي على رأس الدول الأفريقية التي تشهد تزايد مستمرا في التهديد الإرهابي، هذه الأخيرة التي ارتفع عدد الوفيات من ثمانين شخص في سنة 2016 إلى ألف وثمانمائة شخص في سنة 2019².

أمام هذه الإحصائيات وفي ظل استمرار تعثر بناء الدولة الأمة، تطرح فرضية أن تتحول أفريقيا في السنوات القادمة إلى فضاء جغرافي تسيطر عليه الجماعات الإرهابية والحركات المتطرفة المسلحة بالكامل، لاسيما إذا تحولت هذه الأخيرة إلى قوى موازية لمؤسسات الدولة القائمة، بما يعنيه ذلك من إمكانية امتداد خطر هذه الجماعات إلى المناطق التي تشهد استقرارا نسبيا على غرار شمال أفريقيا وحتى خارج القارة.

ثانيا: الجريمة المنظمة

تتعدد أشكال الجريمة المنظمة في أفريقيا من تجارة للسلاح والمخدرات والسلع غير المشروعة وغسيل الأموال وتجارة الأعضاء والجريمة السيبرانية والبغاء وغيرها، وترتفع بشكل ملحوظ على مستوى الدول التي صارت عاجزة عن مواجهة شبكاتها المنظمة، خاصة مع توسع نفوذ هذه الأخيرة

¹ ———, Le Nombre de Victimes d'Attaques Terroristes Multiplié par Cinq en Trois ans au Burkina Faso, au Mali et au Niger, ONU-INFO, sur le site: (<https://news.un.org/fr/story/2020/01/1059551>), (15 Février 2020, 18H36).

²Eléonore Abou Ez, «Le Terrorisme a Fait Plus de 4000 Morts en 2019 dans le Sahel », France TVINFO, 10 janvier 2020, sur le site: (https://www.francetvinfo.fr/monde/afrique/politique-africaine/le-terrorisme-a-fait-plus-de-4000-morts-en-2019-dans-le-sahel_3778813.html), (25 Février 2020, 15H57).

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

واكتسابها شرعية ضمنية منحها لها السياسيون مقابل تمويلها لحملاتهم الانتخابية وهو الشأن في بلدان أفريقية عديدة على غرار جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفريقيا الوسطى.

وتحتل المتاجرة بالبشر والاختطاف قائمة الجريمة المنظمة المنتشرة في أفريقيا حاليا والقابلة للانتشار أكثر بمستوى يفوق 5.36 من 10 نقاط¹، عاكسة بذلك عجز الدول الأفريقية عن تحقيق الأمن وحماية حياة مواطنيها. تأتي في المرتبة الثانية تجارة السلاح، حيث تشرف عليها المجموعات الإرهابية والحركات المتطرفة التي تحتاج إلى مصادر تمويل لنشاطاتها من جهة وإلى الأسلحة التي تستعملها من جهة ثانية. أما في المرتبة الثالثة فنجد المتاجرة بالمخدرات ومختلف أنواع المهلوسات والحبوب المخدرة، فالكوكاين والهرويين القادم من أمريكا اللاتينية والموجه إلى أوروبا عبر أفريقيا الغربية ثم الساحل الأفريقي يمر أيضا عبر دول شمال المغرب العربي، بما يفرزه ذلك من تأثير على البنية الأمنية لهذه الدول التي تعتبر مستقرة أمنيا مقارنة بدول أفريقيا الأخرى (انظر الملحق رقم 09).

تزداد بمرور الوقت التخوفات الإقليمية والدولية من تحول أفريقيا إلى فضاء تسيطر عليه شبكات الجريمة المنظمة، فحسب التقرير المتعلق بمؤشر الجريمة المنظمة في أفريقيا لسنة 2019 يظهر ارتفاع معدلات هذه الأخيرة في هذا الفضاء في مقابل العجز الكبير في معدلات القدرة على المقاومة والمواجهة التي تسجلها القارة (انظر الملحق رقم 10)، حيث لا يتعدى المتوسط الأفريقي للمقاومة 3.86 من 10، كما لم تسجل أية دولة أفريقية أكثر من 5.00 كمستوى مقاومة وقدرة على التصدي للجريمة المنظمة وطنيا².

تفسر هذه الإحصائيات بسببين أساسيين: يرجع أولهما إلى ضعف التدابير الوقائية التي تتخذها الدول لمواجهة الجريمة المنظمة على غرار النصوص القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد ومختلف أشكال الجريمة المنظمة الأخرى، المثال في ذلك يضرب بأوغندا التي وعلى الرغم من استقرارها إلا أن

¹Institute for Security Studies and Interpol, in Affiliation with the Global Initiative against Transnational Organized Crime, Organized Crime Index 2019: Enhancing Africa's Response to Transnational Organized Crime, (December 2019), p.15.

²Ibid, p.13.

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

قوانينها تظل ضعيفة جدا، بحيث لا يحاكم على المشاركة في مختلف أشكال الجريمة المنظمة بغير سنة سجن و مليون شيلينغس أي حوالي خمسمائة وسبعون دولار أمريكي. يعزز هذا الوضع من واقع اتخاذ هذا البلد كمنطقة عبور حسب أوشولا (Ouchoula)، المدير المساعد للتحقيقات حول الجريمة المنظمة في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وأنغولا التي لم يكن لها حتى سنة 2002 أية سياسة هادفة لمواجهة الجريمة المنظمة¹. أما السبب الثاني فيرتبط بعدم قدرة الدول على مواجهة هذه الشبكات عالية التنظيم في ظل ضعف التمويل والموارد والانشغال بالأزمات الأمنية والسياسية والاجتماعية.

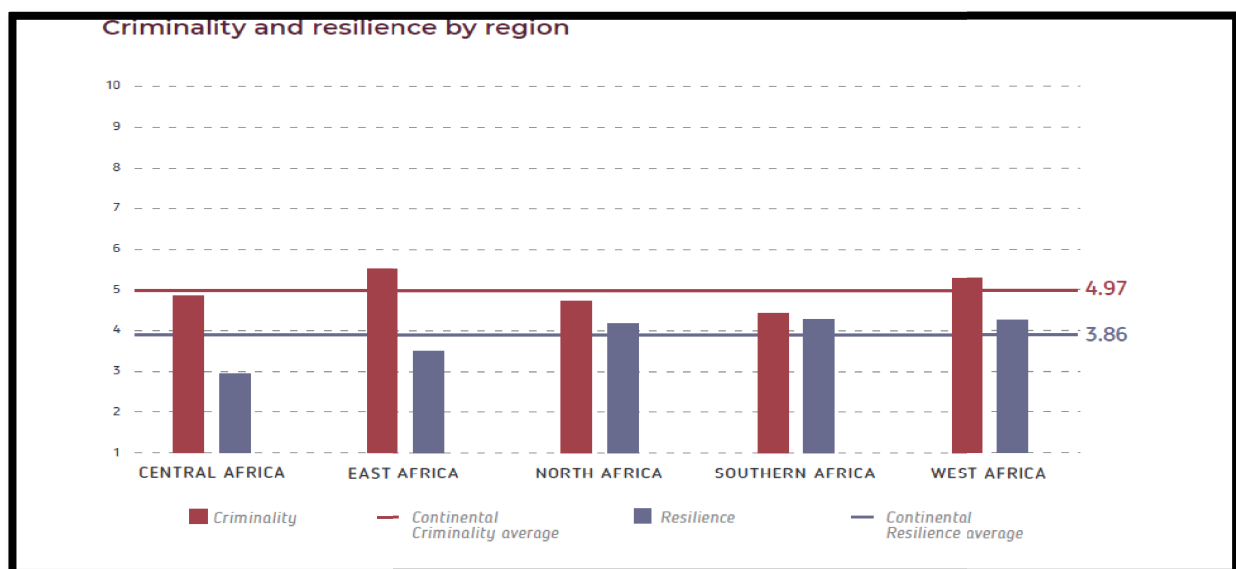
أما من حيث الانتشار، فيأتي فضاء شرق أفريقيا على رأس القائمة بمعدلات تفوق المتوسط الأفريقي، متبوعة بغرب أفريقيا ووسطها، في حين تسجل دول شمال القارة وجنوبها مستويات منخفضة عن المتوسط العام المسجل (انظر الشكل رقم 06).

في ذات السياق، فإن عشرين دولة أفريقية (أي 37% من دول القارة)² تشهد معدلات منخفضة للجريمة المنظمة مع معدلات مرتفعة للمقاومة، وهذا بسبب كونها محاطة بدول بها شبكات خطيرة وكثيرة على غرار بوتسوانا، غانا وإثيوبيا، في حين أن دولاً أخرى على غرار الجزائر تسجل مستويات منخفضة للجريمة المنظمة ومعدل مقاومتها وهو ما يمكن تفسيره بالقدرة الكبيرة لهذه الدول على التحكم في إقليمها والفواعل الناشطة فيه. أما كينيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا فيأتون على رأس الدول مرتفعة معدل الجريمة المنظمة ومرتفعة معدلات المقاومة.

¹Gumisai Mutume, «L'Afrique et le Crime Organisée », *Afrique Renouveau*, N.15, (Juillet 2007), pp.28-45, p.13.

²Institute for Security Studies and Interpol, in Affiliation with the Global Initiative against Transnational Organized Crime, Op.cit, p.14.

الشكل البياني رقم 06: مستويات الجريمة والصمود في الفضاءات الأفريقية المختلفة



المصدر:

Institute for Security Studies, Interpol and the Global Initiative against Transnational Organized Crime, Organized crime index 2019: Enhancing Africa's Response to Transnational Organised Crime, (December 2019), p.12.

ثالثا: الهجرة غير الشرعية:

تأتي أفريقيا في مقدمة دول العالم المعنية بالهجرة غير الشرعية، فعلى الرغم من السياسات الوطنية والإقليمية وحتى الدولية التي وضعت لمواجهة هذه الظاهرة إلا أنها في تزايد مستمر. الأسباب التي تدفع إليها كثيرة ومتعددة، تجاوزت ما كان مركزا عليه في التنظير الدولي من دوافع أمنية واجتماعية لتتحول اليوم إلى ظاهرة نفسية مرتبطة بالرغبة في التغيير والعيش في العالم المتقدم. ففي دراسة استقصائية نشرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي « PNUD » في أكتوبر 2019 تحت عنوان «ارتقاء الأسوار: أصوات المهاجرين الأفارقة غير النظاميين إلى أوروبا» شملت 1970 مهاجرا غير شرعي، ينتمون إلى تسع وثلاثين دولة أفريقية و يقيمون في ثلاثة عشر دولة أوروبية، جاء فيها أن

58 %¹ منهم كانوا يزاولون دراساتهم العليا أو لديهم وظائف دائمة بأجور تنافسية في بلدانهم، إلا أنهم فضلوا السفر إلى الدول الأوروبية. في نفس الوقت أكد 93 %² ممن شملهم الاستقصاء أنهم مستعدون لإعادة التجربة وتحمل كل المخاطر بما فيها زجهم في السجون ومعتقلات الترحيل للمقدوم إلى أوروبا.

حسب الإحصائيات المقدمة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في سنة 2019، فإن ما يفوق الثلاثمائة ألف مهاجر أفريقي دخلوا البلدان الستة والثلاثين المنطوية في المنظمة في سنة 2018، حيث يأتي المغرب في أول الترتيب من حيث الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية بواحد وسبعين ألف مهاجر، متبوعة بكل من نيجيريا والجزائر ومصر وإريتريا. عموما، يشكل الأفارقة المهاجرون 15 % من مجموع المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد الأوروبي³.

على الرغم من هذه الأرقام المعتبرة إلا أن الهجرة بين البلدان الأفريقية تحتل النسبة الأكبر في معدلات الهجرة غير الشرعية بنسبة تفوق 70 %، حسب تقرير للأمم المتحدة تحت عنوان «التحركات العالمية» نشر في سنة 2019⁴، جاء فيه أنه بين سنتي 2015 و 2017 ارتفع عدد المهاجرين غير الشرعيين فيما بين الدول الأفريقية من ستة عشر إلى تسعة عشر مليون شخص في حين لم تتجاوز الهجرة غير الشرعية إلى خارج القارة السبعة عشر مليون شخص⁵ أي بزيادة

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «ارتقاء الأسوار: أصوات المهاجرين الأفارقة غير النظاميين إلى أوروبا»، (أكتوبر 2019)، ص.11.

² المرجع نفسه، ص.18.

³ Maryline Baumard, Six Leçons Sur Les Migrations Africaines, le Monde, sur le site : (https://www.lemonde.fr/afrique/article/2019/09/18/six-lecons-sur-les-migrations-africaines_5511874_3212.html), (05 Janvier 2020, 14H21).

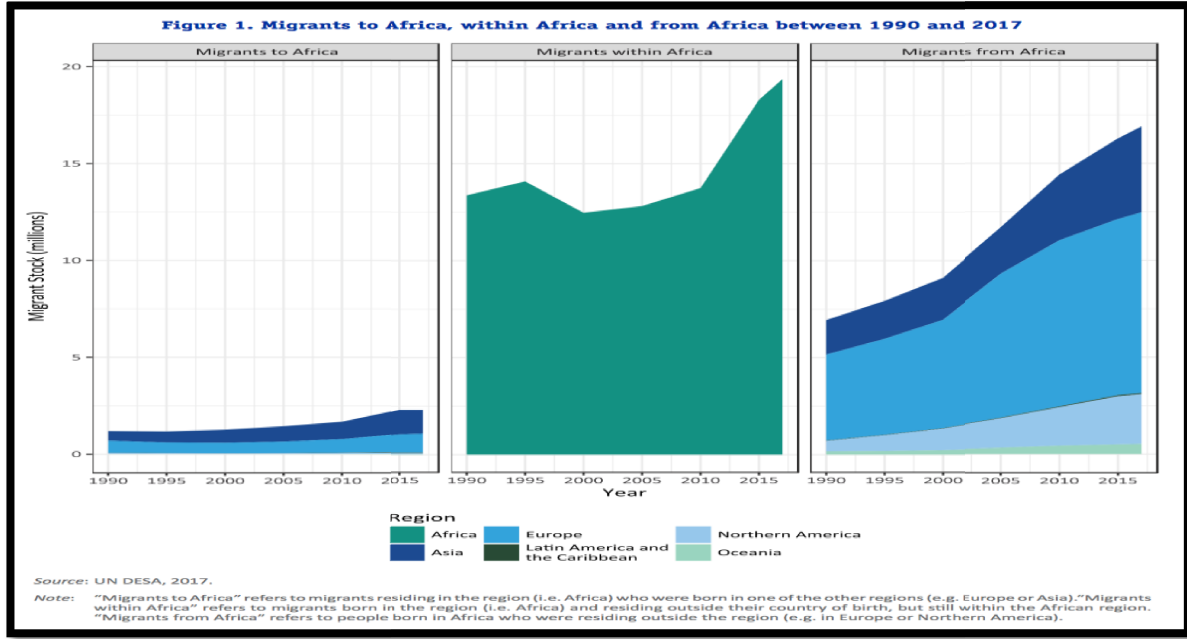
⁴ Ibid.

⁵ Marie Mc. Auliffe et Adrian Kitimbo, Migrations Africaines : Ce Que Disent Vraiment les Chiffres, World Economic Forum, sur le site: (<https://fr.weforum.org/agenda/2018/06/migrations-africaines-ce-que-disent-vraiment-les-chiffres-5696dc52-268d-43dd-8b43-12dc19bb5840/>), (20 Avril 2020, 09H12).

الفصل الثاني: تشخيص عملية بناء الدولة الأمة في أفريقيا

طفيفة وهو ما يحيلنا مرة أخرى إلى الحديث عن الدور الذي يفترض أن تلعبه الحكومات الأفريقية، ففي ظل الضعف والهشاشة الذين تعاني منهما غالب دول القارة يبدو من الصعب جدا على هذه الأخيرة أن تتحكم في حدودها وفي موجات الدخول والخروج إلى أراضيها (انظر الشكل رقم 07).

الشكل رقم 07: حركة الهجرة من وإلى أفريقيا وداخلها بين سنوات 1990 و2017



المصدر:

Marie Mc. Auliffe et Adrian Kitimbo, Migrations Africaines : Ce Que Disent Vraiment les Chiffres, World Economic Forum, sur le site: (<https://fr.weforum.org/agenda/2018/06/migrations-africaines-ce-que-disent-vraiment-les-chiffres-5696dc52-268d-43dd-8b43-12dc19bb5840/>), (20 Avril 2020, 09H30).

تضع هذه المعطيات الدول الأفريقية في وضعية أمنية حرجية خاصة بالنسبة لدول العبور التي تجبر على تخصيص موارد معتبرة للحد من هذه الظاهرة ولمواجهة مخلفاتها من أمراض وإضعاف للبنى الاقتصادية والاجتماعية القائمة، كما بالنسبة للدول المصدرة لها، سواء من حيث المسؤولية الدولية التي تترتب عليها أو الضغوطات الخارجية التي تواجهها.

خلاصة الفصل الثاني:

طالما كانت أفريقيا في قلب الدراسات المتعلقة ببناء الدولة الأمة فهذا الفضاء الجيوسياسي تمظهر في تاريخه السابق للفترة الاستعمارية وفق أشكال عديدة، منها ما كان قبليا بسيطا ومنها ما كان منظما كحال بعض الممالك والإمبراطوريات، وإن لم تتطابق هذه الأخيرة ووصف الدولة الأمة. غير أن الفترة الاستعمارية التي عاشتها القارة كان لها تداعيات كبيرة عليها، حيث غيرت من تقسيمها الجغرافي ومن هرمية وطبيعة التفاعلات المجتمعية السائدة فيها، فضلا عن الاستنزاف الثرواتي والتخريب الاقتصادي والبنوي الذي ألحقته بها.

راهنّت الدول الأفريقية عقب الاستقلال على قدرتها الذاتية في بناء الدولة الأمة فيها، متأثرة في ذلك بمنظورها الثوري ورغبتها في الحفاظ على الوحدة الوطنية، إلى جانب تكريس القطيعة مع الدول الرأسمالية الإمبريالية. ولأن تلك السياسات لم تحقق الغاية منها بل زادت من تراجع مستويات التنمية ومظاهر القطيعة المجتمعية، غيرت الدول الأفريقية من إستراتيجية بناء الدولة الأمة فيها مدفوعة في ذلك بسياق داخلي جديد طبعه صعود زعامات منفتحة وآخر دولي - أعقب نهاية الحرب الباردة - يقدم الديمقراطية وحقوق الإنسان كآلية ومقياس لبناء الدولة الأمة ويجعل من المنظمات الدولية طرفا في عمليات البناء.

يؤكد الوضع الذي تعيشه غالبية الدول الأفريقية اليوم أن عمليات البناء المتبناة عقب الاستقلال أو حتى في فترة الانفتاح والانتقال الديمقراطي لم تعط النتائج المرجوة منها وأن تعثر بناء الدولة الأمة في القارة حقيقة يترجمها اللااستقرار الأمني والضعف متعدد الأبعاد والمستويات، كما تزيد من حدتها التدخلات والاستنزاف الذي تتعرض له القارة من طرف القوى الكبرى. هذه الوقائع جميعا تقود الباحثين إلى القول بأن كثيرا من دول القارة آيلة للتفكك والانحيار أو الفشل كأدنى حد، الحال في ذلك حال مالي.

الفصل الثالث:

مسار بناء الدولة والأمة في مالي

تكتسي دراسة الحالة المالية أهمية كبيرة في موضوع بناء الدولة والأمة في القارة الأفريقية من حيث كونها شكلا تتعدد وتتداخل فيه العوامل والفواعل التي أثرت وتؤثر على البناء، كما أنها تقدم تفسيرات قريبة جدا ومستوفاة عن واقع عمليات البناء في القارة وإن اختلفت التفاصيل.

سيتناول هذا الفصل بداية المقومات العامة لمالي، بمختلف أنواعها من طبيعية وبشرية ومؤسسية وما لها جميعا من تأثير على بناء الدولة والأمة في هذا الفضاء الجغرافي، وسيتم إبراز إلى أي مدى يمكن تفسير التعثر باعتماد هذه المحددات دون غيرها، خاصة حين يتعلق الأمر بالمحدد التاريخي الذي يعتمد عليه كثيرا بهذا الخصوص ويتم العودة إليه غالبا في تفسير واقع الدول الأفريقية (المبحث الأول).

كذلك فسيُخصّ تاريخ مالي لفترة ما بعد الاستقلال بقدر واف من الدراسة والتحليل، خاصة وأنه يعتبر المرحلة الحاسمة في عملية بناء الدولة والأمة، باعتباره يقتزن بالإرادة الوطنية الواعية الهادفة لاستكمال تحقيق النموذج الوستفالي، بما يصاحب ذلك من تنوع أنماط البناء المادي والمعنوي واختلافها بين المشروع القومي في مرحلة أولى، ثم الانتقال الديمقراطي في مرحلة ثانية (المبحث الثاني).

إن تعثر بناء الدولة والأمة في مالي فرضية اعتمدتها هذه الدراسة وستعمل على تأكيدها بالاعتماد على العديد من المعطيات السياسية والإقتصادية والمجتمعية والأمنية وغيرها، كما سيتم تفسير هذا التعثر بالتركيز على العوامل الذاتية والموضوعية المسببة له والمساهمة فيه، ليتم التركيز بعدها على محاولة تقديم استشراف لمستقبل الدولة في مالي، وفق سيناريوهات متعددة (المبحث الثالث).

المبحث الأول: المقومات العامة والموروث التاريخي لمالي

تلعب كل من الإمكانيات الطبيعية والمقومات البشرية في الحالة المالية أهمية كبيرة في تفسير العديد من السياسات الداخلية وردود الفعل الخارجية، لاسيما وأنها قد تشكل أداة فعالة في عمليات البناء متى ما حسن استغلالها، كما قد تتحول إلى مقوض لهذه العمليات إذا ارتبطت بالفساد وسوء الاستغلال وتوظيف الاختلافات الإثنية لإحداث الانقسامات (المطلب الأول).

كذلك، يلعب الموروث التاريخي لمالي دورا هاما في تحديد النقطة المرجعية التي انطلقت فيها عملية البناء وإلى أي حد ساهم الاستعمار الفرنسي في تكريس مجتمع منقسم ومؤسسات منهارة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: السمات الطبيعية والبشرية لمالي

الفرع الأول: السمات الطبيعية لمالي

تعتبر مالي دولة حبيسة في غرب أفريقيا تقدر مساحتها بـ 1.240.000 كم²، تحدها الجزائر شمالا والنيجر شرقا وبوركينا فاسو وساحل العاج في الجنوب وغينيا من الجنوب الغربي، والسنغال وموريتانيا من الغرب (انظر الملحق رقم 11). تتمركز حول حوض غرب وسط النيجر، مخترة بذلك الصحراء. يصنفها المختصون على أنها دولة مسطحة مرفوعة الحواف، يعتبر إقليمها جزءا من مثلثين متجاورين كبيرين، ويجتازها كل من نهر النيجر ونهر السنغال الذي يمتد على مساحة تعادل 1.700 كم¹.

يشكل هذين النهرين أقطاب جذب للسكان، فضلا على أن نهر النيجر يشكل بفضل قنواته وبحيراته المستنقعية -حوض ماسينا خصوصا- دلتا داخلية مناسبة لزراعة القطن والأرز، فبدون الري من هذين النهرين تصبح الزراعة مستحيلة ويتحول وسط مالي إلى أراض قاحلة تماما بها شجيرات جافة وأشواك.

¹ _____, « Mali : Histoire », sur le site: (https://www.larousse.fr/encyclopedia/divers/Mali_histoire/187739m), (25 Novembre 2019, 14H15).

الفصل الثالث: مسار بناء الدولة والأمة في مالي

أما في الجنوب وعلى طول المنطقة الحدودية، فتوجد كتل صخرية قديمة وكتل مجوفة من الخوانق العميقة وبعض الجبال. بالمقابل، فإن أقصى الشمال وبالضبط على جانبي نهر النيجر، تمتد هضاب ماندينغو إلى الغرب وهضبة باندياجارا إلى الشرق التي تشكلت من صخور رسوبية قديمة ترتفع من 200 إلى 500 متر، وعلى غرار ذلك تغطي هضاب ومنحدرات سيكاسو وباندياجارا الجنوب الشرقي بمعدل ارتفاع يتراوح بين 700 و800 متر، في حين تغطي هضاب الماندينغو الجنوب الغربي مع وجود منحدرات وهضبة الحجر الرملي، إلى جانب وجود أحواض فاليمي العليا وباوولي بالقرب من الحدود السنغالية الغينية.

تشكل الصحراء 51% من الأراضي في مالي ولا تتجاوز نسبة المساحة الزراعية معدل 4 % من المساحة الإجمالية، أي ما يعادل 4,7 % مليون هكتار¹ وهي مساحة ضئيلة جدا إذا ما قورنت بالمساحة الإجمالية من جهة، ويتوجه الساكنة نحو النشاط الزراعي كما سيتم إيضاحه لاحقا، من جهة ثانية. أما الغابات فتغطي 4.117 هكتار أي ما يعادل 5,3 %² من المساحة الإجمالية وهي في تناقص مستمر بسبب الاستغلال البشري.

أما عن الحياة النباتية والحيوانية في مالي، فهي غنية نسبيا إذا ما تناولنا الجنوب أين توجد فصائل حيوانية متعددة على غرار الأفيال، والغزلان والزراف والتماسيح وأفراس البحر وغيرها، كما تتنوع الحياة النباتية وتعدد أنواع الأشجار في السهل على شاكلته سلسدرية وكرايت ونير والنخيل وبعض أنواع الأشجار الشوكية وبالمقابل فتقل كل من الحيوانات والنباتات في الشمال أين تسود الصحراء.

يوصف المناخ في مالي على أنه سوداني ساحلي وهو يتميز بمعدلات حرارة متوسطة إلى عالية، ويتراوح بين مناخ ممطر رطب تصاحبه رياح رطبة قادمة من خليج غينيا، يمتد بين شهري جوان وسبتمبر، وتتراوح معدلات التساقط فيه بين 100 إلى 600 مم سنويا، إلى جانب مناخ حار وجاف يستمر من خمسة إلى تسعة أشهر، بين أكتوبر ونوفمبر وإلى غاية ماي وجوان، يتميز بوجود رياح

¹ Organisations des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture (ONUAA), Profil de Pays : Mali », (2015), p.03.

² Ibid, p.15.

جافة قادمة من الصحراء ومناخ ثالث في الجنوب بفصل ممطر أكثر وأطول بعض الشيء ، تتجاوز نسبة الأمطار فيه 600 مم سنويا وقد تؤدي إلى حدوث فياضات كما حصل في أفريل من سنة 2019. إجمالاً يتراوح معدل الحرارة السنوية في مالي ما بين 27 و 29 درجة مئوية في معظم أنحاء البلاد¹.

هذه المؤشرات من توسع الصحراء على حساب الأراضي الخصبة وضعف المعدلات الإجمالية للتساقط لم تمنع من تشكيل الزراعة والرعي أحد أهم النشاطات في البلاد، حيث ينتشر إنتاج الأرز والذرة الرفيعة والمحاصيل النقدية على غرار القطن وقصب السكر، إلى جانب صيد الأسماك النهرية. أما عن الإحصائيات المتعلقة بذلك، فقد أورد المعهد الوطني المالي للإحصاء في تقريره لسنة 2019 أنه قد تم إنتاج ما يفوق العشرة ملايين طن من الحبوب وما يفوق الستمئة ألف طن من القطن في سنة 2019 لوحدها².

فيما يخص الموارد والثروات الطبيعية، فهي تتعدد في مالي وتشمل كلا من اليورانيوم والألماس والنحاس وخام الحديد والأحجار الكريمة والزنك والمغنيسيوم والفوسفات والرخام وبعض الموارد الأخرى. غير أن الذهب يبقى أهم هذه الموارد على الإطلاق فصادراتها تعتبر من بين الأهم أفريقيا وعالمياً، حيث تأتي في المرتبة الرابعة قارياً بعد كل من غانا والسودان وجنوب أفريقيا بإنتاج بلغ تسعة وأربعين طناً، حسب إحصائيات سنة 2018³.

بدأت مالي في استخراج الذهب في سنة 1984 وهي اليوم تحتوي على ثلاثة مناجم بقدرات إنتاجية كبيرة تفوق 80 %⁴ من مجموع الإنتاج الوطني وتتمثل في ساديو لا ولولا و موريلا، كما

¹ —, « Mali : Histoire », Op.cit.

² Cyril Adouhoum, Campagne Agricole 2019-2020 : «Des Chiffres à l'Appui, Journal Mali-Jet», (02 juin 2019), sur le site: (https://malijet.com/actualite_economique_du_mali/229060-campagne-agricole-2019-2020-des-chiffres-%C3%A0-l%E2%80%99appui.html), (15 juillet 2020, 12H10).

³ Loc.cit.

⁴ Benjamin Elisha, «What Are the Major Natural Resources of Mali», *Economics Magazine*, (2019), pp.01-05, p.02.

الفصل الثالث: مسار بناء الدولة والأمة في مالي

يجري العمل على الاستثمار في منطقتين أخريين في كل من تومبكتو والحدود السنغالية، غير أن هذه التجارة على أهميتها لم تستغل في بعث العجلة الاقتصادية في مالي وأحد مبررات ذلك راجع إلى حالات اللااستقرار السياسي للبلاد وضعف الإمكانيات والتجهيزات، فضلا عن عدم ثبات سعر السوق العالمي للذهب.

وعلى شاكلة ما هو حاصل مع الذهب، فإن الألماس المكتشف سنة 1954 والذي يصدر منه ما يفوق التسعمائة قيراط سنويا يتعرض إلى كثير من النهب والسرقة من طرف العصابات وغيرهم، لاسيما وأنه يتواجد على الحدود الغينية.

كذلك يتواجد اليورانيوم بشكل رئيسي غرب باماكو التي يقدر أنها تحتوي على ما يفوق الخمسة آلاف وخمسمائة طن من هذا المورد، فضلا عن الاحتياطات الموجودة في كل من كيدال وغاو والتي تفوق المائتين وعشرين طن، كما يتم إنتاج عشرة آلاف طن سنويا من الأحجار الكريمة وبنسبة متقاربة من الفوسفات الذي يفوق احتياط البلاد منه أحد عشر مليون طن¹.

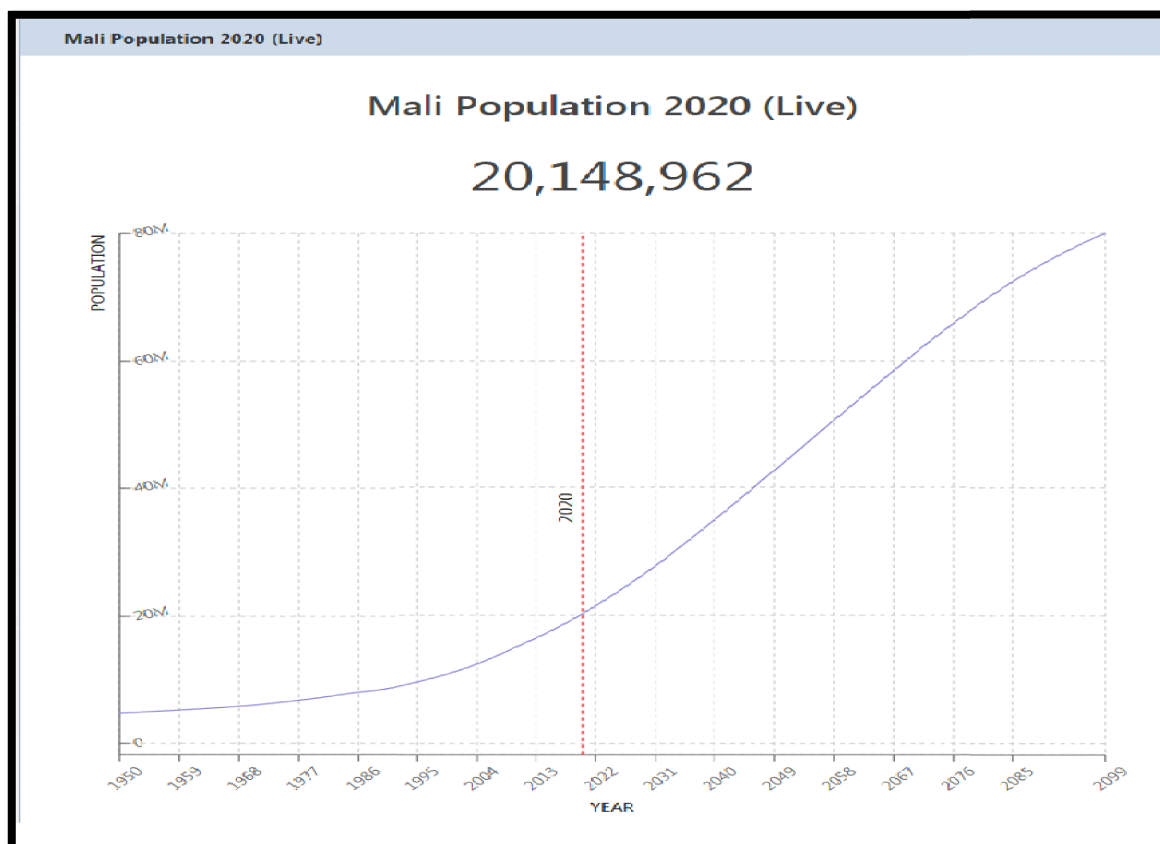
تشكل هذه الإمكانيات الطبيعية مصدر قوة لمالي ومبعث اهتمام خارجي بها وهي تساهم في إكسابها وزنا دوليا، غير أنها لم تستطع إلى يومنا هذا توظيفها في التنمية الوطنية وفي بناء المقدرات الاقتصادية للبلد، على العكس منه، يظهر في كثير من الحالات أن هذه المقدرات تتحول إلى مبعث للنزاع الداخلي والتنافس الخارجي، كما سيتم إيضاحه لاحقا.

الفرع الثاني: السمات البشرية لمالي

بلغ تعداد السكان في مالي شهر أفريل 2020، حسب الإحصائيات الاستشرافية للأمم المتحدة، 20.147.345 نسمة، بمعدل مواليد يقدر بولادة واحدة كل 39 ثانية (انظر الشكل رقم 08).

¹Ibid, p.04.

الشكل رقم 08: رسم بياني يوضح تعداد السكان في مالي شهر أفريل 2020



المصدر:

——, Mali Population 2020, World Population Review, from the web site: (<https://worldpopulationreview.com/countries/mali-population/>), (June 02th 2020, 15AM10).

في ذات السياق، يتوقع أن يصل عدد السكان في مالي إلى خمسين مليون نسمة مع سنة 2058 ويتجاوز الثمانين مليون شخص في سنة 2099، وهو يعني أن نسبة السكان ستزيد بأربعة أضعاف في الثمانين سنة القادمة (انظر الجدول رقم 03)¹.

¹ ———, Mali Population 2020, World Population Review, from the web site: (<https://worldpopulationreview.com/countries/mali-population/>), (June 02th 2020, 15AM10).

الفصل الثالث: مسار بناء الدولة الأمة في مالي

الجدول رقم 03: تطور الساكنة في مالي عبر السنوات (1950-2020) ودراسة استشرافية

للمستقبل (2025-2095)

الرقم	السنوات	تعداد السكان	معدل النمو %	الكثافة السكانية في كم ²	الرتبة العالمية من حيث تعداد السكان	الرتبة العالمية من حيث الكثافة السكانية
الإحصائيات الفعلية السنوية						
01	1950	4.708,429	0,00%	3,86	67	197
02	1955	4.975.398	1,11	4,08	69	199
03	1960	5.263.733	1,13	4.31	71	201
04	1965	5.568.484	1,13	4.56	73	207
05	1970	5.949.045	1,33	4,88	74	206
06	1975	6.482.278	1,73	5.31	75	209
07	1980	7.831.889	1,81	5,81	77	209
08	1985	7.831.889	2,01	6,42	76	209
09	1990	8.449.913	1,53	6,93	79	210
10	1995	9.585.653	2,55	7,86	77	211
11	2000	10.946.445	2.69	8.97	79	210
12	2005	12.775.516	3,14	10,47	77	211
13	2010	15.049.353	3,33	12,33	65	209
14	2015	17.438.778	2,99	14,29	64	207
15	2016	17.965.443	3,02	14,72	62	207
16	2017	18.512.430	3,04	15,17	61	206
17	2018	19,077,749	3,05	15,64	61	205
18	2019	19,658,031	3,04	16,11	60	204
19	2020	20.250.833	3,02	16,60	60	203

الفصل الثالث: مسار بناء الدولة والأمة في مالي

استشراف تزايد عدد السكان في السنوات المقبلة						
203	60	16,60	3,02	20.250.833	2025	21
199	59	19,19	2,95	23.415.891	2030	22
197	57	22,09	2,86	26.957.396	2035	23
189	55	28,63	2,54	34.938.568	2040	24
187	51	32.14	2.34	39.212.640	2045	25
186	48	35,72	2,14	43.585.530	2050	26
184	43	39,35	1,95	48.012.218	2055	27
178	41	42,97	1,78	52,430,195	2060	28
175	40	46,55	1,61	56,795,282	2065	29
173	38	50,03	1,45	61.045.038	2070	30
170	38	53.34	1,29	65.082.743	2075	31
167	37	56.44	1.14	68.867.542	2080	32
152	36	59,27	0,98	72,322,759	2085	33
159	35	61,79	0,84	75,399,038	2090	34
158	31	63,99	0,70	78,084,855	2095	35

المصدر:

—, Mali Population 2020, World Population Review, from the web site: (<https://worldpopulationreview.com/countries/mali-population/>), (02 June 02th 2020, 15AM10).

الفصل الثالث: مسار بناء الدولة والأمة في مالي

ينمو تعداد السكان في مالي بوتيرة متزايدة ومعتبرة، حيث تجاوز بين سنتي 1998 و 2009 معدل 6,1 % سنويا في باماكو لوحدها، أما في المدن الأخرى لمالي فتتراوح النسبة بين 3,1 % و 3,6 %¹ وهي الزيادة التي تؤكد آخر الحصائل المسجلة في سنة 2019 (انظر الشكل رقم 09)، حيث تعتبر هذه المعدلات كبيرة إذا ما قورنت بالظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تعيشها البلاد وبالمستوى المعيشي للسكان وحتى مقارنة بمعدل النمو العالمي الذي لا يتجاوز 0,26 %.

الشكل رقم 09: رسم بياني يوضح مستويات الزيادة السكانية في مالي بين 1955 و 2020



المصدر:

—, Mali Population 2020, World Population Review, from the web site: (<https://worldpopulationreview.com/countries/mali-population/>), (June 02th 2020, 15H10).

في هذا السياق، وعلى الرغم من النظريات الاقتصادية والمقاربات الاجتماعية التي تربط ارتفاع نسب النمو في السكان بتحريك عجلة الاقتصاد وتشبيب المجتمعات، فإن الوضع في بلدان العالم الثالث وعلى شاكلتها مالي يحيل إلى القول بأن هذه الزيادات غير المدروسة وغير المخطط لها تزيد من العبء الملحق على جهاز الدولة ومن مستويات استفادة السكان من الخدمات، وحتى من مستوى

¹ The World Bank, Report Mali: Geography of Poverty in Mali, April 23,(2015), p.07.

الفصل الثالث: مسار بناء الدولة والأمة في مالي

انتشار الفقر الذي قدر في سنة 2010 -وهي السنة المالية للإحصائيات الواردة أعلاه بأنه يمس ما يزيد عن 41% من الساكنة¹.

وحسب تقرير للبنك الدولي صادر سنة 2015، فإن التوزيع السكاني في مالي يشهد اختلالات كبيرة، فما يقارب 73% من السكان في مالي يقيمون في مناطق ريفية ونائية. ففي خمسة وسبعين مدينة وحي نائيين يعيش ما يفوق 3,9 مليون فرد من مجموع التعداد الكلي للسكان. في حين تبقى باماكو هي المدينة الأكثر كثافة سكانية بنسبة 15% من إجمالي الساكنة المالية، وهو العدد الذي يتجاوز المدن الثلاثة التالية مجتمعة والمتمثلة في: سيكاسو وموبتي وكوتبالا (انظر الجدول رقم 04).

جدول رقم 04: توزيع الساكنة في مختلف الأقاليم المالية حسب إحصائيات الثلاثي الأول

لسنة 2020

المدينة	تعداد السكان
باماكو	1.297.281
سيكاسو	144.786
موبتي	108.456
كوتبالا	99.353
سيقو	92.552
غاو	87.000
كايز	78.406
ماركالا	53.738
كولوكاني	48.774
كاتي	42.922

المصدر:

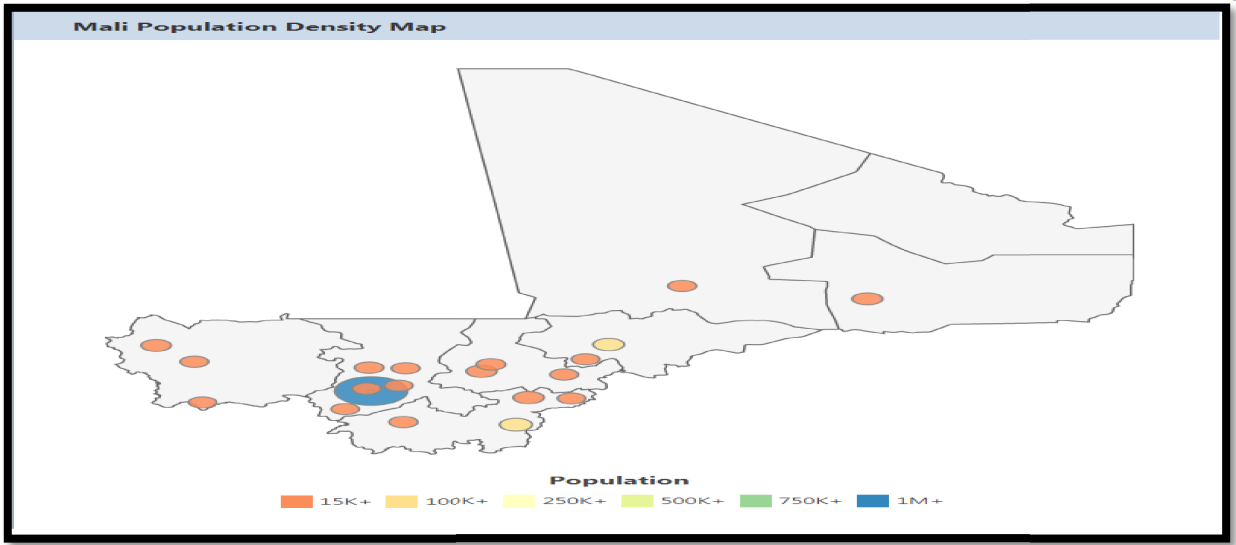
—, Mali Population 2020, World Population Review, from the web site: (<https://worldpopulationreview.com/countries/mali-population/>), (June 06th2020, 15AM10).

¹Ibid, p.05.

الفصل الثالث: مسار بناء الدولة والأمة في مالي

تقدر الكثافة السكانية في مالي بـ 15,9 شخص في كم² الواحد لتحتل بذلك المرتبة 176 عالميا من حيث الكثافة السكانية، غير أن الملاحظ أن التوزيع السكاني في البلاد يبقى غير متوازن بحيث ترتفع الكثافة السكانية في الجنوب وتنخفض كثيرا كلما توجهنا نحو الجنوب، بما ينطوي عليه ذلك من تأثيرات سلبية حول مدى شغل إقليم الدولة وبقاء العديد من المساحات شاغرة دون أية رقابة (انظر الشكل رقم 10).

الشكل رقم 10: رسم بياني يوضح التوزيع الجغرافي للسكان في مالي



المصدر:

——, Mali Population 2020, World Population Review, from the web site: (<https://worldpopulationreview.com/countries/mali-population/>), (June 06th 2020, 15AM10).

في نفس السياق، يصنف المجتمع المالي على أنه مجتمع شاب، حيث يقدر متوسط السن فيه بـ 15,8 سنة حسب إحصائيات سنة 2018¹ ونفس الأمر بالنسبة للطبقات العمرية للسكان التي يتغلب فيها السن من 0 إلى 14 سنة بنسبة 48,03 %، متبوعة بالسن من 15 إلى 24 سنة بنسبة 18,89 %، ثم من 25 إلى 54 سنة بنسبة 26,36 % و تبلغ النسبة من 55 إلى 64 سنة 3,7 % وأخيرا

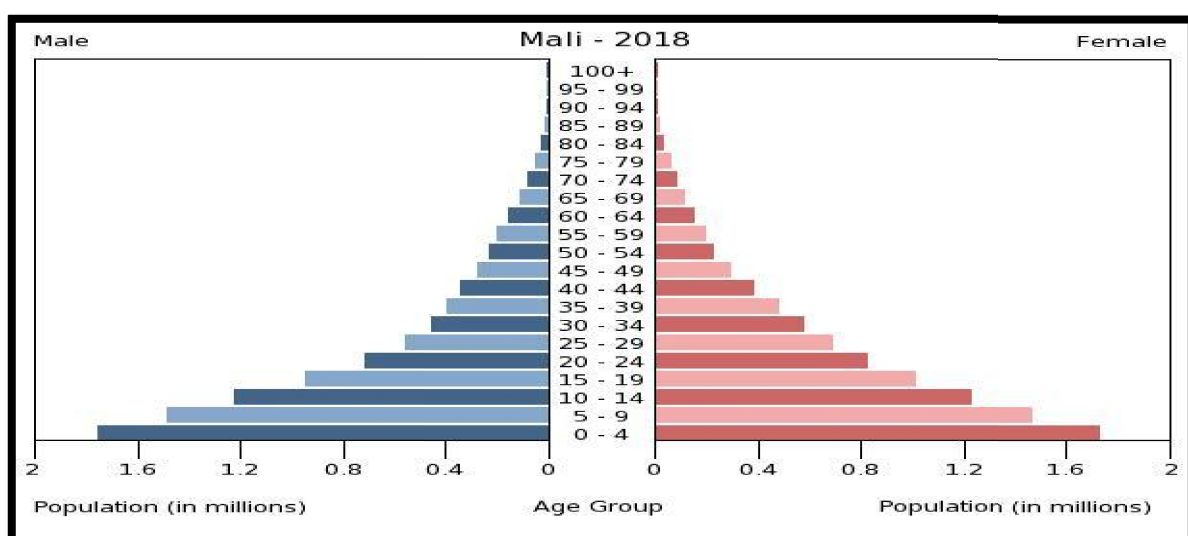
¹ ———, Mali Age Structure, Index Mundi, from the web site: (https://www.indexmundi.com/mali/age_structure.html), (10 mars 2020, 09H12).

الفصل الثالث: مسار بناء الدولة والأمة في مالي

فإن النسبة الأضعف هي للفئة ما فوق 65 سنة التي يقدر معدلها بـ 3,2%¹. للإشارة فإنه ومقارنة بالرجال فإن النساء يشكلن النسب الأكبر في كل الطبقات العمرية سائلة الذكر (انظر الشكل رقم 11).

الشكل رقم 11: رسم بياني يوضح الفئات العمرية للسكان في مالي حسب إحصائيات

سنة 2018



المصدر:

——, Mali Age Structure, Index Mundi, from the web site: (https://www.indexmundi.com/mali/age_structure.html), (March 10Th 2020, 09AM12).

إن غلبة فئة الشباب في أي مجتمع تعتبر عامل قوة لبناء الدولة والأمة، ذلك أنها الفئة الأكثر إنتاجاً والأكثر قدرة على تحقيق التطور في العلوم وتحريك عجلة الاقتصاد وتقوية البنى التحتية والدفاعية للدولة. غير أن الوضع في مالي لا يختلف عنه في باقي دول العالم الثالث، حيث يجد الشباب أنفسهم عاطلين عن العمل، كما لا يتوفرون على أهم المرافق التي يحتاجون إليها، الحيوية منها والترفيهية، ما يدفعهم إلى محاولة الهجرة أو حتى الانخراط في منظمات إجرامية.

وعن التوزيع النسبي لليد العاملة فقد أورد ذات التقرير أن ما يفوق 43% من السكان يشتغلون في الزراعة، الأمر الذي يبدو منطقياً في ظل الانتشار الواسع للسكان في المناطق الريفية كما

¹ Loc.cit.

الفصل الثالث: مسار بناء الدولة والأمة في مالي

أوردته الإحصائيات سالفه الذكر، في حين أن 24 % آخرين يتقاسمون الوظائف الإدارية والخدمات العمومية ويمارس ما بين 28 إلى 30% مختلف أنواع التجارة¹.

إن توجه الساكنة في مالي إلى قطاع الزراعة دون غيره من القطاعات الاقتصادية ذات الجاذبية والإقبال الكبيرين في المجتمعات الأخرى لا يعدو أن يكون استجابة للظروف القائمة والنقص الكبير في الوظائف الشاغرة، حيث أن النشاط الزراعي لا يزال في غالبه بدائيا وبوسائل وإمكانات بسيطة ولتحقيق الحاجات الغذائية البسيطة للسكان ولا يرقى لتلبية احتياجات السوق، كما لا يمكن اعتباره قطاعا إنتاجيا يساهم في التنمية الوطنية في مالي.

من حيث التركيبة الإثنية، تعتبر مالي واحدا من النماذج البارزة للتعدد الإثني حيث يتوزعون كما يلي:

جدول رقم 05: النسبة المئوية للمجموعات الإثنية في مالي وفق إحصائيات سنة 2018

الإثنية	النسبة المئوية من إجمالي السكان (%)
البامبارا	33,3
الفولاني	13,3
الساراكول وسونينك وماركا	9,8
بالسونوفو والمانيياكا	9,6
الميلانك	8,7
الدوغو	8,7
صونراي	5,6
بوبو	2,1
الطوارق وبيلا	1,7
ماليون آخرون	06
المنحدرون من المجتمع الاقتصادي لغرب أفريقيا	4
آخرون	3

المصدر:

——, Mali Ethnic Groups, Index Mundi, from the web site: (https://www.indexmundi.com/mali/ethnic_groups.html), (June 15th 2020, 22AM12).

¹ Loc.cit.

على الرغم من أن اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية في البلاد إلا أن ما يفوق 80 %¹ من السكان يتحدثون بالامبارا، فضلا عن وجود حوالي الأربعة عشر لغة وطنية وما يقارب الأربعين لهجة أفريقية أخرى مستعملة بنسب متفاوتة. كما أن الإسلام يعتبر الدين السائد في البلاد، حيث يبلغ عدد المسلمين 93,9 % (موزعين بين أغلبية سنية وأقلية أحمدية وشيعية)، في حين يقدر عدد المسيحيين بـ 2,8 % وعباد الديانات الوضعية بنسبة 7 %، أما الذين لا ديانة لهم فيشملون 2,5 % من إجمالي السكان، وهذا حسب إحصائيات سنة 2018².

وتفسر الإحصائيات السالفة جميعا، سواء تلك المتعلقة بتعداد الساكنة والاستشراف المتعلق بها أو بالتنوع الإثني واللغوي في مالي، إلى حد كبير حالة اللااستقرار الموجودة بها، فبين جغرافيا صعبة وفقيرة لا من حيث الموارد ولكن من حيث الاستثمار والعوائد وبين مجموعات إثنية متناحرة وصراع بين الغالبية والأقلية، تتحول هذه الأرقام التي يفترض فيها أن تشكل مصدر ثراء وقوة للدولة الأمة إلى مبعث للتشتت والضعف، ذلك أن المحددات الذاتية للدولة الأمة تبقى ضعيفة وغير محفزة على استكمال البناء.

المطلب الثاني: الإرث التاريخي لمالي

تسمح دراسة تاريخ مالي بالوقوف على العديد من الحقائق المتعلقة ببناء الدولة الأمة فيها، فقد بلغت الحضارة في هذه المنطقة حدا قيل معه أن الإمبراطورية المالية هي نموذج متطور جدا في بناء الدولة، ثم جاء الاستعمار الفرنسي ليهدم كل الأنماط القديمة ويغير من تضاريس القارة و من تركيبتها البشرية والإثنية وحتى من أنماطها المعيشية. لاحقا، ستلقي هذه الموروثات جميعا بآثارها على مستقبل مالي لفترة ما بعد الاستقلال وستظل محددات يرافقها في كل المحاولات السياسية الموجهة لبنائها.

¹ ———, « Mali Demographic Profile », Index Mundi, from the web site: (<https://www.indexmundi.com/mali/languages.html>), (March 10th2019, 14AM43).

² United Nations, Department of Economic and Social Affairs Population Dynamics, Populations Prospects 2019, (2019), from the web site: (<https://population.un.org/wpp/>), (March 12th2019, 21AM10).

الفرع الأول: فترة ما قبل الاستعمار الفرنسي

تحيل بعض المصادر إلى أن تاريخ مالي غير المدون يعود إلى مائة وخمسين ألف سنة وأن قبائل البافور كانت من أولى القبائل التي سكنت هذه المنطقة على وجه الخصوص وغرب أفريقيا عموماً¹، حيث انحدرت هذه القبائل من موريتانيا جراء غزو تعرضت له هذه الأخيرة.

كانت العديد من المناطق التي تعتبر مالية اليوم تنضوي تحت إمبراطورية غانا، حيث امتدت هذه الأخيرة من السنغال غرباً وإلى غاية ما يعرف اليوم بطومبكتو شرقاً ومن المناطق الصحراوية شمالاً إلى الجنوب أين توجد مدينة باماكو اليوم (انظر الملحق رقم 12)، فضلاً عن ذلك فإن عاصمة الإمبراطورية المسماة بخومبي صالح (Khoumbi Saleh) والتي كانت عبارة عن مدينة كبيرة تقع على بعد 375 كم من شمال باماكو. وعليه فقد كانت الإمبراطورية بعيدة عن دولة غانا بحدودها الحالية وشاملة لمناطق عديدة لمالي.

انتظمت إمبراطورية غانا في شكل ممالك صغيرة يوحدتها المركز وقد كانت على قدر كبير من القوة والغنى والاستقرار واشتهرت بتجارة الذهب وكان جميع سكانها من السود المنتمين في غالبيتهم إلى قبائل السونينكي، كما أن الإسلام لم يكن منتشرًا بها إلا عند الأجانب القادمين للتجارة. استمرت هذه الإمبراطورية إلى غاية القرن الحادي عشر، أين تفرقت ممالكها مكونة كيانات مستقلة متناحرة فيما بينها إلى أن آل الأمر إلى قبائل الماندينغ بعد هزيمة مملكة سوسو عام 1235م على يد سنجتاكي (Sondjata Keita)؛ المؤسس الأول لإمبراطورية مالي في سنة 1240م².

اختير لإمبراطورية مالي أو الماندينغ مدينة نياني المتواجدة غير بعيد على نهر النيجر وعمل سنجتا على توسيعها لتبلغ مساحتها نصف مساحة قارة أوروبا بأكملها، وتمتد فيما بين بلاد بورنو في الشرق والمحيط الأطلسي في الغرب، وبين جبال البربر في الشمال ونطاق الغابات في الجنوب، شاملة

¹M-J. Richou, «Les Empires Noirs du Passé », *Revue des Deux Mondes*, Vol.02, (2016), pp.502-516, p.503.

²علي يعقوب، "دولة مالي الإسلامية (834-628 هـ، 1430-1230 م)", *مجلة قراءات*، ع.20، (2014)، ص ص. 120-135، ص. 122.

الفصل الثالث: مسار بناء الدولة والأمة في مالي

بذلك سبعة دول حالية من دول غرب أفريقيا متمثلة في؛ مالي وشرق السنغال وشمال غينيا وشمال بوركينافاسو وأجزاء من البنين وغرب النيجر وأجزاء أخرى من شمالها الشرقي وجنوب موريتانيا¹.

بعد وفاة مؤسس إمبراطورية الماندينغ، استمر خلفاؤه في توسيع الحدود وتنظيم كيان الإمبراطورية التي تعاقب عليها سبع حكام اختلفوا في قوتهم وضعفهم وهذا إلى غاية 1285 م أين تولى العرش مولى من موالى أسرة كيتا يدعى تسيكورا (Tsekoura) الذي عمل على فرض النظام في الإمبراطورية وإعادة ضبطها وتوسيعها لتضم للمرة الأولى كلا من غاو وجزءا من صونراي وبافور، لكن ملكه لم يدم مدة طويلة حيث قتل في طريقه إلى مكة وتلاه بعدها ثلاثة ملوك آخرين حكموا في الفترة الممتدة بين 1300 و1307 م والذين لم يتركوا أثرا بارزا².

بعد تولي كنكن موسى (Kankan Moussa)³ السلطة بلغت إمبراطورية مالي قمة ازدهارها وأوج عظمتها وتوسعها لتضم كل بلاد الصونراي، كما عمل على تنظيم الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية للإمبراطورية واشتهرت هذه الأخيرة بثرائها ما جذب الأجانب إليها، لاسيما العرب والبرتغاليين والإيطاليين. كذلك فقد اجتذب العديد من التجار والعلماء المسلمين والمهندسين وباشر تشييد العمران والمساجد والفتوحات للمناطق المجاورة لإمبراطوريته.

عقب وفاة كنكن موسى في سنة 1337، تعاقب على إمبراطورية مالي العديد من الحكام وشهدت كثيرا من الازدهار والأفول بحسب الأشخاص الذين حكموها، وهذا إلى غاية سنة 1430 أين انتشرت الاضطرابات في وسط الأسرة الحاكمة وتكاثفت الهجمات الخارجية من طرف الطوارق على أطرافها الشمالية والموسي على أطرافها الجنوبية، ومع تمكن دولة سنغي من احتلال أجزاء كثيرة منها تراجعت قوة إمبراطورية مالي إلى أن سقطت نهائيا في النصف الأخير من القرن

¹ محمود شاكر، مالي (دمشق: المكتب الإسلامي، 1977)، ص.40.

² M-J. Richoum, Op.cit, p.511.

³ اشتهر كنكن موسى برحلة الحج التي قام بها إلى مكة المكرمة مرورا بمصر، وقد حمل معه من الذهب ووزعه على الناس في الأقطار التي مر بها ما جعل قيمة هذا الأخير تنخفض لمدة خمسة عشر سنة، كما عمد أثناء عودته إلى استقدام العلماء والباحثين والمهندسين إلى إمبراطوريته وجعلهم يساهمون مساهمات قيمة في بنائها.

الفصل الثالث: مسار بناء الدولة والأمة في مالي

الخامس عشر تحت سيطرة الفولبي والبابارا وملك السيغو والصنغاي¹. بذلت لاحقا العديد من المحاولات لإعادة إقامة الإمبراطورية وتمت الاستعانة في مرات كثيرة بالعثمانيين والبرتغاليين الذي نجحوا في بسط نفوذهم في الساحل الغربي، غير أنها لم تحقق نتائج معتبرة.

لقد صنفت إمبراطورية مالي في فترة حكم كنكن موسى على أنها "قوة"² ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين: يتمثل أولهما في الامتداد الجغرافي الذي حققته وقدرتها الكبيرة على استتباب الأمن في المناطق التي حكمتها. ويتعلق ثانيهما بالتطور الذي بلغته فقد ازدهرت الزراعة على ضفاف نهر النيجر وشملت كلا من القطن والحبوب والأرز. كما تطورت في المناطق الأقل خصوبة تربية المواشي، غير أن النشاط الاقتصادي الأهم على الإطلاق تمثل في تجارة الذهب متبوعا بتجارة النحاس والملح والعبيد، لتتحول مالي بذلك إلى قطب تجاري يجلب سكان شمال أفريقيا والعالم العربي وأوروبا لبيعهم ثرواته ويستورد منهم المواد الغذائية الأخرى، على غرار الزبيب والفواكه وبعض الأدوات وقد فرض ارتفاع معدل التبادل مع الخارج تطوير الطرقات بين مختلف الأقاليم المالية ومنها إلى الخارج حتى وصلت إلى أوروبا.

كذلك، لم يتم إغفال البعدين التعليمي والحضاري للإمبراطورية، فقد تحولت كل من غاو وتنبت وجني إلى قبلة للعلماء واختار بعضهم مالي كمستقر له لفترات طويلة على غرار ابن بطوطة (Ibn Battûta)، كما كتب عنها ابن خلدون والإدريسي (Al Idrissi) والبكري (Al Bakri) باعتبارها مكانا يسوده الأمن والعدل ووفرة الغذاء³، وقد اختيرت اللغة العربية كلغة للتجارة وللدواوين ولغة للخطاب الديني وتم تشجيع تعلمها وتعليمها وفتحت جامعة تمبكتو أبوابها لطلبة العلم من الماليين و السودانيين، لتصبح بذلك قبلة فيها ذخائر من الكتب والمراجع القيمة، كما حظي العلماء بمكانة مرموقة وسخرت لهم كل الوسائل والإمكانات التي تساعد على الإبداع والإنتاج العلمي.

¹ أحمد الشكري، *الإسلام والمجتمع السوداني/إمبراطورية مالي* (أبو ظبي: المجتمع الثقافي، ط.01، 1999)، ص.185.

² Simon Français, «l'Empire du Mali d'Hier à Aujourd'hui», *Revue Cahiers d'Histoire*, N.128, (2015), pp.71-86, p.81.

³ أحمد شكري، مرجع سابق، ص.200.

وبالنظر إلى التوسع الكبير الذي كانت تشهده والمناطق التي كانت تسعى للسيطرة عليها فقد تم تطوير السموم التي توضع في الرماح، حتى صُنفت هذه الأخيرة على أنها من الأكثر فتكا على الإطلاق، فضلا عن المخزون الكبير من الأسلحة الأخرى والعدد المرتفع من المحاربين والمجندين الذين حازت عليهم بمعدل سمح بمضاعفة عدد المحاربين إلى ضعفين مقارنة بما يسخره العدو¹. وقد كان الجيش منظما تحت إمرة القادة العسكريين الذين كانوا يحكم الممالك في نفس الوقت، كل في إطار اختصاصه الإقليمي، والذين بدورهم ينضون تحت إمرة القائد العسكري الأعلى لعاصمة مالي.

أما عن نظام الحكم فكان ملكيا على مستوى العاصمة كما على مستوى الممالك ويتم التداول فيه عن طريق التوريث الذي يكون لصالح ابن الأخت نظرا لما حظيت به المرأة في هذا المجتمع من مكانة، وقد جمع نظام الحكم بين المركزية واللامركزية فقد حظي الملوك بسلطة التسيير الذاتي لأقاليمهم² ما داموا يدينون بالولاء للسلطان ولا يخرجون عن إرادته.

وقد كان لنظام الحكم هذا بالغ الأثر في الحفاظ على استقرار الإمبراطورية واستمرارها لفترة طويلة، فالتضيق والخناق اللذين يفرضان عادة إلى الانقلاب لم يكن لهما أثر بارز في هذه الفترة من تاريخ الإمبراطورية، يضاف إليه أن الاستشارة كانت مبداء راسخا في هذه المجتمعات³، فالمجالس الحاكمة ذات العضوية المشتركة والتي تتكون من مختلف أطياف المجتمع كانت النموذج المعبر عن التشارك في اتخاذ القرار الذي يخص الأقاليم بصفة عامة والسكان بصفة خاصة.

دان أهل مالي بالأديان الوضعية إلى غاية القرن السابع ميلادي أين أسلم السلطان ومن بعده أهل الإمبراطورية، ومع بداية القرن الحادي عشر ميلادي كان كل أهل مالي مسلمين تقريبا، غير أن

¹ Madina Ly Tall, «L'Empire de Mali aux XVI et XVII^{ème} Siècle, dans : 2000 ans d'Histoire Africaine : le Sol, la Parole et l'Écrit, Société Française d'Histoire d'Outre-Mer, Tome.2, (1981), pp. 595-612, p. 606.

² حمدي عبد الرحمان حسن، *دراسة في النظم السياسية الأفريقية*، (القاهرة: سلسلة كتب دراسة، 2002)، ص.ص. 47-46.

³ عبد الله بن صالح، *عملية بناء الدولة في مالي: دراسة تقييمية*، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015)، ص.72.

الإسلام كثقافة عرف طريقه إلى مالي قبل التاريخ سالف الذكر بوقت كبير، فقد كان التجار والرحالة المسلمون كثيرون التوافد على المنطقة والإقامة بها.

وحسب الكاتب مجدي يوسف (Madjdi Youcef) في كتابه "الإسلام في أفريقيا" فإن ممارسة الشعائر الدينية الإسلامية لدى الوافدين كانت تتم بسهولة ويسر كبيرين، وكان لسكان المنطقة وحكامهم من الليونة والانفتاح ما جعلهم متسامحين لا يضيقون على غيرهم من معتنقي الديانات الأخرى. أما بعد إسلامها فقد تأثرت الإمبراطورية كثيرا بالطابع العمراني الإسلامي الأندلسي وبني بها المسجد العتيق على شاكلته مسجد مكة وبلغ الأمر إلى تأثير الدين على السياسة، حيث تم تحويل لقب الملك إلى السلطان¹ تماشيا وما كان سائدا من ثقافة إسلامية.

أمام هذه المعطيات يطرح التساؤل عم إذا كانت مالي قد شهدت في فترتها المزدهرة نموذجا للدولة الأمة والإجابة المتوافقة مع الطرح النظري الذي قدمناه في دراستنا ستكون بالنفي للعديد من الأسباب: أولا؛ تتعارض إمبراطورية مالي مع المفهوم الجغرافي للدولة الأمة وفق المنظور الوستفالي الذي يشترط أن تكون الحدود مرسومة بدقة، معترفا بها ومحترمة من طرف الدولة الأمة ذاتها ومن طرف نظيراتها في المجموعة الدولية وهو ما لا يمكن إسقاطه على الإمبراطورية المالية المبنية على فكرة التوسع والسيطرة على الأقاليم المجاورة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الجانب المعنوي لكل منظومة وستفالية والمتمثل في الأمة التي يفترض فيها أن تدين بالولاء للكيان السياسي وتعترف له بالشرعية السيادية تنتفي أيضا في الإمبراطورية المالية، فقد كانت الممالك التي تم ضمها بعامل القوة تدفع الجزية مقابل حفاظها على بقائها وعدم فقدانها لسيادتها الداخلية، ولعل أحسن مثال على ذلك سعي بعض الممالك على غرار ملك مانسا باتي إلى القيام بتحالفات سرية مع بعض الدولة الأوروبية المسيحية. يضاف إليه أن الفترة التي بدأت فيها الإمبراطورية في الأفول شهدت العديد من الانقلابات وأعلنت كل مملكة على قيامها بذاتها ورفض انتمائها إلى الإمبراطورية الأفلتة، في حين أن المنظور الوستفالي يقدم الأمة على أنها بنية معنوية مندمجة في الكيان المادي للدولة، تعرف نفسها من خلاله، وترفض التخلي عنه لأي سبب كان، إلى جانب كونها تقدم الهوية الجماعية على هوية النوع أو المجموعة.

¹ حسن مجدي صالح، *الإسلام في أفريقيا* (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، 2006)، ص. 429.

فضلا عن كل ما سبق، فإن تصنيف إمبراطورية مالي على أنها دولة أمة يحيل بالضرورة إلى تصنيف الإمبراطوريات الأوروبية القديمة على أنها كذلك في حين أن الطرح الوستفالي قد اعتبر هذه الإمبراطوريات نموذجا دقيقا لما قبل الدولة الأمة، على اعتبار أن القوة والرغبة في السيطرة كانا أهم عاملين في وجودها وبقائها.

الفرع الثاني: الفترة الاستعمارية

لن يختلف الحديث عن مالي إبان الفترة الاستعمارية في مضمونه عم قیل سابقا عن كل أفريقيا، لا من حيث الوسائل المستعملة من طرف القوة الاستعمارية الفرنسية ولا من حيث الأهداف المرجوة. وإن كانت مالي مقارنة بمناطق أفريقية أخرى قد جلبت الانتباه إليها باكرا بفضل الصيت الواسع الذي نالته إمبراطورية الماندينغ من جهة، والكتابات العديدة للرحالة العرب حولها وحول الثروات التي تتمتع بها، من جهة ثانية. لهذا، فقد بادر العديد من المؤرخين الأوروبيين والجغرافيين بالتنقل إليها وقدموا طروحاتهم حولها، كما رسموا لها خرائط مفصلة مكنت من التعرف عليها حتى لغير زائريها.

من البداية، بدا واضحا للاستعمار الفرنسي الذي بسط نفوذه في سواحل المحيط الأطلسي أن مالي هي البوابة الرئيسية التي ستمكنه من الولوج إلى النيجر ومنه إلى منطقة الغابات شبه الاستوائية في غينيا وساحل العاج والسنغال والمناطق الأخرى المحيطة. ما سيسمح باستغلال ثروات المنطقة واستغلال العبيد وجلبهم لتحقيق الأغراض الاقتصادية المتعارف عليها لدى القوى الاستعمارية. وبهذا فقد بدأ التخطيط الفعلي للتوغل في مالي مع سنة 1845 وتم التمكن من احتلال سابوسيري الواقعة في غرب نهر السنغال رغم المقاومة الشرسة التي ووجه بها المستعمر، لتتعدد بعدها وسائل الانتشار الاستعماري في مالي بين عنيفة ودبلوماسية، ميزها إذعان أمراء بعض المناطق ومباشرتهم توقيع اتفاقيات مع المستعمر ما أضعف المقاومة أكثر وأدى إلى سقوط كيتا في سنة 1881، وباماكو في 1883، وسيغو في 1890، وفنيورو في 1891، وتمبكتو في 1894، وسيكاسو في

1898 وأخيرا غاو في 1899¹ وبهذا أعلنت فرنسا أنها ضمت إليها مالي تحت اسم "السودان الفرنسي" رغم استمرار المقاومة إلى غاية سنة 1920.

تمكنت فرنسا من السيطرة على دول غرب أفريقيا و أفريقيا الاستوائية وتم تأسيس اتحاد غرب أفريقيا المتكون من ثمانيّة مستعمرات تتمثل في: السنغال وموريتانيا وغينيا والسودان الفرنسي (مالي حاليا) وكوت ديفوار وداهومي (البنين حاليا) والنيجر وفولت العليا (بوركينافاسو حاليا)، كما تم إقرار داكار كعاصمة للإتحاد. أطلق على هذه المستعمرات اسم المستعمرات الفرنكوفونية ووضعت لها ميزانية خاصة تمكن من مواصلة السيطرة عليها.

حول الاستعمار المالي التي كانت عبارة عن قبائل يتزعمها أمراء إلى نموذج بعيد عما هي عليه ونشر إدارته على مستواها معتمدا على نموذج الحكم المباشر، حيث كانت البداية مع مدينة كايز أين تم تنصيب قائد عليها، برتبة رائد، أوكلت له مهمة تسيير المدينة ويعمل تحت رئاسته حاكم برتبة ضابط وهذا إلى غاية سنة 1908. ثم طبق هذا النظام على مدينة باماكو لتقسم بعدها مالي إداريا إلى² :

▪ الدوائر: بلغ عددها مع سنة 1930 واحدا وعشرين دائرة يسيرها فرنسيون بمساعدة موظفين أوروبيين وآخرين ماليين، غير أن هؤلاء كانوا يأتون في أسفل التنظيم الإداري؛

▪ الأقسام: يشرف عليها فرنسيون بمساعدة موظفين أوروبيين وماليين أيضا وتتفرع إلى مقاطعات تنقسم بدورها إلى قرى يشرف عليها ماليون. أما المقاطعات فقد كان يشرف عليها بدءا الفرنسيون غير أنه تم التنازل عليها للماليين الذين كان دورهم صوريا ولم يكن لهم عمل غير تحصيل الضرائب و التأكد من خضوع الجميع وعدم ظهور أي شكل من أشكال المقاومة.

¹ مجموعة باحثين، مالي: عودة الاستعمار القديم (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، ط.01، 2014)، ص.27.

²Yattara Elmouloud, «Un Histoire de Mali », *la Revue des Livres*, Vol.02, N.102, (1999), pp.15-45, p.17.

أما بالنسبة للاقتصاد، فقد تم استغلال ما يمكن أن تنتجه مالي لتزويد السوق الفرنسية وحتى الأوروبية فقد كان الفول السوداني والقطن والأرز من أهم المنتجات التي حاول الاستعمار السيطرة على إنتاجها، غير أن طبيعة مالي وتفاوت نسب سقوط الأمطار فيها وانتشار الجفاف في كثير من الأوقات حال دون أن تتحول هذه الأخيرة إلى أهم ممون غذائي لأوروبا. فبين سنتي 1911 و 1915 أدى الجفاف الذي أصاب المنطقة إلى تعطل العملية الإنتاجية بل وصل الأمر إلى هجرة عدد هائل من الطوارق والبدو والرحل من الشمال إلى جنوب مالي، حيث توفي منهم ما بين مائتين وخمسين وثلاثمائة ألف شخص¹.

كما عمل المستعمر على تجنيد سكان مالي و تحييد دور المؤسسة الدينية الإسلامية معوضا إياها بالمسيحية ودحض اللغة العربية واللغات المحلية لصالح اللغة الفرنسية. إلى جانب إلغاء كل شكل ومظهر للهوية المالية، كما أوجب الخضوع لنظام قضائي مزدوج؛ العادل منه يطبق على الفرنسيين؛ وآخر قائم على لوائح استبدادية يطبق على السكان المحليين، وبالطبع فقد صودرت الأراضي وسخرت اليد العاملة في أعمال شاقة واستعبادية.

لم يتغير الوضع كثيرا بعد تليين فرنسا لأسلوبها ظاهريا²، فمنح صفة المواطنين الفرنسيين للماليين لم يغير من حقيقة العنف الممارس ضدهم ومن أحقية الفرنسيين في تعذيبهم وسجنهم دون الخضوع لأية إجراءات قضائية. لجأت فرنسا بعد فشل هذه السياسة إلى سياسة أخرى بديلة أطلق عليها "فرنسة النخبة"، ينصب مضمونها على جعل النخبة المالية المتشعبة بالثقافة الفرنسية كحلقة وصل بين فرنسا المتعدنة والمتحضرة وأفريقيا المتخلفة، وتم تبني خطابات التعاون من طرف الفرنسيين و النخب المالية الموالية لهم غير أن هذه الإستراتيجية أيضا لم تحقق النتائج المرجوة منها.

ومع رغبتها الشديدة في إحكام السيطرة على مالي وعدم نجاح السياسات سالفة الذكر، باشرت فرنسا في تطوير البنى المؤسساتية الاقتصادية والاجتماعية لمالي في محاولة أخيرة للحفاظ عليها، حيث أطلق على هذه السياسة "بالمطابقة"³ وهدفت إلى تطبيق ونشر النموذج المؤسساتي

¹ Ibid, p.23.

² بإصدار المرسوم المؤرخ في 07 أوت 1944، منح الاستعمار الفرنسي ضمنا الحق في الممارسة السياسية وتأسيس النقابات في كل من أفريقيا السوداء والسودان.

³ عبد الله بن صالح، مرجع سابق، ص. 79.

الفصل الثالث: مسار بناء الدولة للأمة في مالي

الفرنسي على ما هو موجود في مالي، لكن الظروف الخارجية المصاحبة ونتائج الحرب العالمية الثانية، فضلا عن المقاومة الداخلية وضخامة التكلفة على فرنسا دفعت بهذه الأخيرة إلى إعادة النظر في إستراتيجيتها في مالي وفي المستعمرات الفرنكوفونية الأخرى، فأصدرت في سنة 1956 القانون الإطار الذي أقر حق هذه المستعمرات في أن يكون لها دستور.

بعد وصول ديغول إلى السلطة في سنة 1959 وإقرار الأمم المتحدة لقرارها رقم 1514 المتضمن تصفية الاستعمار، خيرت مالي على غرار العديد من المستعمرات الفرنسية الأخرى بين الاستقلال أو الحكم الذاتي في ظل الدولة الفرنسية، فاختارت الاستقلال الذي تحقق في سنة 1960 في إطار الكونفيدرالية السودانية التي جمعت كلا من مالي والسنغال.

لكن هذا الأخير انسحب من الكونفيدرالية بعد أشهر قليلة من الاستقلال، ليختار بذلك السودان -أو جمهورية مالي لاحقاً- التريث إلى غاية سبتمبر 1960 لإعلان سيادتها الوطنية والدولية وهذا خلال مؤتمر استثنائي وبموجب القانون رقم 60-35 المؤرخ في 22 سبتمبر 1960، الذي نص في الفقرة الأولى من مادته الأولى على أنه "تكتسب جمهورية السودان، ابتداء من تاريخ 22 سبتمبر 1960، اسم جمهورية مالي، دولة مستقلة وذات سيادة (...)"¹.

إن فترة الاستعمار الفرنسي لمالي تظل أحد الفترات الحاسمة في تحليل واقع بناء الدولة-الأمة فيها، خاصة إذا تعلق موضوع التحليل بشق الأمة وعدم نمو روح الولاء للدولة على حساب القبيلة. فالاستعمار وإن كان لم يخلق الإثنيات في مالي فإنه جعلها تظهر بالشكل الذي هي عليه الآن. إذ لماذا يقتل المور البامبارا اليوم وينكل الصنغاي بالطوارق؟ يجيب عن هذه السؤال الأنثروبولوجي أمزال (Amzel) الذي يؤكد أن السياسة الاستعمارية التي زرعت في هذه القبائل أفكارا لم تكن

¹République du Mali, Loi N.60-35 du 22 Septembre 1960, Portant Proclamation de la République Indépendante de Mali, Journal Officiel, N.65,(29 Septembre 1965), Art. 01.

موجودة من قبل هي السبب، ففكرة الفوقية وإثبات الذات ورفض الآخر والرغبة في السيطرة والتنافس على السلطة لم تكن في الفكر الأصلي لإثنيات المنطقة¹.

أبعد من ذلك، يؤكد هذا الأنثروبولوجي-الذي أقام طويلا في مالي- أن فرنسا بجمعها للقبائل في إطار مقاطعة واحدة وزرع الفتن بينهم وتنمية الفوارق برفع البعض منهم والتقليل من شأن البعض الآخر خلقت كل المشاكل التي تعاني منها القارة، من حيث انعدام التوافق المجتمعي فيها، دون أن نغفل طبعاً عن التقسيم العشوائي للقارة وما جره ذلك من تشتيت للإثنيات وتغيير لعاداتها.

¹ Jean-Loup Amzel, «Les Ethnies Sont-Elles des Créations Françaises », *Poliméa*, (18 février 2013), sur le site: (<https://www.polemia.com/au-mali-les-ethnies-sont-elles-des-creations-francaises/>), (25 avril 2019, 23H51).

المبحث الثاني: مسار بناء الدولة والأمة في مالي عقب الاستقلال

يتناول هذا المبحث المسار الذي اتخذته بناء الدولة-الأمة في مالي في فترة ما بعد الاستقلال والذي يشمل تجربتين أساسيتين متقاربتين الهدف مختلفتي الأسس والآليات، حيث ترتبط عملية البناء الأولى بفترة قيام جمهوريتي مالي الأولى والثانية بعد الاستقلال من الاستعمار مباشرة وانفصال جمهورية السودان (المطلب الأول).

في حين ترتبط العملية الثانية بالانتقال الديمقراطي المكرس مع بداية التسعينيات، وفق رؤى يفترض فيها أنها تتقارب كثيرا مع نموذج الدولة-الأمة وبمشاركة متعددة لمختلف الفواعل الخارجية، لكنها سرعان ما تتحول من عملية للبناء إلى محاولة للبقاء (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مقارنة البناء المتبناة في ظل الجمهوريتين الأولى والثانية

تشابهت فترة الستينيات بالنسبة لكل الدول الأفريقية حديثة الاستقلال كما سبق الإشارة إليه وشرحه في الفصل الثاني من هذا العمل، والحال بالنسبة لمالي لم يختلف أبدا، حيث اختارت بدورها "تبني وتكييف"¹ الاشتراكية كما يصف الأمر سيكوساو (Sékou-Sow)، والوصف معبر إلى حد كبير، فمن جهة تم الاتفاق على التأسيس للاشتراكية دون الرأسمالية الامبريالية، ومن جهة أخرى اختير منها ما يتوافق مع توجهات القادة وقناعاتهم الشخصية في غالب الأحيان. على العموم، شهدت هذه الفترة مرحلتين أساسيتين قامت فيهما جمهوريتين اثنتين لكل واحدة منها أسسها وآلياتها وخصائصها.

الفرع الأول: المبادئ التأسيسية وخيارات الجمهورية الأولى

شهدت الفترة ما بين انفصال السنغال وقيام الجمهورية المالية العديد من الأحداث والقرارات التي استجابت في مضمونها للقرار الفجائي الصادر عن السنغال، وتم عقب ذلك عقد العديد من المؤتمرات التحضيرية لإعلان الجمهورية المالية كان أهمها مؤتمر أوت 1960 الخاص بالإطارات والذي منحت على عقبه السلطة للرئيس موديبو كايتا (Modibo Keita) في الفترة الممتدة من 01 إلى 22

¹ Abdoulaye Sékou Sow, *l'Etat Démocratique Républicain: la Problématique de la Construction au Mali*, (Paris: Editions Grandvaux, 2008), p.77.

سبتمبر 1960¹. حيث أعلن هذا الأخير حالة الحصار في الفترة الممتدة من 12 إلى 21 سبتمبر 1960، أتبعها بإعلان حالة الطوارئ وهذا إلى غاية انتهاء أشغال المؤتمر الاستثنائي للحزب الحاكم المسمى الاتحاد السوداني-التجمع الديمقراطي الأفريقي «US-RDA».

قامت الجمهورية الأولى، التي امتدت بين سنوات 1960 و 1968، بموجب القانون 35-1960، ولأن الفترة اعتبرت انتقالية، فقد تم إقرار تحويل المجلس التشريعي للجمهورية السودانية إلى مجلس وطني للجمهورية المالية، كما تم الإبقاء على الحكومة الموجودة في ظل الجمهورية السودانية باعتبارها حكومة مؤقتة لمالي. يمكن الوقوف على منحى خيارات مالي الدستورية والمؤسسية والخارجية لهذه الفترة في النقاط التالية:

■ المبادئ العامة للدستور:

لم يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للدستور فقد استمر العمل بدستور 23 جانفي 1959 المعدل والمتمم بموجب القانونين الدستوريين المؤرخين في 26 جويلية 1960 و 22 سبتمبر 1960 تباعا، غير أنه أضيف إلى ديباجته ما يلي "يعلن الشعب المالي صراحة عن تأسيس جمهورية مالي القائمة على المبادئ المثالية للحرية والعدل"².

عبر دستور مالي المستقلة والسيدة في هذه الفترة عن الموروثات الاستعمارية أكثر منه عن الخيارات المالية، فرغم التأكيد على القطيعة السياسية ظلت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية للبلاد. كما عرفت الدولة المالية نفسها عبر أربعة محددات رئيسية تتمثل في: الديمقراطية واللائكية والاشتراكية وعدم القابلية للتجزئة. واتخذت شعارها "شعب، هدف، روح"³، حيث تم تكريس هذا المحدد الأخير على أنه مبدأ دستوري ثابت غير قابل للمراجعة. في نفس السياق، تم

¹ ولد موديبو كايتا في 04 جوان 1915 في باماكو، يعتبر أول رئيس لجمهورية مالي، حيث حكم البلاد ما بين سنتي 1960 و 1968، كان من أبرز المناصرين للاشتراكية في القارة الأفريقية وأحد المنادين بالوحدة في القارة. توفي في 16 ماي 1977 في معسكر للاعتقال وسط باماكو.

² Abdoulaye Sékou Sow, Op.cit, p.77.

³ République du Mali, Constitution du 04 Octobre 1958, Modifiée et Complétée, Journal Officiel, N.30, (10 Juin 1960), Art. 01.

التأكيد على سيادة الشعب عن طريق الاحتفاظ بشعار "حكم الشعب بواسطة الشعب ولأجل الشعب" ونص الدستور صراحة على تبني الديمقراطية التمثيلية والاستفتاء كنمط انتخاب وعلى حق الأحزاب والتجمعات السياسية في المشاركة في العملية السياسية والانتخابية وعلى السيادة الكاملة والتامة للشعب.

▪ طبيعة النظام السياسي وتنظيم السلطات:

في ذات الإطار، تم الاحتفاظ بالبنية المؤسساتية التشريعية والسياسية التي كانت موجودة في ظل الجمهورية السودانية متمثلة في: البرلمان والحكومة ومجلس الدولة¹ والمجلس الأعلى للعدالة. ولكن على العكس مما هو معمول به في الأنظمة البرلمانية الأخرى، أخذ النظام البرلماني المالي طابعا خاصا قائما على أساس أحادية السلطتين التشريعية والتنفيذية، ذلك أن من المفترض أن يكون للبرلمان غرفتان وللسلطة التنفيذية رأسان يتمثلان في رئيس الدولة ورئيس الحكومة، على أن يكون هذا الأخير هو الحلقة التي تتوسط السلطتين التشريعية والتنفيذية وهو ما لم تختاره مالي المستقلة، حيث نصت المادة 06 من دستور 1959 المعدل والمتمم على أنه: "تتكون حكومة جمهورية مالي من رئيس ووزراء. إنه مسؤول أمام المجلس الوطني. رئيس الحكومة هو رئيس الجمهورية وهو رئيس الدولة"².

إن في هذا الخيار تعارضا كبيرا مع المواد الأولى من الدستور الناصّة على الديمقراطية، ذلك أن ثنائية السلطة إنما أوجدت أساسا للحفاظ على موازين السلطة ومنع التعسف في استخدامها وتحقيق التوازن بين السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية. في الحالة المالية كان لتركيز السلطة في شخص الرئيس أثر بالغ في تسيير هذه المرحلة وعلى خيارات الرؤساء الذي سيتلونه لاحقا. هذا الخيار الذي لا يجد تفسيره في نظريات النظم السياسية والدستورية، يفسره

¹ يعتبر مجلس الدولة الجهة المسؤولة عن مراقبة الانتخابات والنظر في دستورية القوانين، حسب ما تنص عليه المادتين 46 و47 من الدستور. للمزيد انظر

Diarra Abdoulaye, Conférence Intitulée «Définitions, Genèse et Rôle de l'Etat Malien », Forum Multi Acteurs sur la Gouvernance au Mali, *Université des Sciences Juridiques et Politiques de Bamako*, Bamako, Mali, (Février 2012), pp.05-30, p.28.

²République du Mali, Constitution du 04 Octobre 1958, Modifiée et Complétée, Op.cit, Art. 06.

الفصل الثالث: مسار بناء الدولة والأمة في مالي

سيكوساو بأنه يندرج في الطبيعة السيكلوجية والثقافية للفرد المالي الذي لا يقبل قسمة السلطة ويرى فيها اعتداء على شخصه وتهديدا لوجوده¹.

كذلك، تتعارض هذه الخيارات مع مبدأ المشروعية أساس دولة القانون الذي تستند إليه كل دولة أمة، فلا تكفي الشرعية التي يعبر عنها بمطابقة الفعل للمادة أو النص القانوني وإنما يجب أن يكون هذا التأسيس القانوني في حد ذاته متوافقا وبقيّة القواعد القانونية ومتكاملا معها، فلا يمكن القول بأن الجمهورية المالية هي جمهورية مؤسسات وأن الحكم فيها للشعب في حين تتركز السلطة ومعها القرارات في أعلى الهرم التنفيذي.

هذه الهرمية التنفيذية الأحادية متمثلة في شخص الرئيس الذي هو نفسه رئيس الحكومة ووزير الدفاع لا تنتخب بالاقتراع المباشر والسري وإنما من طرف المجلس الوطني وبتعيين من رئيسه² الذي يعتبر مسؤولا أمامه. كما أن مدة الرئاسة تدوم طيلة الفترة التشريعية للمجلس الوطني والتي تقدر بخمسة سنوات، قابلة للتجديد، وبدورهم الوزراء مسؤولون أمام الرئيس الذي يعتبر المسؤول الأول أمام المجلس الوطني، حسب الفقرتين 2 و 3 من المادة 11 من دستور سنة 1959.

بدورها، لم تشتمل السلطة التشريعية على غرفتين وإنما تم اختصارها في المجلس الوطني وهي وإن حظيت بدور في تشكيل الحكومة فإنه ظل محتشما من جهة، وخاضعا لتوجهات الحزب الواحد من جهة ثانية. هذا الأخير الذي كان نقطة غير قابلة للتفاوض، فبإعلان قيام جمهورية مالي ضمن أشغال مؤتمره الاستثنائي، اكتسب الحزب شرعية أضيفت إلى شرعيته التاريخية، خاصة بعد قرار الأحزاب الأخرى الانضمام إليه والاندماج معه، فالتعددية الحزبية من منظور الرئيس كايثا لم يكن لها حاجة بحكم أن وحدة الشعب تعني وحدة الحزب. مبرر ثان اعتمد لتفسير هذا القرار يتمثل في أن المجتمع المالي مجتمع غير طبقي وعليه فهو لا يظهر أية حاجة للتعددية الحزبية بالنظر إلى أن الأحزاب السياسية إنما هي تعبير عن الطبقاتية المجتمعية بمعناها الاقتصادي بالدرجة الأولى.

¹Abdoulaye Sékou Sow, Op.cit, p.88.

²République du Mali, Constitution du 04 Octobre 1958, Modifiée et Complétée, Op.cit, Art.07.

■ التنظيم الإداري والمركزية في التسيير:

كما كان هناك أحادية مؤسساتية للسلطتين التشريعية والتنفيذية، فقد كان هناك أحادية إدارية متوارثة عن الاستعمار الفرنسي صفتها الأساسية هي المركزية التامة والمطلقة، أما عن التقسيم الإداري فقد تم الاحتفاظ ببعضه متمثلاً في ثلاثة عشر بلدية كانت موجودة في الفترة الاستعمارية وتم تقسيم الأقاليم إلى دوائر وهذه الأخيرة إلى تقاسميات والتي تتفرع بدورها إلى قرى.

غير أن الحزب الواحد ومن خلاله الرئيس كايثا لم يكن متسامحاً مع التقاسميات التي ربطتها علاقات بالمستعمر، وعليه فقد أنشأ هياكل محلية تؤطر القرى تمثلت في "المجموعة الريفية للإنتاج والنجدة المتبادلة" ونفس الأمر على المستوى الإقليمي أين تولت "المجموعة الريفية المشتركة" (مجموعة القرى) و"المجموعة الأولية للمجموعات الريفية" مهمة التثقيف الإيديولوجي للفلاحين وتعريفهم بمبادئ الاشتراكية¹. غير أن هذا الأمر يستدعي منا الوقوف عنده أيضاً، فهذه الرغبة في دحض ما هو تقليدي وتكريس ما هو عصري اشتراكي لم تقض على الهياكل والأنماط التسييرية المحلية، وإنما دفعت إلى خلق نوع من التناقض فيها بشكل كان معه الهيكل أو الظاهر اشتراكياً حديثاً لكن القلب والذهنيات تقليدية.

طرح الإشكال أيضاً على مستوى الإطارات والموظفين، فالعدد الموجود منهم لم يكن كافياً لشغل كل المناصب الشاغرة وهو ما دفع بالسلطة المستقلة حديثة التعيين إلى المبادرة في إصلاح المنظومة التعليمية، عبر إدراج طورين للتعليم (4 و 5 سنوات). كما تم إرسال البعثات من الطلبة إلى الخارج، لاسيما إلى الاتحاد السوفياتي سابقاً وكندا وإنشاء المدرسة الوطنية للإدارة في مالي ومدرسة الفلاحة وقد كان يتم توجيه الطلبة إلى الفروع التي بها أكثر حاجة.

■ العلاقات الخارجية:

فيما يخص الخيارات الخارجية، فقد قررت مالي المستقلة والسيدة أن تتحرر من كل العلاقات والصلات السياسية الخارجية، ليس بالنسبة لفرنسا المستعمر السابق فقط وإنما بالنسبة إلى السنغال المعلنة للانفصال أيضاً، حيث تم قطع العلاقات مع هذه الأخيرة بغض النظر عما عناه ذلك

¹ Virginie Baudais, *Les Trajectoires de l'Etat au Mali* (Paris: l'Harmattan, Etudes Africaines, 2015), p.157.

الفصل الثالث: مسار بناء الدولة الأمة في مالي

من فقد مالي لمينائها البحري وبقائها منغلقة بسبب حدودها الجغرافية. فضلا عن هذا، فقد حذت مالي حذو العديد من الدول بانضمامها إلى حركة عدم الانحياز وتبنيها لمبادئها¹.

بالمقابل، قدمت منذ الإعلان عن قيامها طلب انضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة وهو ما تحقق فعليا في 26 سبتمبر 1960، لتكون بذلك الدولة رقم 98 التي تحصل على العضوية. أما على المستوى الإقليمي الأفريقي²، فتبلورت نظرتها حول أهمية الاتحاد بين الدول الأفريقية وذهبت بعيدا في ذلك إلى حد تكريس إمكانية تخليها عن سيادتها الجزئية وحتى الكلية لتنمية التعاون، حيث نصت المادة 48 من الدستور على أنه: "يمكن لجمهورية مالي عقد، مع أية دولة أفريقية، اتفاقات تعاون وشراكة تتضمن التخلي الجزئي أو الكلي عن السيادة تحقيقا للوحدة الأفريقية"³.

■ الاقتصاد:

ورثت الجمهورية الأولى اقتصادا منهارا مرده الاستنزاف الاستعماري، لذا فقد كان هذا الأخير من بين أهم الأوليات للجمهورية الأولى لكن أهم القرارات لم تأتي إلا عقب سنة 1961، حيث تم إنشاء العملة الوطنية المالية (الفرنك المالي) في 01 جويلية 1962 والشروع في إنشاء الشركات والمؤسسات العمومية في كامل المجالات الاقتصادية وفق النمط الاشتراكي، تحت مسمى "مخطط الانتقال الاشتراكي" بنفس المبادئ والقواعد التي تقوم عليها الاشتراكية الاقتصادية وفق شعار "اقتصاد وطني اشتراكي ممرکز"⁴.

¹ الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم 35-1960 التي نصت على أنه "(...) دولة مستقلة وسيدة حرة من كل التزام أو صلة سياسية خارجية".

² في نفس الإطار الإقليمي، تم إقامة قاعدة لجهة التحرير الوطني الجزائرية في مالي و تأسيس الجهة المالية في سنة 1962 والمشاركة في وضع النواة الأولى في سنة 1962، بالتنسيق بين الرئيس المالي ورؤساء كل من غانا وغينيا، لما سيكون مستقبلا اتحاد الدول المتحدة الأفريقية المتكون من هذه الدول الثلاثة.

³ République du Mali, Constitution du 04 Octobre 1958, Modifiée et Complétée, Op.cit, Art.48.

⁴ Youssouf Sanogo, «Développement Local et Economie Sociale au Mali », *Comparaisons Internationales*, N.12, Canada, (2004), pp.01-21, p.06.

الفصل الثالث: مسار بناء الدولة والأمة في مالي

ويعتبر الاقتصاد الحلقة الأضعف في البناء المالي للجمهورية الأولى وذلك للعديد من الأسباب الموضوعية والذاتية التي يأتي على رأسها أن القرارات السيادية المالية لم تكن في صالح الدول الغربية وخلقت ردود أفعال قوية بلغت حد الضغط على هذه الدولة التي تأثرت كثيرا بمخلفات الحرب الباردة بين القطبين. ثم أن المخطط الاقتصادي المتبنى من طرف الجمهورية الأولى كان يعتمد على التمويل الخارجي بنسبة 51 %¹، في حين لم ترقى المساعدات الصينية والمساعدات الممنوحة من طرف الاتحاد السوفياتي سابقا إلى هذا الحد. من جهة أخرى، كان لخروج مالي من دائرة الدول المتعاملة بالفرنك الفرنسي بعد إنشائها لعملتها الوطنية أثر بالغ على التعاملات المالية والنقدية الخارجية، لاسيما وأن التبادلات التجارية مع دول الجوار بقيت ضعيفة جدا والأضعف منها هو الإنتاج الداخلي-الفلاحي على وجه خاص- الذي لم يحقق مستويات ملحوظة رغم محاولات إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي المنتهجة².

على المستوى الذاتي الداخلي، كان الطابع البيروقراطي في اتخاذ القرارات سببا في البعد عن العقلانية الاقتصادية ما أثر على قابلية الاستثمار لدى جميع الشركات والجهات الأجنبية الراغبة في الاستثمار في مالي. إلى جانب ذلك، أدى احتكار الدولة للقطاع الفلاحي وفرض ضرائب وأتاوات على الفلاحين ثم إجبارهم على الالتزام بالسعر المرجعي المحدد إلى إضعاف مداخيلهم وعدم قدرتهم على تغطية نفقاتهم. يضاف إليه، إجبارهم على حضور الحصص التوجيهية والدروس الخاصة بكيفية ومقادير الإنتاج ما وضعهم في ضغط كبير³ ودفعهم إلى خلق أسواق موازية لبيع منتجاتهم.

■ بناء الأمة:

انطوى التحدي المالي لفترة ما بعد الاستقلال على كيفية تكريس هذه الأمة متعددة الإثنيات والتي لم ينتم البعض منها إلى أي نظام سياسي سابقا، وقد استعمل لتحقيق ذلك وسيلتين

¹Lé Châu, «Politiques Economiques et Crises Durant les 30 Années d'Indépendance», *Politiques Economiques*, (1999), pp.31-42.p.33.

² Diarrah C.D, Mali, *Bilan d'une Gestion Désastreuse* (Paris: l'Harmattan, 1990), p.15.

³Jean-Loup Amselle, «La Conscience Paysanne: la Révolte de Ouolossébougou», *Revue Canadienne des Études Africaines*, Vol.12, N.03, (1978), pp.339-355, p.343.

الفصل الثالث: مسار بناء الدولة والأمة في مالي

أساسيتين تمثلتا في الإدارة المركزية والحزب الواحد¹، حيث استغلت الأولى لتوطيد معاني الانتماء الجغرافي في أفكار وقناعات الإثنيات والقبائل المالية وفرض سلطة المركز على مناطق المحيط ذات المتغيرات التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية المتباينة في غالب الأحيان. والثاني بغاية بث الخطاب الوطني المعزز لمبادئ الأمة والروح الوطنية والولاء للدولة وتقريب الاختلافات الإثنية والإقليمية.

وقد شجع الحزب الواحد، من أجل تحقيق هذه الأهداف، الأفراد على الانضمام إلى النقابات والعمل الجماعي، لكنه حرص بالمقابل على ضم كل النقابات الموجودة إلى الاتحاد الوطني لعمال مالي الذي ليس إلا نقابة تابعة للحزب الواحد وبهذا أصبح هدف النقابة تحقيق الصالح الوطني لا الدفاع عن حقوق العمال². يؤكد على ذلك الرئيس كايتا في أحد خطابه الرسمية إذ يقول: «إن النشاط النقابي في مالي لا يمكن أن يظهر على أنه أداة ضد النظام وإنما هو تعبئة العمال من أجل التزام وإنتاجية أكثر»³.

كذلك، فقد تم إشراك المرأة في عملية بناء الأمة وأعطيت بموجب الدستور العديد من الحقوق، على غرار الحق في التصويت والمساواة بين الجنسين، كما اشتغلت في مختلف المناصب الإدارية والنضالية في الحزب الواحد لكن الدور الرئيسي الذي أنيطت به النساء المناضلات في الحزب الواحد كان الإشراف على النشاطات الاجتماعية والسياسية لباقي النساء وعلى كامل المستويات، ابتداءً بالقرى ونهايةً بالمركز، حيث دُعيت النساء إلى الانتساب إلى المنظمة الديمقراطية للنساء «ODF» والتي هي فرع آخر للحزب الواحد. كما كانت تبرمج الدروس واللقاءات التوعوية بأهمية الأمة وضرورة الانتساب إليها.

مع كل هذه الجهود بقي تحدي بناء الأمة بالنسبة للجمهورية الأولى كبيراً جداً، فقد أخذت المسألة بعدين أساسيين: بدايةً كيف ستتم المحافظة على هوية الفرد المالي الأفريقي وإبرازها في مقابل الهوية الاستعمارية المكتسبة؟ ثم كيف يمكن أن يتحقق ذلك دون التسبب في خلق شرخ

¹ Virginie Baudais, Op.cit, p.149.

² Pauline Fougère, *Etat, Idéologie et Politique Culturelle dans le Mali Postcolonial (1960-1968)*, Thèse de Doctorat non Publiée, (Université du Québec: Département d'Histoire, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, 2000), p.50.

³ Ibid, p.45.

بين هوية الجماعة أو الإثنية وهوية الوطن؟. الحل في نظر الحزب الواحد كان بتوظيف الإعلام أولا وتوجيه كل النشاطات الثقافية لتحقيق بناء الأمة ثانيا، حيث كانت غالبية البرامج الإذاعية والتلفزية تؤكد على أهمية الهوية المالية الجماعية وتدعو إلى الحفاظ عليها وتربطها بالاشتراكية وما لها من فضل في حمايتها. كذلك، فقد تم اعتماد ملتقى الشباب على اعتباره ملتقى وطنيا يجمع خيرة الشباب المنحدرين من الأقاليم المالية الستة ليتشاركوا آراءهم الثقافية والفلسفية ويعززوا من انتمائهم للوطن وهذا الأخير ظل تقليدا ماليا طيلة فترة الجمهورية الأولى حتى في وقت الأزمات الاقتصادية والعجز المالي.

لقد تميزت هذه الفترة بأحادية تجاوزت بعديها التشريعي والتنفيذي إلى البعدين المادي والمعنوي للدولة-الأمة، ولعل في ذلك تفسيراً عميقاً لتعثرها وعدم استمرارها. فالرئيس الذي قدمه الدستور على أنه أداة إقامة الدولة وتحقيق الوحدة الوطنية هو أيضا الأب الروحي للأمة¹، فهو المتكلم باسم الشعب وحاميه والمدافع عن حقوقه والمدرّك لما يناسبه وفي هذا الطرح بعد كبير عن أسس الدولة-الأمة. ذلك أن هذه الأخيرة ترى في الدولة كيانها المادي، أما الرئيس فهو صورتها ووسيلتها فقط، هذا من جهة أولى. يضاف إليه أن من نتائج هذه الفكرة أن تم شخصنة السلطة في مالي وتحول الرئيس-فضلا عما يحظى به من صلاحيات واسعة إلى قائد تاريخي، باعتباره قاد البلاد إلى الاستقلال، تمتزج في مفهومه السلطة والدكتاتورية وتتكرس الأبوية التي تناولها كل من حمودي والعروي وشرابي، كما تم عرضه في الفصل الأول من هذه الدراسة.

يضاف إلى ذلك أن أولوية الحزب الواحد قد تجاوزت أولوية السياسة وعلت سلطته على سلطة المؤسسات، فحتى سنة 1967 كان المكتب السياسي الوطني يشارك مباشرة في النشاط الحكومي، بل كانت بعض القرارات تتخذ على مستواه وتبلغ من بعدها للمؤسسات الحكومية²، كما أنه كان يشكل سلطة الضبط والمراقبة على هذه الأخيرة. ففي النهاية لم يكن رئيس مالي إلا الأمين العام للحزب الحاكم وما كان الوزراء غير الأمناء الفرعيين ورؤساء اللجان على مستواه.

¹Virginie Baudais, Op.cit, p.149.

² Abdouley Sikou Sow, Op.cit, p.97.

¹ يفسر سيكوساو أسباب تعثر بناء الدولة والأمة في ظل الجمهورية الأولى بالعجز الهيكلي الذي ميز جهاز الدولة من حيث أدائه لوظيفته والمهام المنوطة به، فالمركزية التي تشرف على كل الأنظمة الداخلية، بما فيها الاجتماعية، أدت في الحالة المالية إلى إعلان الفلاحين عن تمردهم، كما نتج عنها انشقاق الحزب الواحد بين مجموعة يمثلها المناضلون والمحاربون إبان الثورة الفرنسية وبين المجموعة الاشتراكية التي ينتمي إليها الرئيس كايثا والتي بلغت ذروتها بين سنوات 1967 و 1968.

وقد انتشرت البيروقراطية والفساد في الإدارات وشاعت شخصنة العلاقات وتحولت الميليشيات الشعبية و"فرق الوقاية والحذر" التي تم إنشاؤها لتثقيف وتحسيس المواطنين بـفضل الصلاحيات الواسعة المخولة إليها- إلى وسيلة تعد على الحقوق الفردية والحريات العامة. كما ارتفعت المديونية الخارجية لمالي وانخفضت قيمة العملة الوطنية بنسبة 50 % ² بعد التوقيع على الاتفاقات النقدية الفرنسية المالية في سنة 1967 مما أفرز حالات من الامتعاض لدى أعضاء المكتب الوطني للحزب.

ولأن الجهاز الاقتصادي قد أثبت عجزه، فقد انخفضت القدرة الشرائية للمواطنين ودخلت بعض المناطق في البلاد في حالات فوضى على غرار كل من ساكوايا وكيليسيبوغو، كما زادت الانتقادات الموجهة للمسؤولين المركزيين الذين اتضح ثراهم غير المفسر وللمسؤولين المحليين على ممارساتهم التعسفية إلى الحد الذي أجبر فيه الشعب بعضهم على الاستقالة، كما حصل في كل من كايزو سيكاسو وموبتي ³ وزاد من صعوبة الوضع بدأ الاغتيالات السياسية في البلاد بعد مقتل عضو المجلس الوطني مامادو موبوجي (Mamadou M'Bouji).

أمام هذه الوضعية، تم إلغاء المؤتمر الاستثنائي للحزب في سنة 1966 وعوضت المكاتب المحلية للحزب بلجان محلية للدفاع كانت الغاية منها القضاء على كل محاولة لمعارضة النظام القائم إلى جانب حل المكتب السياسي الوطني وتحويل صلاحياته إلى اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة،

¹ Ibid, p.102.

² Migani Guia, «L'Indépendance par la Monnaie. La France, le Mali et la Zone du Franc, 1960-1963 », *Relations Internationales*, Vol.01, N.133, (1990), pp.21-39, p.29.

³ Diarrah Cheikh Oumar, *le Mali de Modibo Keita* (Paris: l'Harmattan, 1986), p.86.

المنشأة في مارس 1966 برئاسة كايتا¹. كذلك، فقد استقال المجلس الوطني ليعوض بمندوبية مكونة من ثمان وعشرين عضوا يمثلون السلطة التشريعية، في حين اقتصرت السلطة التنفيذية على إصدار الأوامر.

في جانفي 1968، انطلقت العديد من المظاهرات في المناطق الداخلية لمالي منددة بفساد النظام والبرلمانيين ليتأكد بعد ذلك أن الجمهورية الأولى لم توفق سياسيا، إذ لم تتمكن من احتواء معارضيها الداخليين، ولا اقتصاديا، إذ نشأت طبقة برجوازية لم تكن موجودة في مالي، ولا مجتمعا، إذ ساد العنف وكبت الحريات والتعدي عليها، والأهم من هذا وذلك أن الدولة وإن كانت موجودة فإن الأمة لم تتحقق ولم تصل إلى درجة الاندماج التي كان يصبى إليها.

الفرع الثاني: الانقلاب العسكري وقيام الجمهورية الثانية

عرفت مالي، بتاريخ 18 نوفمبر 1968، مرحلة جديدة في مسار بناء الدولة-الأمة فيها، فالانقلاب العسكري الذي قاده الملازم الأول موسى تراووري (Moussa Traoré) رفقة أربعة عشر ضابطا آخر سمح باعتقال الرئيس كايتا ووزراء الحكومة وأدخل البلاد في مرحلة استثنائية كما أطلق عليها المنقلبون والتي افترض فيها أن لا تتجاوز ستة أشهر تحضيرية لفترة لاحقة مبنية على المبادئ الإنسانية الدولية والحفاظ على كرامة الفرد المالي². كما تم منح وعود بإجراء الانتخابات قبل نهاية سنة 1969، غير أن هذه الفترة الانتقالية استمرت لمدة ثلاث وعشرين سنة أخرى.

¹ Ibid, p.92.

² مقتطف من خطاب موسى تراووري الذي قرئ على الإذاعة الوطنية المالية بتاريخ 19 نوفمبر 1968، على الساعة الواحدة زوالا واستمر لساعات طويلة، جاء فيه: "دقت في هذا اليوم 18 نوفمبر 1968 ساعة الحرية، لقد سقط النظام الديكتاتوري لموديبو وأتباعه وستتولى اللجنة العسكرية للتحرير الوطني ممارسة السلطات السياسية والإدارية إلى غاية تشكيل الحكومة والمؤسسات السياسية الديمقراطية عن طريق انتخابات حرة..." للمزيد أنظر:

Virginie Baudais, Op.cit, pp.164-166.

أولا: التسيير القانوني والمؤسساتي للفترة الاستثنائية

سعى المنقلبون بداية إلى تأسيس اللجنة العسكرية للتحرير الوطني برئاسة موسى تراوري الذي ألغى العمل بالدستور القائم وأوقف نشاط جميع المؤسسات حتى الإدارية منها. كما اعتمد أسلوبا عنيفا في الرد على المعارضة التي أبداهها بعض وزراء الرئيس المخلوع ونشر الجيش في العاصمة المالية وغيرها من المدن والأقاليم. لم يبد الشعب المالي رفضا لهذه القرارات¹ بل على العكس منه كان في الانقلاب أمل بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية جدا، لاسيما وأن الخطابات المروج لها كانت تؤكد على إقامة نظام عادل وتكريس حق العمل والتجمع والتعددية النقابية للجميع.

كبدل قانوني للدستور، تم إصدار الأمر رقم 01 المؤرخ في 28 نوفمبر 1968، المتضمن تنظيم السلطات العمومية في جمهورية مالي والذي أحدث بموجبه ثلاثة مؤسسات رئيسية مؤقتة تمثلت في: اللجنة العسكرية الوطنية للدفاع؛ بصلاحيات واسعة ومتعددة أهمها تحديد الرؤى السياسية العامة للأمة²، الحكومة؛ باعتبارها جهازا تنفيذيا صرفا، وأخيرا المحكمة العليا أعلى جهة قضائية في البلاد. ويندرج في صلاحيات رئيس اللجنة العسكرية إمضاء الاتفاقيات وإجراء التعديلات وتقرير التعيينات المدنية والعسكرية وإنهاء المهام وكل ما له صلة بالنشاطات السيادية والسياسية، في حين تتولى اللجنة ذاتها المكونة من ثمانية وعشرين عضوا تعيين رئيس الحكومة والوزراء وتشرف على المسائلة والمراقبة.

وعلى الرغم من أن هذا الأمر قد احتفظ شكلا ومضمونا بكل ما ورد في ديباجة وبعض فصول الدستور الملغى العمل به، على غرار مبادئ الدولة وشعارها والمبادئ المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية والتأكيد على التعددية الحزبية والنقابية والجمعية واستمرار سريان مفعول كل الالتزامات والاتفاقيات الدولية الموقعة في إطار الجمهورية السابقة، إلا أنه أسس للدكتاتورية

¹Mahmadou Bocoum, *le Mali des Présidents* (Bamako: Maison Sidwaya, 2001), p.135.

²République du Mali, Ordonnance N.01 du 28 Novembre 1968, Portant Organisation Provisoire des Pouvoirs Publics de la République du Mali, Journal Officiel, N.213, (15 Octobre 1969), Art.05.

الفصل الثالث: مسار بناء الدولة والأمة في مالي

وأحادية السلطة أيضا، خاصة بعد تولي رئيس هذه اللجنة ممثلا في موسى تراووري منصب رئيس الحكومة، أين جمع بين المنصبين وبالتالي تعددت في يده الصلاحيات.

باشرت الحكومة الجديدة نشاطها بالتضييق على الأفراد والقيام بحملات واسعة من الاعتقالات وتصفية الحسابات اتجاه المنتمين إلى الحزب الواحد المحل والمعارضين، مؤكدة على لسان تراووري أن هذه الإجراءات ضرورية للعبور نحو ضفة الديمقراطية وأن لا رغبة للجيش في ممارسة السلطة¹ بل هو هنا ليحميها. كما أن التعددية الحزبية المكفولة بموجب المادة 03 من الأمر رقم 01 تم التحفظ على تفعيل تطبيقها لمدة عشرة سنوات في إطار ما أطلق عليه "فترة الجماد السياسي"². وهي الفترة التي قدر بأنها لازمة لتحقيق الاستقرار والقضاء على كل عوامل الفتنة وسوء التسيير، يضاف إليه أن الشعب لم يمارس حقه في الانتخاب لمدة أحد عشر سنة كاملة، وعليه فقد تم الإخلال بحقه في الاقتراع وبممارسة السيادة.

أجريت على الأمر رقم 01 العديد من التعديلات التي مست أساسا اختصاص التعيين وإنهاء المهام، موسعة بذلك من صلاحيات رئيس الحكومة، غير أن أبرز هذه التعديلات على الإطلاق كان إنشاء جهاز استشاري تمثل في "اللجنة الاستشارية" التي تولت مهمة إعداد المقترحات وعرضها على "اللجنة العسكرية للتحرير الوطني" للبت فيها، حسب ما جاء في الأمر رقم 37 المؤرخ في 07 جويلية 1960. أتبع هذا الأمر بأخر تحت رقم 47 المؤرخ في 29 أوت 1969، تضمن تمديد العمل بالأمر رقم 01 إلى أجل غير مسمى مع التأكيد بأنه لم يعد قانونا مؤقتا ولا ظرفيا. بعد مدة قصيرة تولى تراووري منصب رئيس الدولة، الذي هو نفسه رئيس الحكومة، لتجتمع بين يديه مختلف السلطات ويحكم السيطرة على الجهازين التنفيذي والتشريعي، فضلا عن كل الصلاحيات الأخرى.

على المستوى الخارجي، سعى النظام الجديد إلى تبيان وجهة نظره بخصوص الانقلاب العسكري وشرحها للخارج وذلك عن طريق القيام بالعديد من الزيارات الدبلوماسية لبلدان أفريقية وأخرى غربية والزيادة من درجة الانفتاح والتعاون الخارجيين. وعلى الرغم من التخلي عن النظام الاشتراكي إلا أن الفترة شهدت استمرار التعاون مع كل من الصين والاتحاد السوفياتي سابقا،

¹ Mahmadou Bocoum, Ibid, p.137.

² Abdouley Sikou Sow, p.110.

الفصل الثالث: مسار بناء الدولة والأمة في مالي

كان من أهمها اتفاقية التعاون العسكري التي تم توقيعها مع الاتحاد السوفياتي في سنة 1972¹. أما مع فرنسا فقد تواصل السعي لتكريس علاقات حسنة، ميزتها الزيارات المتعددة التي قام بها مسؤولون ماليون إلى فرنسا، على غرار زيارة وزير الخارجية **يورو دياخيتي** (Yoro Diakhiti) والرئيس **تراووري** بين سنوات 1969 و1970. للإشارة فقد تم في سنة 1973، إقرار تقليص مدة العمل بالاتفاقيات الفرنسية المالية السابقة للاستقلال بخمسة سنوات².

إقليميا، واصلت مالي تطوير علاقاتها في الفضاء الأفريقي، حيث تم في سنة 1973 إنشاء مجموعة بلدان غرب أفريقيا متكونة من سبعة دول هي البنين وبوركينا فاسو والنيجر وكوت ديفوار وموريتانيا والسنغال ومالي، إلا أن هذا التجمع لم يدم طويلا وتم حله مع سنة 1994. كذلك، تأييدا للبلدان العربية، تم الإعلان عن قطع العلاقات مع إسرائيل ودعم القضية الفلسطينية.

داخليا وبمقابل الانفتاح الخارجي، تم حل مكتب الاتحاد الوطني للعمال في مالي «UNTUM» الذي يعتبر الجهة النقابية الوحيدة الموجودة وتعويضه بلجنة تنسيقية للعمال لم تكن غير جهاز استخباراتي³ يعمل على كبت كل محاولة للدفاع عن العمال والمطالبة بحقوقهم. كما تكثفت الهيمنة العسكرية على مختلف النشاطات وعلى الحياة العامة إجمالا، خصوصا مع محاولات الانقلاب العديدة المسجلة والتي فاقت الثلاثة بين سنوات 1970 و1974.

ثانيا: الجمهورية المالية الثانية

أثارت صياغة دستور جوان 1974 من طرف "اللجنة العسكرية للتحرير الوطني" العديد من ردود الفعل في وسط المدنيين وحتى العسكريين بلغت إلى درجة محاولة القيام بانقلاب

¹ Bernus Corine, *Le Mali des Royaumes Soudanais à l'Etat Contemporain* (Paris: Publications Clio, 2012), p.29.

² Ibid, p.32.

³ Ibrahima Baba Kaké, «La Chute de Modibo Keita », *Afrique Contemporaine*, N.09, (1989), pp.24-32, p.123.

عسكري¹، غير أن التصويت عليه أفاد بقبوله من طرف الشعب بنسبة 99,71 %² ودخل حيز النفاذ خمس سنوات فيما بعد.

تضمن هذا الدستور المبادئ الواردة في دستور الجمهورية السابقة جميعاً، لاسيما التأكيد على الطابع الجمهوري المستند إلى مبادئ الحرية والعدالة، مضيفاً أن الدولة تخضع وتحترم الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان. في نفس الإطار، تم تكريس نموذج مؤسساتي مشابه لما كان يقره الدستور الفرنسي لسنة 1959، حيث أنشأ مجلساً وطنياً يجتمع مرتين في السنة في فترة لا تتجاوز الشهرين وأكد على الانتخاب كآلية يختار وفقها الرئيس الذي تدوم عهده ستة سنوات. بيد أنه لم يعترف بغير حزب واحد للدولة والذي تم الإعلان عن قيامه تحت اسم "الاتحاد الديمقراطي للشعب المالي" «UDPM» شهر مارس 1979.

لقد عرفت العديد من الدول الأفريقية في سنوات الستينيات الكثير من الانقلابات العسكرية التي أودت بالأنظمة القائمة وسنت لأنظمة جديدة متغنية بمبادئ الديمقراطية في ظاهرها والتسلطية الديكتاتورية في مضمونها، غير أن الانقلاب الذي عرفته مالي والذي نتج عنه قيام الجمهورية الثانية يعتبر أطولها على الإطلاق.

يضاف إليه أن هذا الانقلاب قد أخرج البلاد من نظام وطني اشتراكي إلى نظام عسكري في المرحلة الاستثنائية، فعسكري تسلطي مع إعلان قيام الجمهورية الثانية وبدء العمل بدستور سنة 1974 الذي طغت عليه الفردانية السلطوية والديكتاتورية في ممارسة الصلاحيات وعدم احترام الحقوق والحريات السياسية والمدنية للأفراد والمجموعات، على الرغم من النص عليها، حيث منع مناضلو حزب الرئيس كايثا من ممارسة أي نشاط سياسي والحصول على بعض الوظائف السامية لمدة عشر سنوات.

في المجال الاقتصادي، شهدت الجمهورية الثانية استمرار العمل بنظام المخططات، حيث كانت البداية مع مخطط التصحيح الاقتصادي والمالي 1970-1972 الذي هدف إلى إصلاح العيوب

¹ Ibid, p.113.

² Marie-France Lange, «Insoumission Civile et Défaillance Etatique: les Contradictions du Processus Démocratique Malien», *Autre Part*, N.10, (1999), pp.117-134, p.120.

الاقتصادية التي خلفها النظام السابق وتحضير الأرضية للنهوض الاقتصادي، لكن العمل به لم يبدأ إلى غاية سنة 1973 ولم يدم الأمر طويلا حتى تم الإعلان عن مخطط خماسي للفترة ما بين 1974-1972 أطلق عليه اسم "المخطط المشروع"¹. تمثلت الفكرة الأساسية لهذا الأخير في اعتماد مشاريع تنموية في مجالات مختلفة، متناسقة فيما بينها ومحددة من حيث تمويلها، وقد شملت هذه المشاريع القطاعات التالية: الاقتصاد الريفي بما فيه الطاقة والمناجم والهيكل القاعدية بأنواعها والقطاع الاجتماعي بما ينطوي عليه من تشغيل وصحة وتكوين وغيرها.

لم يحقق هذين المشروعين الهدف منهما وتأخر تطبيقهما للعديد من الأسباب التي يأتي على رأسها الجفاف الذي أصاب كلا من غاو وتومبكتو سنة 1970 واستمر إلى غاية سنة 1974، بما جره ذلك من هجرة حوالي مليون و800 شخص والقضاء على الثروة الحيوانية الموجودة في المنطقة بما يفوق 40% وانخفاض الدخل الوطني الخام بنسبة 8%².

سريعا، حل محلهما المخطط الخماسي 1981-1985 الذي تم التركيز فيه على تشجيع الاستثمار الخارجي في وقت لم يعد من الممكن فيه التعويل على الإمكانيات الداخلية نتيجة للظروف المناخية الصعبة والتسييرية المتردية. لم يحقق هذا المخطط أية إنجازات ملحوظة باستثناء القطاع الطاقوي الذي شكل 85%³ من المشاريع المنجزة، بل على العكس منه أصبحت مالي تستورد غالب احتياجاتها الغذائية، حيث بلغ معدل استيراد هذه الأخيرة في سنة 1988 ما يفوق 36% من القيمة الإجمالية للواردات⁴.

أما المخطط الأخير للجمهورية الثانية فقد تمثل في مخطط 1987-1991 الذي يمكن أن نقول عنه أنه مخطط إنقاذ خارجي، أشرف عليه كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وبإجمال تمويل

¹ Le Chaû, Ibid, p.33.

² Yattara Elmouloud, Op.cit.p.17.

³ Le Chau, I Diop et I Coulibaly, *Economie Nationale et Espace au Mali* (Bamako: ORSTOM, (1990), p.13.

⁴ Ibid, p.25.

الفصل الثالث: مسار بناء الدولة الأمة في مالي

فاق المائتي مليون دولار¹، موزعة بين المنظمات العالمية سالفه الذكر والدول الأفريقية والعربية والغربية المشاركة فيه، على غرار بنك التنمية الأفريقي واليابان والسعودية وفرنسا وغيرها. وقد شمل المخطط ثلاثة أهداف رئيسية تمثلت في: تحقيق الاكتفاء الغذائي والحد من الآثار الناجمة عن الجفاف والإصلاح الهيكلي والمؤسساتي والمالي وأخيرا الإصلاح المجتمعي عن طريق الرفع من القدرة الشرائية وخلق مناصب الشغل.

من منظور أمني، يمكن القول أن الجمهورية الثانية قد عرفت لا استقرارا داخليا ومجتمعيا مشهودا، بداية مع بؤادر التمرد التي أبداها الطوارق في ظل أزمة الجفاف التي مست شمال مالي سنة 1972 وما تلاها من سنوات، خاصة مع سوء التسيير الذي طبع توزيع المساعدات الخارجية التي تلقتها مالي. إلى جانب النزاعات الحدودية مع بوركينا فاسو في حدود سنة 1974 والتي لم تنتهي حتى سنة 1975 بتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود بين الطرفين، ثم عودة هذه النزاعات في سنة 1985 فيما أطلق عليه حرب أغاشار. غير أن المشكل الأمني الأكبر بالنسبة للجمهورية الثانية كان مجتمعيا، فمع سنة 1977 بدأت الحركة الطلابية في مالي بالخروج في مظاهرات مطالبة بتطبيق المبادئ الديمقراطية والحد من التعدي على الحقوق والحريات، فضلا عن رفض جميع أشكال العنف الممارس تجاه الشعب.

جوبهت هذه المظاهرات بالوسائل القهرية وتم اعتقال الطلبة، كما أجبر أهلهم على التدخل لمنعهم وإعادتهم لمقاعد الدراسة أو دفع ضرائب وتعويضات دراسية لصالحهم. تفاقم هذا الوضع الأمني أكثر مع سنة 1978، حيث أدت وفاة الرئيس السابق كايثا أياما قليلة بعد الإعلان على أنه سيتم الإفراج عنه إلى خروج الآلاف من الشعب² في مظاهرات سلمية كان من نتائجها اعتقال المئات من الأشخاص وإعلان الدولة عن حالة الطوارئ.

في ظل هذه الأوضاع، عاد مكتب الاتحاد الوطني للعمال في مالي الذي تم حله آنفا إلى العمل بطريقة سرية وضم مجموعة من المناضلين السياسيين الذي كانوا ينتمون إلى الحزب الواحد في الجمهورية الأولى، حيث عقد هذا الأخير مؤتمرين استثنائيين حضرته الحركة الطلابية وتبلورت

¹ Le Chaû, Op.cit, p.39.

² Ibrahima Baba Kaké, Op.cit, p.135.

فيه مطالب سياسية تدعو إلى العمل على إزالة النظام القائم وإعادة بعث الاشتراكية. من هذا التاريخ تحول المكتب إلى العمل الميداني وبدأ الطلاب في الخروج في مظاهرات عديدة، كان أهمها مظاهرات جانفي 1979 المنددة بالعنف الممارس تجاه طلبة أفريقيا الوسطى من طرف رئيسهم جان بيدال بوكاسا (Jean Bedal Bokassa)، اتهمت على إثرها الحكومة المالية أزيد من ألفين طالب مالي بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

بالموازاة مع هذا، شهدت البدايات الأولى للثمانينيات ظهور العديد من التشكيلات السياسية التي كانت تنشط بشكل غير مصرح ولا مرخص به، ففي سنة 1984 تم تأسيس الجبهة الديمقراطية للوطنيين الماليين «FDNM»، وبعدها في سنة 1986 الجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية «FNDP» التي ضمت الحزب المالي للعمل «PMT» والحزب الواحد لفترة حكم الرئيس كايثا الذي انضم إليها في سنة 1989.

طالبت أحزاب المعارضة بالديمقراطية والتعدد الحزبي، حيث نشطت بشكل فردي ثم تحولت إلى العمل الجماعي في شكل تكتل وطني أطلق عليه الاتحاد الديمقراطي لمالي «UDM» الذي تأسس في أكتوبر 1990 وبدأ في النشاط علنا، مع تسجيله تغييرا واضحا في مطالب المعارضة التي تجاوزت التعددية الحزبية إلى بدء الحديث عن مدى شرعية النظام القائم والرغبة في تعويضه بنظام ديمقراطي، والحد من تسلط المركز وسيطرته على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية¹. تجدر الإشارة إلى أن كل هذه الأحداث لم تمنع من إجراء انتخابات رئاسية في مالي شهر جويلية 1985، فاز فيها تراووري موسى بنسبة فاقت 99% من مجموع الأصوات المسجلة.

اجتمعت في مالي كل مؤشرات رفض النظام القائم من طرف القوي السياسية والاجتماعية، وكذا من طرف الشعب الذي ضاعف من المظاهرات العمالية والنقابية ومن الإضرابات. يضاف إلى هذا، عدم استقرار الأوضاع في شمال مالي لدى الطوارق الذين انتفضوا في إطار الحركة الشعبية للأزواد في سنة 1990 وقاموا باقتحام سجن ميناكا لتحرير معتقليهم، فضلا عن مهاجمتهم للمراكز العسكرية والشكنات ولم تهدأ الأوضاع إلا بعد الوساطة التي قادتها الجزائر وانتهت بتوقيع

¹Virginie Baudais, Op.cit, p.199.

اتفاقيات تمناست بين الطرفين في جانفي 1991. على الرغم من هذا التدهور في الأوضاع الداخلية في مختلف مستوياتها، إلا أن الحكومة القائمة واصلت أعمال العنف والاعتقال الممارس ضد الشعب والأقليات وهو ما انتهى بقيام المؤسسة العسكرية بانقلاب آخر في مارس 1991، أطاح بـ **بتراووري موسي** ومجموعة كبيرة من العسكريين المواليين له.

يصعب إسقاط معايير الدولة للأمة على الجمهورية الثانية لمالي، لا من حيث محدداتها الدستورية من وجود حدود واضحة محددة بدقة ليس حولها خلافات، وسلطة معترف بها من طرف الشعب تمارس سيادتها الداخلية بكل شرعية، ولا حتى اقتصاد فعال وناجع، فضلا على أن وضع جمهورية مالي الثانية في ميزان الدولة - الأمة يثير مسائل وإشكالات أخرى ترتبط أساسا بالتناقض بين النص والتطبيق، والغياب التام للديمقراطية والعدالة الاجتماعية واحترام الحقوق الفردية والحريات الجماعية وفعالية المؤسسات، فضلا عن الوضعية التي تعيشها الإثنيات داخل هذا الكيان الجغرافي والمؤسسي الذي يفترض فيه أن يحمي الفوارق و يحقق الإنصاف بين الشعب أولا وفي مستوى التنمية الموزعة على مختلف الأقاليم ثانيا.

لم ينجح بناء الدولة للأمة في مالي في الفترة التي تلت الاستقلال وحتى بداية التسعينيات ولعل أبلغ دليل على ذلك - بجانب كل ما تم طرحه ومعالجته على المستويين الداخلي والخارجي، المنظوماتي والمؤسسي وحتى المجتمعي - هو إسقاط كلتا الجمهوريتين عن طريق الانقلاب وبتدخل المؤسسة العسكرية، دون أن يتم اللجوء ولا الاستئناس بأية آليات ديمقراطية، على غرار الانتخابات، ولا حتى إشراك الشعب في عملية صناعة واتخاذ القرار.

المطلب الثاني: الانتقال الديمقراطي في مالي

اجتمعت في بداية التسعينيات العديد من المحددات الداخلية وحتى الخارجية التي سمحت لمالي بمباشرة عملية الانتقال الديمقراطي، ففضلا عن العامل الداخلي المعالج في النقطة السابقة من هذه الدراسة كان لانتهاء المعسكر الشيوعي وتفوق الأحادية القطبية من جهة، وانتشار موجات إصلاح داخلي مشابه في الدول الأفريقية الأخرى، من جهة ثانية، الأثر البالغ في الدفع بمالي نحو التخلي عن موروثات الجمهوريتين الأولى والثانية وتبني، مع سنة 1992، هذه المقاربة الجديدة في بناء الدولة للأمة فيها.

الفرع الأول: ديمقراطية المنظومة السياسية والمؤسساتية في مالي

استند أول إصلاح ديمقراطي في مالي إلى تأسيس حكومة وحدة وطنية تم فيها الجمع بين المدنيين والعسكريين في طاولة واحدة، كما تم إنشاء اللجنة الانتقالية لإنقاذ الشعب حيث عملت هذه الأخيرة في ظرف سنة على إجراء استفتاء دستوري حامل للمبادئ الديمقراطية، عقد مؤتمر وطني وإجراء انتخابات مؤسسة للتعددية السياسية في البلاد وقد تميزت فترة الانتقال الديمقراطي في مالي بعدد الإصلاحات والانعكاسات التي يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: الإصلاحات الدستورية والسياسية في مالي الديمقراطية:

حمل دستور سنة 1992¹ رؤيتين هامتين جدا تمثلتا في الانفتاح الديمقراطي وإقامة نظام شبه رئاسي، حيث أجمعت المادة 25 منه مؤسسات الدولة في: رئيس الجمهورية والحكومة والبرلمان الوطني والمحكمة الدستورية والمحكمة القضائية العليا والمجلس الأعلى للمجتمعات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي² ومن الواضح جليا أن المنظومة المؤسساتية في مالي قد توسعت مقارنة بما كان عليه الحال في الجمهوريتين الأولى والثانية وقد أخذت بعين الاعتبار البعدين الاقتصادي والاجتماعي الثقافي للدولة بحيث أحدثت لهما مجالس خاصة.

كذلك، قسمت المسؤوليات بين السلطات الثلاثة بما يتوافق والنظام شبه الرئاسي فعلى رأس السلطة التنفيذية يأتي رئيس الجمهورية الذي لا يمكن أن ينتخب لأكثر من مرتين وبأغلبية الأصوات في جولة أولى أو في أخرى ثانية إن استدعت الضرورة³. إضافة إلى الصلاحيات الرئاسية

¹ بلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء الدستوري 40 % من مجموع الهيئة الناخبة وهو معدل معتبر بالنظر إلى ضعف المشاركة في الانتخابات الأخرى. يفسر ذلك بالأمل الكبير الذي وضعه الشعب في هذه النسخة الدستورية باعتبارها فرصة لتحقيق الصالح العام بدل المصالح الفردية والشخصانية للحكام وقد تم التصويت لصالح الدستور بنسبة 98,35 % مقابل 0,78 % من مجموع الأصوات المدلى بها. حضر هذا الاستفتاء ما يفوق عن الأربعة مراقبا دوليا أجمعوا على أن السلطة المالية المنظمة للانتخابات كانت شفافة وصريحة. للمزيد أنظر:

Marie France Lange, Op.cit, p.123

²République du Mali, Constitution de 1992, Adoptée par Referendum du 12 Janvier 1992 et Promulguée par Décret N.92-073, Journal Officiel, N.39, (1992), Op.cit, Art.25.

³Ibid, Art.33.

الفصل الثالث: مسار بناء الدولة والأمة في مالي

المعهودة يندرج في اختصاصه، بعد المشاورة مع رئيس الوزراء ورئيس البرلمان حل هذا الأخير. وبدورهما تحظى السلطتين التشريعية ممثلة في البرلمان الوطني والسلطة القضائية بالاختصاصات المرتبطة بطبيعة كل منها، مع النص على استقلاليتها واستمراريتها.

بالموازاة مع هذا النص التأسيسي، صدر في أكتوبر 1991 قانون أساسي للأحزاب السياسية تضمن القواعد العامة التي تحكم إنشاء الأحزاب السياسية ونشاطها وتمويلها وحلها وكل القواعد المتعلقة بها، وأتبع بميثاق للأحزاب السياسية الذي عدل في سنة 2000، وقد أكد النصان على ضرورة الشفافية في التأسيس واحترام مقومات الأمة وقوانينها عند النشاط وشرعية مصادر التمويل وكل ما من شأنه وضع الأحزاب السياسية في خدمة الصالح العام.

أما القانون الانتخابي الذي يحمل رقم 0444.06 المؤرخ في 04 سبتمبر 2006، فقد حدد السلطات الإدارية التي تنظم وتدير العملية الانتخابية في ثلاثة جهات: اللجنة الانتخابية الوطنية وهي الجهة المسؤولة عن مراقبة كل الانتخابات وتخضع لمعياري حيادية أعضائها والتمثيل الإقليمي، المندوبية العامة للانتخابات وهي المسؤولة عن إدارة السجل الانتخابي وتسيير التمويل العمومي للأحزاب السياسية، وأخيرا وزارة الإدارة الإقليمية التي تعتبر الجهة المسؤولة عن الإشراف المالي والتقني وتنظيم الانتخابات، فضلا عن الإعلان عن نتائجها¹.

لأكثر من عشرين سنة كانت التشكيلات السياسية غير المرخص لها تنادي بالتعددية الحزبية في مالي وتطالب بالحق في الحوار وحرية التعبير والمشاركة في الحياة السياسية وهو ما تحقق في فترة الانتقال الديمقراطي بمعدل ملحوظ، فبين سنة 1992 و 1996 تم تأسيس ما يزيد عن 60 حزبا في مالي وتضاعف هذا الرقم إلى 94 مع سنة 2004². ورغم إمكانية اعتباره مؤشرا على مدى الانفتاح السياسي الذي عرفته مالي على الأقل من حيث التأسيس القانوني للتعددية الحزبية فإن هذه الأرقام المتصاعدة تظل نسبية بالنظر إلى كونها لم تستجب للمعنى الحقيقي للتعدد، ذلك أن

¹ مادي إبراهيم كاني، التحول الديمقراطي في مالي: جمهورية مالي منذ 1991 (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016)، ص ص. 79-71.

² Bakary Camara, «Le Processus Démocratique et la Performance Economique au Mali Depuis 1991», *Revue Politique*, Université de Bamako, Mali, (2011), pp.43-63, p.49.

الانتشار الإقليمي لهذه الأحزاب بقي ضعيفا جدا. حيث خمسة منها فقط¹ لها قاعدة شعبية في غالبية الأقاليم المالية، في حين أن الأحزاب الأخرى لا تعدو أن تكون تشكيلات مجهرية تختفي في الأيام العادية وتعاود الظهور في أيام الانتخابات، مستندة في كثير من الأحيان إلى التكتل كآلية مواجهة فيما بينها، تحذوها في ذلك الرغبة في الفوز بالمقاعد لا توافق الرؤى والقناعات.

إن هذا الطرح يجد تبريره فيما حدث في الانتخابات الأولى التي جرت سنة 1992²، فقد فاز التجمع الديمقراطي لأجل الماليين -الحزب الأفريقي للتضامن والعدالة «RPM-PASJ» بالانتخابات الرئاسية. تلتها الانتخابات البلدية المستندة إلى الاقتراع النسبي والتي سمحت بتمثيل سبعة عشر حزبا في المجالس البلدية دون أن تنال باقي الأحزاب أية مقاعد، غير أن الانتخابات التشريعية التي جرت بين فيفري ومارس من نفس السنة، في دورتين وبالتصويت بالأغلبية، أوضحت ذلك بشكل أبلغ فقد فاز الحزب سالف الذكر بمجموع ستة وسبعين مقعدا في حين تقاسمت تسعة أحزاب أخرى الأربعين مقعدا المتبقيا³.

مع قرب انتخابات سنة 1997، توجهت الأحزاب المجهرية الموجودة إلى الاندماج في تحالفات كان من نتائجها ميلاد ثلاثة أحزاب جديدة رئيسية تمثلت في: حزب الحكامة الوطنية للديمقراطية والتقدم «PGNDP» والذي جمع سبعة أحزاب صغيرة موجودة، تجمع القوى الوطنية «RFN» الذي جمع أربعة أحزاب أخرى وأخيرا الجبهة من أجل التغيير والديمقراطية «FCD» التي نتجت عن تكتل خمسة أحزاب. ولم تتوقف مسيرة التكتل والتحالف مع نهاية الانتخابات التشريعية لسنة 1997، بل على العكس منه تشكلت جبهة معارضة جديدة في اليوم الموالي لإعلان النتائج أطلق عليها مجموعة الأحزاب السياسية المعارضة «GPPO» التي نددت بنتائج الانتخابات وطالبت

¹ Diarrah Totoh, *Le Mouvement Démocratique Malien : Itinéraire de l'ADEMA* (Bamako: Editions Graphiques Industrie, 2005), p.18.

² ترأس البلاد في الفترة الانتقالية بين سنتي 1991 و 1992 الرئيس أمادو توماني توري (Amdaou Toumani Touré) المولود في 04 نوفمبر 1948، حيث بادر بإعادة الحكم إلى السلطات المدنية في البلاد سنة 1992. بعد ذلك قدم تقاعده من الجيش وتحول إلى ناشط سياسي. فاز بالانتخابات الرئاسية لسنة 2002 وظل رئيسا حتى سنة 2012 أين تعرض لانقلاب عسكري.

³ Bakary Camara, Op.cit, p.57.

بالغائها. لم يتغير الوضع كثيرا في السنوات اللاحقة، فمع قرب انتخابات سنة 2002، تشكل حزب جديد أطلق عليه «أمل 2002» - «Espoir 2002» والذي تكتل ضمنه اثني عشر حزبا.

ميزة أخرى طبعت الأحزاب السياسية في فترة الانتقال الديمقراطي تمثلت في الانقسامات داخل الأحزاب الواحدة والتفرع إلى أحزاب أخرى مجهرية أو الاندماج في أحزاب ثانية. والظاهرة وإن كانت صحية وسليمة من الناحية القانونية، إلا أنها أخذت منحى صراعيا في مالي، فقد زادت حدة الانتقادات والمشاكل بين مختلف التشكيلات السياسية ورؤسائها. ففي سنة 1994، انقسم التجمع الديمقراطي لأجل المالين-الحزب الأفريقي للتضامن والعدالة ليتشكل حزب جديد انقسم بدوره في سنة 2001، ومن بعدها في سنة 2003، بما أثاره ذلك من جدال واسع وصراعات بين المناضلين السياسيين المنتمين لهذه التشكيلات.

لقد كان لهذه الانقسامات والتكتلات أثر على عدم استقرار الانتقال الديمقراطي في مالي، فقد تميزت العهدة الرئاسية الأولى للرئيس ألفا عمر كونايري (Alpha Omar Konaré) بين سنوات 1992 و1997 بالعديد من المظاهرات والإضرابات والمطالب المنددة بالممارسات القائمة. ومع مقاطعة المعارضة للانتخابات الرئاسية لسنة 1997 وإعادة انتخاب الرئيس كونايري زادت الأمور حدة، فقد تم حل المجالس البلدية في سنة 1998، فضلا عن المظاهرات التي قادها رؤساء هذه المجالس ومنتخبوها وهو ما دفع إلى تأخير الانتخابات إلى غاية سنة 1999 وإجرائها على فترات متباعدة بين مختلف الأقاليم¹، ثم مقاطعتها من طرف المعارضة والإعلان عن أنها غير شرعية. هذه الأسباب جميعا دفعت إلى الحديث في هذه الفترة عن مدى شرعية مؤسسات الدولة المتأتية من هذه الانتخابات؟

مع سنة 2002، نجح أمادو توماني توري (Amadou Toumany Touré) الفائز بالانتخابات الرئاسية في التقليل من حدة الخلافات بين الأحزاب السياسية ودعوتها إلى العمل في إطار متناسق وبعيد عن النزاعات، وقد ظهرت بوادر هذا المجهود مع إعادة انتخابه في سنة 2007 وإجراء الانتخابات التشريعية في ظروف هادئة على عكس المرات السابقة، غير أن الطبيعة السوسيولوجية للأحزاب

¹ نظمت الانتخابات في أقاليم سيقو وسيكاسو وكولييكورو وكاسز في 02 ماي 1999 في حين جرت الانتخابات في موبتي وتومبكتو وغاو وكيدال، شهر جوان من نفس السنة.

السياسية في مالي لم تتغير، فقد بقي مبدأ التكتلات والتحالفات سائدا وهو ما برز جليا في الانتخابات الرئاسية لسنة 2002 أين تكتل خمسة عشر¹ حزبا دعما للرئيس توري.

ثانيا: الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية في مالي

استمرت الإصلاحات الاقتصادية المباشرة في بداية التسعينيات بإشراف من المنظمات الدولية محققة نتائج إيجابية على المستوى الكلي، فبين سنتي 1995 و 2005 بلغ معدل النمو الوطني 5,8%²، كما حظيت مالي في فترة الانتقال الديمقراطي بمساعدات خارجية معتبرة فاقت تلك التي حصلت عليها نظيراتها من الدول الأفريقية، حيث تجاوزت في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 ما قيمته 5,6 بليون دولار³. يضاف إلى ذلك أن المداخيل من العملة الصعبة قد زادت بفضل ارتفاع الصادرات من الذهب والقطن والموارد الطبيعية الأخرى. إلا أن هذه المعطيات ظلت محدودة النتائج إذا ما قورنت بتحسين المستوى المعيشي للسكان والتقليل من آثار البطالة الموجودة، ففي سنة 2006، ورد في إحصائيات عن المركز الوطني للإحصاء أن 64% من الماليين يعيشون تحت خط الفقر وفي سنة 2010 بلغ معدل البطالة 25%. يضاف إليه أن ما يقارب الثلاثمائة ألف طفل وشاب يتركون مقاعد الدراسة سنويا بحثا عن مصدر دخل، كما أن نسبة الاقتصاد الموازي صارت تشكل مع سنة 2011 ما يفوق 80% من الاقتصاد الوطني⁴.

لقد وجدت مالي نفسها بعد عشر سنوات من تبني الانتقال الديمقراطي، القائم على التنمية المحلية المستندة لمبدئي اللامركزية ومشاريع التوأمة مع الخارج على غرار فرنسا وكندا، عاجزة عن المواصلة في هذه المشاريع التي لم تؤتي النتائج المرجوة منها، بسبب انخفاض مردوديتها وتأخرها جراء

¹ Baudais, V., and G. Chauzal, «Les Partis Politiques et l'Indépendance Partisane d'Amadou Toumani Touré », *Politique africaine*, 2006, pp.61-80, p.71.

² Gubert, F., T. Lassourd and S. Mesple-Soms «Do Remittances Affect Poverty and Inequality? Evidence from Mali». *Working Paper*, Development Research Institute, Dauphine University, Paris, (2006), p.48.

³ Ibid, p.50.

⁴ Soumana Sako, «Crisis in Mali, Lessons from an Going Democratic Transition», *Regional Review*, (February 2014), pp.01-18, p.19.

القيود البيروقراطية الكثيرة المفروضة من المركز، من جهة، فضلا عن الارتفاع الكبير المسجل في عدد المنظمات غير الحكومية الناشطة في البلاد، من جهة ثانية.

في هذا الإطار، كان للمنظمات غير الحكومية تأثير بالغ على توجهات الرأي العام المالي والضغط على القرارات الحكومية، فمع سنة 1991 كان عدد هذه المنظمات في مالي لا يتجاوز مائة وواحد وتسعين منظمة غير حكومية، منها سبع وتسعون منظمة أجنبية والباقي وطنية¹، إلا أن عددها شهد ارتفاعا كبيرا مع تبني الانتقال الديمقراطي وهو ما صعب من إمكانية فرض بعض الأنماط الرقابية الضرورية عليها وأعطاهما المجال واسعا لخدمة الأجندات الأجنبية على حساب الصالح الداخلي لمالي.

في ظل المبادرات السياسية والاقتصادية لإنجاح الانتقال الديمقراطي، واصلت الحركة الطلابية والأساتذة مطالبها الاجتماعية ووعده النظام القائم على الجمهورية الثالثة بإحداث إصلاحات تربوية وتعليمية، كما تم إعادة النظر في أنماط الدعم المالية للطلاب التي تم رفعها بنسبة 50% مع سنة 1992 وبنسبة 75% في سنة 1997². غير أن الإصلاح المجتمعي ظل مقيدا بنمط الحوكمة المحلية الذي اعتمدته الحكومة والذي يقضي بأن على كل إقليم أن يضمن ميزانيته الخاصة، في حين لا تساهم الدولة بأكثر من 35%³ من الميزانية الإجمالية للأقاليم. الأمر الذي زاد من حدة التفاوت في التنمية بين هذه الأقاليم، لاسيما بالنسبة لمناطق الشمال التي تعاني جراء الظروف المناخية والتسييرية.

لقد تضاءلت الممارسات الإدارية غير السليمة التي كانت تطبع سير المرافق العمومية والإدارات بشكل عام في ظل الجمهوريتين السابقتين في الفترة الأولى للمرحلة الانتقالية، ويحيل كلود فاي (Claude Fay) ذلك في كتابه «الديمقراطية المالية أو السلطة في مأزق» هذا التراجع إلى تخوف الجهات الإدارية والموظفين الفاسدين من العقاب في ظل جمهورية جديدة يحتمل أن ترفض الفساد وتعتمد الصرامة في تعاملها معه. لكن الكاتب يؤكد في نفس الوقت أن الردع لوحده لا يكفي

¹ Youssouf Sanogo, «Développement Local et Economie Social au Mali», *Séries Comparaisons Internationales*, N.12, 2004, pp.01-21, p.09.

² Marie France Lange, Op.cit, p.129.

³ Soumana Sako, Op.cit, p.10.

وأن على السلطات العمومية المالية التوجه نحو التربية على الأخلاق والنزاهة الإدارية¹ وهو ما يحتاج إلى سنوات طويلة لتكريسه وترسيخه في أذهان الأفراد. من الناحية العملية، ركزت حكومة مالي في محاربتها للفساد على إصلاح المنظومة القضائية وإصدار ميثاق وطني للممارسات الإدارية بهدف تحقيق الحوكمة الإدارية، فضلا عن إصلاح المنظومة القضائية.

وضعت الجمهورية الثالثة في قلب اهتمامها الديمقراطي الرفع من نسب ولوج المرأة إلى العمل والحياة العامة وقد كان من نتائج المبادرات المتعددة التي اتخذت بهذا الصدد أن بلغ عدد النساء في الهيئة البرلمانية خمسين امرأة من مجموع مائة وسبع وأربعين برلمانيا، في حين نالت خمس نساء حقائب وزارية من مجموع ثمان وعشرين وزيرا وسفيرتين من مجموع اثنين وعشرين سفيرا في سنة 2004. تتضاعف هذه الأرقام على المستوى المحلي، حيث بلغ عدد النساء المستشارات المحليات سبعمائة وأربعة من مجموع عشرة آلاف مستشار بلدي². إن أهمية هذه الإحصائيات تتوافق نسبيا مع طبيعة المجتمع المالي الذي تلعب فيه المرأة دورا هاما، كما تعبر عن توجه الإرادة السياسية لإنجاح مشاركة المرأة وهي نسب مهمة جدا إذا ما قارناها بفترة الأربعة عشر سنة فقط من سن الانتقال الديمقراطي.

كما تم تكريس حرية التعبير في البلاد، فمع سنة 2009 كان هناك ما يزيد عن عشرين جريدة يومية فضلا عن الجرائد الأسبوعية والشهرية، كما بلغ عدد القنوات الإذاعية مائة وأربعين قناة محلية بعدما كانت البلاد تتوفر على قناة وطنية واحدة في سنة 1990³. إلى جانب ذلك، فقد صنفت مالي في نهاية سنة 2009 من طرف "مراسلون بلا حدود" على أنها ثاني دولة أفريقية تحظى بمستوى عال من حرية التعبير بعد ناميبيا⁴.

¹ Claude Fay, «La Démocratie au Mali et le Pouvoir en Pâturage», *Cahiers d'Etude Africaines*, N.137, (1995), pp.01-45, p.31.

² Robert Pringle, *Democratization in Mali* (New-work: Institute of Peace, 2006), p.39.

³ Ibid, p.41.

⁴ Loc.cit.

الفرع الثاني: الانتقال من البناء إلى البقاء

إلى غاية سنة 2011 كانت مالي تقدم في الدراسات الغربية على أنها تجربة ديمقراطية تستحق الدراسة وكانت التوقعات حول نسبة نجاح عملية بناء الدولة والأمة فيها مرتفعة جدا¹، غير أن الأمور تغيرت بتفاقم الوضع الأمني في البلاد. في أكتوبر 2011، أعلنت مجموعة من المحاربين القادمين من ليبيا عن تأسيس ما أطلق عليه "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" «MNLA» بمطلب رئيسي تمثل في إقامة دولة مستقلة للطوارق في الصحراء الغنية بالموارد لكن الفقيرة واقعا، وهو ما طرح فكرة إمكانية تقسيم البلاد والمنطقة كلها لأول مرة وبشكل جدي جدا (انظر الملحق رقم 13).

في كل المرات السابقة التي انتفض فيها الطوارق، والتي كان آخرها بين سنتي 2007 و 2009، استطاعت الحكومة المالية بمساعدة دول الجوار وعلى رأسها الجزائر أن تصل إلى حلول توافقية باستعمال الآليات الدبلوماسية، لاسيما وأن مطالب الطوارق لم تكن انفصالية وإنما تنموية مجتمعية. غير أن سنة 2012 أوضحت أن الحركة المؤسسة حديثا لا تبحث عن الحلول التوافقية وإنما عن التصعيد، خاصة بعد قيامها بالتحالف مع كل من "منظمة القاعدة في المغرب الإسلامي" والتنظيم الإسلامي العسكري المطلق عليه "أنصار الدين".

هذه التطورات الأمنية في مالي وما رافقها من عنف بين الحكومة والحركة التحريرية في الشمال، يضاف إليها عدم الاستقرار السياسي الذي عاشته العاصمة بسبب محاولة الانقلاب التي قادها مجموعة من الشباب العسكريين ضد الرئيس توري في عهده الثانية، دفعت بالمنظمات الدولية إلى تغيير توجهاتها فيما يخص التجربة الديمقراطية المالية وعملية بناء الدولة والأمة فيها. ففي تقرير صادر عن البنك الدولي في سنة 2007، وصفت التجربة المالية بأنها تجربة واعدة وصنفت انتفاضات الطوارق على أنها "بعض الأزمات في شمال البلاد"²، إلا أن هذا المنظور تغير

¹ Van de Walle Nicolas, «Foreign Aid in Dangerous Places: the Donors and Mali's Democracy», *Economics Research (Wider)*, N.61, (2012), pp.03-22, p.04.

² Ibid, p.07.

فيما بعد مع عجز المنظومة الأمنية المالية عن استتباب الأمن في البلاد وبدأ التحول من الحديث عن "البناء" إلى "البقاء".

من منظور تحليلي، دفع الانقلاب الذي قاده أمادة حيا سانوغو (Amada Haya Sanougou) ضد النظام القائم إلى تعطيل العمل بالدستور وإلغاء الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي كانت مقررة شهر جويلية 2012، وهو ما سمح لحركات التمرد والحركات الإسلامية الجهادية والحركة الوطنية لتحرير الأزواد¹ (انظر الملحق رقم 14) بالسيطرة على أقاليم غاو وكيدال وتمبوكتو، وبالتالي عجز المركز عن بسط نفوذه على إقليم البلاد، مع زيادة التخوف من أن تمتد سيطرة الحركات المتمردة نحو الجنوب. في ظل هذه الظروف، لم تعد مسألة الانتقال الديمقراطي في مالي ونجاحها من عدمه مطروحة بقدر ما تحول الحديث الأكاديمي والسياسي العالمي إلى استعمال مصطلحات على غرار "انهيار الدولة" و"فشل الدولة"، وتحولت المنطقة برمتها إلى "مناطق الظل"، "مناطق كل الأخطار" و"المناطق الرمادية"، في محاولة لتشخيص عجز وتراجع المؤسسات الرسمية لصالح الإرهاب والحركات التمردية والتجارة الممنوعة وتفشي كل أنواع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

نتيجة لهذا، قررت المجموعة الدولية الغربية وعلى رأسها فرنسا، في جانفي 2012، التدخل العسكري في مالي تحت مسمى "الحرب ضد الإرهاب"، مستندة في ذلك إلى القرار الأممي رقم 2085² وبدعم من منظمة دول غرب أفريقيا التي انضمت إلى الجيش المالي في جانفي

¹ تنقسم الحركات الموجودة في مالي إلى صنفين أساسيين: الحركات المسلحة الانفصالية ونجد فيها الحركة الوطنية لتحرير الأزواد وحركة الطوارق للمقاومة والحركة الشعبية لأزواد والجهة الإسلامية العربية لأزواد وتشكلها كان بسبب اللامساواة المنتشرة والفساد وضعف التنمية في المناطق الشمالية، لتتطور المطالب فيما بعد إلى الانفصال.

كذلك هناك الحركات الإسلامية الجهادية و المتمثلة في حركة أنصار الدين بتوجه انفصالي للطوارق مع دعوة جهادية، وحركة الجهاد والتوحيد في غرب أفريقيا وهي حركة منشقة عن القاعدة ، كما أن هناك حركة أبناء الصحراء للعدالة الإسلامية التي أعلنت عن نفسها بتبني مجموعة من الأعمال إرهابية في الجزائر سنة 2007، ثم اتخذت مع سنة 2011 من شمال مالي مقرا لها وأخيرا هناك القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وهو الأقدم في المنطقة وذو الشرعية الروحية.

² مادي إبراهيم كانت، مرجع سابق، ص. 171.

2013. ومع انسحابها في سنة 2013، تم إجراء الانتخابات الرئاسية شهري جويلية وأوت من نفس السنة في ظل ظروف سادها عدم الاستقرار والقيام بالعديد من الاختطافات في الشمال. فاز إبراهيم أبو بكر كايتا (Ibrahim Boubacar Keita) في الجولة الثانية للانتخابات في ظروف تميزت بالحضور الدائم والصارم لستة آلاف من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وثلاثة آلاف من الجنود الفرنسيين¹، فضلا عن القوات المالية.

لم تشهد فترة حكم الرئيس إبراهيم أبو بكر كايتا تحسنا ملحوظا في الوضع الأمني والتنموي للأقاليم الشمالية، بل على العكس منه زادت الاتهامات الموجهة من طرف المعارضة للرئيس ونظامه بخصوص تورطهم في الفساد والتزوير ونهب الأموال العمومية وغيرها. أبعد من ذلك، فإن اتفاق السلام الذي تم توقيعه بين الحكومة المالية والأطراف المتمردة في مالي سنة 2015 لم يدخل حيز النفاذ بسبب التوترات السائدة واستمرار عمليات العنف والاختطاف والجريمة المنظمة وباقي الآفات الأمنية، وهو ما جعل الرئيس المنتهية ولايته يعد بالعمل على تحقيقه في حال أعيد انتخابه سنة 2018، لكن هذا الأخير لم ينجح حتى هذه اللحظة في الوفاء بوعوده.

بالموازاة مع ذلك، تم إلغاء المسار الانتخابي التشريعي لسنوات عديدة² وتأجيله إلى غاية سنة 2020، حيث أجريت الانتخابات التشريعية شهري مارس وأفريل في ظروف غير مستقرة طبعها اختطاف زعيم المعارضة صومايلا سيسسي (Soumaila Cissé) في 25 مارس من نفس السنة، في إقليم تومبكتو. أفرزت الانتخابات أخيرا هيئة برلمانية شرعية منتخبة تتكون من مائة وسبع وأربعين عضوا، منهم واحد وخمسون مقعدا ناله «التجمع من أجل مالي» (RPM) وهو حزب الرئيس الحالي، ثم أربعين مقعدا فاز به «التحالف من أجل الديمقراطية في مالي» (ADM) وتسعة

¹Soumana Sako, Op.cit, p.09.

²كان من المفترض أن تجرى الانتخابات التشريعية في سنة 2012 ولكنها جرت في سنة 2013، ومن ثم تم تأجيل انتخابات 2018 إلى غاية سنة 2020، بسبب عدم استقرار الأقاليم والتهديدات الصادرة عن مختلف الحركات المتمردة بتقويض المسار الانتخابي ومضاعفة أعمال العنف وإعلان الحكومة عن رغبتها في معالجة مشكلة إضراب القضاة أولا، ثم التحضير لهذه الانتخابات.

عشر مقعدا ناله الحزب المعارض المسمى «الاتحاد من أجل الجمهورية والديمقراطية» «URD». في حين تم تقاسم المقاعد الأخرى بين الأحزاب المتبقية ونال المترشحون المستقلون مقعدين¹.

على الرغم من أن تجارة السلاح والمخدرات وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود قد عرفت في سنوات الألفين زيادة ملحوظة في مالي، إلا أنها وإلى غاية سنة 2011 لم تشكل أبدا تهديدا على كيان الدولة ووجودها المادي وامتدادها الجغرافي²، لكن الأمر تغير بعد هذا التاريخ فقد اكتسبت المجموعات المسيطرة على هذه التجارة قوة جعلتها تحول إستراتيجيتها من تجارة ربحية عابرة للحدود إلى محاولة إحكام السيطرة على بعض الأقاليم الجغرافية، ومختلف فئات المجتمع، عن طريق إجبار الأفراد على القيام بعمليات معينة باستعمال القوة تجاههم واتجاه أهلهم. إلى جانب ذلك، فقد توجهت هذه الجماعات إلى تكثيف التعاملات والتبادلات مع مختلف الحركات المتطرفة والجهادية في مالي وانتسب كثير من أعضائها إليها وهو ما أخرجها من دائرة الربح المطلق إلى الرغبة في تحقيق أهداف سياسية وأيديولوجية معينة.

من جانب آخر، لم تنجح الديمقراطية في القضاء على اللامساواة المجتمعية في مالي وهو ما كان له تأثير على بناء الدولة والأمة فيها، فحسب الباحث **زيري كاي سميث** (Zeri Key Smith) فإن ارتفاع معدل اللامساواة الاجتماعية بين مختلف فئات الشعب من جهة، وبين الأقاليم من جهة ثانية، كان له بالغ الأثر في عدم إحقاق الديمقراطية التي يفترض أنها لا تهتم بالمؤسسات وأنماط الحكم فقط وإنما بانعكاساتها لصالح الشعوب أيضا³. إسقاطا على المقاربة السيكلوجية للديمقراطية المتناولة في الفصل النظري من هذه الدراسة، فإن الوضعية التي شهدتها البلاد بداية من

¹Mamadou Sédibé, «Proclamation Définitive du 2^{ème} Tour des Législatives: le RPM Sort Vainqueur mais ne Peut S'imposer, sur le site: (<http://bamada.net/proclamation-definitive-du-2e-tour-des-legislatives-le-rpm-sort-vainqueur-mais-ne-peut-simposer>), (15 Juin 2020, 12H14).

²Hawa Coulibaly et Stéphanie Lima, «Crise de l'Etat et Territoires de la Crise au Mali », *Echogeo*, (Avril 2013), pp.01-25, p.01.

³Zeric Kay Smith, «Mali's Decade of Democracy», *Journal of Democracy*, Vol.12, N.03, (July 2001), pp.73-79, p.77.

سنة 2011 قد أثرت على سيكولوجية الأفراد و على نظرتهم إلى الديمقراطية من حيث هي الحل في الخروج بالبلاد من التفكك المجتمعي إلى تحقيق الوحدة الوطنية.

في هذا الإطار، وفي دراسة أجريت على الماليين سنة 2013 أظهرت النتائج أن فقط 38 % من الماليين يساندون الديمقراطية، وهو معدل ضعيف إذا ما قورن بالمتوسط الأفريقي المقدرب 45 %¹ ولعل في ذلك دلالة واضحة على التفاوت الكبير بين الأمل الذي وضعه الماليون في الديمقراطية في بداية التسعينيات والانعكاسات التي نجمت عنها فيما بعد. فضلا عن ذلك فإن مجموع الماليين الذي لم تتغير آراؤهم حول الديمقراطية وظلوا يرون فيها الحل لمشاكلهم قد تراجع بأربعة نقاط بين سنتي 2009 و 2013². دون أن ننسى أن سنة 2013 لوحدها قد شهدت تهجير ما يفوق الأربعمئة ألف مالي من منازلهم وأن التوقعات تشير إلى إمكانية هجرة ثلاثمئة ألف آخرين في السنوات التي تعقبها³.

من منظور اجتماعي أيضا، يعرض الأستاذ الجامعي والباحث المالي باكاري كامارا (Bakary Camara) في مقال له تحت عنوان «الانتقال الديمقراطي كشكل للانقلاب المجتمعي في أفريقيا الغربية: حالة مالي»، كتبه سنة 2015، كيف أدخلت تجربة الانتقال الديمقراطي على مالي أشكالا جديدة من الانقلاب المجتمعي لم تكن تعرفها فيما قبل، وهو في طرحه يفترض أن التجربة الديمقراطية التي تقدم على أنها مسار تفاوضي ترتقي به المجتمعات وتعزز من قيم التسامح والتعايش فيها لم تكن كذلك في مالي، حيث ساهمت في زيادة الاحتقان المجتمعي بين مختلف

¹Boniface Dulanin, «La Démocratie Malienne se Rétablit et le Régime Militaire Suscite encore une Admiration », *Afrobarometer Policy Paper*, N.12, (2017), pp.01-22, p.02.

² Massa Coulibaly and Michael Bratton, «Crisis in Mali: Ambivalent Popular Attitudes on the Way Forward », *Stability: International Journal of Security & Development*, Vol.02, N.02, (2013), pp.01-10, p.07.

³ Alex Thurston, «The Disintegration of a Model African Democracy», *Stability: International Journal of Security and Development*, Vol.02, N.01, (2013), pp.01-07, p.03.

الإثنيات وإضعاف الدولة¹ على جميع الأصعدة والمستويات وهو ما قاد في النهاية-حسبه إلى الأزمة التي عاشتها البلاد من سنة 2012 وإلى ما بعد.

في هذا السياق، يستدل الكاتب على فرضيته بكون أن التعدد الإثني في مالي وأفريقيا عموما موجود منذ القدم وبأن النزاعات المرتبطة به شهدتها الفترة الموالية للاستقلال وحتى سنوات التسعينيات، لكنها كانت تحل دوما في إطار الدولة أو عبر النظم التقليدية للمجتمع المالي²، غير أن الديمقراطية بما حملته من قيم انفتاح وشرعنة التدخلات الخارجية وإيفاد أطراف جديدة على المجتمع المالي ذات تكوين عسكري وتطرفي قد أسهمت جميعها في تغيير طبيعة المجتمع المالي. عموما، قد لا تكون النتيجة التي كانت مرجوة من الانتقال الديمقراطي في مالي قد تحققت بما كان متوقعا لها، إلا أن الكاتب في عرضه قدم إسقاطات قريبة جدا في انعكاساتها لما أفرزته العولمة لا الانتقال الديمقراطي، وحتى إن كانت هذه الأخيرة محصلة للأولى وواحدة من ركائزها إلا أنها تظل مقترنة بالإصلاح الداخلي القانوني والمؤسساتي والسياسي الاقتصادي أكثر من ارتباطها بمخرجات البيئة الأمنية الإقليمية والدولية.

مع نهاية سنة 2012، بدأت مالي مسار مصالحته وطنية، دُعيت إليه مختلف الجهات المعنية في البلاد وجرى العديد من جلساته في الجزائر وبوساطة منها، كما شجعت دول كثيرة وصرحت بمساندة تطبيقه على أرض الواقع كل من منظمة دول غرب أفريقيا ومنظمة التعاون الإسلامي «OIC» وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. كذلك فقد اعتمدت الحكومة مخططا متعددًا لسنوات 2012-2015 كان هدفه الأساسي هو مواصلة وتقوية المسار الديمقراطي الذي بدأ في سنوات التسعينيات عن طريق دعم الحوار وبناء السلام الوطني ودعم المسار التوافقي في البلاد، إلا أن هذه الجهود جميعا- وإن استطاعت أن تهدأ من الوضع الأمني قليلا- فإنها لم تنجح في إعادة الاستقرار إلى مالي وفي إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي وبناء الدولة-الأمة فيها، فسرعان ما انتكست

¹ Bakary Camara, «La Transition Démocratique comme forme d'Inversion Sociale en Afrique de l'Ouest», *Revue Malienne des Sciences Juridiques, Politiques et Economiques de Bamako (REMASJUPE)*, N.01, (2015), pp.01-16, p.06.

² Ibid, p.10.

الأوضاع وعادت الجماعات المتطرفة والمتمردة إلى نشاطها العسكري، كما زادت حدة التدخل الأجنبي وتعددت أشكاله.

يلتقي مسار الديمقراطية مع الدولة الأمة في كونه آلية تتحقق بها هذه الأخيرة، والدول الأفريقية في تبنيتها لهذا المسار إنما كانت تهدف أساسا لتحقيق بناء كيائها المادي والمعنوي، كما ظلت تصبو إليه، غير أن توظيف هذه الآلية في مالي وحتى النتائج التي تمخضت عنها تأثر كثيرا بالمرور التاريخي والبيئتين الداخلية والخارجية العامتين لها. فالنموذج الاقتصادي المالي على محدوديته كان يقدم على أنه واحد من أنجح التجارب الأفريقية الصاعدة، إلا أن الوضع الأمني لسنة 2012 وما تأتى عنه أوضح العجز الكبير الموجود في هذه المنطقة؛ عجز مؤسساتي من حيث كون هذه الأخيرة لم تستطع القيام بأهم الوظائف اللصيقة بالدولة الأمة، وعجز إقليمي بسبب فقد السيطرة على هذا الأخير وإمكانية سقوط العاصمة ومالي إجمالا، وأخيرا عجز مجتمعي إثني جراء عدم القدرة على تسيير الفوارق الداخلية وتحقيق إجماع وطني حول قيم الدولة الأمة و التأكيد على أهمية الروح الوطنية في تجاوز الاختلافات الإثنية.

لقد احترمت مالي نموذج البناء العملي للدولة الأمة فيها فيما يخص أسسه المادية العامة، حيث ركزت على بناء المركز والقدرات والمؤسسات، مزوجة في ذلك بين مساهمة الفواعل الداخلية والخارجية، كما يفترضه ويفرضه الإطار النظري لعملية البناء، لكنها أهملت الجانب المعنوي ولم تنجح في توطيد الهوية الجامعة لدى الأفراد. يضاف إليه أن تحليل عملية بناء الدولة - الأمة في مالي يعود بنا إلى فروضات النظرية التبعية حين تؤكد على دور العامل الخارجي في التأثير سلبا على الدول وعلى دور إرادة وخيارات النخبة العازفة و/ أو التابعة في دول الجنوب في تصعيب هذه العملية. إن تعثر عملية بناء الدولة الأمة في مالي يؤكد عدم تحقق البناء المادي للنتائج المرجوة منه رغم التركيز عليه، أما البناء المعنوي فيظهر جليا أنه لم يتجاوز سقف النصوص القانونية والتنظيمية.

المبحث الثالث: تقييم واستشراف مسار بناء الدولة للأمة في مالي

يقود تقييم مسار بناء الدولة للأمة في مالي إلى الوقوف عند ثلاثة نقاط أساسية يفرض تناولها التشخيص بالتعثر الذي تجلى من خلال عرض مختلف عمليات ومراحل البناء المعتمدة في ظل الجمهوريات الثلاثة، حيث سيتم أولا تبيان أسباب هذا التعثر في محاولة للوقوف على جميع الإشكالات المرتبطة به، ثم تحديد مظاهر هذا التعثر والذي سيعطينا صورة وافية عن شكل الدولة الحالي وطبيعة التفاعلات المؤسساتية والمجتمعية القائمة في وقتنا هذا (المطلب الأول).

كما ستقدم رؤية علمية استشرافية لمستقبل هذه الأخيرة عن طريق بناء فرضيات تتوافق ونماذج الاستشراف العلمي المعتمدة وبالاغتماد على المعطيات العلمية الواردة خلال هذه الدراسة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تقييم مسار بناء الدولة للأمة في مالي

تم التطرق في المبحث الثاني المتعلق بمسار بناء الدولة للأمة في مالي عقب الاستقلال بكثير من التفصيل إلى مختلف عمليات البناء التي بوشرت، كما تم تقديم تفسيرات لنتائج تلك العمليات ومآلاتها ومختلف الإشكالات المرتبطة بها، وعليه فقد يجد القارئ فيما قيل وفيما سيتم تناوله في هذا المبحث تشابها قليلا، غير أنه يجدر التوضيح والتأكيد أن أسباب التعثر التي يتناولها هذا المبحث والمظاهر المرتبطة به إنما يتم إيرادها كحوصلة إجمالية ووفق رؤية كلية.

الفرع الأول: أسباب تعثر عملية بناء الدولة للأمة في مالي:

في الحالة المالية بالذات تتفرع وتتباين الأسباب المؤدية للتعثر كما تتربط في آن واحد، ومرد ذلك راجع إلى أن كل سبب هو محصلة حتمية للآخر أو له دور في تفسيره. ويمكن إجمال هذه الأسباب فيما يلي:

أولا: الدولة الغائبة في الشمال والمستقيلة في الجنوب: ضعف السياسات وعدم المساواة

لم تخدم شساعة المساحة بناء الدولة للأمة في مالي بقدر ما أضرت، فالذي يفترض في الإقليم هو أن يكون تحت سلطة أجهزة الدولة، فضلا على أن الدولة للأمة في حد ذاتها كمفهوم قائمة على فكرة التحكم التام في الفضاء البري والبحري والجوي دون تمتع أي طرف آخر بهذه الصلاحية،

الفصل الثالث: مسار بناء الدولة والأمة في مالي

سواء استخدم هذا الأخير الوسائل السلمية المشروعة أو الوسائل غير المشروعة، غير أن ثلثي الإقليم المالي اليوم لا يسيطر عليه المركز وإنما الأوزاد وباقي الحركات الانفصالية من جهة، والحركات الجهادية الإسلامية، من جهة أخرى.

في هذا الإطار، تظهر الدولة في مالي على أنها "غائبة في الشمال ومستقيلة تماما في الجنوب" كما تصف الأمر الكاتبة بودايسيس¹، وهذا الوصف على حدته إلا أنه يعبر تماما عم هي عليه السياسات العمومية في مالي في شتى الميادين، خاصة مع عجز القوات العسكرية في القضاء على الاختلالات الأمنية القائمة في الجنوب وعلى استتباب الأمن في الشمال وحماية الدولة ومؤسساتها من الانقلابات التي بلغت ثلاثة انقلابات عسكرية في مدة زمنية قصيرة إذا ما قورنت بمبدأ الاستقرار الذي يفترض في الدولة-الأمة. فمن الرئيس موديبو كاييتا إلى تراووري لم يستطع أي منهما إنجاح أي مشروع تنموي وطني يشمل جميع الأقاليم. أما كوناري الذي كرس بمساعدة خارجية اللامركزية وغادر السلطة وفق تقليد ديمقراطي واع لأول مرة في تاريخ مالي، فقد أثبتت التجربة أنها كانت لامركزية غير عادلة رفضتها أقاليم الشمال فيما بعد وكان من نتائجها تفاقم وضع الأوزاد.

يضاف إليه، أن الرئيس توري الذي جمع المعارضة حوله في شكل ائتلاف وطني قد ساهم من جهة أخرى في نشر المحسوبية وتفشي الفساد بجميع مظاهره، ويكفي أن نذكر هنا أن سنة 2009 لوحدها سجلت اختفاء مائتين وست وعشرين مليون دولار² من ميزانية الدولة وحوالي مائتين وثلاث وأربعين مليون أورو في سنة 2014 وما يفوق المائة مليون أورو في سنة 2015³.

لقد صرح إبراهيم أبوبكر كاييتا، عند توليه السلطة في الفترة الانتقالية سنة 2013، بالقول "أن البلاد ستخوض تجربة إعادة بناء الدولة-الأمة فيها وتحقيق العدالة الاجتماعية"⁴ وكلامه وإن كان قد حمل في معانيه تأكيداً ضمناً على أن الدولة في مالي قد تعثرت وعلى أنها كانت ولا

¹ Virginie Baudais, Op.cit, p.512.

² Thomas Shipley, «Corruption et Lutte contre la Corruption au Mali », *CHR Michelsen Institute*, 2017, pp.01-32, p.03

³ Ibid, p.06.

⁴ Virginie Baudais, p.513.

تزال قائمة على مبادئ اجتماعية غير عادلة، إلا أنه أقر أيضا ضرورة احترام اتفاقيات واغادوغو، الموقعة في جوان 2013، والتي أقرت ضرورة مباشرة حوار وطني يكون الهدف منه تحقيق جملة من الإصلاحات السياسية والإدارية في منطقة الأزواد والتي ارتكزت على مشروع: مراجعة الأنماط التسييرية اللامركزية وأنماط التنمية الوطنية. لكن مرة أخرى، وبعد سنتين من هذه القرارات، لم يسجل أي تغير إيجابي ملحوظ واستمرت منطقة الأزواد في انتفاضاتها ما قاد إلى توقيع اتفاق أخرفي الجزائر سنة 2015، كما سبق ذكره، يعطي استقلالية أكبر لهذا الإقليم.

تصب جميع هذه السياسات المتعاقبة في منحى واحد، حيث تميزت بضعفها الشديد واقترانها دوما بمؤشر الفساد، ولعل هذين السببين يعتبران من أهم الأسباب التي تعرقل عملية بناء الدولة الأمة، فضعف السياسات وعدم نجاعتها، فضلا على استنادها إلى اللامساواة التنموية الإقليمية والمجتمعية يحدث اختلالات في الجهاز التنموي على المستويين الكلي والجزئي، كما يثير الجدل حول مدى شرعية الحكومة القائمة. أما الفساد فإلى جانب الخسائر المادية وهضم الحقوق التي يسببها فإنه يفقد الثقة في مؤسسات الدولة ورجالاتها، ففي تحقيق قائم على سبر الآراء، أجري في مالي بين سنوات 2016 و2018، أكد ما يزيد عن 44 % من مجموع ألف ومائتين شخص أجري معهم التحقيق أن الفساد قد زاد بوتيرة كبيرة جدا في البلاد، في حين قال 27 % آخرين أنه زاد بنسبة ضئيلة إلى متوسطة، وقد ظهر بنسبة 59,3 % أن أكثر الفئات التي ينتشر وسطها الفساد هم القضاة ورجال الشرطة والساسة¹.

في ذات السياق، يفقد الفاعلون الدوليون والإقليميون الراغبون في مساعدة مالي على بناء الدولة الأمة ثقتهم تدريجيا في السياسات الوطنية المنتهجة وفي القائمين عليها، فبعد القرار الأممي القاضي بمنح ثلاثة ملايين دولار ونصف بين سنتي 2013 و 2014 في مشروع "الانطلاقة الدائمة لمالي"، اتضح أن السلطة قد استعملت ما يفوق الثلاثين مليون أورو لشراء طائرة رئاسية في فيفري 2014 و مائة وخمسة مليون أورو لشراء عتاد عسكري سري، دون احترام قانون الصفقات

¹Thomas Shipley, Op.cit, p.06.

العمومية¹، ما دفع صندوق النقد الدولي «FMI» إلى إعلان تعليقه لكل المساعدات إلى حين تقديم البلاد لتقرير مفصل عن مصير تلك الأموال وأسباب إنفاقها.

يثير البعض مسألة الجغرافيا والمناخ في مالي كأحد الأسباب المباشرة لتعثر عملية بناء الدولة الأمة فيها، ولكن هذه الدراسة تفترض أن هذا الأخير قد يكون عاملا محفزاً غير أنه لا يمكن أن يكون سببا رئيسيا، ذلك أن كثيرا من دول العالم ذات الموارد القليلة والجغرافيا الصعبة قد استطاعت أن تنجح في تحقيق الاستقرار وبناء نفسها. ثم إن القول بأن شساعة المساحة هي السبب الرئيس وراء انتشار مختلف التهديدات الأمنية في هذا الفضاء ينطوي على تهميش كبير لمقدرات الدولة، فلو توفرت هذه الأخيرة على جميع المؤهلات والإمكانات اللازمة لتمكنت من التحكم في إقليمها. بهذا الخصوص، لا تملك مالي غير خمسة عشر ألف وثمانمائة جندي موزعين بين ثمانية آلاف من العسكريين وسبعة آلاف وثمانمائة من شبه العسكريين حسب آخر إحصائيات لسنة 2018، أي بمعدل جندي واحد لكل ألف ومائتين فرد، في وقت تحوز فيه فرنسا ذات المساحة الأقل على تسعة عشر أضعاف هذا العدد أي جندي لكل مائتين وخمسين شخص². هذا العدد الذي يعتبر قليلا جدا مقارنة بمساحة الدولة، يضاف إليه افتقار هؤلاء للإمكانات المادية اللازمة لأداء مهامهم.

ثانيا: الاختلاف الإثني ليس سببا: إنها سياسات الاحتواء المجتمعي الضعيفة

ينظر إلى الاختلافات الإثنية أو العرقية أو الهوياتية بصفة عامة على أنها سبب في عدم استقرار الدولة الأمة وتقدم كعامل تهديد لاستمرار هذه الأخيرة وديمومتها، والأمر صحيح من الناحية النظرية إذا ما نظر إليه من باب تفضيل الهوية المجموعية على الهوية الجماعية، غير أن الممارسة الواقعية تثبت أن لكثير من الإثنيات القائمة ميلا للانضواء في ظل الدولة الأمة الحاضنة، وبالمقابل منه فإن غالبية الإثنيات المنادية بالانفصال إنما تكون مدفوعة في ذلك بشعورها أن

¹ Virginie Baudais, Opcit, p.513.

² Ibrahim Yahya Ibrahim, Mollie Zapata, «Régions en Danger: Prévention d'Atrocités de Masse au Mali », *Centre Simo,-Skjodt pour la Prévention des Génocides*, (avril 2018), pp. 01-19, p.07.

هويتها محل تهديد وأن السياسات الحكومية اتجاهاها مبنية على اللامساواة، كما هو الحال بالنسبة لمنطقة الباسك في إسبانيا.

في مالي، لا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للطوارق الذين بدؤوا في سنة 1962 انتفاضاتهم ضد السلطة المركزية القائمة، لكن قبل الشروع في تحليل أسباب ذلك وتطوراته وتأثيراته على بناء الدولة والأمة، وجب قبلا توضيح البنية السيكولوجية للمجتمع الطارقي القائمة أساسا على تفضيل النمط البدوي في الحياة بدل المدينة، وعلى الترحال بدل الاستقرار طويل الأمد.

فقبل الفترة الاستعمارية كان الطوارق يشرفون على القوافل بين المتوسط وجنوب الصحراء من جهة، وبين المحيط الأطلنطي والشرق الأوسط من جهة ثانية. يضاف إليه أن الرجل الطارقي ميال بطبيعته إلى الحرية ورفض مختلف أنواع القيود الإدارية التي تفرضها الحياة المعاصرة، ذلك أن البداوة بالنسبة إلى الطوارق تتعدى كونها مكانا يعيش فيه الإنسان إلى كونها نمطا اقتصاديا قائما على التنقل وتربية المواشي، ومهارات ذاتية للتعرف على مكنونات الجغرافيا الوعرة وتحولات المناخ وأدوات التنقل في الصحاري وأخيرا فهي مرتبة اجتماعية راقية مقارنة بسكان المدن¹.

من هنا، فقد تأتى الرفض الذي واجه به الطوارق الاستعمار الفرنسي وسياساته القائمة على فرض الحدود بشكل انقسم معه هؤلاء على خمسة دول وفقدوا مجالات جغرافية مهمة لتنقلاتهم، وعليه فقد قاوموا الاحتلال في شكل انتفاضات كان أولها في سنة 1916، ثم بعدها بشكل مكثف في سنوات الخمسينيات دفاعا على مكتسباتهم ورفضاً للقيود التي فرضت عليهم. كما قاموا في سنة 1957 بمراسلة السلطات الفرنسية طالبين الاعتراف بدولة مستقلة لهم وعدم إدراجهم مع الدولة التي ستقوم على الغالبية السوداء.

بعد الاستقلال، أقام الطوارق تجمعات سكنية في شمال البلاد وتحديدًا في كل من غاو، تومبكتو وكيدال حيث يشكلون الغالبية في هذه المنطقة الأخيرة ويتعايشون بصفة طبيعية واتفاقية مع كل من العرب والصونغاهايين الذي ينتشرون أكثر في كل من غاو وتومبكتو.

¹Helene Claudot-Hazad, «Nomadisme Chez les Touarègues», *PPTERS Editions*, N.34, 2012, pp.5590-5602, p.5591.

لقد قام الطوارق بأربعة انتفاضات كان أولها في سنة 1963، عقب الاستقلال بسنوات قليلة جدا، وكان دافعها رفض السياسات المركزية المطبقة على هذه الأقاليم، فباختياره للاشتراكية، عمل موديبو كايثا على تعميم مبادئ هذه الأخيرة، فأحصيت الأنعام التي يملكها الطوارق وجميع البدو الموجودين في الشمال وصنفت على أنها ملكية جماعية للدولة¹. كذلك، فرضت عليهم أتاوات وضرائب كبيرة وبدأ توجيههم نحو أنماط زراعية ورعوية بعينها على اعتبار أنها الأكثر نفعا لمشروع بناء الدولة الأمة في البلاد، كما مورست في حقهم تجاوزات كبيرة من طرف الجيش. يضاف إليه أن مناطق الشمال لم تستفد من أية مشاريع تنمية ملحوظة ولا مرافق عمومية معتبرة في حين خضعت للتقسيم الإداري المعمول به والذي لا يتوافق والنظام القبلي الذي كان يفضلها الطوارق آنذاك. نتيجة لهذه السياسات، انتفض الطوارق رافضين السلطة المركزية القائمة وكل القرارات غير العادلة الصادرة عنها، وردت الحكومة بسلسلة من أعمال العنف والتضييق² التي لم تتوقف إلا مع الوساطة الخارجية، الجزائرية خصوصا.

بعد هذه الانتفاضة، فرض المركز نظاما عسكريا في الشمال ولم يلتزم بما نص عليه الاتفاق بين الطرفين من تحقيق التنمية المحلية في أقاليم الطوارق، يضاف إليه تعاقب أزمات الجفاف والتصحر في هذه الأقاليم وخسارة الثروة الحيوانية الموجودة في ظل انسحاب حكومي وعدم تقديم أي نوع من أنواع الدعم، حيث ساهمت هذه العوامل جميعا في تردي أوضاع المنطقة والدفع بالكثيرين للترحال منها. فضلا على أن البدايات الأولى للتسعينيات حملت تغييرا في ذهنيات بعض الطوارق الذين أصبحوا يطالبون بمناصب إدارية ووظائف على المستوى المحلي، لتنتلق بعد ذلك الانتفاضة الطارقية الثانية في سنة 1992 التي كانت أكثر عنفا عن سابقتها و تستمر حتى سنة 1993 بالتوقيع على اتفاقيات تمنراست.

لكن الجديد بالنسبة لهذه المرحلة يكمن في أمرين اثنين: يتمثل أولهما في أن السلطة المركزية التي كانت تستعين ببعض الميليشيات المكونة من بعض الطوارق وسكان الشمال المواليين لها للسيطرة على المنتفضين لم تستثنهم من أعمال العنف والتقتيل التي باشرتها، وعليه فقد غير

¹ محمد سعيد القشاط، *التوارق عرب الصحراء الكبرى* (القاهرة: مركز دراسات وأبحاث شؤون الصحراء، 1989)، ص. 250.

² المرجع نفسه، ص. 256.

هؤلاء من ولانهم وتوجهوا إلى الانخراط في المجموعات المسلحة المنتفضة، أما ثانيهما فيمكن في تعدد الحركات الانفصالية التي وقعت اتفاقية تمرست والتي تحولت جميعا نحو العمل الموحد مشكلة ما أطلق عليه "الحركات والجبهات الموحدة للأزواد" «FMUA»¹.

وقعت هذه الأخيرة سنة 1992 الميثاق الوطني مع الحكومة المالية في ظل استمرار أعمال العنف والاختطاف بين الطرفين والتي زادت حدتها من سنة 1994 إلى 1996، ليتم على إثرها التوقيع على اتفاق تومبكتو الذي كان من أهم ما جاء فيه تسليم المقاتلين الطارقين للسلاح وحل كل الفصائل المقاتلة الموجودة.

في سنة 2006، انتفض طوارق كيدال مرة أخرى وقاموا بالعديد من الهجمات العسكرية على ثكنات الجيش المالي، حيث تلخصت مطلبهم هذه المرة في تنمية منطقة كيدال وما جاورها. كان من نتائج هذه الانتفاضة التوقيع على اتفاق الجزائر بين الطرفين الطارقي والمالي الذي أخلف وعده بمباشرة عمليات التنمية في المنطقة، وعليه فقد تواصلت عمليات التمرد في السنتين الموالتين، كما تفاقم الأمر بين الحكومة المالية وليبيا التي اتهمت بتشجيعها للطوارق في توجهاتهم. لكن هذه الأخيرة أشرفت بعد ذلك على توقيع اتفاق كيدال للسلام في سنة 2009 الذي أقر واجب الحكومة المالية في دمج وتوظيف المنتفضين في الجيش المالي مقابل تسليمهم للسلاح الذي بحوزتهم.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الوقوف على مضامين الاتفاقيات التي وقعها المنتفضون والحكومة المالية إلى هذا التاريخ يبرز أنها تنص جميعا على التزامات مرتبطة بالتنمية والإدماج الإداري والعسكري وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وهو ما يؤكد على أن مطالب الطوارق حتى هذه الفترة لم تكن تحركها الهوية بقدر ما كان يقودها رفض السياسات الظالمة وانتشار الفقر والبطالة وغياب التنمية في الشمال، خاصة وأن الحكومة المالية لم تلتزم بتغيير سياستها وضمان استفادة الشمال من ثروات وميزانية الدولة بنفس القدر الذي يستفيد منه الجنوب.

¹ Adib Ben Cherif, «De la Question Touarègues aux Mémoires du Conflit: pour une Réconciliation Malienne», *Centre Franco-Paix en Résolution des Conflits et Missions de Paix*, (Février 2018), pp.01-29, p.18.

بعد سقوط نظام القذافي، عاد الطوارق الذين كانوا منخرطين في الجيش الليبي إلى مالي، حاملين معهم كميات كبيرة من السلاح ومشبعين بفكرة الدولة الأمة الخاصة بهم ورافضين للبقاء في ظل مالي. في هذا الوقت بالذات كانت الحركات الجهادية الإسلامية قد استوطنت في الشمال وبدأت في التوسع والسيطرة على بعض الأقاليم وإن لم يكن بشكل معلن. تزامنت هذه الأحداث مع تعرض جنوب البلاد إلى انقلاب عسكري هدفه الإطاحة بالنظام القائم، الأمر الذي ساهم في تفعيل نشاط الحركة الوطنية لتحرير الأزواد المؤسسة حديثاً وإحكام هذه الأخيرة بين شهر جانفي وأفريل 2012 السيطرة على مختلف أقاليم الشمال، معلنة بذلك قيام بلاد الأزواد كدولة مستقلة.

في هذه المرحلة برزت الهوية الطارقية كمحدد في النزاع وتحول المطلب من إصلاحات ورفض للمساواة المجتمعية إلى رغبة في التأكيد على الذات والمطالبة بالانفصال وحق تقرير المصير¹. وهو ما رفضته المجموعة الدولية وعلى رأسها دول الجوار. بعد ذلك استطاعت الحركات الجهادية الموجودة في مالي أن تتوسع على حساب الأقاليم الثلاثة التي أعلنت على أنها دولة الأزواد وبدأت سلسلة من التحالفات بين الطرفين سرعان ما تحولت إلى تناحر واختلاف.

ثالثاً: الانفلات الأمني وانتشار مختلف أشكال التهديدات الأمنية

بدأ انتشار الإيديولوجية الجهادية في مالي في سنوات الألفين، بعد دخول العديد من المنتمين إلى الحركات الإرهابية إليها من الدول المجاورة على غرار الجزائر، فضلاً عن أولئك القادمين من أفغانستان. وقد استقروا بداية بشكل طبيعي وأقاموا علاقات تجارية وأسرية مع القاطنين الأصليين الذين رحبوا بوجودهم²، مستغلين ذلك في الترويج للإيديولوجية الجهادية المبنية على تحويل النزاع من إثني إلى "موحدين" ضد "الكفار". في هذا السياق، تعتبر القاعدة في المغرب الإسلامي أهم التنظيمات الجهادية في المنطقة، متبوعة بأنصار الدين.

في شهر جويلية من سنة 2012، توجت الحركات الجهادية العديدة الموجودة بميلاد تنظيم جديد أطلق عليه "الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا" «MUJAO» ذات العلاقات القريبة

¹Rudolph Atllah, «La Révolte des Touaregs et le Coup d'Etat au Mali», *ASPJ Afrique et Francophonie*, (1^{er} trimestre 2013), pp.66-79, p.71.

² Ibrahim Yahya Ibrahim, Mollie Zapata, Op.cit. p.11.

من القاعدة والمتكونة أساسا من الإسلاميين السود من كل من نيجيريا وغينيا والصومال والبنين والنيجر وغامبيا وطبعا مالي، ليتحول بذلك الفضاء المالي إلى فسيفساء من الحركات الجهادية المسلحة المناوئة للمركز والمتفقة في المطالبة بتطبيق الشريعة كنمط حكم، والمستندة في عملها إلى الهجمات المنظمة وطلب الفدية والاختيالات والعمليات الانتحارية.

ما يصعب الأمر في مواجهة الإرهاب في مالي هو الطبيعة المركبة لهذا الأخير، فعلى العكس مما هو عليه الأمر في الحركات الإرهابية الأخرى على غرار طالبان التي تظهر بقائد واحد وبإستراتيجية واضحة ومستمرة، فإن التنظيمات في مالي متعددة والمشفون عليها كثر تحكمهم العلاقات الشخصية والتناحرات القبلية المعقدة ويميلون إلى الانفصال عن بعضهم والظهور في تنظيمات جديدة¹، وهو ما يزيد من مسؤولية المركز وكل الأطراف المشاركة في مواجهتهم.

إلى جانب الحركات الانفصالية للأزواد والحركات الجهادية المسلحة، يوجد في شمال مالي صنف ثالث يتمثل في ميليشيات الدفاع الذاتي « Milices d'Autodéfense »، هذه الأخيرة التي تأسست من طرف المشرفين على التجمعات السكانية في أواخر سنة 2016 وتستمر في نشاطها حتى يومنا هذا، هادفة إلى حماية السكان من العنف الممارس ضدهم من طرف الفئتين السابقتين ومن الجيش المالي أيضا. وبهذا وقع شمال البلاد ووسطها تحت سيطرة عدد معتبر من الحركات والميليشيات المسلحة التي قسمت هذه المنطقة وحولتها إلى ساحة قتال دائمة.

من جانب آخر، ينخرط الشباب في الشمال في جميع الأنشطة التجارية غير المشروعة وعلى رأسها التهريب والاتجار بالمخدرات اللذين يعتبران أهم مصدر للدخل، أما مختلف التنظيمات الجهادية فتركز بشكل أكبر على الاختطافات وطلب الفدية ومرافقة قوافل المخدرات وتوجه جميع المداخل التي تحوز عليها نحو شراء الأسلحة والسيارات وأجور المحاربين. بذلك تحول الإقليم في شمال ووسط مالي إلى توليفة من الفواعل والتهديدات، تنشط فيها حتى الكارتلات الكولومبية والميكسيكية المتخصصة في الكوكايين، والمغربية بالنسبة للقنب، والأفغانستانية للهروين وتعمل جميعا بالتنسيق مع ممثلي الحكومة من شرطة وعسكريين وإداريين فاسدين.

¹ Mélanie Dubuy, «La Spécificité de la Menace Terroriste au Mali: Quelles Conséquences Internationales », *Cairn.Info*, N.31, (février 2013), pp.35-57, p.46.

رابعاً: الخارج الخالق والمساهم والمفعول لتعثر الدولتين الأمتين:

مع تردي الأوضاع في شمال مالي ووسطها على إثر الإعلان عن قيام دولة الأزواد وبسط الحركات الجهادية لنفوذها في هذه المناطق، معلنة توجهها نحو الجنوب للسيطرة على العاصمة، سارعت فرنسا إلى الإعلان عن تدخلها العسكري في مالي في إطار مكافحة الإرهاب وحماية لدولة صديقة، كما عملت جاهدة على تدويل المسألة وإشراك منظمة الإيكواس عن طريق قيامهم بمهمة عسكرية لحفظ الوحدة الترابية في مالي شهر جانفي 2013، أطلق عليها اسم عملية سرفال «Opération Serval» والتي تم استبدالها فيما بعد بعملية أخرى تحت اسم عملية برخان «Opération Burkhan»، حيث شارك في هذه الأخيرة ما يقارب الأربعة آلاف جندي فرنسي¹ انتشروا في كل من مالي والنيجر وبوركينا فاسو وموريتانيا وتشاد.

غير أن الأهداف الفرنسية كانت مختلفة جداً عما تم التصريح به، أولاً من منطلق أن غرب أفريقيا ومالي خصوصاً تعتبر منطقة نفوذ استراتيجي لفرنسا، وثانياً لأن لها تاريخاً طويلاً في التدخل في القارة. فمنذ سنة 1960، أشرفت أزيد عن الأربعين تدخلاً في بلدان أفريقية بها أزمات²، وثالثاً لأسباب مرتبطة بالمصلحة الاقتصادية، فعلى الرغم من عدم وجود علاقات اقتصادية وثيقة بين الدولتين إلا أن مالي تقع في نطاق جغرافي اقتصادي يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لفرنسا، نظراً لحدودها مع النيجر الممول الأول باليورانيوم للمحطات النووية الفرنسية، فضلاً عن جوارها مع كل من بوركينا فاسو وكوت ديفوار والسنغال.

في نفس السياق، وبموجب القرارات الثلاثة الصادرة عن مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لاسيما القرار 2085، تدخلت هذه الأخيرة في البلاد في إطار البعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي «Minusma» التي تشكلت في أبريل

¹Phillipe Larousse, *l'Opération Serval et la Mission multidimensionnelle Intégrée des Nations Unies pour la Stabilisation au Mali: les Limitations pour les Possibilités de Paix au Mali*, Thèse de doctorat non publiée (Université de Québec: Département de Science Politique, Janvier 2017), p.70.

²Ibid, p.76.

2013، وتولت التدخل في مالي لحفظ السلام وحماية المدن المالية وإعادة بعث الانتقال الديمقراطي فيها.

على الرغم من أن الحكومة المالية كانت سباقة إلى طلب المساعدة الخارجية وإعلان عجزها عن مواجهة تقدم الحركات الجهادية نحو الجنوب، إلا أنه وبمجرد وصول القوات العسكرية الخارجية، الفرنسية والأممية، أعرب كل من الجهاز الحكومي والسكان عن استيائهم من الأعداد الكبيرة للجنود الذي حطوا في التراب المالي. يضاف إليه أنه يحسب على الجنود الفرنسيين من ذوي "القبعات الزرق" أنهم دخلوا في تحالفات مع طوارق وهو ما أثار حفيظة الشعب في الجنوب، لاسيما في باماكو، أين زاد تداول الأخبار حول رغبة فرنسا في إطالة البقاء في البلاد وتقسيم المنطقة¹.

في نفس الوقت، وجهت الكثير من الانتقادات للقوات الأممية، حيث يتهم العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان والنقابيين في مالي هذه الأخيرة بأنها لا تحمي المواطنين وإنما تكتفي بحماية نفسها داخل المراكز التي أنشأتها². يضاف إليه الارتفاع الكبير في مستويات المعيشة والأسعار الذي رافق دخول الأجانب بعملتهم الصعبة إلى البلاد، فضلا عن الاستغلال الجنسي لفتيات المنطقة.

من أجل هذه الأسباب، خرج سكان منطقة سافاري في إقليم موبتي وسط البلاد في مظاهرات في 09 أكتوبر 2019 مطالبين بمغادرة كل القوات العسكرية الأجنبية الإقليم المالي³، بما فيها القوات الأممية وقوات برخان ومجموعة الخمسة والمهمة الدولية لمساندة مالي «AFISM» التي تتواجد في البلاد من سنة 2013 وإلى يومنا هذا. هذه المظاهرات التي تحدث مثلها بصفة دائمة في بوركينافاسو والنيجر.

¹ Charlotte Wiedemann, «La Grande Présence Militaire: Moins de Sécurité-le Mali, 05 ans après le Début de l'Intervention, *Heinrich-Boll-Stiftung*, (Janvier 2018), pp.01-29, p.19.

² Ibid, p.21.

³ Lassaad Ben Ahmed, «Mali : Manifestations Contre la Présence de l'Armée Etrangère, 10 Octobre 2019», sur le site: « <https://www.aa.com.tr/fr/afrique/mali-manifestations-contre-la-pr%C3%A9sence-des-arm%C3%A9es-%C3%A9trang%C3%A8res-1608959> », (11 Avril 2020, 12H14).

لقد كرس الخارج تعثر الدولة الأمة في مالي وأفريقيا عموما، بداية بتقسيمه للقارة إثنيا واستنزافه لها، ثم ساهم في تجذير هذا التعثر حين واصل استغلالها بعد الاستقلال واختيار القيادات المختلفة التي تناسبه وتوافق أطماعه، وهو اليوم يزيد من تفعيل هذا التعثر بتحويله للمنطقة إلى ساحة انتشار عسكري خارجي، بدل السعي إلى الإصلاح بين مختلف الأطياف المالية وتفعيل الجهود حقيقة للقضاء على الإرهاب.

الفرع الثاني: مظاهر تعثر بناء الدولة الأمة في مالي

يتعثر بناء الدولة الأمة عندما تعجز هذه الأخيرة على الاستجابة لمقاييس النموذج الوستفالي وحين لا تستطيع القيام بوظائفها، ما يجعل السلطات المخولة لها في أيد أطراف أخرى، داخلية كانت أو خارجية، إلى درجة قد تتحول معها إلى إطار جغرافي فارغ من معانيه المؤسساتية والمجتمعية وإن كان لازال قائما وفق منظور القانون الدولي.

أولا: تماهي الحدود الداخلية وسيادة أزمة الشرعية

تتماهى الحدود الداخلية في مالي وتعجز الحدود الخارجية عن القيام بوظائفها، فداخلها تنقسم البلاد إلى ثلاثة مناطق أساسية: شمال يسيطر عليه الأزواد والحركات الجهادية، ووسط تحت حكم هذه الأخيرة، والجنوب الذي يشهد حضورا صوريا للمركز ومؤسساته. غير أن مسألة تماهي الحدود الداخلية في مالي قد سبقت الأحداث التي عرفتها البلاد في سنة 2011. ففي سنة 2005 كتبت ستيفاني ليما (Stéphanie Lima) مقالا تحت عنوان "الحدود المستحيلة"، شرحت فيه كيف أن التقسيم الإقليمي في مالي يبقى مجرد إجراء إداري في حين أن التقسيمات الحقيقية المعمول بها هي تلك التي تعتمد على مختلف الإثنيات في الشمال، ففي إقليم كايز يحدد كل من مجتمع المزارعين ومربيي الحيوانات الحدود التي تفصل مدنها غير معترفين بما هو معمول به إداريا في هذا الشأن، حيث تتفوق الحدود الاجتماعية على الحدود الجغرافية. وعلى نفس الشاكلة يعتبر الطوارق أن مسألة الحدود لا تتطابق وتصورهم لحياة التنقل التي ينشدونها وعليه فلا اعتراف بها.

أما خارجيا، فإن الحدود التي تلتقي عندها كل من مالي والنيجر وبوركينا فاسو قد تحولت إلى "منطقة كل الأخطار" بسبب الانفتاح الجغرافي لهذه الدول الثلاثة، وعدم وجود أية حدود طبيعية

الفصل الثالث: مسار بناء الدولة والأمة في مالي

من جبال وأنهار وغيرها تقلل من انتقال المخاطر من دولة نحو الأخرى. الأمر الذي وفر للحركات الجهادية المختلفة فرصة الانتقال السريع والسهل بين مختلف الفضاءات الجغرافية، وزاد من الخسائر البشرية الناجمة عن العمليات الإرهابية والنشاطات الإجرامية. ففي شهر نوفمبر من سنة 2019 تم تسجيل مقتل ما يزيد عن ثمانية وأربعين جنديا في هذه المنطقة الحدودية، مقابل ثمان وثلاثين حالة مسجلة شهر أكتوبر الذي سبقه¹.

يضاف إليه أن الوظيفة الجمركية التي يفترض فيها أنها وظيفة لصيقة بالدولة وأنها مصدر لمداخيل الخزينة العمومية قد تحولت في الحالة المالية إلى وظيفة تشرف عليها الحركات الجهادية التي تتحكم في جميع التنقلات بين هذه الدول الثلاثة وحتى الدول الأخرى ذات الجوار مع مالي، سواء تنقلات الأشخاص والمهاجرين أو تهريب السلع والمخدرات والأسلحة، حيث يتم فرض ضرائب جمركية تدفع نقدا أو عن طريق الاقتصاص من السلع المهربة والمتاجر بها مقابل الحصول على رخصة شفوية بالمرور وعدم التعرض للاغتيال.

إن ما ينطوي عليه هذا الأمر من خطورة يكمن في تحول الاستراتيجيات الإرهابية في المنطقة نحو المنطق الربحي الذي تستند إليه، فالمفترض في هذه الحركات أنها تنطلق من قناعات إيديولوجية بحثة مستعملة العنف لتحقيقها، غير أنها اكتسبت في مالي بعدا تجاريا وآخر متعلقا بمزاولة وظيفة من وظائف الدولة. لهذه الأسباب، تقدم مالي اليوم على أنها فضاء "الحدود المستحيلة"²، حدود غير محترمة داخليا وغير دقيقة خارجيا، حدود لا تتمظهر الدولة وفقها وإنما مختلف الفواعل التي تشغل الفضاء الجغرافي بمختلف تصنيفاتها وأهدافها.

أمام هذه الوضعية التي عدت الفواعل الداخلية التي تحتكر استعمال العنف وتتحكم في الإقليم وحتى في المجتمع، فقدت الدولة في مالي شرعيتها، وفقدان الشرعية الذي نثيره هنا لا يتوقف عند منظور القانون الدولي وإنما يستجيب للشرعية الداخلية المرتبطة بالقدرة على توفير السلع والخدمات للسكان وتأمينهم واعطائهم فرصة ممارسة حقوقهم الشخصية وحرياتهم العامة بكل

¹ Cyril Bensimon, «La Zone des Trois Frontières », Point Brulant de la Guerre au Sahel, le Monde, (27 novembre 2019), sur le site : https://www.lemonde.fr/afrique/article/2019/11/27/la-zone-des-trois-frontieres-point-brulant-de-la-guerre-au-sahel_6020752_3212.html, (15 Juin 2020, 12H00).

² Loc.cit.

أريحية وحرية وهو ما يعيدنا إلى الإطار النظري لهذه الدراسة، حيث إسقاط فرضيات المقاربات النظرية للدولة الفاشلة على الحالة المالية يعزز من تصنيفها في هذه الخانة.

لقد ارتفع معدل غياب الشرعية في مالي ما بين سنة 2012 و 2018 إلى مستوى 7.107 من مجموع 10 نقاط¹ في سلم الدول التي تعاني من مشاكل عويصة تتعلق بالشرعية، بما يقود إليه ذلك من ضعف ثقة الشعب في مؤسسات الدولة وقدرتها على توفير متطلباتهم الأساسية، وبما يؤدي إليه أيضا من تحولهم نحو العنف تحقيقا لمطالبهم وحاجاتهم وعدم رغبتهم في الحفاظ على العقد الاجتماعي الذي يربطهم بدولتهم.

ثانيا: غياب الأمن المجتمعي متعدد المستويات وانتصار الولاءات الفردية على الولاءات الوطنية

تمثل مالي اليوم صورة معبرة عن حالات انعدام الأمن المجتمعي الذي يظهر على مستويات عدة، بداية على المستوى الكلي للدولة، حيث يأخذ شكل صراع بين الجنوب والشمال، هذا الأخير الذي طور سكانه ضغينة داخلية مستندة إلى القول بعدم وجود مساواة تنموية بين الإقليمين، سببها الرئيسي أن سكان الجنوب من السود يختارون الرئيس من بينهم ويستفيدون من خيرات البلاد، في حين أن مجتمع الشمال من البيض يعامل على أنه أقلية غير مرغوب فيها. هذه القناعة الذهنية مدعومة بالسياسات غير العادلة حولت المجتمع المالي من مجتمع غني بقيم التسامح والتعايش إلى مجتمع ملئ بالأحقاد المجتمعية ورفض الآخر وتفضيل الولاءات الفردية والمجموعاتية على الولاءات الوطنية.

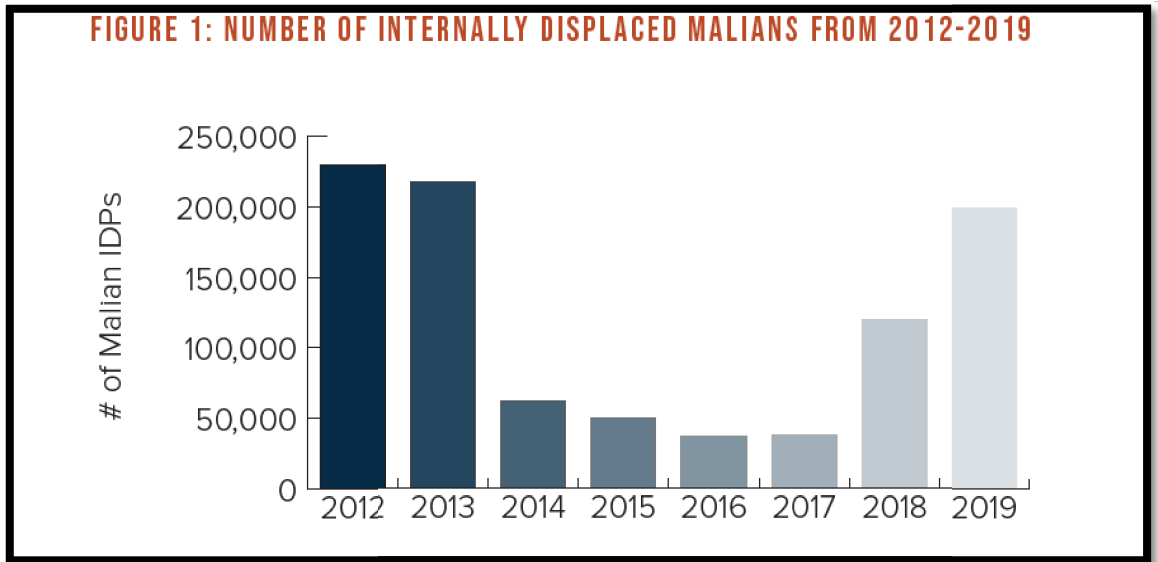
ولا يختلف الأمر على المستوى الجزئي، فالاختلافات القبلية تظهر بشدة في المجتمع المالي وتزيد حدتها حتى تصل إلى نوع من الحروب المصغرة بين مختلف المجتمعات، كما هو حاصل منذ سنة 2018 وإلى يومنا هذا بين كل من الدوغون المزارعين والفولاني من الرعاة المتمدنين، والتي وصلت إلى حد تشكيل ميليشيات مسلحة للدفاع الذاتي ارتكبت جرائم إنسانية معتبرة في حق المدنيين ودفعت بهم إلى مغادرة منازلهم والهجرة إلى مناطق أخرى.

¹Ebyan Farah, Raji Gandhi and Sophie Robidoux, «State Fragility in Mali », *Policy Paper*, (2019), pp.01-34, p.07.

في هذا الإطار، بلغ عدد المهاجرين داخليا في مالي ما يفوق المائتين ألف شخص في سنة 2019، عشرون ألفا منهم في شهر جويلية لوحده¹ وهو الرقم الأعلى المسجل بعد أن شهدت حركات الهجرة الداخلية انخفاضا معتبرا في معدلات الهجرة ما بين سنوات 2014 وإلى غاية 2017 (انظر الشكل رقم 12)، وهو ما يعطى صورة واضحة عن الأمن المجتمعي في البلاد في وقت يفضل فيه الأشخاص التخلي عن أملاكهم وانتمائهم وربما أهلهم للحفاظ على حياتهم، أو هربا من الأخطار المتعددة الناجمة عن الإرهاب من جهة، والحركات الانفصالية من جهة ثانية، ثم الميليشيات المسلحة للدفاع الذاتي، من جهة ثالثة.

إشكال آخر تثيره مسألة الهجرة الداخلية يتعلق بخط هذه الأخيرة، حيث زاد الضغط على أقاليم الجنوب على غرار سيقو والعاصمة باماكو وتحولت المدارس ودور الرعاية الصحية التي أغلقت بفعل أزمة سنة 2011 إلى مساكن غير شرعية للنازحين، بما أدى إليه ذلك من انتشار للسكن الفوضوي والأمراض والأوبئة ومختلف أشكال الانحراف والجريمة.

الشكل رقم 12: عدد الماليين النازحين داخليا بين سنوات 2012 و 2019



المصدر:

Alexandra Lamariche, «Mali's Humanitarian Crises: Over-Militarized and Over-Shadowed », *Refugees international*, (December 2019), pp.01-64, p.12.

¹ Alexandra Lamariche, «Mali's Humanitarian Crises: Over-Militarized and Over-shadowed », *Refugees international*, (December 2019), pp.01-64, p.11.

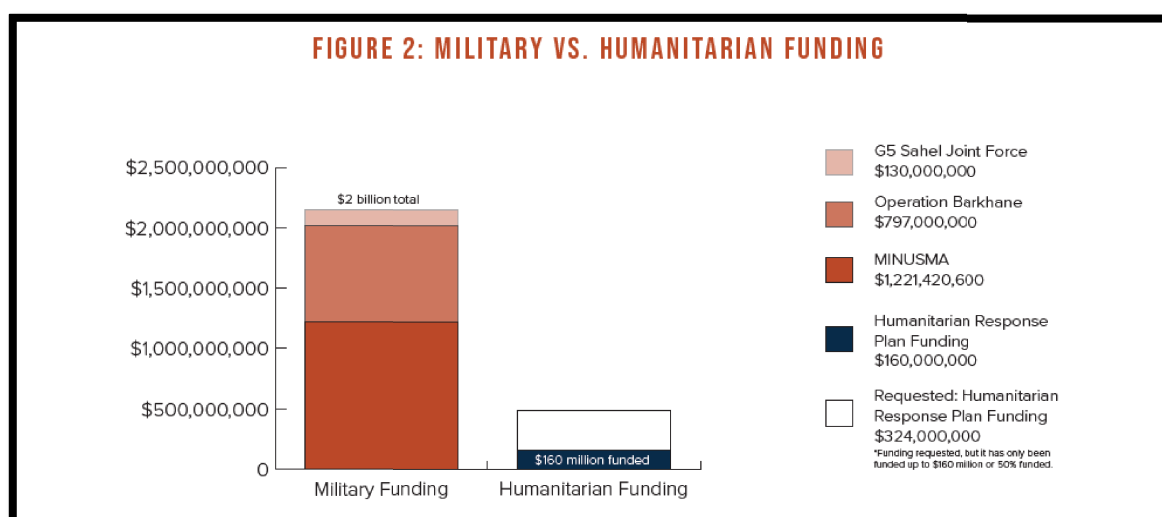
الفصل الثالث: مسار بناء الدولة والأمة في مالي

لقد أدى تعثر بناء الدولة والأمة في مالي وعجزها عن القيام بوظائفها وحماية السكان، فضلا عن انتشار مختلف التهديدات الأمنية المجتمعية إلى زيادة كبيرة في عدد المالبين الذي يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية، حيث فاق عدد هؤلاء ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف شخص في سنة 2019 لوحدها، منهم ما يزيد عن الألف حالة متعلقة بالتعدي على حقوق الإنسان وأكثر من ألفين حالة متعلقة بالعنف الممارس ضد النساء والأطفال¹.

في هذا الإطار، يطرح الإشكال حول المساعدات المالية الخارجية والتخصيصات الحكومية لسنة 2019، الموجهة لترقية هذه الفئة من السكان، حيث تبدو هذه المساعدات ضئيلة جدا مقارنة بتلك الموجهة لدعم الميزانية والعمليات العسكرية (انظر الشكل رقم 13)، والمسألة وإن كانت مبررة بالنظر إلى تعدد التهديدات الأمنية التي تعيشها البلاد إلا أنها تفرض ضرورة الحديث عن أهمية العامل البشري في مثل هذه الظروف، ففي النهاية لا فائدة من حماية الأشخاص من الموت بسبب تفجير إرهابي إذا كانوا سيموتون بفعل الفقر والجاعة والأمراض. تشكل هذه النقطة إشكالا نظريا آخر تم طرحه في الفصل الأول من هذه الدراسة والمتمثل في حدود العلاقة بين "مسؤولية الرد" و "مسؤولية إعادة البناء" للمجموعة الدولية تجاه البلد المتدخل فيه.

الشكل رقم 13: مقارنة بين التخصيصات المالية الخارجية العسكرية والإنسانية في مالي

لسنة 2019



المصدر:

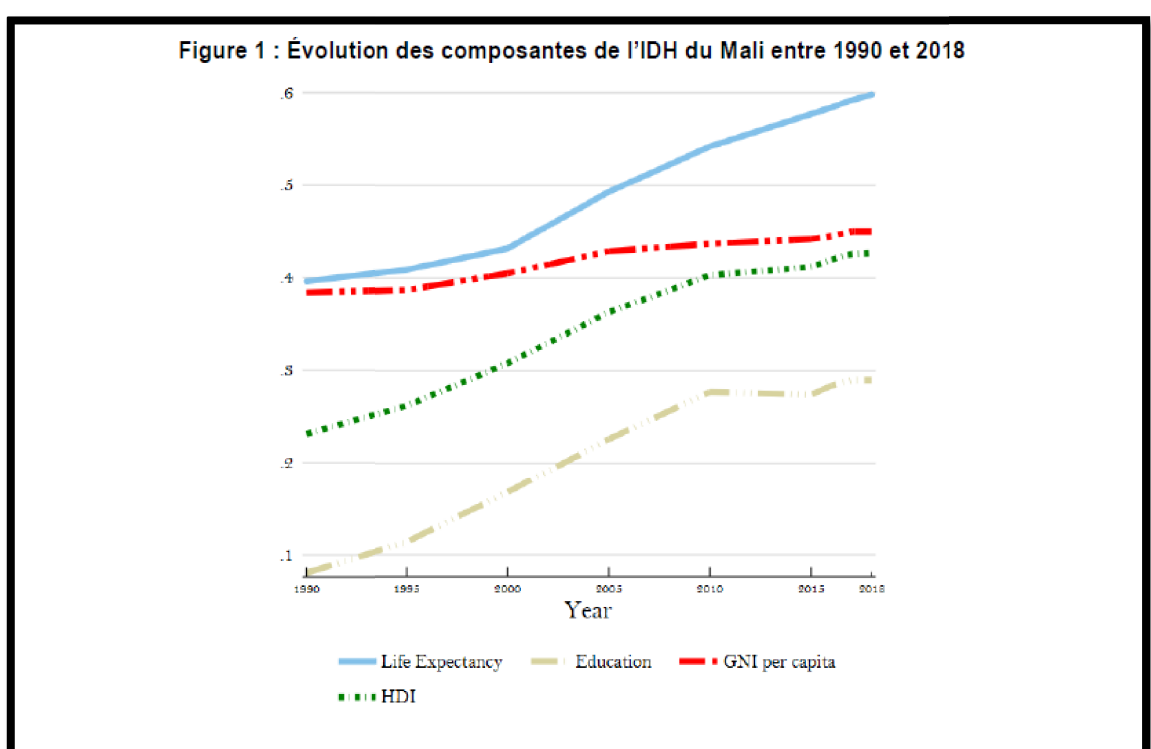
Alexandra Lamariche, «Mali's Humanitarian Crises: Over-Militarized and Over-Shadowed», *Refugees international*, (December 2019, pp.01-64), p.14.

¹ Alexandra Lamariche, Op.cit, p.13

الفصل الثالث: مسار بناء الدولة والأمة في مالي

في ذات السياق، يوضح التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2019 أن مؤشر التنمية البشرية لمالي يقدر بـ 0,427 وهو ما يجعل البلد يحتل المرتبة مائة وأربعة وثمانين من مجموع مائة وتسعة وثمانين دولة وإقليم جغرافي¹. هذه النسبة التي يقدر التقرير أن بعض مؤشراتها قد شهدت ارتفاعا ملحوظا من سنوات التسعينيات وإلى سنة 2018 (انظر الشكل رقم 14)، تظل هي الأضعف مقارنة بالمعدل المتوسط للبلدان العشرة التي لها معدلات متراجعة وهي الأضعف أيضا مقارنة بما سجلته كل من النيجر وبوركينا فاسو.

الشكل رقم 14: تقديرات بعض مؤشرات التنمية البشرية لمالي بين سنوات 1990 و 2018



المصدر:

L'ONU, PNUD, Rapport sur les Inégalités de Développement Humain au XXIe Siècle, (2019), p.03.

¹L'ONU, PNUD, Rapport sur les Inégalités de Développement Humain au XXIe Siècle, (2019), p.02.

الفصل الثالث: مسار بناء الدولة والأمة في مالي

تجدر الإشارة أن هذا الارتفاع في معدل مؤشر التنمية على مر السنوات، يبقى غير مراعى لعامل المساواة الاجتماعية، فمثلا يأخذ مؤشر الصحة أو التعليم بصفة كلية دون مراعاة التقسيم الجغرافي ومستويات الاستفادة من هذه الخدمات بين الشمال والجنوب، وهو ما يوجب تناوله بتحفظ شديد. بهذا الخصوص، فإن محاولة تكييف المؤشر مع اللامساواة التي يشهدها المجتمع المالي ستجعل النسبة تنخفض إلى 0,234 أي بتناقص يفوق 31 %، حسب ما أورده ذات التقرير¹.

في ذات السياق، تعجز الدولة في مالي عن مواجهة الارتفاع الكبير في معدلات الفقر متعدد المستويات لدى السكان، حيث تعدت نسبة الأشخاص الذي يعيشون تحت خط الفقر 78 %، في حين تشير التوقعات إلى أن 10 % من السكان معرضون سنويا لذلك².

ثالثا: عجز الجهاز الاقتصادي وتردي المؤشرات العامة للدولة

للدولة الأمة جهاز اقتصادي فعال قادر على بعث عجلة التنمية داخليا، ودفع البلاد نحو مزيد من الشراكات الاقتصادية الإقليمية والدولية التي تساهم في رفع مستوى الأرباح والمداخيل وتقوي الاقتصاد الوطني، وهو ما لا يتوفر في مالي ذات الاقتصاد الهش وغير الناجع الذي تراجع بنسب معتبرة في السنوات الأخيرة. ففي سنة 2019 لوحدها تراجع النمو الاقتصادي في البلاد بنسبة 5,1 %³، وعلى قدر ما تبدو عليه هذه الإحصائيات المقدمة من طرف البنك الدولي «BM» كبيرة على قدر ما يتوقع أن يزيد هذا التراجع بنسبة 4,9 % في سنة 2020⁴، نظرا لمخلفات انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 وتأثير ذلك على الاقتصاديات العالمية، الأوروبية والصينية على وجه التحديد. في نفس الإطار، سجل الميزان التجاري في الثلاثي الأخير من سنة 2020 عجزا قدره ثلاثمائة وأربعة وعشرون مليار فرنك غرب أفريقي (انظر الشكل رقم 15).

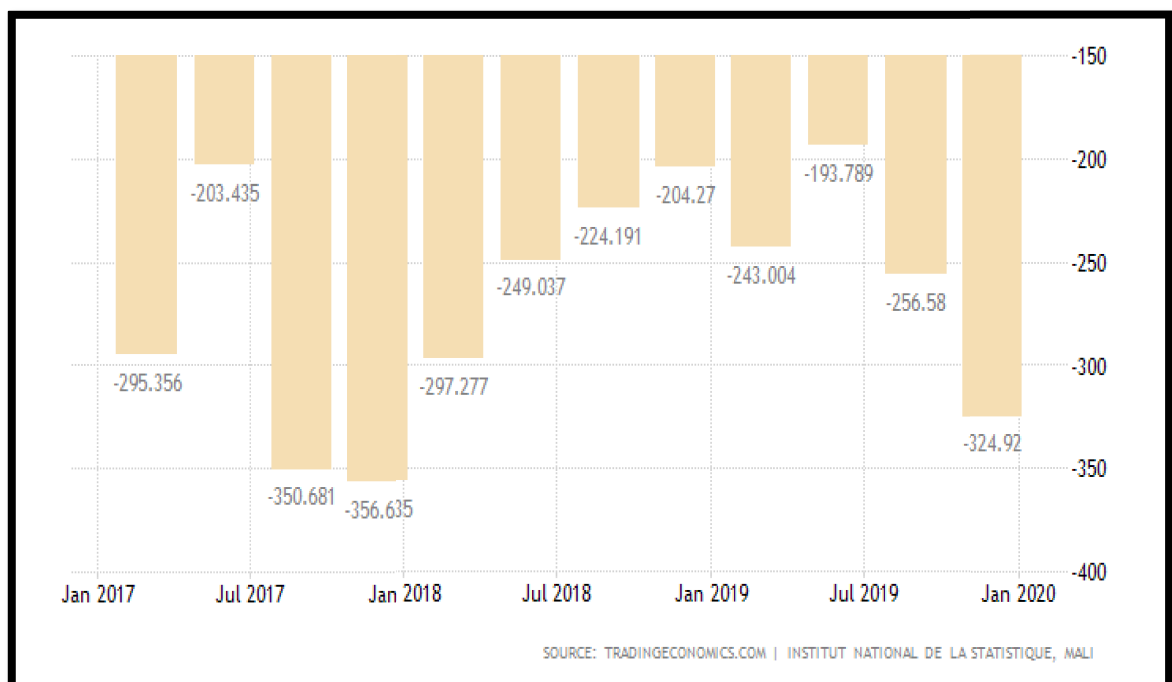
¹ Ibid, p.04.

² Ibid, p. 07.

³ —, La Banque Mondiale au Mali, (20 avril 2020), sur le site: (<https://www.banquemonddiale.org/fr/country/mali/overview>), (15 Mai 2020, 12H50).

⁴ Loc.cit.

الشكل رقم 15: الميزان التجاري لمالي بين جانفي 2017 و جانفي 2020



المصدر:

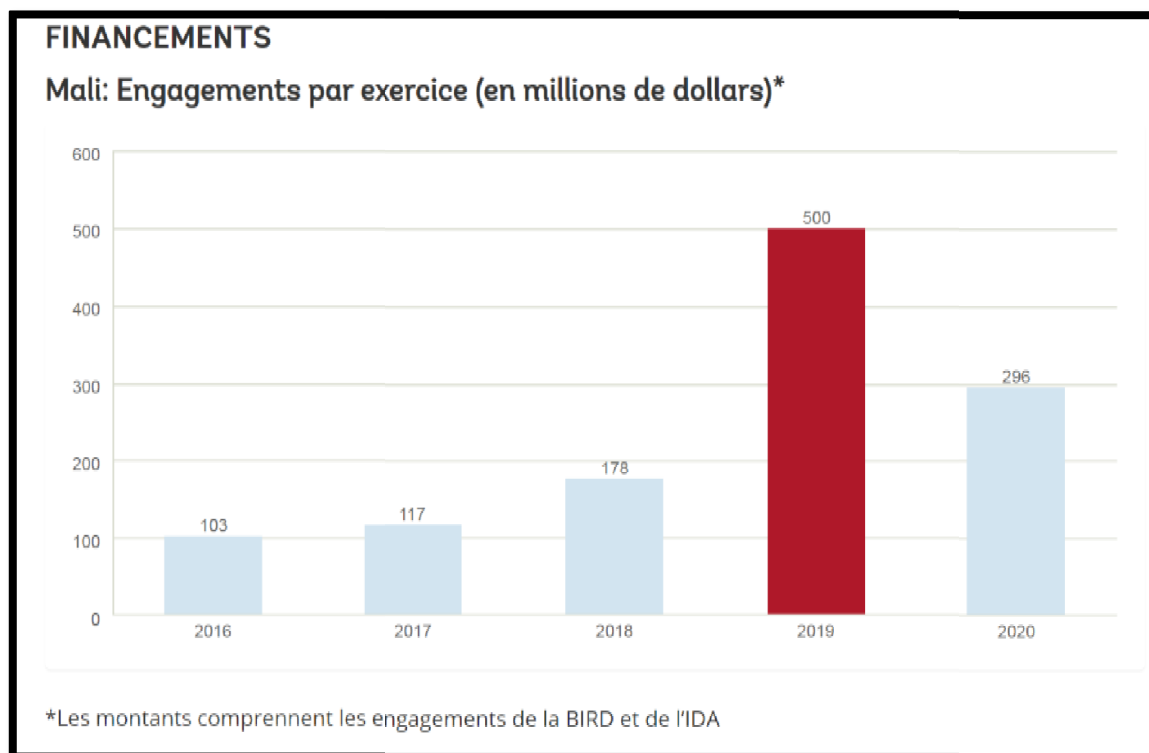
—, Mali: Indicateur Economique «Balance Commercial», sur le site : <https://fr.tradingeconomics.com/mali/balance-of-trade>, ((15 Mai 2020, 13H30).

في ذات السياق، يعتمد الاقتصاد المالي في تمويله بشكل مباشر على المساعدات والمشاريع الاقتصادية التي يبادر بها المانحون من دول ومنظمات، حيث فاقت هذه الأخيرة في سنة 2019 ما مقداره مائتين وستة وتسعين مليون دولار (انظر الشكل رقم 16)، رفع التجميد عن ما يقارب ستة وعشرين مليون دولار منها شهر أفريل من سنة 2020¹ وهي تنقسم إلى تبرعات وقروض هادفة لدعم اقتصاد البلاد في ظل جائحة كورونا.

¹ —, Mali : « la Banque Mondiale Approuve 25,8 Millions de Dollars pour Faire Face à la Pandémie de Coronavirus », (10 avril 2020), Sur le Site : <https://www.banquemondiale.org/fr/news/press-release/2020/04/10/mali-to-receive-25-8-million-for-covid-19-response>, (07 Mai 2020, 14H12)

الشكل رقم 16: التخصيصات المالية الخارجية لصالح مالي بين سنوات 2016 والثلاثي الأول

لسنة 2020



المصدر:

L'ONU, la Banque Mondiale, «La Banque Mondiale au Mali », (20 avril 2020), sur le site: (<https://www.banquemonddiale.org/fr/country/mali/overview>), (12 Mai 2020, 22H35).

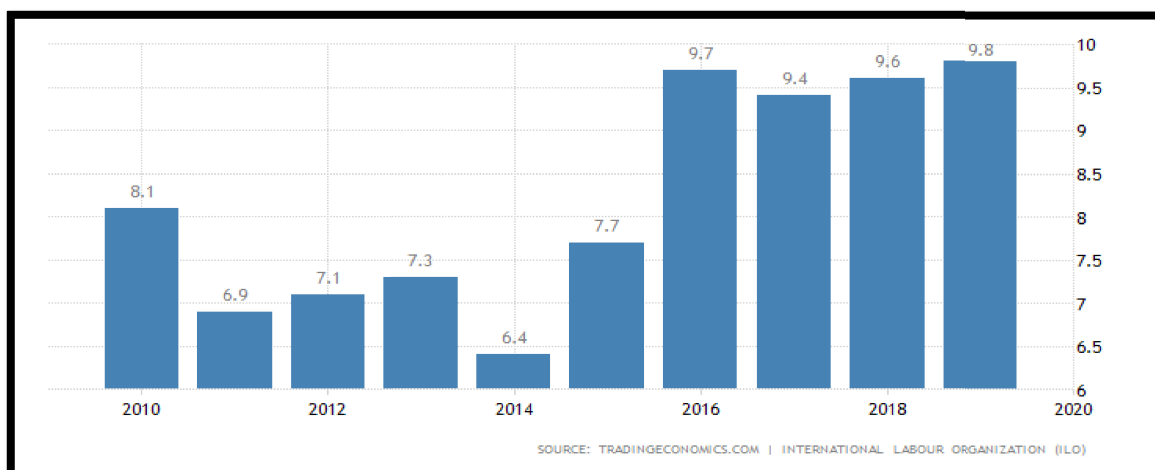
من جانب آخر، تشهد مالي ارتفاعا كبيرا في مستويات البطالة التي فاقت 9,8 % في شهر ديسمبر 2019 (انظر الشكل رقم 17)، مع تسجيل نسب معتبرة في التضخم بمعدل فاق (1,9%) شهر أبريل 2020¹ (انظر الشكل رقم 18) وهو ما زاد من حدة الأزمة الاقتصادية التي تعرفها البلاد وتأثيرها على مدى وفرة السلع والخدمات العمومية للسكان، فضلا عن التداعيات السياسية والبيئية الأخرى التي تزيد من تردي الأوضاع في مالي، ما جعلها تحتل المرتبة الواحد والعشرين من

¹ —, « Mali: Indicateur Economique «Taux de Chômage» », sur le site : (<https://fr.tradingeconomics.com/mali/unemployment-rate>), (16 Mai 2020, 13H30).

الفصل الثالث: مسار بناء الدولة والأمة في مالي

مجموع مائة وثمان وسبعين دولة، حسب التقرير سنة 2019 لمؤشر الدول الفاشلة بـ 94.5 نقطة وهو ما يضعها في خانة الدول ذات الوضع المقلق¹.

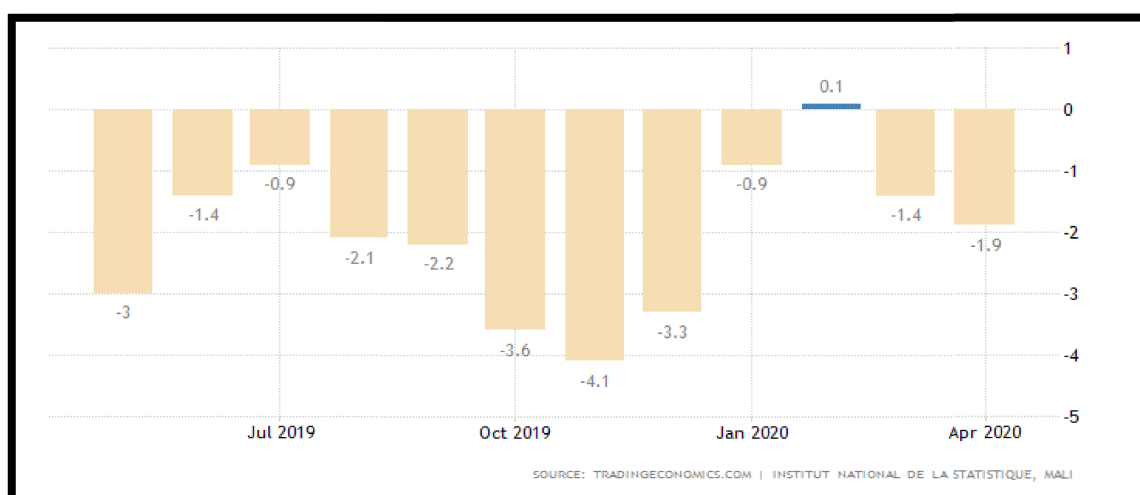
الشكل رقم 17: معدلات البطالة في مالي بين سنوات 2010 و 2019



المصدر:

—, Mali: Indicateur Economique «Taux de Chômage», sur le site : (<https://fr.tradingeconomics.com/mali/unemployment-rate>), (16 Mai 2020, 13H30).

الشكل رقم 18: معدل التضخم في مالي بين شهر أفريل 2019 وأفريل 2020



المصدر:

—, Mali: Indicateur Economique «Taux d'Inflations», sur le site : (<https://fr.tradingeconomics.com/mali/inflation-cpi>), (16 Mai 2020, 15H30).

¹ Fund for Peace, Fragile State Index Annual report 2019, p.06.

رابعاً: تصدير التهديد واللاأمن إلى الخارج

تحولت مالي في السنوات الأخيرة من حاضن للأزمات إلى مصدر لها، حيث ألقت بتداعياتها على كامل منطقة الساحل الأفريقي، لاسيما دول الجوار، مؤثرة بذلك على استقرار هذه الدول. ففي السنغال مثلاً يتجدد الصراع دورياً بين الحكومة وانفصاليي القوات الديمقراطية في جنوب البلاد وهو ما يدفع إلى توقع استغلال أية تغييرات جيوسياسية في المنطقة للمطالبة باستقلال إقليم كازامانس. نفس الأمر بالنسبة لموريتانيا التي تعيش حالات توتر عرقي متعددة بسبب المجازر المرتكبة في تسعينيات القرن الماضي وتصاب هذه الأخيرة مطالب انفصالية بمرجعية هوياتية وهو الحال في دول أخرى على غرار النيجر وغيرها.

يخلق الوضع الحالي للدولة في مالي تأثيرات مباشرة على دول شمال أفريقيا، على جميع الأصعدة وفي كل المجالات، بداية بارتفاع حركة الهجرة نحو هذه الدول التي صارت تستقبل الآلاف من المالين، خاصة في كل من الجزائر والمغرب. فضلاً عن تجديد النشاط الإرهابي في منطقة المغرب العربي بعد أن قدمت مالي لهؤلاء ملاذاً آمناً وجغرافياً غير مأهولة يقيمون فيها قواعدهم، ومعاقلة للتدريب ومنصات للانطلاق في نشاطاتهم، ونهاية مع تحويل المنطقة جميعاً إلى فضاء أهل لشبكات الجريمة المنظمة الإقليمية والعالمية المتعلقة. يضاف إلى كل ما سبق التحول الذي طبع حل أزمة 2011 في مالي عن طريق تدويلها والتغاضي عن أهمية الحلول المقترحة في إطار إقليمي.

جاءت هذه المعطيات والمؤشرات جميعاً، أصبح ينظر إلى مالي على أنها دولة تجتمع فيها كل عوامل الفشل الداخلية، الإقليمية والدولية، بدءاً بالانتقادات المرتبطة بالشرعية، ومنه إلى عجز جهاز الدولة عن القيام بوظائفه من توفير للأمن والسلع والخدمات، إلى سيادة الانقسامات الإثنية والأزمات المجتمعية وختاماً بتصدير اللاأمن والتهديد إلى الفضاءات القريبة وتحول الفضاء المالي إلى مستقبل ومعتد على مختلف الأطراف الخارجية.

المطلب الثاني: استشراف مستقبل الدولة في مالي

في سياق الرغبة الإنسانية والعلمية في معرفة المستقبل، تطورت الدراسات المستقبلية وتطورت معها التقنيات والأساليب العلمية التي تسمح بتقديم قراءة موضوعية لما سيكون عليه شكل الظاهرة أو الوحدة المدروسة في المستقبل، مع الأخذ بعين الاعتبار لمخلفات الماضي وبالاستناد إلى

المعطيات الحالية، على شكل توليفة زمكانية تقدم سيناريوهات ينبنى عليها المستقبل وتبين مدى احتمال تحقق أحداث معينة فيه دون غيرها، في فترة زمنية تمتد من خمس سنوات إلى خمسين سنة.

بخصوص هذا، تركز دراسة المستقبل في شقها الاستشرافي على ثلاثة سيناريوهات أساسية: أولاً سيناريو الممكن الذي يعكس الاحتمال المعقول الذي يمكن أن تأخذه الظاهرة، انطلاقاً من مؤشرات قائمة لبلوغه، ثم سيناريو المحتمل والذي يعبر عن إحدى احتمالات تطور الظاهرة التي تكون مؤشرات غير متوفرة في الواقع وأخيراً السيناريو المفضل وهو الاحتمال المرغوب تحقيقه بشأن الظاهرة محل الدراسة والتحليل مع محدودية المؤشرات الموضوعية لبلوغه¹. انطلاقاً من المفهوم الذي يأخذه كل سيناريو فإن هذه الدراسة ستقدم السيناريوهات الثلاثة وستحدد فترتها الزمنية بالمديين القريب والمتوسط الممتد من 05 إلى 15 سنة.

الفرع الأول: السيناريو المحتمل: الانقسام وأوسيادة الفوضى

هل يمكن للنمط الذي تأخذه الدولة الحالية في مالي أن يندثر وما الشكل الذي ستتحول إليه وأي تأثير سيكون لذلك على دول الجوار والمنظومة الدولية عموماً؟ هذه هي مجموع النقاط التي يجب أن ينبنى عليها بناء هذا السيناريو والتي يجب أن تقترن بمبررات علمية وعملية بعيداً عن الرؤى الشخصية الذاتية. في هذا الإطار، يمكن أن يأخذ هذا السيناريو في مالي شكلين رئيسيين مفادهما: التفكك بانقسام البلاد إلى دول صغيرة وفق أسس إثنية، حيث سيطال هذا التقسيم شمال البلاد بالدرجة الأولى، كما قد يتوسع إلى وسط البلاد الذي زادت فيه حدة الأزمات المجتمعية في السنوات الأخيرة، في حين سيبقى جنوب البلاد ممثلاً لمالي الحالية، ثم هناك سيادة الفوضى العارمة وتحول الفضاء المالي جميعه إلى فضاء جغرافي متعدد الفواعل، لا يحكمه أي قانون وليس به أية مؤسسات. إن تحقق أحد هذين البنائين يستند إلى مجموعة من الشروط:

- تنازل المجموعة الدولية عن الدعم الذي تقدمه لمالي لتحافظ على بقائها: بغض النظر عن الأسباب التي تدفع المجموعة الدولية إلى الوقوف مع مالي والمصالح المرتبطة بذلك وما ينطوي

¹ راجع عبد الناصر جندلي، الدراسات المستقبلية: تأصيل تاريخي، مفاهيمي ومنهجي، مجلة العلوم السياسية والقانون، ع. 2017، ص. 110-131، ص. 111.

عليه الأمر من آثار سلبية أيضا، فإن إدخال متغير قرار المجموعة الدولية بالتخلي عن تقديم المساعدة لمالي سيساهم بشكل كبير في تحقيق هذا السيناريو. في شهر جويلية من سنة 2018، قررت الأمم المتحدة تخفيض اعتماداتها المالية المخصصة لمالي¹ مع التهديد بسحب قوات مينوسما بالنظر إلى العديد من الأسباب التي يأتي على رأسها عدم الوثوق في جدية الشريك المالي ورغبته الحقيقية في إعادة بناء الدولة الأمتة.

يضاف إلى ذلك، أن دول الجوار وعلى رأسها الجزائر وبالرغم من تعهداتها المستمرة بعدم ادخار أي جهد لاستتباب الأوضاع في مالي وسعيها الدؤوب، في الماضي والحاضر، إلا أن قدراتها المالية والدعم المادي الذي يمكن أن تساهم به يبقى ضئيلا مقارنة بالميزانية الاستشرافية للبناء وبمقدرة المنظمات الدولية على المساهمة.

■ **تمكن المجموعات الإرهابية من تقوية نفسها والتوسع جنوبا نحو العاصمة: لا يمكن** استبعاد تحقيق هذا الأمر، خاصة وأنه قد حدث من قبل وفي وقت قريب من الآن سنة 2011، أين تم التحكم في كامل الجنوب والتوسع إلى الوسط فضلا عن الإعلان بأنه سيتم السيطرة على العاصمة المالية في الأيام اللاحقة، في وقت عجز فيه الجيش المالي على مواجهة الأمر واضطر إلى طلب الدعم العسكري الخارجي. فلو استطاعت المجموعات الإرهابية إعادة تنظيم نفسها من جديد وقررت التكتل في ظل راية واحدة هدفها إسقاط الدولة ومع تثبيت متغير المساعدة الخارجية، فإن السيناريو الأقرب حدوثا يقود إلى القول بانقسام أو أفول الدولة في مالي.

يضاف إليه كذلك أن التجربة الدولية قد أثبتت أن الدول المتدخلة عسكريا في دول أخرى، تتأثر سريعا بالخسائر البشرية التي تطال جنودها، وبالخسائر المالية الكبيرة، فضلا عن الضغط الداخلي الذي تتعرض له من طرف المنظمات الحقوقية والأحزاب المعارضة والمجتمع المدني. ولعل أحسن مثال على ذلك المظاهرات التي أقيمت في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وإسبانيا والبرتغال وسويسرا وغيرها من الدول التي

¹ —, « Mali Chronologie d'une Crise », (octobre 2018), sur le site : (<https://www.dw.com/fr/mali-chronologie-dune-crise/a-16109719>), (06 janvier 2019, 10H12).

رفضت مجتمعاتها التدخل في العراق. على شاكلة ذلك، عبرت فرنسا في مرات متتالية أنها بصدد مساعدة مالي فقط وأنها لا تعتزم الإبقاء على جنودها مطولا في التراب المالي، وبغض النظر عن القدرات المعتبرة لمنظمة الإيكواس من دونها إلا أنها لا تستطيع أن تتحمل تكلفة استمرار بقاء قواتها في مالي على المدى المتوسط. إذن بتحقيق هذه الشروط أو غالبيتها على الأقل، وفي ظل العجز الحالي متعدد المستويات والمجالات، فإن إمكانية انقسام و/أو تفكك مالي تطرح بجديّة أكبر وتمثل أحد السيناريوهات غير المستبعدة إطلاقا.

■ **انفصال الأزواد:** لقد الساعة تشير المعطيات المتوفرة إلى رفض كل من الحكومة المالية ودول الجوار، فضلا عن المجتمع الدولي مطالب الأزواد بالانفصال وإقامة دولة خاصة بهم، غير أن هذه المعطيات قابلة للتغير مستقبلا، لاسيما وأن ما أعقب الحرب الباردة من أحداث يؤكد على تزايد الوعي والاهتمام الدولي بمطالب الأقليات، وأن المحددات الإثنية قد صارت تقدم على أنها نمط معترف به في كثير من الأحيان في تكوين الدولة و لعل المثال السوداني في هذا الشأن لخير دليل على ذلك.

من جانب ثان، فإن توجه الأزواد نحو العمل المسلح في ظل توفر بيئة مرافقة محفزة وسهولة الحصول على السلاح والتمويل يشكل عاملا مهما في تحديد مستقبل الدولة في مالي، فلو استطاع الأزواد إقناع المجتمع الدولي أو تغير موقف هذا الأخير لأي سبب من الأسباب ولو بدافع المصلحة، فسيكون تقسيم مالي أحد السيناريوهات غير المستبعدة إطلاقا. يضاف إليه أنه وعلى الرغم من التداخل الكبير الذي يطفئ على العلاقات بين كل من التنظيمات الجهادية في مالي وبين حركات تحرير الأزواد، إلا أن الخطاب الرسمي لهؤلاء يؤكد على أن لا اعتراف بهم ولا علاقات مباشرة أو تحالفية يمكن ربطها معهم، لكن لا أحد يمكنه التعويل على استمرار الأمور في شكلها الحالي، بل على العكس منه فإن مجرد استيعاب الأزواد لحجم التضيق الخارجي والداخلي لهم، وفي ظل تردي الظروف التي تصاحب الحياة العامة والرغبة في تكريس هويتهم وبناء دولة خاصة بهم، فإن احتمال التعاون بين الطرفين يبقى غير مستبعد إطلاقا.

■ **فشل بناء السلام ومسار المصالحة الوطنية:** حتى ينجح بناء الدولة للأمة في مالي وجب إنجاح مسار السلام الذي بدأ بمفاوضات الجزائر والتوقيع على اتفاق السلم والمصالحة سنة

2015، وانتهى بإصدار قانون الوفاق الوطني شهر جويلية من سنة 2020 وقانون تأسيس أساسيات إنشاء وتنظيم ومراقبة منطقة التنمية بالمناطق الشمالية لمالي. لكن إصدار هذه القوانين لم يقابله تفعيل حقيقي لبنودها، فالمؤتمر 38 للجنة الوفاق الوطني الذي كان من المبرمج عقده شهر سبتمبر من سنة 2019 لم ينعقد، وعلى شاكلة ذلك يتدهور يوما بعد يوم الوضع الأمني في مالي وتراجع الحقوق والحريات، خاصة وأن الجهود الدولية في المنطقة تبقى منقسمة الآراء والتوجهات¹ من حيث مكافحة الإرهاب أو الاهتمام بتنفيذ وإنجاح مسار السلام في البلاد.

كذلك، فإن المنطق الذي كان يحكم مسار السلام بين سنتي 2013 و2015 قد تغير عنه في سنتي 2019 و2020، فقد اكتسب العنف طابعا مركبا وتعدديا ولم تعد المطالب الإثنية تقتصر على الأزواد. إلى جانب أن مشاكل المركز لم تعد تقتصر على التنمية من دونها بين الشمال والجنوب وإنما بات هناك حديث جاد ومبرهن عليه عن استقالة الدولة وانعدام شرعيتها.

إذا تطورت الأمور في السنوات القادمة بوتيرة تتوافق مع التصاعدية في المتغيرات التي تم عرضها، فإن مصير الدولة في مالي لن يتوافق وما يطمح إليه. يتم اليوم الحديث عن هشاشة مزمنة ومستمرة عن فشل متجذر² والمستقبل قد يزيد من حدة هذه الهشاشة والفشل ويعززهما ما لم يتم العمل على تغيير المعطيات وإعادة بناء المستقبل.

إن الطرح الذي تعتمده هذه الدراسة يقود إلى تحييد هذا السيناريو للعديد من الأسباب، أولا أن المصلحة هي ما يحدد سلوكيات الدول اتجاه بعضها البعض ولدول كثيرة مصلحة في عدم تدهور الوضع في مالي، سواء بسبب الاشتراك في الفضاء الجغرافي والحدود المشتركة، أو بالنظر إلى

¹Bruno Charbonneau, «Mali : les Défis de la Résolution des Conflits », *Revue Canadienne des Etudes Africaines*, (Novembre 2019), pp.402-413. p.406.

²Jonathan Sears, «On the Brink: Why 2019 May be Another Bad Year for Beleaguered Mali, (December 2018), from the web site: (<https://theconversation.com/on-the-brink-why-2019-may-be-another-bad-year-for-beleaguered-mali-107444>), (June 03th 2020, 10PM23)

المصالح الاقتصادية والإستراتيجية أو حتى رغبة في الحفاظ على نفس مستوى الانتشار في أفريقيا أو حتى توسيعه. وثانياً لأن طبيعة الإرهاب تفرض القول بأنه خطر عابر للحدود والقارات وهو يتجاوز كونه شأنا أفريقيا وعربيا إلى كونه تهديدا ي طال كل العالم، ولا أدل على ذلك من الضربات الإرهابية التي تلقتها العديد من الدول الأوروبية في السنوات الأخيرة، وعليه فإن توحيد واستمرار الجهود العالمية لمكافحة سيظل مبدءا لا يمكن التراجع عنه.

من جهة ثانية، فإن التجربة التاريخية من سنوات الستينيات وحتى يومنا هذا قد أبرزت أن الأزواد وعلى الرغم من تبنيهم للكفاح المسلح إلا أنهم يستجيبون في كل مرة للمفاوضات التي تنعقد مع المركز ويوقعون على بنودها، وعليه إن استطاعت الحكومة المالية أن تجسد تنمية شاملة وعادلة في الشمال فإن إمكانية تخلي الأزواد عن الكفاح وقبولهم بالبناء الوطني سترتفع بنسبة كبيرة، يضاف إليه أن الانفصال هو حل أخير لا بد أن تسبقه حلول أخرى على غرار تبني النظام الفيدرالي في الدولة.

الفرع الثاني: السيناريو المفضل: تحقق بناء الدولة والأمة في مالي

يفترض هذا السيناريو أن بناء الدولة والأمة في مالي سيتحقق، بداية سينجح مسار بناء السلام ثم ستبنى الدولة والأمة بحدود واضحة وبسيادة خارجية محترمة، أساسها علاقات خارجية قائمة على التبادل المتكافئ. وسيكون لمالي رئيس شرعي منتخب بطريقة ديمقراطية استخلف رئيسا آخر قبله والذي غادر السلطة بعد انتهاء عهده ودون تغيير للدستور والقوانين، ثم هناك دولة القانون القائمة على الشرعية والراكنة للقوانين في كل تعاملاتها وهي تحترم الحقوق الفردية والجماعية والحريات الأساسية للأفراد. الموظف المالي وفق هذا السيناريو شخص نزيه يؤدي عمله بأمانة، ومن هم في أعلى السلطة لا يتورطون في قضايا الفساد وغير متهمين باستغلال المنصب ولا بالمحسوبية والعشائرية وغيرها، كما أن مؤسسات الدولة ناجعة فعالة، لاسيما السلطات الثلاثة من تشريعية وتنفيذية وقضائية، هذه الأخيرة التي تحكم بالقانون لا بالرشوة.

إن الفرد في مالي وفق السيناريو المفضل مواطن نشأ على مبادئ تأدية الواجبات والاستفادة من الحقوق وهو على وعي بأهمية بناء الأمة وبأهمية الحفاظ على الهوية الوطنية، كما أن المجتمع المدني فاعل مشارك في عمليات البناء والإصلاح. بدورها تنشط الأحزاب السياسية في ظل القانون والديمقراطية وتمارس المعارضة الفعالة الهادفة للتغيير. من جانب آخر، فإن المجموعات الإثنية قد

استفادت من التنمية ولم تعد تعيش وضعيات من اللامساواة والتمييز وتخلت عن فكرة الانفصال متبينة مشروع الدولة والأمة ومقتنعة بأن هوية المجموعة لا تتعارض مع الهوية الوطنية وإنما تجملها وتكملها وأن مطالب التغيير تنال بطرق التعبير الدستورية من مظاهرات واجتماعات عمومية وأنها حتما ستأخذ بعين الاعتبار.

أخيرا، فإن المنظومة الأمنية قد استقرت في مالي وتم تحييد وتهميش الجماعات الإرهابية حتى لا نقول القضاء عليها تماما، وأصبح الجيش قادرا على فرض نفوذه في إقليم الدولة وقادرا على مجابهة مختلف الشبكات الإجرامية وأنماط الجريمة المنظمة. كما أن الجهاز الاقتصادي فعال وهو وإن لم يحقق تطورا اقتصاديا باهرا إلا أنه صار قادرا على الموازنة بين الصادرات والواردات وتخفيض عجز الميزان التجاري، فضلا على أن معدلات البطالة والفقر في تراجع مستمر وقطاعي الفلاحة والرعي في تطور مستمر. أما المنظومة البيئية فتشهد معدلات استقرار ملحوظة وتعافيا واضحا.

هذه هي أهم الميزات التي يطرحها سيناريو تحقق بناء الدولة والأمة في مالي وهو في طرحة مرتبط بتحقق مجموعة من الشروط التي يأتي على رأسها:

- **التزام المجموعة الدولية بمراقبة بناء السلام وبناء الدولة والأمة في مالي:** يشترط في هذا الالتزام أن يعادل بين الجهود والميزانية المخصصة لمكافحة التهديدات الأمنية وبين التنمية الداخلية والمجتمعية، إلى جانب ضرورة أن يتم التوجه نحو بناء القدرات في مالي وليس تحويلها إلى كيان مرتبط تماما ومتكل على الخارج. كما يشترط أن يتوقف استنزاف الثروات والقبول ببناء علاقات اقتصادية متكافئة، عادلة ومربحة لكل الأطراف، فضلا عن ضرورة القبول بتحويل التكنولوجيا والمعرفة نحو مالي بدل التركيز فقط على الإملاءات السياسية والإصلاحات الهيكلية.
- **وعي المركز بما عليه من التزامات لاستعادة الشرعية وتحقيق العدالة الاجتماعية (حكم إقليمي أو لامركزي موسعة):** بالاستناد إلى تجربة الماضي يتضح أن السياسات المتعاقبة للحكومة المالية وضعفها في تسيير الملف الطارقي كانت سببا في تفاقم الأوضاع¹، لهذا وحتى يتحقق سيناريو بناء الدولة والأمة في مالي وجب على المركز أن

¹Virginie Baudais, Op.cit, p.92.

يلتزم بما يوقع عليه وأن يسعى -حقيقة لا ظاهرا- إلى تنمية مناطق الشمال والتأسيس لنظام اقتصادي واجتماعي عادل ومنصف في حق الأقليات المالية.

■ **النجاح في بناء مشروع وطني توافقي اندماجي تعزف في إطاره الأمة:** لعل هذا الشرط هو الأصعب والأهم في نفس الوقت لتحقيق السيناريو الذي نحن بصدد عرضه، فالمشروع الوطني التوافقي يحتاج إلى توحيد الرؤى وتفضيل مصلحة الوطن على مصلحة الجماعة والأفراد. إنه مشروع مبني على التنازل الذي يقابله رفض طبيعة الإنسان الأنانية لهذه المسألة، لكنه قابل أيضا للتحقق والأمثلة على ذلك كثيرة، فقد نجحت العديد من الدول الأوروبية في إدماج الأقليات فيها ولعل بلجيكا تعطي أحسن مثال عن ذلك. يجب لتحقيق هذا الشرط رصد الكثير من الإمكانيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فضلا عن ضرورة تبني مقاربة التنشئة الاجتماعية السليمة وبناء الوعي الوطني بعيدا عن الطرق التي اتبعت سابقا، على غرار التهميش والإقصاء وإنما وفق مقاربة التكامل.

■ **الاعتماد على الذات في البناء والتخفيف من الاعتماد على الاقتصاد الريعي:** حتى يتحقق سيناريو بناء الدولة والأمة في مالي وجب أن يتم التخلي عن فكرة أن البناء يأتي من الخارج، أي نعم هو عامل مساعد قد يسهل من ذلك إلا أنه لا يمكن أن يشكل حلا سحريا لتحقيق بموجبه الدولة والأمة. من جهة ثانية، لا بد أن تتخلى مالي والدول الأفريقية في مجملها عن اعتمادها الكامل على الاقتصاد الريعي وأن توفر أراضي جديدة لتحقيق المداخل، خاصة بالتركيز على قطاع الفلاحة.

بقدر ما يبدو هذا السيناريو إيجابيا في وصفه بقدر ما تعتبر المتغيرات الشرطية لتحقيقه صعبة التحقق، فالدول الأوروبية والقوى الكبرى عموما يندرج في مصطلحاتها الحفاظ على نسبة استقرار معينة في مالي والقضاء على منافذ الإرهاب والتهديدات الأمنية اللاتماثلية الأخرى التي تعتبر خطرا مباشرا عليها وعلى مصالحها الاقتصادية في المنطقة، إلا أنها يستحيل أن تذهب إلى أبعد من ذلك وتتوجه نحو دعم عملية بناء الدولة والأمة في مالي بكل متطلباتها وشحن جميع الإمكانيات المادية اللازمة لذلك. كما أن الإشكال في مالي يطرح على العديد من المستويات وبشكل مركب، بحيث يؤثر ما هو سياسي على ما هو اقتصادي وكلاهما على ما هو اجتماعي ومجتمعي وعليه فلن يكون من السهولة تحقيق الشروط السابقة بشكل كامل ومتكامل.

فضلا على أن فترة استشراف مستقبل الدولة في مالي التي تم تبيانها في هذا المطلب والمحددة بالمدى القريب والمتوسط، تعتبر فترة زمنية قصيرة لاستكمال عملية بناء الدولة والأمة بكل مركباتها ومستوياتها، فمن الممكن أن تنجح مالي في تحقيق نسب متفاوتة من الاستقرار لكن من المستبعد جدا بناء على تحليل درجات التردّي الحالي وبالنظر إلى المعطى الزمني المتوفر استكمال عملية البناء.

الفرع الثالث: السيناريو الممكن: استمرار الوضع الحالي

يفترض هذا السيناريو أن الوضع في مالي سيستمر على ما هو عليه، فيظل هناك اعتراف دولي بمالي وستبقى حدودها مع الدول الأخرى محترمة من طرف باقي الدول لكن متعدى عليها من طرف الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة. في نفس الوقت، ستجرى انتخابات رئاسية وتشريعية لكنها ستظل مفتقدة للشرعية ولاعتراف المواطن بنزاهتها التامة، كما أن اتفاق السلم والمصالحة لن يحقق النتائج المرجوة منه وستتخذ العديد من المبادرات لبعثه، إلا أنها ستظل دائما محل شك وعدم ثقة من طرف فواعل المجتمع المدني والأفراد على حد سواء.

ستحتفظ مؤسسات الدولة ببقائها والسلطات الثلاثية بمهامها، إلا أنها لن تحرز تقدما ملحوظا في مقياس النجاعة والفعالية، أما المؤسسة العسكرية فستظل بحاجة إلى رفع تعداد مجنديها ودعمها تقنيا بما يتناسب والتهديدات الموجودة ولن تحدث تغييرات مجتمعية كبيرة، باستثناء أن مستوى الامتعاض في وسط الشعب سيزيد جراء استمرار مؤشرات البطالة الحالية مع انخفاض القدرة الشرائية، وهو ما سيزيد بدوره من انتشار الفساد في المجتمع جراء الاعتماد على الأساليب غير المشروعة في الوصول إلى السلع والخدمات العمومية، بما لذلك من تأثير على مستوى التمدن الذي يكتسبه ويتعامل به الأفراد.

في نفس السياق، ستتواصل الأزمات الإثنية في الطفو إلى السطح على فترات متقطعة وسيستمر سيناريو التكفل بها في الأطر الدبلوماسية المعهودة دون أن يستكمل بناء الأمة في البلاد، كما سيتواصل الصراع بين مجتمعي المزارعين والرعاة في وسط مالي، ليس بشكل مستمر وإنما من وقت لآخر على حساب الأحداث والمحفزات. وبنفس الوتيرة يستطيع الاقتصاد أن يحقق نسبة

طفيفة من النمو تعادل 5% ¹ غير أن السكان لن يستفيدوا منها بشكل متساو ولا ملحوظ، كما أن الأوضاع الأمنية ستلقي بتأثيراتها على النسيج الصناعي للبلاد الذي يشهد عزوف المستثمرين الوطنيين والأجانب والنسيج الفلاحي جراء عدم القدرة على مواجهة الأزمات البيئية مع انتشار الاقتصاد الموازي. وعلى العموم سيظل بناء الدولة والأمة في مالي مشروعاً مأمولاً في ظل توقع استمرار الوضع على حاله.

تميل هذه الدراسة إلى اعتماد هذا السيناريو كصورة معبرة عم سيكون عليه مستقبل مالي على المدى القريب والمتوسط وهي تستند في طرحها إلى حجج مبنية على مايلي:

■ **الجوار غير المحفز:** تقع مالي في فضاء جغرافي غير محفز -على الأقل على المديين القريب والمتوسط- لأي تغيير إيجابي، فلو كانت الأزمات التي تعيشها هذه الأخيرة داخلية فقط لأمكن حصرها والتحكم فيها ولكنها تتوزع على كل دول الجوار، لاسيما النيجر وموريتانيا والسنغال وبوركينا فاسو. كل هذه الدول لم تستكمل لحد الساعة بناءها الذاتي وهي تعاني من مشاكل كثيرة على جميع الأصعدة والمستويات، خاصة الأمنية منها. كما أنها تعتبر فضاءات ملائمة لانتشار واستمرار المد الإرهابي وشبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وعليه فإن أية محاولة داخلية للنهوض بهذه الدول تشترط النجاح إقليمياً أيضاً أو على الأقل توفر حد معين من الاستقرار فيه. بل حتى بالنسبة لدول أخرى قريبة، كما هو الحال بالنسبة لليبيا، فإنها تؤثر وتتأثر بما يحدث فيها ويكفي أن نذكر في هذا الإطار أن المقاتلين العائدين من ليبيا كانوا سبباً رئيسياً في تردي الأوضاع الأمنية في مالي.

■ **الجغرافيا لا تشجع والنمو الديمغرافي يصعب:** وإن كان هناك اختلاف بين المنظرين حول مدى تأثير المحدد الجغرافي على عمليات البناء بالسلب والإيجاب كما تم إيضاحه من خلال هذا الفصل وتم الأخذ بالقول أن الجغرافيا تشكل محدداً مساهماً ومحفزاً ولكنه ليس نهائياً، فإنه يبدو من نفس المنطلق أن الأزمات البيئية التي شهدتها مالي سابقاً من جفاف وتصحر ستستمر في الحدوث وإن تباعدت زمنياً، وبالتالي فسيستمر تأثيرها على

¹ DIOP Amadou et Autres, «Les Chemins du Future: Scenario Mali 2030 », *Centre d'Etudes et de Réflexion au Mali (CERM) et de la Friedrich Ebert Stiftung (FES)*, Mali, (2017), p.09.

نمط ووتيرة البناء وعلى حركية النمو الاقتصادي وردود الأفعال المجتمعية والإنسانية بصفة عامة.

من جهة أخرى، فإن الارتفاع المتوقع في مستوى النمو الديمغرافي بما يقارب العشرين مليون شخص حاليا إلى ستة وعشرين مليونا مع سنة 2035، بناء على الإحصائيات المقدمة آنفا، يوضح إلى أي مدى ستؤثر هذه الزيادة على بقاء الأمور على حالها أو بتغيرات طفيفة نحو الأسوأ من حيث الحاجة إلى السلع والخدمات وتوفير الوظائف والمرافق العمومية وغيرها.

- **طبيعة التهديدات لا تشجع:** تشكل الطبيعة المركبة للتهديدات الموجودة في مالي عاملا آخر غير مشجع لإحداث التغيير على المديين القريب والمتوسط، يضاف إليه أن معدل الإقبال على ممارسة والانخراط في شبكات هذه التهديدات بمختلف أطرافها في تزايد مستمر بغض النظر عن مسببات ذلك ودوافعه لدى الأشخاص، سواء تعلق الأمر بقناعات ذاتية إيديولوجية أو وعي بالهوية المجموعاتية أو حتى لأسباب اقتصادية بحتة.
- **تزايد النزاعات الدولية يخفض من الاهتمام بمالي:** في ظل التوجه القائل بأن العالم سيشهد في السنوات القادمة ارتفاعا ملحوظا في النزاعات الدولية بمختلف أشكالها¹ وبالنظر إلى ما بدأت تبديه المنظمات الدولية وحتى الدول المتدخلة في مالي من رغبة في تخفيض الميزانية المخصصة لهذه الأخيرة والمساعدات المقدمة لها، كما تم الإشارة إليه سابقا، فإن من المحتمل جدا أن تجد مالي نفسها بدون موارد خارجية داعمة وهو ما يستبعد أي تغيير محتمل في الخمسة عشر سنة القادمة.

¹Ibid, p.10.

خلاصة الفصل الثالث:

عرفت مالي، الزاخرة بالموارد الطبيعية والثروة بمقدراتها البشرية على الرغم من جغرافيتها الوعرة ومناخها الصعب، فترات تاريخية كانت فيها الإمبراطورية المالية على قدر كبير من التطور والرقى والانفتاح على الخارج لحد أطلق معه العديد من الباحثين والمؤرخين وصف الدولة عليها وإن كانت لا تتطابق بشكل دقيق مع معايير الدولة للأمة، كما عاشت الفترة الاستعمارية بشكل لا يختلف فيه الحال عن الدول الأفريقية الأخرى، حيث تم الاستغناء عن جميع البنى القائمة لصالح أخرى جديدة مصطنعة كرسها الاستعمار الفرنسي خدمة لمصالحه.

تعتبر سنة 1960 السنة التي شهدت انطلاق مسار بناء الدولة للأمة في مالي بشكل واع وسيادي وهو ما تم في ظل جمهوريات ثلاثة: الجمهورية الأولى بمبادئ دستورية وقوانين ومؤسسات موروثية عن الاستعمار ولكن بتجسيد عملي قائم على السلطوية التنفيذية المطلقة والأحادية الحزبية وبسياسات غير ناجحة، ما قاد إلى الانقلاب العسكري على هذه الجمهورية، لتقوم في سنة 1968 الجمهورية الثانية التي سيطر فيها الحكم العسكري وتراجعت فيها ديناميات التنمية الاقتصادية كما زادت حدة الأزمات المجتمعية . مع سنة 1991، انبعثت بقيام الجمهورية الثالثة تجربة الانتقال الديمقراطي في مالي، مستندة في بنائها إلى تجسيد أسس وركائز الدولة للأمة وقد كانت البداية واعدة جدا، إلا أن سنة 2012 غيرت من مسار الأمور وحولت محور الحديث من "البناء" إلى "البقاء".

لقد تعثر بناء الدولة للأمة في مالي جراء العديد من الأسباب الداخلية والخارجية، ويظهر هذا التعثر واقعا من خلال عجز أجهزة الدولة عن بسط نفوذها على كامل إقليمها، فضلا عن عجز مؤسساتها عن القيام بوظائفها وانقسام بناها الاجتماعية وتحولها إلى منطقة توسع خارجي وعدم نجاح بناء الأمة فيها. هذا الواقع يدفع إلى التساؤل بشأن مستقبل هذه الدولة وهو ما ينطوي في ظل ثلاثة سيناريوهات أساسية؛ السيناريو المفضل والسيناريو المحتمل والسيناريو الممكن، حيث يبقى هذا الأخير الأكثر ترجيحا وهو يفترض استمرار الوضع الحالي على اعتباره الأكثر حجية والأقرب إلى التسليم به.

الخاتمة

الخاتمة:

الراجع أن منظري العلاقات الدولية وحتى ممارسيها من الدول والفواعل الأخرى لا يتفقون على شيء بقدر اتفاقهم على ضرورة أن تتصف المجموعة الدولية بمستوى عال من التنظيم والتناسق. الأمر الذي يسهل التفاعل بين مختلف وحداتها ويضبط أنماط التبادل والتكامل بينها، غير أنهم على اتفاقهم هذا يذهبون إلى القول أيضا أن الفوضى نمط سائد وقائم وغير قابل للزوال، قد ينقص إلى حد التماهي لكنه يظل حاضرا وقادرا على الطفو في أي وقت. من هنا، تظهر أهمية الدولتة الأمة، هذا الفاعل الأساسي والرئيسي، غير الوحيد، الذي تتمظهر وفقه مختلف الكيانات الدولية والذي أعطى للعلاقات الدولية أبعادا تنظرية وعملية واسعة المدى والأفق.

إن الدولة نتاج تاريخي قبل أن تكون صنيعة غربية، فقد اجتمعت العديد من المقومات الجغرافية والاجتماعية والفلسفية والقانونية والسياسية لتقدم تصورات مختلفة لهذا الكيان، لطبيعته وتركيبته والمغزى منه وقابليته للتطور فالزوال، وفهم هذه الدولتة الأمة لا يمكن أن يتم بدون توحيد كل الرؤى وتجميعها، إنها تتكامل جميعا لتعطي لهذا الكيان معنى ومفهومه أبعادا واقعية تتجاوز الأطر النظرية إلى التجسيم الواقعي، لهذا فقد ظهرت القبائل والإمبراطوريات ومختلف التنظيمات المادية للتجمعات البشرية واستمرت لفترات زمنية طويلة.

غير أن هذه الأخيرة ظلت ناقصة في العديد من أبعادها، إنها قابلة للزوال ومقتنعة بضرورة التوسع تحقيقا للانتشار أو الاستمرار أو حتى حفاظا على البقاء وهي ترى في الحرب غاية لا وسيلة، ثم أنها تفتقر في غالبيتها إلى حس الانتماء المتبادل بين الدولة كمؤسسات وبين الأفراد كشعب. لهذه الأسباب جميعا وبالنظر إلى ما عانت أوروبا طيلة ثلاثين سنة من الحروب المتبادلة، انتصر الوعي بضرورة تبني نمط الدولتة الأمة، باعتبارها نموذجا قائما على التوافق بين المكونات المادية والمعنوية ويستجيب لكل المحددات القانونية والجغرافية والبشرية المفروض توفرها فيه.

منذ سنة 1648 وإلى يومنا هذا، لازالت الدولتة الأمة هي النموذج الأمثل الذي تعترف به المجموعة الدولية وتسعى الدول إلى التطابق معه، بل أبعد من ذلك تسعى كل الكيانات ما تحت الدولاتية إلى التماثل وفقه، الحال في ذلك ينطبق على بعض المجموعات الإثنية وبعض الدول التي مازالت تحت وطأة الاستعمار. هذا السعي لا يتوقف على هذه الأخيرة وإنما يمتد إلى الدول القائمة أيضا، ذلك أن اعتراف القانون الدولي بالدولة ككيان سيد ومحدد جغرافيا وبشعب يعيش فيه لا

يكفي للحديث عن الدولة الأمة، حيث تفترض وتفرض هذه الأخيرة المزوجة بين البعدين المادي والمعنوي في تكوينها؛ إنها الجغرافيا المعترف بها، والشعب الأهل، والسيادة الداخلية التي لا يوازئها أحد والخارجية التي لا يعلو عليها آخر، إنها الاقتصاد الناجع الفعال المحقق للاكتفاء الذاتي والذي يسمح لها بمباشرة عمليات التكامل الخارجي دون خوف على مصلحتها الذاتية، هي مؤسسات وأبنية ديمقراطية قائمة على احترام الحقوق الفردية والحريات الجماعية. لكنها فضلا عن هذا كله أمة واعية بانتمائها، يشترك أفرادها في رغبتهم في البقاء معا وفي بناء مستقبل واحد يجمعهم في ظل هذا الكيان المادي، وهي طبعا تسبق للهوية الوطنية على الهويات الفردية والمجموعات، وإقرار من قبل الأفراد لبعضهم بالانتماء وللدولة الأمة بالولاء. إن الدولة الأمة اليوم حاجة أكثر منها خيارا، وضرورة ملحة أكثر منها احتمالا، إنها كما جاء في مضامين هذه الدراسة، نموذج تعترف بها الدولة نفسها وتحدد به من هو الآخر وتقرر وفقه الشكل الذي تتعامل به في المجموعة الدولية.

إن هذه الشروط جميعا لا يمكن أن تنتج بصفة عفوية تلقائية من العدم وإنما كمحصلة لعملية بناء واعية، تحتاج زمنا وجهدا كبيرين لتحقيقها، هذا البناء الذي اختلفت مقوماته التاريخية باختلاف المعاني التي أعطيت له والتي استقرت أخيرا على أنها رغبة في المرور من كيان ما قبل الدولة الأمة إلى الدولة الأمة في مرحلة أولى، ثم ما بعد الدولة الأمة كمرحلة أخيرة مستحبة، بالاعتماد على مجموعة من الآليات الدستورية والإجرائية والمادية، فضلا عن الفواعل الداخلية والخارجية التي تشرف على عملية البناء أو تساهم فيها على الأقل. وهي بهذا المعنى وعلى قدر ما تبدو واضحة الأركان والأسس فإنها تثير صعوبات كبيرة ترافق عملية البناء في حد ذاتها وتؤثر على مخرجاتها أيضا، ولعل ما تعيشه الدول الأفريقية بهذا الشأن لخير مثال على ذلك.

أفريقيا، القارة الكبيرة والثرية جدا ولكن الفقيرة أيضا، هذه هي العبارة التي ما تفتأ تصادف الباحث وهو يتناول موضوع أفريقيا بالدراسة، وفي هذا الكلام صواب كثير، فهي وزيادة على مقدراتها الجغرافية وثرواتها الطبيعية ذات تاريخ قديم يمتد إلى قرون خلت، انتظمت خلالها القارة في العديد من الأشكال التي كان بعضها بدائيا، بسيطا في تنظيمه، محدودا جغرافيا في مساحات ضيقة، صغيرة ومتباعدة، وخاضعا في بنائه لميكانيزمات بسيطة لا يتجاوز وعيها الحفاظ على الحياة والاستمرار في توفير لقمة العيش. أما النوع الثاني منها فقد كان على قدر كبير من التطور والتنظيم متعدد المستويات، بنى واضحة المعالم والمهام وبغايا محددة بدقة، الحكم فيه بالتوريث

والسلطة غير مطلقة، أما التجارة والزراعة فكانا اللبنتين الأساسيتين في اقتصاديته، كما كان للمرأة مكانة مهابة ولحرية التنقل أهمية بالغة. هذا هو تاريخ أفريقيا القديم الذي كان خاضعا لمبدأ دورة الحياة شأنه في ذلك شأن الإمبراطوريات الغربية القديمة. غير أن مجيء الاستعمار الغربي للقارة أحدث تغييرات عميقة على البنى المادية والمجتمعية الموجودة، لقد انتهت فترته بأن صارت أفريقيا مقسمة جغرافيا بالمسطرة، واثنيا بتذكية النزاعات الفردانية والمجموعاتية على حساب الوحدة الوطنية. أما اقتصاديا فقد بلغ الاستنزاف الذروة ولم يحمل الاستقلال غير اعتراف المجموعة الدولية والقانون الدولي بسيادة البلدان الأفريقية حديثة الاستقلال وأمالا بالغة في بناء الدولة الأمة.

تشابهت أطر بناء الدولة الأمة في غالبية دول القارة، ولأسباب عديدة إيديولوجية في مجملها اختيرت الاشتراكية كنمط للتسيير، كما اعتمد التباعد عن الخارج الإمبريالي كآلية حمائية، أما الأمة فقد ظهرت الحاجة ملحة لتوحيدها عن طريق مجموعة من الوسائل التي ساهمت في تعزيز الشعور بالإقصاء أكثر منه بالانتماء، وعلى الرغم من التغيرات التي طالت هذه السياسات ومدى الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي تم انتهاجه إلا أنها لم تثبت نجاعتها. لقد افترضت هذه الدراسة أن عمليات بناء الدولة الأمة في القارة الأفريقية قد تعثرت في مجملها وقد تم إثبات ذلك من خلال توصيف واقع الكيانات الأفريقية في وقتنا هذا وتبيان تجلياته الواقعية، ما يؤكد على أن بناء الدولة الأمة في القارة إشكال متشعب في أسبابه، كما من حيث تداعياته.

تتظافر الأسباب في معادلة بناء الدولة الأمة في أفريقيا كمدخلات وتشابه التداعيات كمخرجات، فالتاريخ الاستعماري وخيارات ما بعد الاستقلال التي لم تحقق غياتها، مضافا إليها الخارج الذي يساهم، بشكل مباشر وغير مباشر، في توجيه والتأثير على عمليات البناء في القارة، تشكل جميعا منحى يفسر واقع الدول الأفريقية اليوم ويشرح أسباب تعثرها. كما أنه يقدم صورة عن التصاعد في الآثار الناجمة عن هذا التعثر، سواء على الدولة في حد ذاتها، من خلال درجات التراجع الكبير في معطياتها وقيمتها الداخلية بمختلف أنواعها وتصنيفاتها، المادية منها كما المعنوية، والتي قد تصل إلى حد تطرح معه فرضية تفكك وانقسام الدول الموجودة حاليا، أو أكثر من ذلك بالانهيار والزوال نهائيا. فضلا عن الآثار التي تطال المنظومة الأمنية الإقليمية للقارة، من تزايد للانتشار الخارجي العسكري فيها، وتعاظم للتهديدات اللاتماثلية التي أصبحت اليوم مرجعية أفريقية للدارسين ومقياسا جامعا وشاملا لخطر الإرهاب وشبكات الجريمة المنظمة

والهجرة غير الشرعية وغيرها. إن إشكالية بناء الدولة الأمة في القارة اليوم ترتبط بما أفرزه الماضي وبما يفرضه الحاضر وبالتساؤلات التي تطرح حول المستقبل والتخوف الكبير من تراجع الدولة الحالية لصالح كيانات ما تحت دولاتية، كما هو حاصل اليوم في مالي.

لقد حظيت مالي في محطات تاريخية قديمة منها بالصدارة الأفريقية، حيث كان إقليمها الجغرافي الحالي جزءا من ثلاثة إمبراطوريات كان أهمها إمبراطورية مالي التي كانت على قدر كبير من التنظيم المؤسساتي والازدهار الاقتصادي والرقى العمراني والعلمي ما دفع بكثير من الباحثين إلى توصيفها بالدولة. غير أن هذه الدراسة وانطلاقا من الأطر المفاهيمية والنظرية التي تم ضبطها في البداية قد أفردت بالشرح والبرهان عدم التشابه بين الدولة الأمة وبين إمبراطورية مالي، مستندة في ذلك إلى مبررين اثنين: يتمثل أولهما في التماهي وعدم ثبات الحدود الخارجية القابلة للزيادة والنقصان في ظل الإمبراطورية سالفة الذكر انطلاقا من ميزان القوى القائم، ويشمل ثانيهما عدم توافق مفهوم الأمة مع الشكل الذي طبع علاقة الممالك بالإمبراطورية من جهة، وعلاقة الأفراد بكتلتيهما، من جهة ثانية. ثم هناك حقيقة أن هذه الأخيرة قد انتهت بالزوال والانحلال وعادت الممالك الصغيرة والقبائل لتحتل مكانها. أما الفترة الاستعمارية لمالي، فلا تختلف في شيء عن نظيرتها من الدول الأفريقية، لا من حيث الاهتمام الكبير بها بالنظر إلى مواردها وموقعها ولا مقارنة بالسياسات التي انتهجت فيها ولا حتى بمفرزات هذه الحقبة التي تركت البلاد بمشاكل كبيرة تحتاج إلى حلول سريعة.

بعد الاستقلال، هذا الأمل في بناء دولة أمة واعدة في مالي، ذات أسس دستورية ومؤسسية ويرى واستراتيجيات متباينة بين الجمهوريات الثلاثة التي قامت بين سنوات 1960 و1990، ففي ظل الجمهوريتين الأولى والثانية كان الطابع السلطوي التسلطي هو الشكل البارز لمالي، بما عناه ذلك من دحض للحقوق والحريات وتراجع في مستويات التنمية والنمو وتزايد للمشاكل المجتمعية التي قادها الطوارق، يضاف إليه الانقلابات العسكرية التي تحولت إلى نمط متعود عليه يتسم به تداول السلطة في البلاد. أما في فترة الانتقال الديمقراطي فقد بدت البداية واعدة جدا، خاصة من الانفتاح السياسي والنقابي والجمعي والوعود المتعددة حول إصلاح الشمال وتحقيق العدالة والمساواة المجتمعية والنجاح في بناء الأمة المالية، زان كل هذا توجه الخارج في سنوات التسعينيات نحو اعتبار التجربة المالية مثالا يحتذى به من طرف باقي دول القارة. غير أن سنة 2011، شكلت مسارا جديدا للبلاد، تحول فيه الحديث إلى كيفية الاستمرار في ظل عجز

المركز عن الحفاظ على المؤسسات، والمؤسسة العسكرية على حماية مختلف الأقاليم المالية، لتدخل البلاد بعد ذلك في مرحلة من العجز كان من نتائجها قبولها بالتدخل العسكري فيها وبروز فواعل ما تحت دولاتية على قدر كبير من القوة بها.

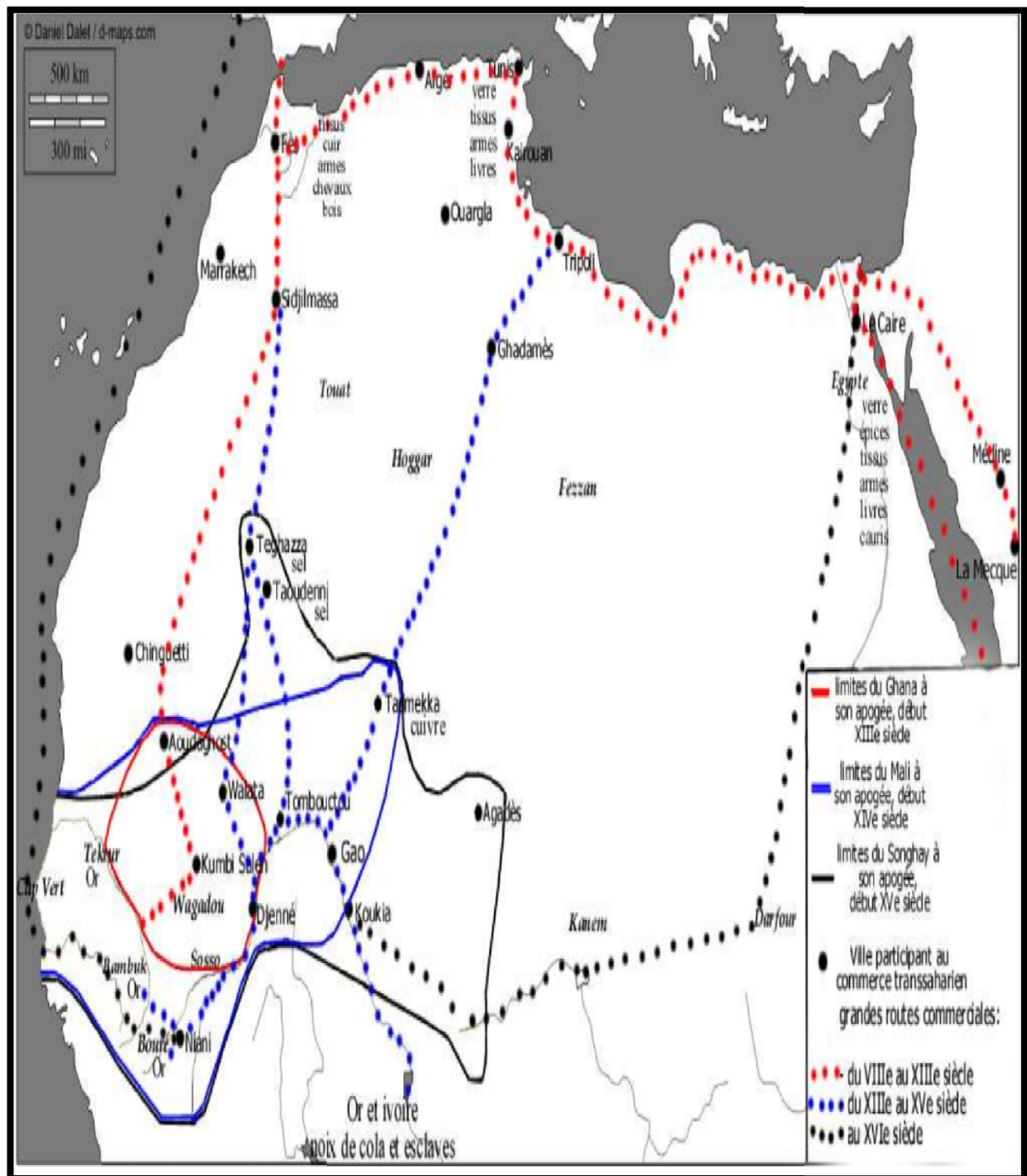
إذا أخذنا بعين الاعتبار المبررات السابقة، يمكننا التمسك بصحة الفرضية الثالثة والأخيرة لهذه الدراسة، التي مفادها تعثر عملية بناء الدولة-الأمة في مالي وتغير الإستراتيجية من الحديث عن "البناء" إلى "البقاء". لقد اجتمعت في مالي كل الأسباب الراحية والمحفزة على تعثر عملية البناء، من استقالة للدولة في الشمال وغيابها في الجنوب ومن انفلات أمني مجتمعي وتنام للهويات الفردية على حساب الهوية الجامعة، فضلا عن الدور الذي لعبه ويلعبه حتى اليوم الخارج الخالق والمساهم والمفعل للأزمة في مالي. جراء هذه العوامل جميعا، تظهر مالي اليوم ضعيفة، غير قادرة على تولي أمورها بنفسها، في حاجة دائمة إلى مرافقة خارجية، إقليمية كانت أو دولية، متأثرة بذلك على مستواها الداخلي بأبعاده المختلفة، ومؤثرة على الفضاء الإقليمي الذي تنتمي إليه وحتى على المنظومة الدولية التي لا تحيد احتمال تصدير التهديدات اللاتماثلية الموجودة في مالي نحو بلدانها البعيدة.

أخيرا، وأمام هذه الحثثيات العلمية التي تقر انطلاقا من الواقع تعثر عملية بناء الدولة-الأمة في مالي، فإن السؤال حول مستقبلها يبدو على قدر كبير من الأهمية، ولأن الإجابات الجازمة في الدراسات المستقبلية خاضعة لمقياس الزمن بحيث تتناقض تدريجيا من حيث احتمال حصولها كلما طالت فترة الاستشراف، فإن السيناريوهات الممكنة في المديين القريب والمتوسط، المتراوح بين خمسة إلى خمسة عشر سنة، لا تخرج عن ثلاثة أشكال أساسية: إما تردي الأوضاع أكثر أو تحقق بناء الدولة-الأمة أو بقاء الأمور على حالها، مع اعتماد هذا السيناريو الأخير نظرا لتوافق المتغيرات المعتمدة وتعدد التبريرات العلمية والعملية المقترنة بذلك. أما المستقبل البعيد لمالي على وجه التحديد ولباقي دول القارة عموما، فيبدو من الأهمية بما قد يدفع إلى خصه بدراسات استشرافية تنفرد بتقديمه ومعالجته تفصيلا، على أمل أن تتوافق مخرجات هذه الأخيرة وآمال الشعوب الأفريقية.

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
267	خريطة الممالك والإمبراطوريات في أفريقيا في فترة ما قبل الاستعمار الفرنسي.	01
268	الطرق التجارية للممالك والإمبراطوريات الأفريقية القديمة.	02
269	أفريقيا في سنة 1882 قبل التقسيم الاستعماري.	03
270	تجارة الرقيق في أفريقيا بين سنوات 1520 و 1860.	04
271	مستويات الهشاشة في أفريقيا بحسب مختلف مؤشرات التصنيف.	05
272	الفضاءات الأفريقية الهشة والهشة جدا في سنة 2018.	06
273	عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في أفريقيا في سنة 2019.	07
274	توزيع الجماعات الإرهابية في أفريقيا.	08
275	أنماط انتشار مختلف أشكال الجريمة المنظمة في أفريقيا في سنة 2019.	09
276	مستويات الجريمة والصمود في الدول الأفريقية في سنة 2019.	10
277	الحدود الجغرافية لمالي.	11
278	حدود الإمبراطورية المالية بين القرنين السادس عشر والسابع عشر ميلادي.	12
279	الأقاليم المالية المطالب بها من طرف الطوارق ومواقع الاحتياطات البترولية فيها.	13
280	الفضاءات المسيطر عليها من طرف الطوارق في شهر أبريل 2012.	14

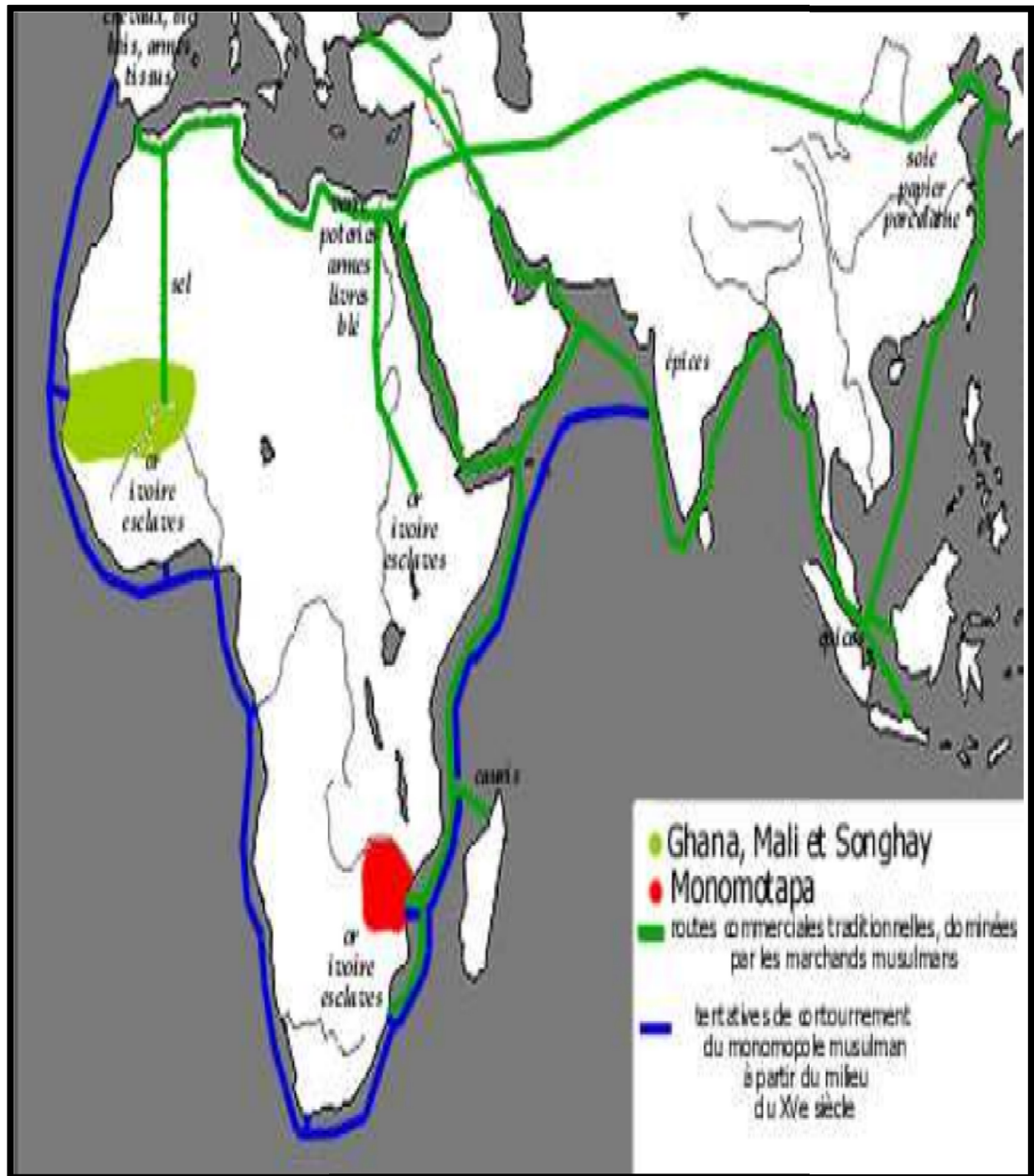
الملحق رقم 01: خريطة الممالك والإمبراطوريات في أفريقيا في فترة ما قبل الاستعمار الفرنسي



المصدر:

Beluce Bellucci, «The State in Africa», *the Perspective of the world Review*, Vol.02, N.03, (2010), pp.11-42, p.27.

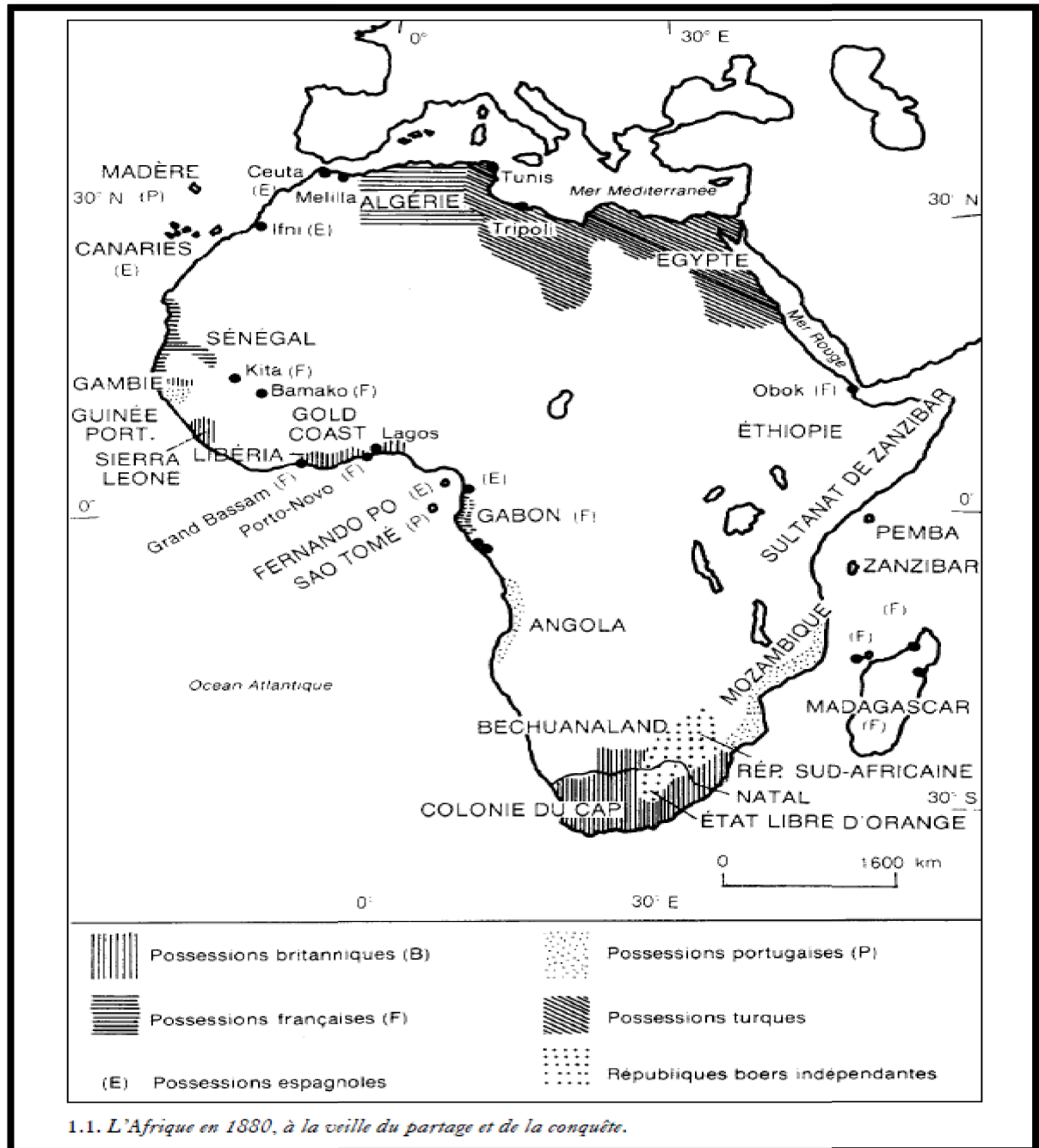
الملحق رقم 02: الطرق التجارية للممالك والإمبراطوريات الأفريقية القديمة



المصدر:

Beluce Bellucci, «The State in Africa», *the Perspective of the world Review*, Vol.02, N.03, (2010), pp.11-42, p.25.

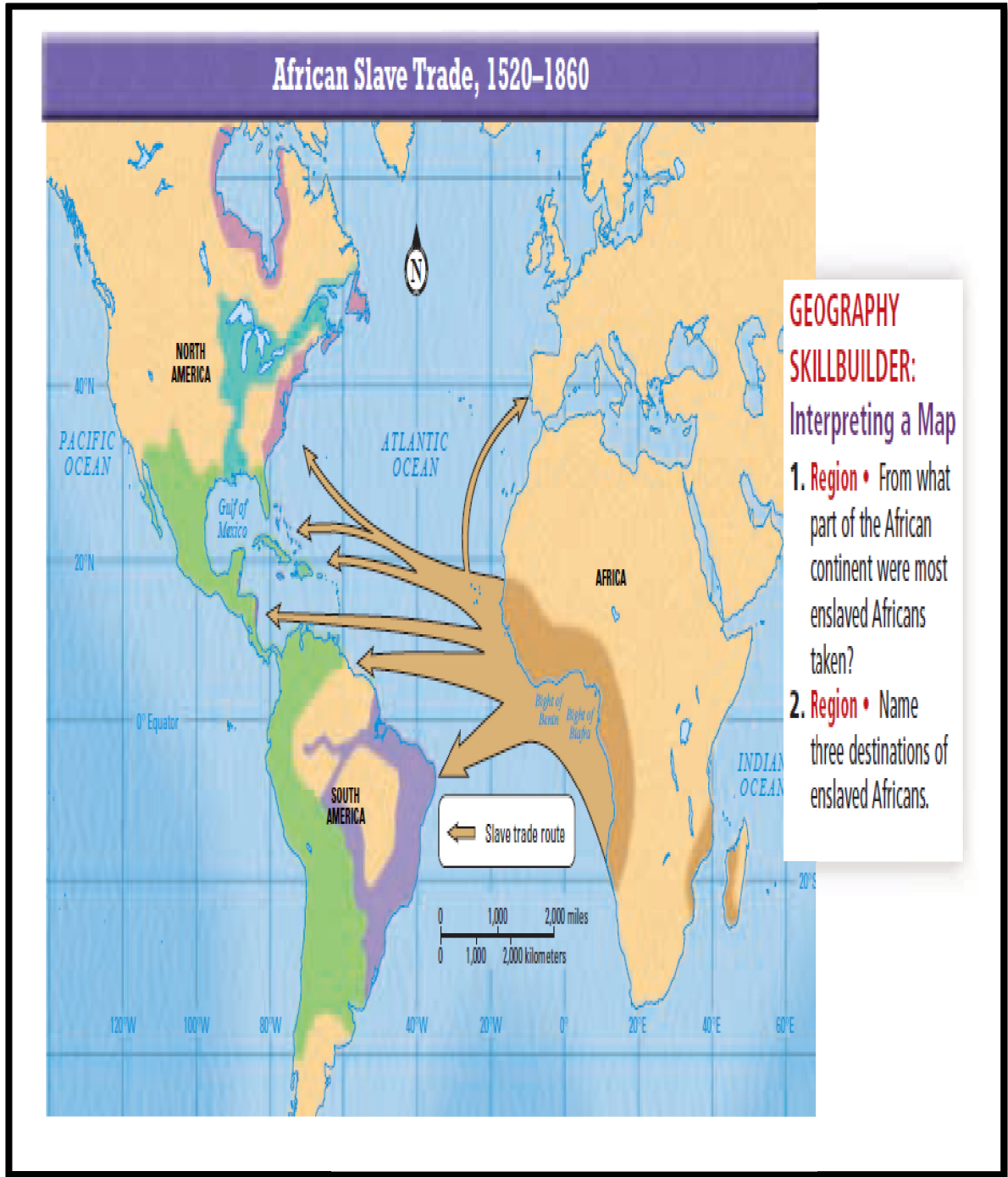
الملحق رقم 03: أفريقيا في سنة 1882 قبل التقسيم الاستعماري.



المصدر:

Amadou Mahtar, « L'Afrique sous Domination Coloniale 1880-1935 », dans: Histoire Général de l'Afrique, Edité sous la Direction de Ade Ajaya (Paris: UNESCO, 1996), pp. 184-322, p. 243.

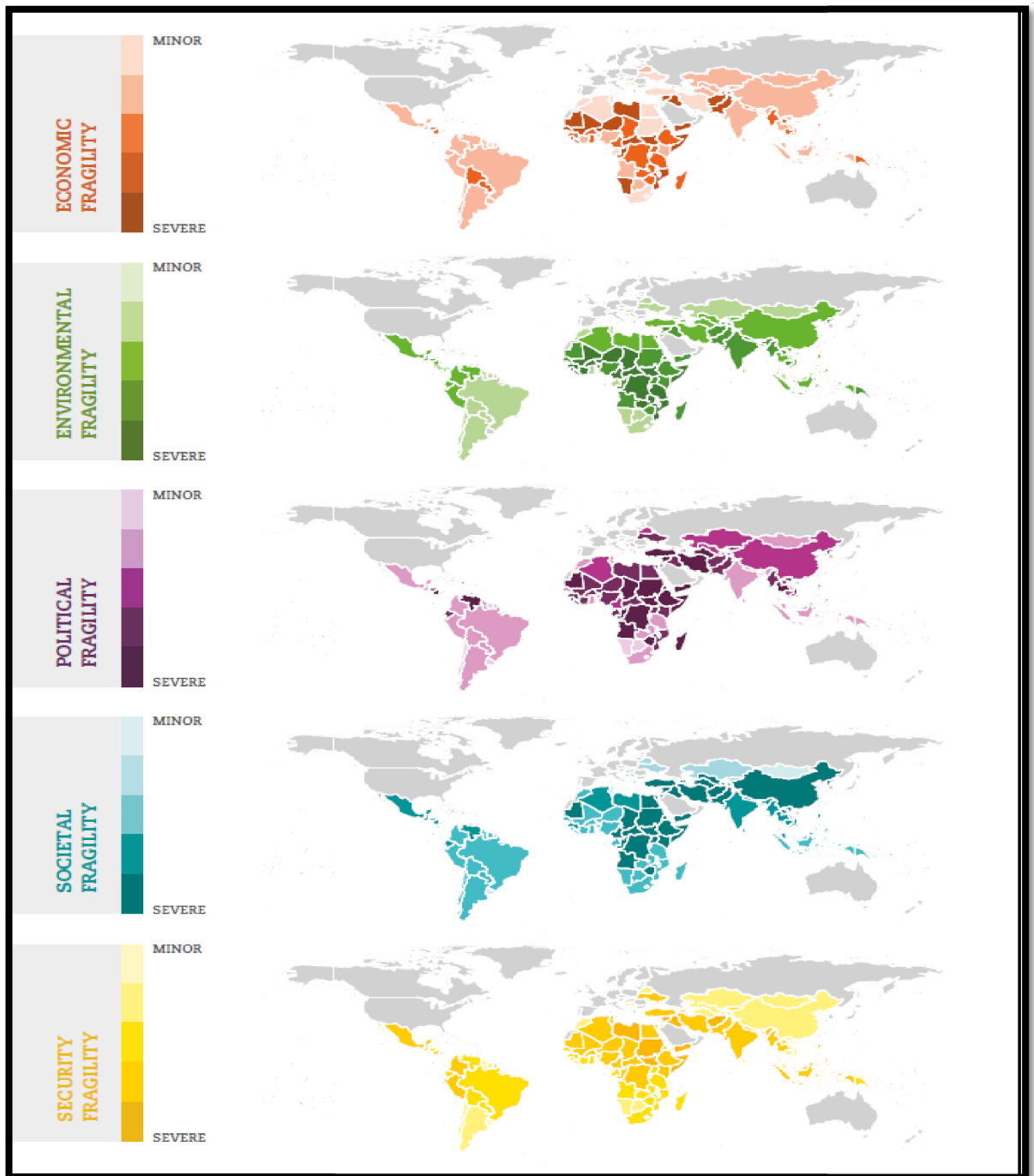
الملحق رقم 04: تجارة الرقيق في أفريقيا بين سنوات 1520 و1860



المصدر:

Amadou Mahtar, «L'Afrique sous Domination Coloniale 1880-1935», dans: Histoire Générale de l'Afrique, Edité sous la Direction de Ade Ajaya (Paris: UNESCO, 1996), pp. 184-322, p.188.

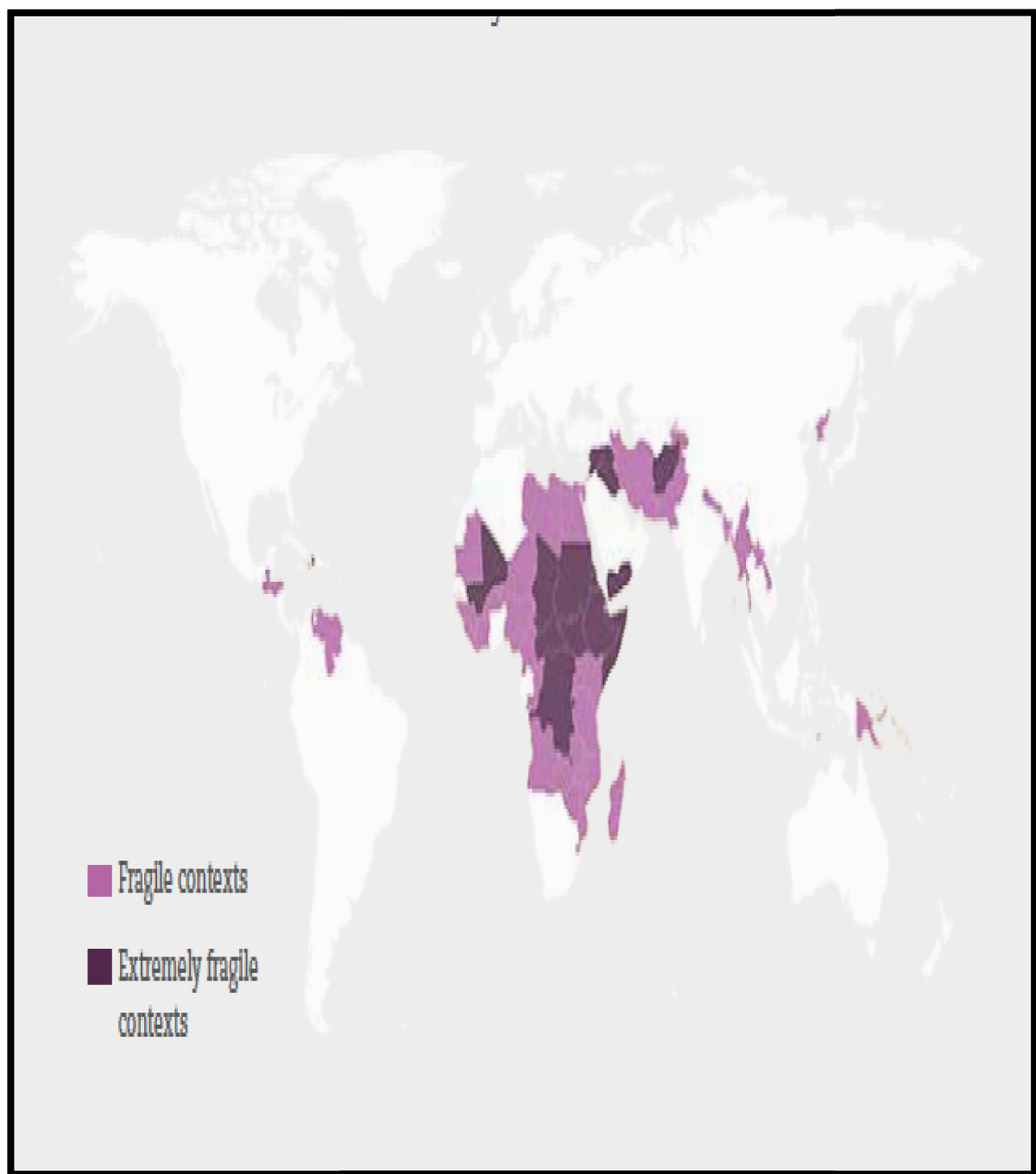
الملحق رقم 05: مستويات الهشاشة في أفريقيا بحسب مختلف مؤشرات التصنيف



المصدر:

The Fund for Peace, Fragile State Index 2019, (2019), p. 12.

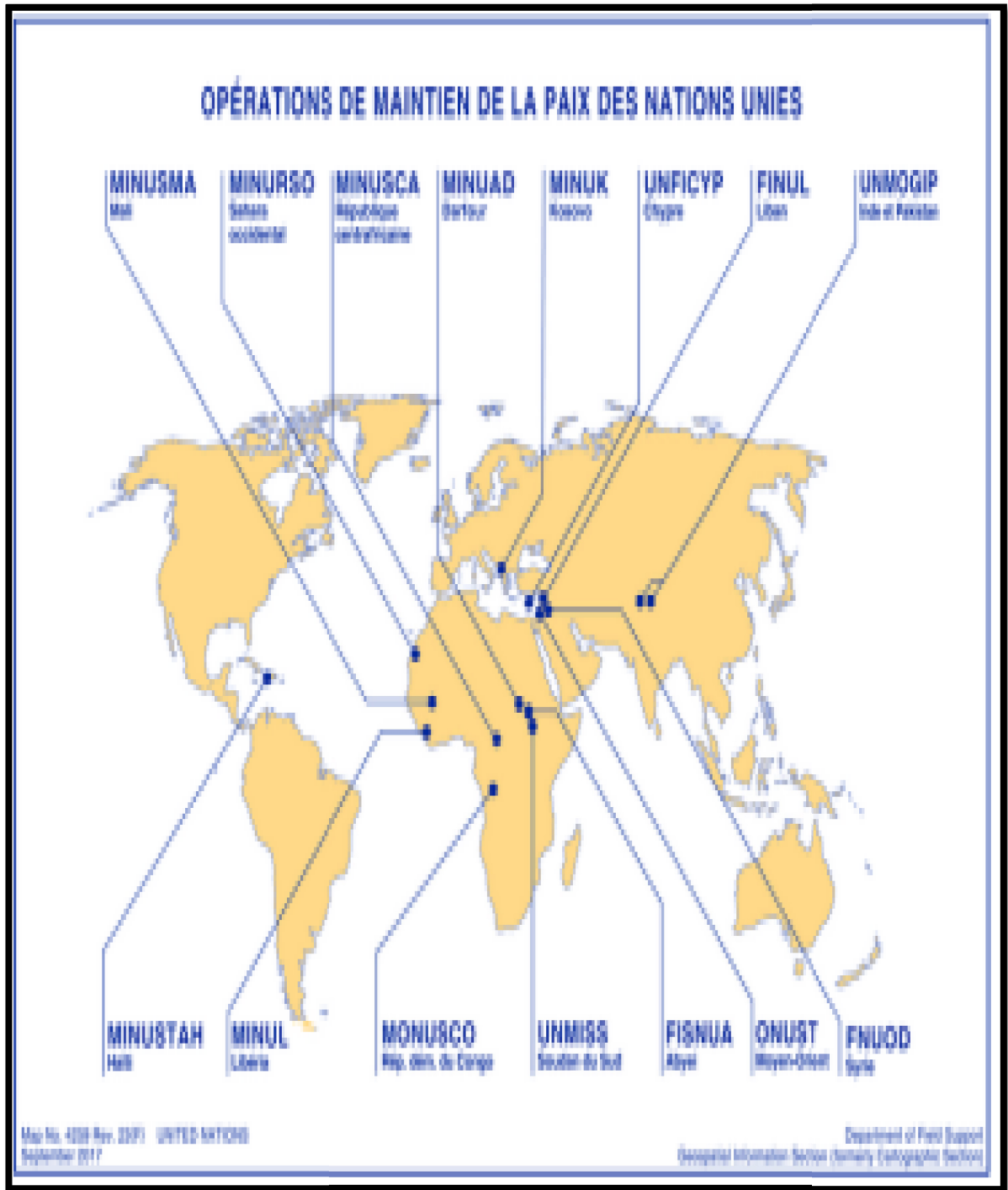
الملحق رقم 06: الفضاءات الأفريقية الهشة والهشة جدا في سنة 2018



المصدر:

OECD, States of Fragility, (2018), p.07.

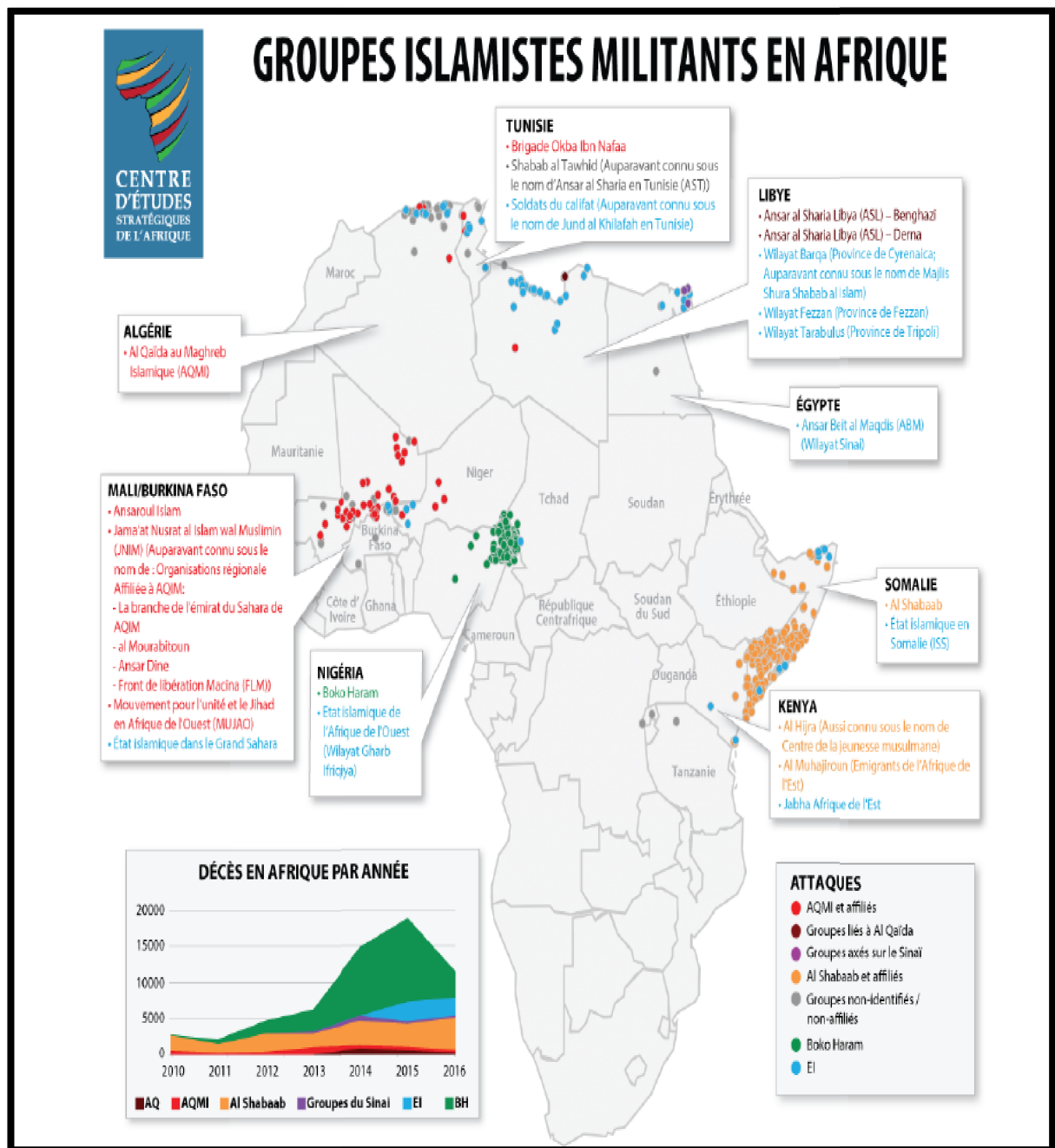
الملحق رقم 07: عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في أفريقيا في سنة 2019



المصدر:

Frédéric Burnand, «Maintien de la Paix : l'Avenir Compliqué des Casques Bleus», Journal Genève Internationale, sur le site: (https://www.swissinfo.ch/fre/maintien-de-la-paix_l-avenir-compliqu%C3%A9-des-casques-bleus-/45028534), (15/06/2020, 13h54).

الملحق رقم 08: توزيع الجماعات الإرهابية في أفريقيا

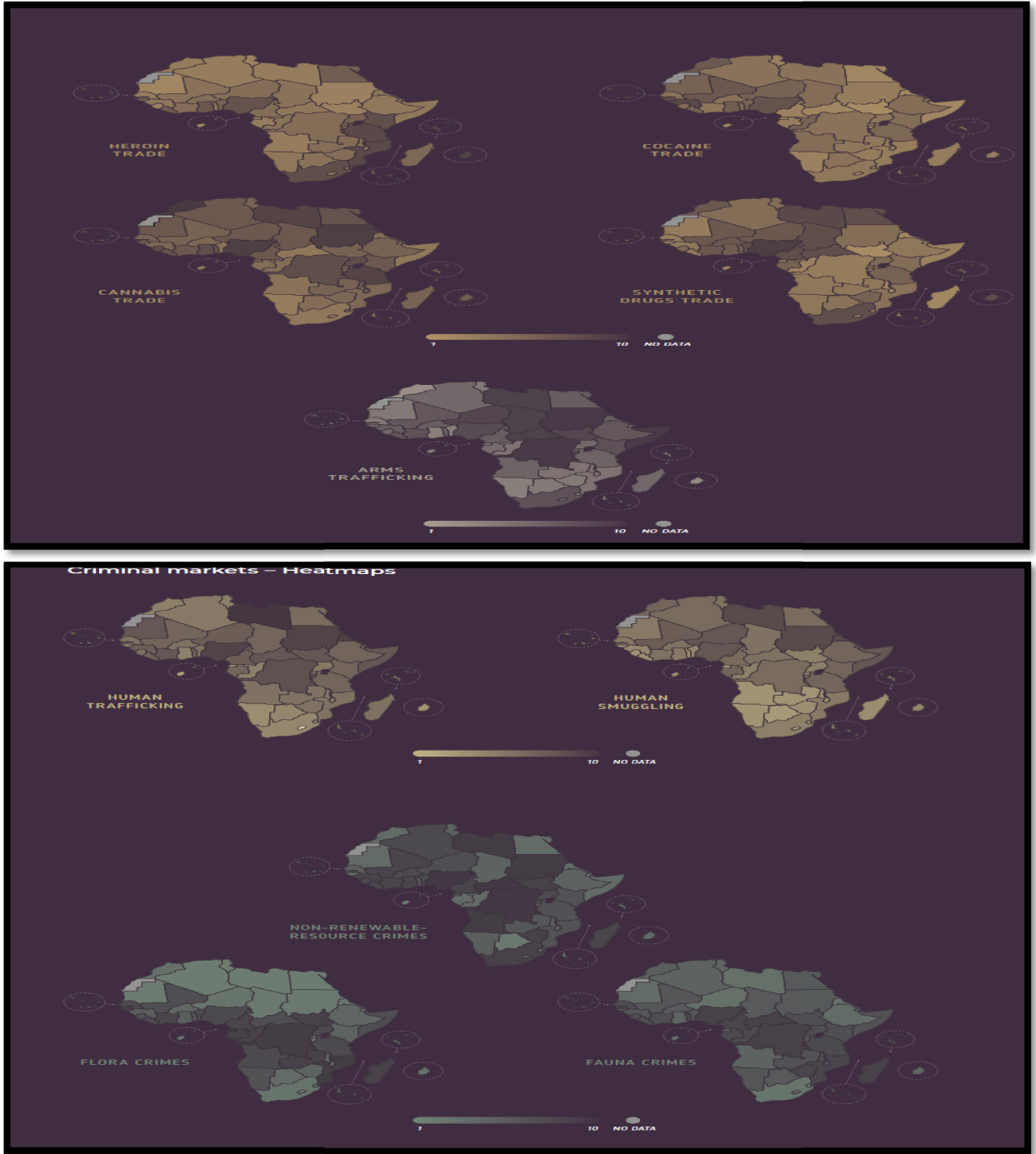


المصدر:

Jihâd Gillon, «Indice 2018 du Terrorisme Mondial: Moins de Victimes mais une Fragmentation des Groupes», Journal Jeune Afrique, sur le site : (<https://www.jeuneafrique.com/678025/politique/index-du-terrorisme-global-moins-de-victimes-mais-une-fragmentation-des-groupes/>), (05/01/2020, 11h35).

الملحق رقم 09: أنماط انتشار مختلف أشكال الجريمة المنظمة في أفريقيا في سنة

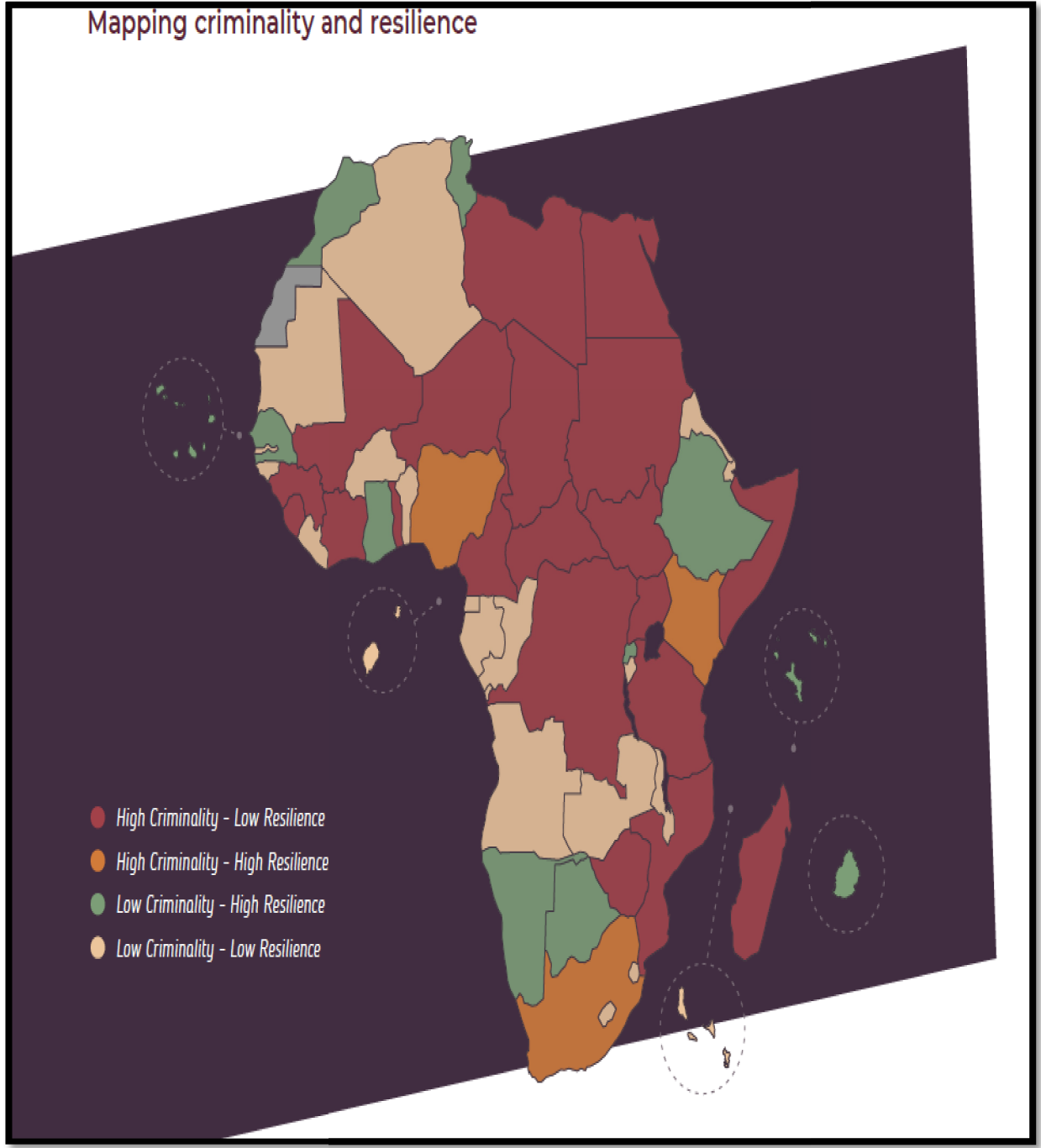
2019



المصدر:

Institute for Security Studies, Interpol and the Global Initiative against Transnational Organized Crime, Organized crime index 2019: Enhancing Africa's Response to Transnational Organised Crime, (December 2019), p.18.

الملحق رقم 10: مستويات الجريمة والصمود في الدول الأفريقية في سنة 2019



المصدر:

Institute for Security Studies, Interpol and the Global Initiative against Transnational Organized Crime, Organized crime index 2019: Enhancing Africa's Response to Transnational Organised Crime, (December 2019), p.25.

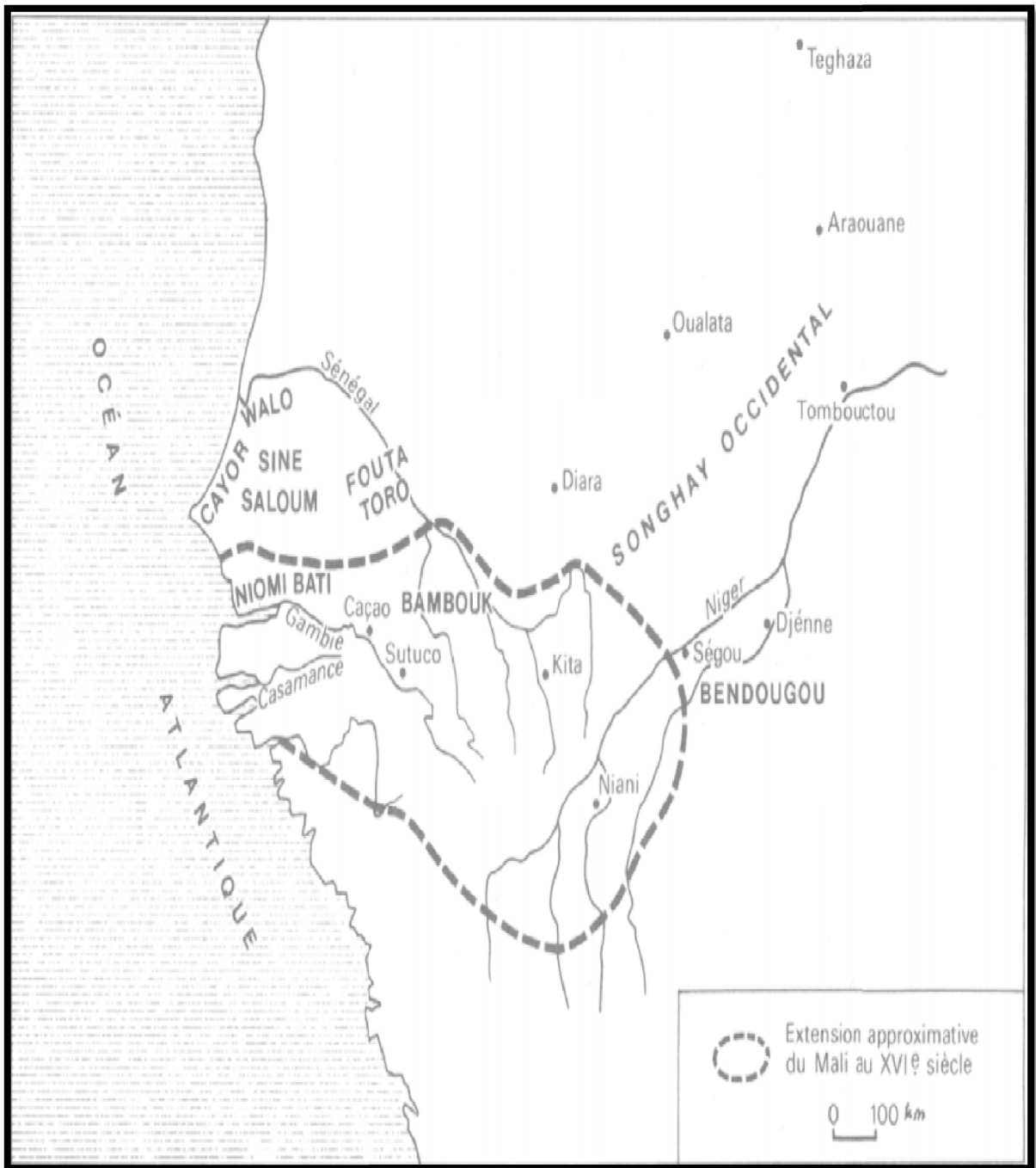
الملحق رقم 11: الحدود الجغرافية لمالي



المصدر:

—, "Mali : Histoire", sur le Site: https://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/Mali_histoire/187739m, (25 novembre 2019, 14H15).

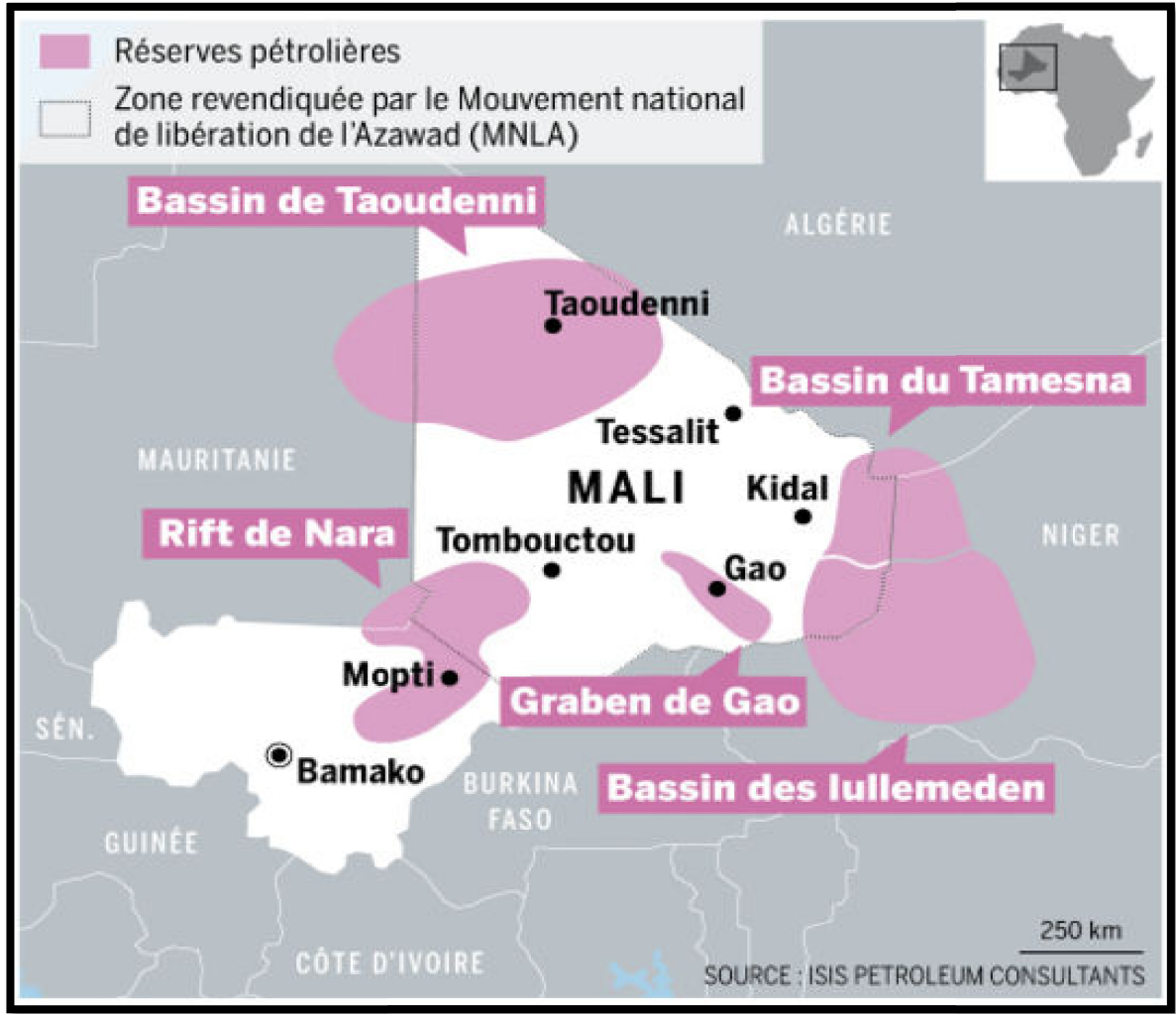
**الملحق رقم 12: حدود الإمبراطورية المالية بين القرنين السادس عشر والسابع عشر
ميلادي**



الصدر:

Madina Ly Tall, «L'Empire de Mali aux XVI et XVII^{ème} Siècle», dans : 2000 ans d'Histoire Africaine: le Sol, la Parole et l'Ecrit, *Société Française d'Histoire d'Outre-Mer*, Tome.02, (1981), pp.595-612, p.600.

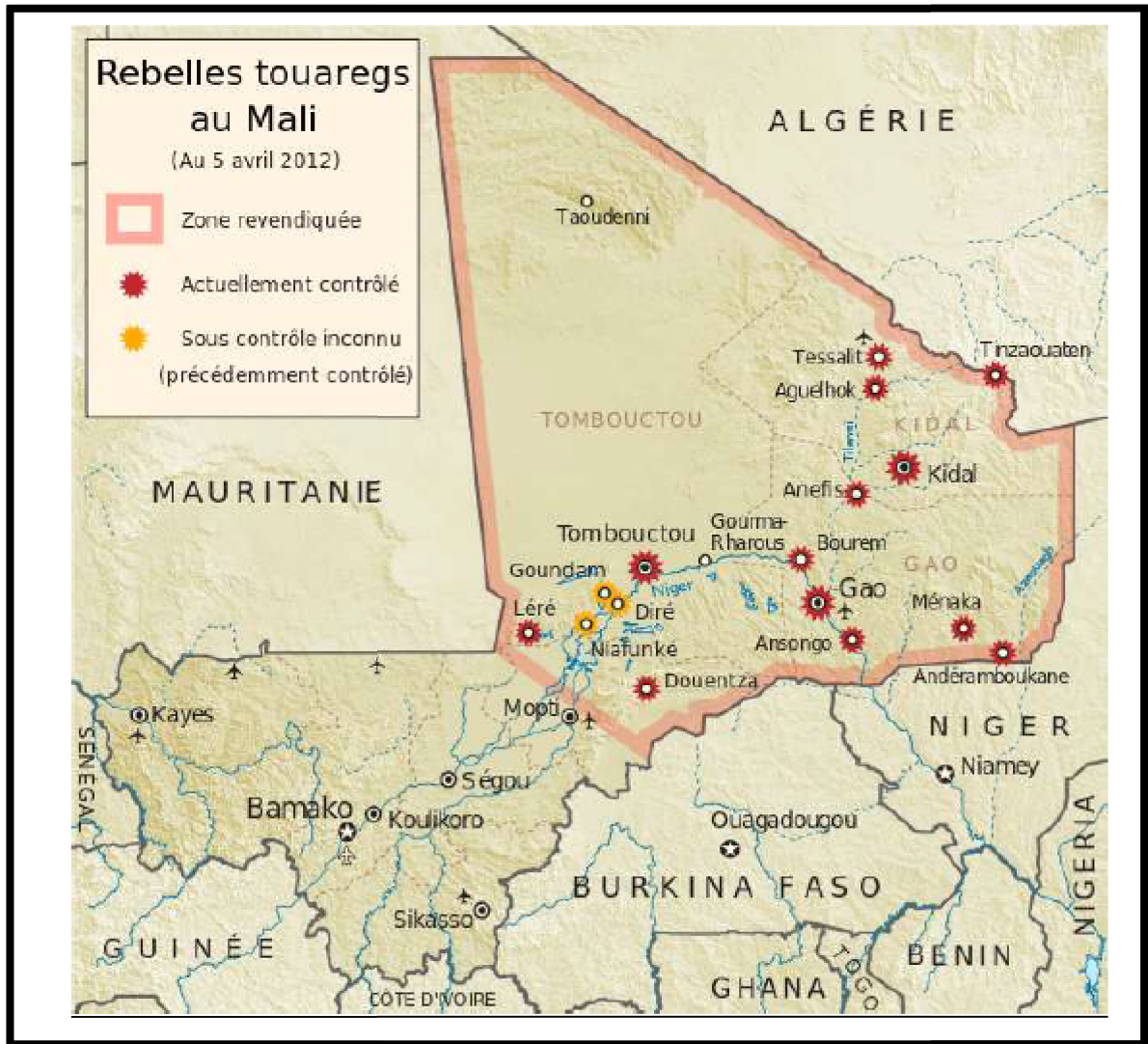
الملحق رقم 13: الأقاليم المالية المطالب بها من طرف الطوارق ومواقع الاحتياطيات البترولية فيها



المصدر

Alexander Thurston and Andrew Lebovich, *a Handbook on Mali's 2012-2013 Crisis* (USA: Institute for the Study of Islamic Thought in Africa (ISITA), 2016), p.11.

الملحق رقم 14: انتشار الحركات المسلحة للطوارق في مالي (أفريل 2012)



المصدر

Alexander Thurston and Andrew Lebovich, *a Handbook on Mali's 2012-2013 Crisis* (USA: Institute for the Study of Islamic Thought in Africa (ISITA), 2016), p.22.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

I. الكتب:

1. بشارة، عزمي، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).
2. بورديو، بيار، عن الدولة (ترجمة نصيرة مروة)، (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، 2016).
3. تشومسكي نعوم، الدول الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، (ترجمة: سامي الكعكي)، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007).
4. حسن، مجدي صالح، الإسلام في أفريقيا (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، 2006).
5. حسن، حمدي عبد الرحمان، دراسة في النظم السياسية الأفريقية (القاهرة: سلسلة كتب دراسة، 2002).
6. حسن، حمدي عبد الرحمان، خليل، عزة وآخرون، المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي (القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، 2004).
7. حمودي، عبد الله، الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، (ترجمة: عبد المجيد جحفة)، (الدار البيضاء: دار طوبقال للنشر، ط. 04، 2010).
8. زايد، أحمد، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 01، 2016).
9. شاكر، محمود، مالي (دمشق: المكتب الإسلامي، 1977).
10. الشكري، أحمد، الإسلام والمجتمع السوداني إمبراطورية مالي (أبو ظبي: المجتمع الثقافي، ط. 01، 1999).

11. الشمري، عبد الصمد سعدون، النظرية السياسية الحديثة (عمان: مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012).
12. عروي، عبد الله، مفهوم الدولة (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2011).
13. فرحات، محمد فايز، الاحتلال وإعادة بناء الدولة: دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015).
14. فوكوياما، فرانسيس، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، (ترجمة: مجباب الإمام)، (المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، 2007).
15. القشاط، محمد سعيد، التوارق عرب الصحراء الكبرى (القاهرة: مركز دراسات وأبحاث شؤون الصحراء، 1989).
16. كانتى، مادي إبراهيم، التحول الديمقراطي في مالي: جمهورية مالي منذ 1991 (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016).
17. مجموعة باحثين، مالي: عودة الاستعمار القديم (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، ط. 01، 2014).
18. المخادمي، عبد القادر رزيق، التحول الإقليمي في القارة الأفريقية (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006).
19. ميهوبي، فخر الدين، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار (القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2014).
20. الهيلالي، محمد ولزرق، عزيز، الدولة (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2011).

II. الرسائل الجامعية

1. بن بزة، يوسف، الدولة والطائفة في عصر العولمة: دراسة في بنية الدولة العربية الحديثة - لبنان نموذجا، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الحاج لخضر بباتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2013).
2. بن جيلالي، محمد أمين، مشكلة بناء الدولة: دراسة إبستمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2014).
3. بن صالح، عبد الله، عملية بناء الدولة في مالي: دراسة تقييمية، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015).
4. عبادي، خير الدين، المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال أفريقيا (1990-2010)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الأفريقية، 2013).
5. عمروش، عبد الوهاب، التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا دراسة حالة الصومال (1992-2005)، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة بن يوسف بن خدة بالجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006/2007).
6. لوصيف، السعيد، واقع و مستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر بباتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009/2010).
7. مدوني، علي، "قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها"، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة محمد خيضر ببسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2014).

III. المقالات

1. —، «نزاعات إقليم البحيرات الكبرى في أفريقيا»، آفاق مستقبلية، ع. 17، مارس 2013، ص ص. 40-46.

2. أحمد، إيمان، "قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي"، المعهد المصري للدراسات الإستراتيجية، (مارس 2016)، ص ص. 14-01.
3. بن جيلالي، محمد أمين، "بناء الدولة: المفاهيم والنظرية وأسئلة الراهن"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، (أكتوبر 2016)، ص ص. 20-01.
4. جندلي، رابح عبد الناصر، الدراسات المستقبلية: تأصيل تاريخي، مفاهيمي ومنهجي، مجلة العلوم السياسية والقانون، ص ص. 110-131.
5. شريف، كايس، «تطور وتكريس حقوق الإنسان في الأنظمة الدستورية الأفريقية»، مجلة المجلس الدستوري، ع. 04، (نوفمبر 2014)، ص ص. 63-79.
6. صلاح، محمد، "الدور التركي في أفريقيا: اقتصاد يحرك السياسة"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، ع. 31، (أفريل 2018)، ص ص. 63-79.
7. العبد الرحمان، حكمت، "استراتيجيات التواجد الصيني في أفريقيا"، سياسات عربية، ع. 22، (سبتمبر 2016)، ص ص. 72-86.
8. علاق، جميلة، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع. 19، (2014)، ص ص. 332-346.
9. محيي، أحمد غالب، «مستقبل السيادة الوطنية في إفريقيا: نماذج مختارة»، مجلة تحولات، ع. 02، (جوان 2018)، ص ص. 80-113.
10. مكاوي، بهاء الدين، "التحول الديمقراطي في أفريقيا: التحديات وآفاق المستقبل"، مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، م. 13، ع. 06، (2007)، ص ص. 01-25.
11. هادي، رياض، "مفهوم الدولة ونشوؤها عند ابن خلدون"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، (1977)، ص ص. 78-104.
12. وحدة الدراسات السياسية، "سياسات الهيمنة للقوى الكبرى في أفريقيا: الدلالات والمآلات"، مركز سميت للدراسات، ع. 47، (يناير 2018)، ص ص. 01-10.

13. يعقوب، علي، "دولة مالي الإسلامية (628-834 هـ، 1230-1430 م)"، مجلة قراءات، ع.20، (2014)، ص.ص.120-135.

IV. التقارير والوثائق الرسمية

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "ارتقاء الأسوار: أصوات المهاجرين الأفارقة غير النظاميين إلى أوروبا"، (أكتوبر 2019).
2. البنك الدولي، التقرير السنوي حول الاستثمار في الفرص، (2018).
3. مجموعة البنك العالمي، الفقر والرخاء المشترك 2018: حل معضلة الفقر عرض عام، واشنطن، (2018).

V. المحاضرات والملتقيات:

1. نصر الدين، إبراهيم أحمد، إشكالية بناء الدولة في أفريقيا، ملتقى الجامعات الأفريقية: التدخل والتواصل في أفريقيا، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان، (2006).

VI. المصادر الإلكترونية:

1. —، "الدولة الفاشلة"، موسوعة الدراسات الإستراتيجية، في الموقع: <http://www.politics-dz.com/threads/aldul-alfashl.5108>.
2. إبراهيم، حسين، "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، في الموقع: <http://studies.aljazeera.net/ar/file/arabworlddemocracy/2013/01/2013124> 95334831438.
3. إيرياتيري، دانيال، "في قلب إفريقيا: أمريكا تبني أكبر قاعدة جوية في تاريخها بالنيجر"، نون بوست، في الموقع: <https://www.noonpost.com/content/24795>.
4. بوحنية، قوي، "البيئة في أفريقيا: تهديدات جديدة ومسارات حرجة"، مركز الجزيرة للدراسات، في الموقع: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/07/160727091550483.html>.

5. حسان، علي عاطف، "النفوذ الإيراني العسكري والمذهبي في أفريقيا"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 02 ماي 2018، في الموقع: (<http://www.acrseg.org/40722>).
6. الزواوي، محمد سليمان، "أبعاد الدور التركي في أفريقيا وآفاقه"، قراءات إفريقية، 31 مارس 2016، في الموقع: (<https://www.qiraatafrican.com>).
7. عسكر أحمد، "التوجه الروسي نحو أفريقيا: الدوافع والتحديات"، قراءات إفريقية، نوفمبر 2018، في الموقع: (<http://www.qiraatafrican.com>).
8. غبريال، كمال، "بين الوطنية والقومية"، في الموقع: (http://www.ahl-alquran.com/arabic/show_article.php?main_id=3065).
9. فارين، ليسلي، "إفريقيا والسعي الروسي للعودة إلى جنوب الصحراء الكبرى"، (ترجمة سيدي م. ويراوغو)، قراءات إفريقية، 17 سبتمبر 2018، في الموقع: (<https://www.qiraatafrican.com>).

ثانيا: باللغة الفرنسية

I. OUVRAGES :

1. Astier, Delphine and Others, Réinventer l'Etat: Propositions pour Repenser l'Action Publique à l'Heure de la Mondialisation (Paris: Editions Charles Léopold Mayer, 2003).
2. Badie, Bertrand, L'Etat importé: L'Occidentalisation de l'Ordre Politique (Paris: Fayard, 1992).
3. Baudais, Virginie, Les Trajectoires de l'Etat au Mali (Paris: l'Harmattan, Etudes Africaines, 2015).
4. Bocoum, Mahmadou, Le Mali des Présidents (Bamako: Maison Sidwaya, 2001).
5. C.D, Diarrah, Mali, Bilan d'une Gestion Désastreuse (Paris: l'Harmattan, 1990).
6. Chau, Le, Diop, I et Coulibaly, I, Economie Nationale et Espace au Mali (Bamako: ORSTOM, 1990).

7. Christophe, Jean, Bazika, Bongoue et Bensaghir Naciri, Abdelali, Repenser les Economies Africaines pour le Développement (Dakar: Conseil pour le Développement de la Recherche en Sciences Sociales en Afrique, 2010).
8. Corine, Bernus, Le Mali des Royaumes Soudanais à l'Etat Contemporain (Paris: Publications Clio, 2012).
9. Devisse, Jean et Claude, Hélène et autres, 2000 ans d'Histoire Africaine: le Sol, la Parole et l'Ecrit (Paris: Société Française d'Histoire d'Outre-Mer, Tome.2, 1981).
10. Diarra, Cheikh Oumar, Le Mali de Modibo Keita (Paris: l'Harmattan, 1986).
11. El Hadj, Mbodj, Théorie Constitutionnelle (Bamako: Presses de l'Université Catholique de l'Afrique de l'Ouest (UCAO), 2010).
12. Gazibo, Mamoudou, Introduction à la Politique Africaine (Montréal: Presses de l'Université de Montréal, 2010).
13. Mahtar, Amadou, «L'Afrique sous Domination Coloniale 1880-1935», dans: Histoire Général de l'Afrique, Edité Sous la Direction de Ade Ajaya, (Paris: UNESCO, 1996).
14. Marchesin, Philippe, Science Politique et Développement: un Lent Mais Fécond Murissement (Paris : Royale Presse, 2005).
15. Piquet François, «Ingérence Utile et Manipulée», dans : Dérives Humanitaires, édité par: Marie Dominique Perrot (Paris: Cahiers de l'IUED, 2016).
16. Pringle, Robert, Democratization in Mali (New-work: Institute of Peace, 2006).
17. Pryen, Denis et Manga, François, L'impact de la Culture Occidentale sur les Cultures Africaines (Paris: l'Harmattan, 2009).
18. Sékou Sow, Abdoulaye, L'Etat Démocratique Républicain: la Problématique de la Construction au Mali, (Paris: Editions Grandvaux, 2008).

19. Soldatos, Pierre, Mascelet, James, L'Etat-Nation au Tournant du Siècle: les Enseignements de l'Expérience Canadienne et Européenne (Montréal: Presses de l'Université de Montréal, 1997).
20. Totoh, Diarra, Le Mouvement Démocratique Malien: Itinéraire de l'ADEMA (Bamako: Editions Graphiques Industrie, 2005).
21. Weiss, Tomas Lothar, Contribution à une Réflexion sur la Crise de l'Etat en Afrique et sa Gestion par les Populations des Espaces Périphériques (Paris: Points Politique, 1995).

II. THESES ET MEMOIRES :

1. Fougère, Pauline, Etat, Idéologie et Politique Culturelle dans le Mali Postcolonial (1960-1968), Thèse de Doctorat non Publiée (Université du Québec: Département d'Histoire, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, 2000).
2. Larousse, Phillipe, l'Opération Serval et la Mission Multidimensionnelle Intégrée des Nations Unies pour la Stabilisation au Mali: les Limitations pour les Possibilités de Paix au Mali, Thèse non publiée (Université de Québec: Département de Science Politique, janvier 2017).
3. Zadi, Jonas, La Question de la Bonne Gouvernance et des Réalités Sociopolitiques en Afrique: le Cas de Cote d'Ivoire, Thèse de Doctorat non Publiée (Université de Paris-Est: Faculté de Droit, 2013).

III. ARTICLES :

1. Amselle, Jean-Loup, «La Conscience Paysanne: la Révolte de Ouolossébougou», Revue Canadienne des Études Africaines, Vol.12, N.03, (1978), pp.355-393.
2. Atllah Rudolph, «La Révolte des Touaregs et le Coup d'Etat au Mali», ASPJ Afrique et Francophonie, (1er trimestre 2013), pp.66-79.
3. Ba, OMAR, «Redécouper la Carte de l'Afrique, une Critique de l'Argument d'un Déficit Sécessionniste de l'Afrique», ASPJ Afrique et Francophonie, (3ème trimestre 2013), pp.79-88.

4. Babilotte, Carine, «États défaillants et Reconstruction des États : Défis pour la Sécurité Internationale et Européenne», Institut des Hautes Etudes de Défense Nationale, (juin 2005), pp.49-80.
5. Bain, Olivier, «Les Systèmes Politiques en Afrique Noire Précolonial », MEROE Press, Vol.12, (2003), pp.12-35.
6. Barbe, Frédéric, «Etat Nation: le Modèle Français», Mappe monde, Vol.02. (1994), pp.01-15.
7. Baudais, V. et G. Chauzal, «Les partis politiques et l'indépendance partisane d'Amadou Toumani Touré», Politique africaine, 2006, pp.61-80.
8. Beaudet, Pierre, «Les Théories de la Dépendance», DevelopmentStudies, (Septembre 2013), pp.01-05.
9. Ben Cherif, Adib, «De la Question Touarègues » aux Mémoires du Conflit : pour une Réconciliation Malienne», Centre Franco-Paix en Résolution des Conflits et Missions de Paix, (Février 2018), pp.01-29.
10. Broohm, Octave Nicoué, «Etats Nations et Citoyenneté : Enjeux Africains dans le contexte actuel de la mondialisation», CAMES série, Vol.06, N°. 02, (2004), pp.15-25.
11. Camara, Bakary, «La Transition Démocratique comme forme d'Inversion Sociale en Afrique de l'Ouest», Revue malienne des sciences juridiques, politiques et économiques de Bamako (REMASJUPE), N.01, (2015), pp.01-16.
12. Camara, Bakary, «Le Processus Démocratique et la Performance Economique au Mali Depuis 1991», Revue Politique, Université de Bamako, Mali, (2011), pp.43-63.
13. Charbonneau, Bruno, «Mali : les Défis de la Résolution des Conflits », Revue Canadienne des Etudes Africaines, (Novembre 2019), pp.402-413.
14. Châu, Lé, «Politiques Economiques et Crises Durant les 30 Années d'Indépendance», Politiques Economiques, (1999), pp. 31-42.
15. Chevrillon-Guibert, Raphaëlle, «Sud-Soudan: les Acteurs de la Construction et de la Formation de l'État », Afrique Contemporaine, Vol.02, N.246, (2013), pp.01-79.

16. Christian Bouquet, «L'Artificialité des Frontières en Afrique Subsaharienne», *Frontières du Sud*, N.222, (2003), pp.181-201.
17. Claudot-Hazad, Helene «Nomadisme Chez les Touarègues», *PPTERS Editions*, N.34, 2012, pp.5590-5602.
18. Colin, Armand, «Les Forces Religieuses en Afrique Noire», *ANN Géo*, Vol.105, N.588, (1996), pp. 200-210.
19. Coulibaly, Hawa et Lima, Stéphanie, «Crise de l'Etat et Territoires de la Crise au Mali», *Echogeo*, (Avril 2013), pp.01-15.
20. Cruénais, Marc Eric et Schmitz, Jean, «L'Afrique des Pouvoirs et la Démocratie», *Cahiers d'Etudes Africaines*, N.137, (2010), pp.07-17.
21. Denis, Antoine et Mouagala, N'dimina, «Les Conflits Frontières au XXE Siècle», *Guerres Mondiales et Conflits Contemporains*, N.225, (Mai 2007), pp.121-131.
22. Dubuy, Mélanie, «La Spécificité de la Menace Terroriste au Mali: Quelles Conséquences Internationales», *Cairn.Info*, N.31, (février 2013), pp.35-57.
23. Dulanim, Boniface, «La Démocratie Malienne se Rétablit et le Régime Militaire Suscite encore une Admiration», *Afrobarometer Policy Paper*, N.12, (2017), pp.01-22.
24. Elmouloud, Yattara, «Un Histoire de Mali», *la Revue des Livres*, Vol.02, N.102, (1999), pp.15-45.
25. Fabrice, Métar, «La Colonisation Européenne et le Système Colonial (1850-1960)», *Europe Presse*, Vol.01, (2013), pp.01-23.
26. Fay, Claude, «La Démocratie au Mali et le Pouvoir en Pâturage», *Cahiers d'Etude Africaines*, N.137, (1995), pp.01-45.
27. Français, Simon, «L'Empire du Mali d'Hier à Aujourd'hui», *Revue Cahiers d'Histoire*, N.128, (2015), pp.71-86.
28. Gbaguidi, Ochozias, «Cinquante ans d'Intégration Régionale en Afrique: un Bilan Global», *Techniques Financières et Développement*, Vol.02, N.111, (2013), pp.47-62.
29. Gogue, Tachabouré Aimé, «Gouvernance en Afrique: Etat des lieux», *Etudes et Recherches Economiques*, N.67, (2001), pp.04-35.

30. Guia Nudia, «L’Influence Extérieure et le Changement Démocratique», *Journal of Democracy*, Vol.25, (Octobre 2014), pp.139-150.
31. Guia, Migani, «L’Indépendance par la Monnaie. La France, le Mali et la Zone du Franc, 1960-1963», *Relations Internationales*, Vol.01, N.133, (1990), pp.21-39.
32. Huenu, Codjo, «La Question de l’Etat et de la Nation en Afrique», *Présence Africaine*, Vol.03, N°.127-128, (1983), pp.329-347.
33. Kaké, Ibrahima Baba, «La Chute de Modibo Keita», *Afrique Contemporaine*, N.09, (1989), pp.24-32.
34. Kalu, Nail, «La Construction des Institutions et non de la Nation: Un modèle structuro-Fonctionnel», *Revue Internationale des Sciences Administratives*, Vol.77, (2011), pp.121-139.
35. Krebs, Viola et Diakhaté, Namory, «Langues Africaines dans un Contexte Urbain: la Situation du Continent et le Cas du Sénégal et de la Tanzanie», *Droit et Culture*, Vol.72, N.02, (2016), pp.155-171.
36. Krulic, Brigitte, «Peuple-Nation: un Concept Clé de la Modernité Démocratique», *Etudes Internationales*, Vol.35. N.03, (2004), pp.35-59.
37. Lange, Marie-France, «Insoumission Civile et Défaillance Etatique: les Contradictions du Processus Démocratique Malien», *Autre part*, N.10, (1999), pp.117-134.
38. MadiorFall, Ismaila, «La Construction des Régimes Politiques en Afrique: Insuccès et succès», *Pouvoirs*, N.123, (2014), pp.121-139.
39. Mana, Ka, «L’Ingérence Etrangère et les Interventions Militaires des Grandes Puissances en Afrique: Dimensions du Problème et Enjeux de Fond», *Pole Institute Goma, République Démocratique de Congo*, (1er au 04 juillet 2014), pp.21-39.
40. Médard, Jean -François, «L’Etat Patrimonialisé», *Politique Africaine*, N.39, (1990), pp.25-36.
41. Mutume, Gumisai, «L’Afrique et le Crime Organisée», *Afrique Renouveau*, N.15, (Juillet 2007), pp.28-45.

42. Nouhou, AlhadjiBouba, «Offensive Diplomatique d’Israël en Afrique», Fondation pour la Recherche Stratégique, (décembre 2018), pp.01-13.
43. Otando, Gwenaëlle, «Le Renouveau des Théories du Développement : Institutions et Bonne Gouvernance» Recherches Internationales, N.90, (avril-juin 2011), pp.09-30.
44. Ouattara, Ladji, «Frontières Africaines 1964-2014: le Défi de l’Intangibilité», la Revue Géopolitique, (2015), pp.01-16.
45. Petithomme, Mathieu, «Regards Croisés sur le Colonialisme et le Post-Colonialisme en Afrique Subsaharienne», EUROSTUDIA Revue, Vol.03, N.02, (2007), pp.01-20.
46. Richou, M-J., «Les Empires Noirs du Passé», Revue des Deux Mondes, Vol.02, (2016), pp.501-516.
47. Rollinat, Robert, «Analyses du Développement et Théories de la Dépendance en Amérique Latine», Cadernos Prolam, Vol.01, (2005), pp.97-118.
48. Sanogo, Youssouf, «Développement Local et Economie Sociale au Mali», Comparaisons Internationales, N.12, Canada, (2004), pp.01-32.
49. Shipley, Thomas, «Corruption et Lutte contre la Corruption au Mali», CHR Michelsen Institute, 2017, pp.01-32.
50. Tiryakian, Edward A., «Les Contresens de la Modernisation» Durham Review, (2006), pp.131-136.
51. Wiedemann, Charlotte, «La Grande Présence Militaire: Moins de Sécurité-le Mali, 05 ans après le Début de l’Intervention, Heinrich-Boll-Stifung, (Janvier 2018), pp.01-29.
52. Yahya Ibrahim, Ibrahim, Mollie Zapata, «Régions en Danger: Prévention d’Atrocités de Masse au Mali», Centre Simo-Skjodt pour la Prévention des Génocides, (avril 2018), pp.01-19.

IV. CONFERENCES ET COLLOQUES :

1. Abdoulaye, Diarra, Conférence Intitulée «Définitions, Genèse et Rôle de l’Etat Malien», Forum Multi Acteurs sur la Gouvernance au Mali, Université

- des Sciences Juridiques et Politiques de Bamako, Bamako, Mali, (Février 2012).
2. Caouette, Dominique, Conférence Intitulée «Au Delà du Développement: Quand la Coopération Internationale Rencontre l'Alter-mondialisme, l'Association Francophone pour le savoir», Université de Montréal, Montréal, Canada, (10 Mai 2010).
 3. Dalberto, Séverine Awenengo, Conférence Intitulée: Frontières et Indépendances en Afrique Subsaharienne, INHA, Paris, France, (21 et 22 mai 2010).
 4. Diarra, Abdoulay, Conférence Intitulée: Définition, Genèse et Rôle de l'Etat au Mali, Alliance pour Refonder la Gouvernance en Afrique, (Mars 2012).
 5. Obenga, Théopie, Conférence Intitulée: de l'Etat dans l'Afrique Précolonial: le Cas du Royaume de Kouch dans la Nubie Ancienne, Colloque Sur: la Problématique de l'Etat en Afrique Noire, Organisation des Nations Unies pour l'Education, la Science et la Culture (UNUESC), Dakar, Sénégal, (30 novembre-06 décembre 1981).

V. TEXTES JURIDIQUES :

1. République du Mali, Constitution de 1992, Adoptée par Referendum du 12 Janvier 1992 et Promulguée par Décret N.92-073, Journal Officiel, N.39, (1992).
2. République du Mali, Constitution du 04 Octobre 1958, Modifiée et Complétée, Journal Officiel, N.30, (10 Juin 1960).
3. République du Mali, Loi N.60-35 du 22 Septembre 1960, Portant Proclamation de la République Indépendante de Mali, Journal Officiel, N.65, (29 Septembre 1965).
4. République du Mali, Ordonnance N.01 du 28 Novembre 1968, Portant Organisation Provisoire des Pouvoirs Publics de la République du Mali, Journal Officiel, N.213, (15 Octobre 1969).

VI. RAPPORTS ET DOCUMENTS OFFICIELS :

1. Amnesty International, Rapport Annuel sur les Droits d'Homme 2017-2018, (2018) .
2. DIOP Amadou et Autres, «Les Chemins du Future: Scenario Mali 2030», Centre d'Etudes et de Réflexion au Mali (CERM) et de la Friedrich Ebert Stiftung (FES), Mali, (2017).
3. Institute of Economics and Peace, Global Terrorism Index: Measuring the Impact of Terrorism, (December 2019).
4. L'ONU, PNUD, Rapport sur les Inégalités de Développement Humain au XXIe Siècle, (2019).
5. L'Union Africaine, Commission de l'Union Africaine de Paix et de Sécurité, Délimitation et Démarcation des Frontières en Afrique, (Mai 2013).
6. L'Union Africaine, Guide de l'Union Africaine 2020: Ouvrages de Référence pour le Personnel et les Partenaires de l'Union Africaine, Commission de l'Union Africaine, Vol.07, (Février 2020).
7. L'Union Africaine, Institut Africain de la Gouvernance, Repenser la Gouvernance en Afrique, (Novembre 2009).
8. OECD, States of Fragility, (2018).
9. Organisation for Economic Co-Operation and Development (OECD), Discussion Paper About «Concepts and Dilemmas of State Building in Fragile Situations: from Fragility to Resilience», 2008.
10. Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), Discussion Paper about «Concepts and Dilemmas of State Building in Fragile Situations», (2010).
11. Organisation Mondiale de la Santé, Rapport Mondial sur le Malaria 2018, (2019).
12. Organisations des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture (ONUAA), Profil de Pays : Mali », (2015).
13. PNEUD, Indice de Développement, (2018).
14. The Fund for Peace, Fragile State Index 2019, (2019).

15. United Nations Generally Assembly, Second Committee about Discussion on Globalization and the State, the Effects of Globalization on and the State in Africa: Harnessing the Benefits and Minimizing the Costs, (November 2nd 2001).
16. United Nations, List of Peacekeeping Operations 1948-2018, (2018)
17. World Bank, International Debt Statistics Region Tables: Sub-Saharan Africa (Excluding High Income), (2019).

VII. SITES INTERNET :

1. ———, La Banque Mondiale au Mali, (20 avril 2020), sur le site: (<https://www.banquemondiale.org/fr/country/mali/overview>).
2. ———, Mali : « la Banque Mondiale Approuve 25,8 Millions de Dollars pour Faire Face à la Pandémie de Coronavirus », (10 avril 2020), sur le site : (<https://www.banquemondiale.org/fr/news/press-release/2020/04/10/mali-to-receive-25-8-million-for-covid-19-response>).
3. ———, Mali: Indicateur Economique «Taux de Chômage», sur le site : (<https://fr.tradingeconomics.com/mali/unemployment-rate>).
4. ———, Mali Chronologie d'une Crise, (octobre 2018), sur le site : (<https://www.dw.com/fr/mali-chronologie-dune-crise/a-16109719>).
5. ———, Mali : Histoire, sur le site : (https://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/Mali_histoire/187739m).
6. ———, Turquie/Afrique : Un Volume d'Echanges Commerciaux de l'Ordre de 20 Milliards de Dollars, sur le site: (<https://www.trt.net.tr/francais/afrique-asie/2017/06/15/turquie-afrique-un-volume-d-echanges-commerciaux-de-l-ordre-de-20-milliards-de-dollars-753126>).
7. ———, Le Nombre de Victimes d'Attaques Terroristes Multiplié par Cinq en Trois ans au Burkina Faso, au Mali et au Niger, ONU-INFO, sur le site : (<https://news.un.org/fr/story/2020/01/1059551>).
8. Abou Ez, Eléonore, le Terrorisme a Fait Plus de 4000 Morts en 2019 Dans le Sahel, France tv info, 10 janvier 2020, sur le site:

- (https://www.francetvinfo.fr/monde/afrique/politique-africaine/le-terrorisme-a-fait-plus-de-4000-morts-en-2019-dans-le-sahel_3778813.html).
9. Adouhoum, Cyril, Campagne Agricole 2019-2020: « Des chiffres à l'Appui, Journal Mali-Jet», (02 juin 2019), sur le site: (https://malijet.com/actualite_economique_du_mali/229060-campagne-agricole-2019-2020-des-chiffres-%C3%A0-l%E2%80%99appui.htmlm).
 10. Amzel, Jean-Loup, Les Ethnies Sont-Elles des Créations Françaises, Poliméa, (18 février 2013), sur le site: (<https://www.polemia.com/au-mali-les-ethnies-sont-elles-des-creations-francaises/>).
 11. Baumard, Maryline, Six Leçons Sur Les Migrations Africaines, le Monde, sur le site: (https://www.lemonde.fr/afrique/article/2019/09/18/six-lecons-sur-les-migrations-africaines_5511874_3212.html).
 12. Belhaj, Mourad, L'Afrique Face à des Défis majeurs en 2020, sur le site: (<https://www.aa.com.tr/fr/afrique/lafrique-face-%C3%A0-des-d%C3%A9fis-majeurs-en-2020/1687597>).
 13. Ben Ahmed, Lassaad, Mali: Manifestations Contre la Présence de l'Armée Etrangère, 10 octobre 2019, sur le site: (<https://www.aa.com.tr/fr/afrique/mali-manifestations-contre-la-pr%C3%A9sence-des-arm%C3%A9es-%C3%A9trang%C3%A8res-/1608959>).
 14. Bensimon, Cyril, La Zone des Trois Frontières, Point Brulant de la Guerre au Sahel, le Monde, (27 novembre 2019), sur le site: (https://www.lemonde.fr/afrique/article/2019/11/27/la-zone-des-trois-frontieres-point-brulant-de-la-guerre-au-sahel_6020752_3212.html).
 15. Burnand, Frédéric, Maintien de la Paix: l'Avenir Compliqué des Casques Bleus, Journal Genève internationale, sur le site: (https://www.swissinfo.ch/fre/maintien-de-la-paix_l-avenir-compliqu%C3%A9-des-casques-bleus-/45028534).
 16. Gillon, Jihâd , Indice 2018 du Terrorisme Mondial: Moins de Victimes mais une Fragmentation des Groupes, Journal Jeune Afrique, sur le site:

- (<https://www.jeuneafrique.com/678025/politique/index-du-terrorisme-global-moins-de-victimes-mais-une-fragmentation-des-groupes/>).
17. Marco Wolter, L'OMS Redoute Jusqu'à 190.000 Mort du Covid-19 en Afrique, sur le site: (<https://www.dw.com/fr/loms-redoute-jusqu%C3%A0-190000-morts-du-covid-19-en-afrique/a-5337421>).
18. Mc. Auliffe, Marie et Kitimbo, Adrian, Migrations Africaines: Ce Que Disent Vraiment les Chiffres, World Economic Forum, sur le site: (<https://fr.weforum.org/agenda/2018/06/migrations-africaines-ce-que-disent-vraiment-les-chiffres-5696dc52-268d-43dd-8b43-12dc19bb5840/>).
19. Pigeaud, Fanny, «En Afrique, de Plus en Plus d'Armées Etrangères Avancent Leurs Pions, MediaPart, sur le site: (<https://www.mediapart.fr/journal/international/270618/en-afrique-de-plus-en-plus-d-armees-etrangees-avancent-leurs-pions?onglet=full>).
20. Sédibé, Mamadou, « Proclamation Définitive du 2ème Tour des Législatives: le RPM Sort Vainqueur mais ne Peut S'Imposer, sur le site: (<http://bamada.net/proclamation-definitive-du-2e-tour-des-legislatives-le-rpm-sort-vainqueur-mais-ne-peut-simposer>).

ثالثا: باللغة الإنجليزية

I. BOOKS :

1. Bluntschli, Johann Kaspar, The theory of the State (Ontario: Batoche Books, 2000).
2. Cooper, Robert, the Post-Modern State and the World Order (New York: Desmos, 2000).
3. Demko George J. and William Wood, Reordering the World: Geopolitical Perspectives on the Twenty-first Century (San Francisco: West Review Press, 1998).
4. Fritz, Verena and Menocal, Alina Rocha; Understanding State-Building from a Political Economy Perspective (London: Overseas Development Institute, September 2007).

5. Haynes, Jeff: Democracy and Political Change in the Third World (London: Routledge, 2001).
6. Hehir, Aidan, State Building Theory and Practice (London: Routledge, 2007).
7. Khapoya, Vincent, Colonialism and the African Experience (New York: Routledge, 2012).
8. Opello, Walter C. and Others, the Nation-State and Global Order: a Historical Introduction to Contemporary Politics, (USA: Lynne Reiner, 2004).
9. Rotberg, Robert I., When States Fail Causes and Consequences, (the Unites Kingdom, Princeton University Press, 2004).

II. THESIS:

1. Clausen, Maria Louise, State Building in Fragile States: Strategies of Embedment, non Published PHD Thesis (University of Denmark: Department of Political Science, 2015/2016).
2. Costantini, Irene, State Building Versus State Formation: the Political Economy of Transition in Iraq and Libya, non Published PHD Thesis (University of Italy: Department of International Studies Philosophy, 2014/2015).
3. Davut, Ate, Political Legitimacy of Nation State: Shifts within the Global Context, a non published Thesis, (Middle East Technical University of Ankara: the Graduate School of Social Sciences, 2004/2005).
4. Greven, Rebecca Young, An Analysis of State Building: The Relationship between Pashtun 'Para-State' Institutions and Political Instability in Afghanistan, non Published PHD Thesis (University of South Florida: Department of Government and International Affairs, 2014/2015).

III. ARTICLES :

1. Ali, Marima, «Colonial Legacy, State-building and the Salience of Ethnicity in Sub Saharan Africa», Michelsen Institute, N.08, (2015), pp.01-44.

2. Atoubi, Samuel Mondays, «Corruption and State Instability in West Africa: an Examination of Policy Options», Kaipitc Occasional paper, N.05, (December 2007), pp.02-24.
3. Bandyopadhyay, Sanghamitra and Green, Elliott, «Nation Building and Conflict in Modern Africa», Suntrory International Centres for Economics and Related Disciplines, N.26, (2008), pp.03-08.
4. Bellucci, Beluce, «The State in Africa», the Perspective of the world Review, Vol.02, N.03, (2010), pp.01-08.
5. Bogdandy, Armin Von and Others, «State-Building, Nation-Building, and Constitutional Politics in Post-Conflict Situations: Conceptual Clarifications and an Appraisal of Different Approaches», Max Planck Year book, Vol.09, (2005), pp.579-613.
6. Burke, Megan, «State Building: Can the International Community Get it Right», Global Policy Institute, (2008), pp.01-10.
7. Carbone, Giovanni, «Democratisation as a State-Building Mechanism: A Preliminary Discussion of an Understudied Relationship», Political Studies Review, (2013), pp.315-368.
8. Coulibaly, Massa and Bratton, Michael, «Crisis in Mali: Ambivalent Popular Attitudes on the Way Forward», Stability: International Journal of Security & Development, Vol.02, N.02, (2013), pp.01-10.
9. Di John, Jonathan, «Conceptualising the Causes and Consequences of Failed States», Critical Review of the Literature, N.25, (2014), pp.01-52.
10. Diamond, Larry and Others, «Reconsidering the Transition paradigm», Journal of Democracy, Vol.25, N.01, (January 2014), pp.65-95.
11. Dobbins, James and Others, «America's Role in Nation Building: From Germany to Iraq», Strategic Insights, Vol.03, N.02, February 2004, pp.01-05.
12. Elisha, Benjamin, «What Are the Major Natural Resources of Mali», Economics Magazine, (2019), pp.01-05.
13. Farah, Ebyan, Gandhi, Raji and Sophie Robidoux, «State Fragility in Mali», Policy Paper, (2019), pp.01-34.

14. Ferraro, Vincent, «Dependency Theory: an Introduction», Mount Holyoke College Press, (July 1996), pp.01-25.
15. Grams, Christoph, «State Building as a Challenge of Development and Security Policy», Political Studies Review, (2012), pp.97-105.
16. Herbst, Jeffry and Greg, Mills, «There is no Congo: Why the Only Way to Help Congo is to Stop Pretending it Exists », Foreign Policy, (Mars 2009), pp.110-152.
17. Irobi, Emmy, «Ethnicity and Nation Building in Contemporary Africa :a Perspective for Non-killing », Global Revue, N. 09, (2013), pp.01-39.
18. Kaplan, Seth .«Rethinking State-building in a Failed State», the Washington Quarterly, (January 2010), pp.81-97.
19. Lamariche, Alexandra, «Mali's Humanitarian Crises: Over-Militarized and Over-shadowed», Refugees international, (December 2019), pp.01-64.
20. Lust, Ellen and Waldner, David, « Theories of Democratic Change », Research and Innovation Series,(May 2015), pp.04-125.
21. Matunhu, James, «A Critique of Modernization and Dependency Theories in Africa: Critical Assessment», African Journal of History and Culture, Vol.03, N.05, (June 2011), pp.65-72.
22. Moran, James, «State Capacity», Chines EconomicStudies, Vol.28. N.03, (2010), pp.27-43.
23. Namkoong, Young, «Dependency Theory: Concepts, Classifications, and Criticisms», Center for International Area Studies, Vol.02, N.01, (1999), pp.01-25.
24. Ndulo, Muna, «The Democratization Process and Structural Adjustment in Africa», Indiana Journal of Global Legal Studies, (winter 2003), pp.315-368.
25. Ocheni, Stephen, «Analysis of Colonialism and its Impact in Africa», Cross Cultural Communication, Vol.08, N.03, (2007), pp.46-54.
26. Olivier; Nay, «Fragile and Failed States: Critical Perspectives on Conceptual Hybrids», Literature Review Essay, (July 2012), pp.01-20.
27. Pick Anthony C., «The Nation State: an Essay», Penn State University Press, (March 2011), pp.05-09.

28. Rotberg, Robert I. «Failed States, Collapsed States, Weak States: Causes and Indicators», Washington Quarterly, Vol.85, N.96, (2002), pp.01-24.
29. Ruzkowski, Janusz, «SupraNationalism between the Nation-State and International Cooperation», Journal of Public Administration and Policy Research, Vol.01, N.01, (May 2009), pp.01-10.
30. Sako, Soumana, «Crisis in Mali, Lessons from an Going Democratic Transition», Regional Review, (February 2014), pp.01-18.
31. Settles; Joshua Dwayne, «The Impact of Colonialism on African Economic Development», Tennessee Research and Creative Vengeance, (Mai 2005), pp.01-13.
32. Skenny, Ajayiamo, «Dependency Theory and the Third World», Obafemi Awolowo University Press, (2015), pp.01-27.
33. Smith, Brain, «Democratization in the Third World», Macmillan Press, (2003), pp.250-274.
34. Sörensen, Jens Stilhoff, «The Failure of StateBuilding – Changing Biopolitics and the Splintering of Societies», Development Dialogue, Vol.51, (April 2012), pp.01-18.
35. Thurston, Alex, «The Disintegration of a Model African Democracy», Stability: International Journal of Security and Development, Vol.02, N.01, (2013), pp.01-07.
36. Van de Walle, Nicolas, «Foreign Aid in Dangerous Places: the Donors and Mali's Democracy», Economics Research (Wider), N. 61, (2012), pp.03-22.
37. Van, Steven and Scott, Zoe, «The Political Role of Service Delivery in State Building: Exploring the Relevance of European History for Developing Countries», Development Policy Review, Vol.29, N.01, (2014), pp.05-21.
38. Von Bogdandy, Armin and Others, «State-Building, Nation-Building, and Constitutional Politics in Post-Conflict Situations: Conceptual Clarifications and an Appraisal of Different Approaches», Max Planck Yearbook of United Nations Law, Vol.09, 2005, pp.579-613.
39. Zeric Kay, Smith, «Mali's Decade of Democracy», Journal of Democracy, Vol.12, N.03, (July 2001), pp.73-79.

IV. REPORTS AND OFFICIAL DOCUMENTS

1. Fund for Peace, Fragile State Index Annual report 2019, (2019).
2. Institute for Security Studies and Interpol, in Affiliation with the Global Initiative against Transnational Organized Crime, Organized Crime Index 2019: Enhancing Africa's Response to Transnational Organized Crime, (December 2019).
3. The World Bank, Report Mali: Geography of Poverty in Mali, April 23th, (2015).

V. WORKING PAPER AND CONFERENCES:

1. Farah, Ibrahim, Kiamba, Kesegof, Sylvia and Mazongo, Se, Conference Subtitled: Major Challenges Facing Africa in the 21st Century: A few Provocative Remarks, Humboldt University, Berlin, Germany, (14th-17th July, 2011).
2. Gubert, F., T. Lassourd and S. Mesple-Somps «Do Remittances Affect Poverty and Inequality? Evidence from Mali». Working Paper, Development Research Institute, Dauphine University, Paris, (2006).
3. Olowu, Dele, Conference Subtitled: The Nature and Character of the African State, AAPAM 15th round table, Banjul, Gambia, (24th-29th January 1994).

VI. WEBSITE INTERNET:

1. ———, «Mali Demographic Profile», Index Mundi, from the web site: (<https://www.indexmundi.com/mali/languages.html>).
2. ———, Mali Age Structure, Index Mundi, from the web site: (https://www.indexmundi.com/mali/age_structure.html).
3. ———, Mali Population 2020, World Population Review, from the web site: (<https://worldpopulationreview.com/countries/mali-population/>).
4. Boating, Frimpong, «FactorsHinderingAfrica'sDevelopment», from the web site: (<https://www.ghanaweb.com/GhanaHomePage/features/Factors-Hindering-Africa-s-Development-229892>).

5. International Transparency, «L'Indice de Perception de la Corruption 2017», Février 2018, from the web site: (https://www.transparency.org/news/pressrelease/lindice_de_perception_de_la_corruption_2017_met_en_avant_lampleur_du_fardea).
6. Jonathan Sears, «On the Brink: Why 2019 May be Another Bad Year for Beleaguered Mali», (December 2018), from the web site: (<https://theconversation.com/on-the-brink-why-2019-may-be-another-bad-year-for-beleaguered-mali-107444>).
7. Onu-Environment, Annual Report 2018: Putting the Environment at the Heart of People's Lives, 2019, from the web site: (https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/27689/AR2018_EN.pdf?sequence=1&isAllowed=yà).
8. United Nations, Department of Economic and Social Affairs Population Dynamics, Populations Prospects 2019, (2019), from the web site: (<https://population.un.org/wpp/>).